An International Refereed Research Journal
Revue Scientifique Internationale Indexée

السنة الخامسة - العدد الثالث عشر(13) - ديسمبر (كانون الأول) 2013م - صفر 1435هـ

Studies and Research
Études et Recherches

دراسات وأبحاث

DIRASSAT WA ABHATH

الترقيم الدولي المعياري للدورية (ر.د.م.د) : ISSN : 9751 - 1112
الترقيم الالكتروني الدولي المعياري للدورية (ر.د.م.د) : e-ISSN : 2253 - 0363
الإيداع القانوني لدى المكتبة الوطنية الجزائرية : 2009/6013

An International Refereed Research Journal
Revue Scientifique Internationale Indexée

السنة الخامسة - العدد الثالث عشر(13) - ديسمبر (كانون الأول) 2013م - صفر 1435هـ

Studies and Research
Études et Recherches

دراسات وأبحاث

DIRASSAT WA ABHATH

الترقيم الدولي المعياري للدورية (ر.د.م.د) : ISSN : 9751 - 1112
الترقيم الالكتروني الدولي المعياري للدورية (ر.د.م.د) : e-ISSN : 2253 - 0363
الإيداع القانوني لدى المكتبة الوطنية الجزائرية : 2009/6013

دراسات و أبحاث

دورية علمية عالمية مُحكّمة ربع سنوية

يصدرها نخبة من الباحثين في جامعات جزائرية ودولية

جامعة الجلفة - الجزائر

الترقيم الدولي المعياري للدورية (ر. د. م. د): ISSN: 9751 – 1112 (النسخة الورقية)
الترقيم الدولي المعياري للدورية (ر. د. م. د): e-ISSN: 2253 – 0363 (النسخة الإلكترونية)
الإيداع القانوني لدى المكتبة الوطنية الجزائرية: 6013 / 2009
منشورات مركز الحكمة للدراسات والبحوث والنشر والتوثيق

دراسات و أبحاث

أول دورية جزائرية علمية عالمية مُحكَّمة تصدر في شكل إلكتروني وورقي
تحت إشراف هيئة علمية من مختلف الجامعات من داخل و خارج الوطن

توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المطلوبة للنشر إلى
رئيس التحرير الدكتور/ عطاء الله فشار، على العنوان الآتي:
دورية دراسات وأبحاث
طريق المجبارة – ص. ب: 3117 الجلفة - الجزائر
هاتف: 00213 550 24 85 39
بريد إلكتروني: dirasat.waabhath@gmail.com
موقع المجلة: www.revue-drassat.org

منشورات مركز الحكمة للدراسات والبحوث والنشر والتوثيق
جميع الحقوق محفوظة © مجلة دراسات وأبحاث
لا يسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر المجلة أو جزء من الأبحاث المنشورة بها، إلا بإذن خطّي من مدير المجلة.
و كل مخالفة لذلك يتحمل صاحبها مسؤولية المتابعة القضائية.

مجلة دراسات و أبحاث، أول دورية جزائرية علمية عالمية مُحكَّمة ربع سنوية تصدر في شكل إلكتروني وورقي تحت إشراف هيئة علمية من الباحثين ذوي الخبرة و الكفاءة من داخل و خارج الوطن، و بمتابعة من هيئة تحكيم ذات كفاءة تشكل دوريًا لتقييم البحوث و الدراسات.

الدورية متخصصة في الدراسات والبحوث العلمية الأكاديمية المحكمة من ذوي الخبرة و الاختصاص في ميدان العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والإسلامية، والأدب، واللغات، والفنون، والحقوق، والعلوم السياسية، والعلوم الاقتصادية، والعلوم ذات العلاقة.

الترقيم الدولي المعياري للدورية

دورية دراسات و أبحاث مسجلة وفق النظام العالمي للمعلومات، وحاصلة على الترقيم الدولي المعياري الموحد للدوريات، سواء بالنسبة للنسخة الورقية أو النسخة الإلكترونية، ومودعة في المكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم (2009/6013)

الدورية مسجلة في قواعد البيانات والفهارس الوطنية والعالمية

- قواعد البيانات الجزائرية (CERIST) .
- قاعدة بيانات مؤسسة دار المنظومة، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- قاعدة البيانات العربية الإلكترونية "معرفة" بالتعاون مع شركة إبسكو (EBSCO) العالمية، المملكة الهاشمية الأردنية.
- قاعدة بيانات شركة المنهل للنشر الإلكتروني، دبي – دولة الامارات العربية المتحدة.

علاقات تعاون

ترتبط "دراسات وأبحاث" بعلاقات تعاون مع عدة مؤسسات جزائرية وعربية ودولية، بهدف تعزيز البحث العلمي و تعميق المعارف، واكتساب الخبرات في المجالات ذات الاختصاص المشترك، وتحقيق الفائدة من البحوث والدراسات الأكاديمية، وتعميمها على الباحثين والطلبة، وتوسيع حجم المشاركة، وخدمة أهداف البحث العلمي، وفق مبدأ سيادة الدولة الجزائرية وقوانينها.

- دورية كان التاريخية المتخصصة في الدراسات التاريخية، القاهرة- مصر.
- مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات، عمان - الأردن.
- مركز الدراسات و الأبحاث في قضايا الأسرة و المرأة، فاس - المغرب.
- المركز المتوسطي للدراسات القانونية و القضائية، أصيلة - المغرب.
- الجامعة العربية المفتوحة لشمال أمريكا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- مجلات ودوريات علمية تصدر في الجزائر ومخابر و وحدات بحث في جامعات جزائرية ودول صديقة وشقيقة.

فعاليات علمية

تنظم "دراسات وأبحاث" سنويًا ندوة علمية دولية متخصصة بمشاركة خبراء و باحثين من داخل و خارج الوطن.

الراعي الرسمي	أعداد الدورية
• جامعة الجلفة – الجزائر.	• موقع المجلة: www.revue-drassat.org
• مركز الحكمة للدراسات والبحوث والنشر والتوثيق.	• موقع جامعة الجلفة: www.univ-djelfa.dz
• مخبر جمع ودراسة المخطوط، جامعة الجلفة.	• قواعد البيانات الوطنية والعالمية.

مدير المجلة ورئيس التحرير

د. عطاء الله فشار

نائب رئيس التحرير ورئيس الهيئة العلمية

د. أسعد المحاسن لحرش

هيئة التحرير

عبد القادر كداوة

جداوي خليل

بشيري عبد الرحمان

هزرشي عبد الرحمان

نادية بن ورقلة

التصميم الغرافيكي

محمد بن يعقوب

هيئة التحكيم

تشكل دوريًا تحت إشراف

د. أسعد المحاسن لحرش

د. عطاء الله فشار

د. عبد الوهاب مسعود

د. فتيحة أوهابية

د. راضية بوزيان

د. دليلة براف

الهيئة العلمية للمجلة

من داخل الجزائر

أ.د كمال بوزيدي	**أستاذ باحث في الدراسات الاسلامية**	**جامعة الجزائر1**
أ.د الغالي غربي	**أستاذ باحث في الدراسات التاريخية**	**جامعة الجزائر2**
أ.د صالح لميش	**أستاذ باحث في الدراسات التاريخية**	**جامعة المسيلة – الجزائر**
أ.د شعيب مقنونيف	**أستاذ باحث في اللغة والأدب العربي**	**جامعة تلمسان – الجزائر**
د. سمير شعبان	**أستاذ باحث في الدراسات القانونية**	**جامعة باتنة – الجزائر**
د. أسامة غربي	**أستاذ باحث في الدراسات القانونية**	**جامعة المدية – الجزائر**
د. فتيحة أوهابية	**أستاذة باحثة في علوم الإعلام والاتصال**	**جامعة عنابة – الجزائر**
د. فايزة يخلف	**أستاذة باحثة في علوم الإعلام والاتصال**	**جامعة الجزائر3**
د. عقيلة خرباشي	**أستاذة باحثة في الدراسات القانونية**	**جامعة المسيلة – الجزائر**
د. راضية بوزيان	**أستاذة باحثة في علم الاجتماع**	**جامعة الطارف – الجزائر**
د. ليليا بن صويلح	**أستاذة باحثة في علم الاجتماع**	**جامعة قالمة – الجزائر**

د. طعيبة أحمد	أستاذ باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية	جامعة الجلفة – الجزائر
د. نورالدين حمادي	أستاذ باحث في الفقه والقانون	جامعة الجلفة – الجزائر
د. أسعد المحاسن لحرش	أستاذ باحث في الفقه والقانون ومدير مخبر	جامعة الجلفة – الجزائر
د. عطاء الله فشار	أستاذ باحث في القانون وتاريخ العلوم	جامعة الجلفة – الجزائر
د. مريم خليفي	أستاذة باحث في العلوم القانونية	جامعة بشار – الجزائر
د. دليلة براف	أستاذة باحثة في الفقه والقانون	جامعة البليدة – الجزائر
د. عبد الحليم بوهلال	أستاذ باحث في الفلسفة	جامعة الجلفة – الجزائر
د. عيسى أخضري	أستاذ باحث في الأدب العربي	جامعة الجلفة – الجزائر
د. خالدي خيرة	أستاذة باحثة في علم النفس وعلوم التربية	جامعة الجلفة – الجزائر

الهيئة العلمية للمجلة

من خارج الجزائر

أ.د بن زغيبة عز الدين	رئيس قسم الدراسات والنشر – مركز جمعة الماجد	الإمارات
أ.د ذياب البداينة	مدير مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات	الأردن
أ.د محمد نشطاوي	أستاذ باحث في العلوم القانونية – جامعة القاضي عياض	المغرب
أ.د الحسن تاوشيخت	باحث في علم الآثار والتاريخ، ورئيس قطب في المكتبة الوطنية	المغرب
أ.د عبدالله الرشدي	أستاذ باحث في البلاغة و النقد الأدبي مؤسسة دار الحديث الحسنية	المغرب
أ.د هاشم ماقورا	أستاذ باحث في القانون الدولي الجنائي – جامعة طرابلس	ليبيا
أ.د محمد سالم سعد الله	باحث في النقد الأدبي – جامعة الموصل	العراق
أ.د محمد هواري	أستاذ باحث في تاريخ الحضارات – جامعة عين شمس	مصر
أ.د محمد بوساق المدني	أستاذ باحث في الفقه والقانون الجنائي – جامعة الرياض	السعودية
أ.د حبيب الله علي ابراهيم	أستاذ باحث في الأدب والنقد، كلية اللغة العربية – أم درمان	السودان
أ.د خلفان بن زهران	أستاذ باحث في التراث والمخطوط – جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان
أ.د فاطمة زبار عنيزان	أستاذة باحثة في التراث والمخطوط – جامعة بغداد	العراق
د. حلا النعمي بنت فؤاد	باحثة في القانون الدولي – جامعة حلب	سوريا
د. فاطمة الزهراء عواطي	أستاذة باحثة في كلية الدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة	الإمارات
د. المصطفى الغشام الشعيبي	مدير المركز المتوسطي للدراسات القانونية والقضائية – أصيلة	المغرب
د. ابراهيم صبري الأرناؤوط	أستاذ باحث في القانون – جامعة المجمعة	السعودية
د. مازن مصباح صباح	أستاذ الفقه وأصوله – جامعة الأزهر (غزة)	فلسطين
د. علي الصالح مولّى	أستاذ الحضارة المعاصرة – جامعة صفاقس	تونس
د. حسن عبد الجليل العبادلة	أستاذ باحث في الدراسات الاسلامية – جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
د. سعيد الحسين عبدولي	أستاذ باحث في علم الاجتماع – جامعة تونس	تونس
أ. أشرف صالح محمد سيد	أستاذ باحث في الدراسات التاريخية – جامعة ابن رشد	هولندا

الشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بالنشر في الدورية

ترحب دورية "دراسات وأبحاث" بنشر البحوث الجادة والأصيلة والتي لم يسبق نشرها بمجلة أخرى، ولا تكون جزءًا من كتاب منشور، أو رسالة جامعية يعدها الباحث.

هيئة التحرير

- تعطى الأولوية في النشر للبحوث والعروض والتقارير حسب الأسبقية الزمنية للورود إلى هيئة تحرير الدورية، وذلك بعد إجازتها من هيئة التحكيم، ووفقًا للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
- تقوم هيئة التحرير بالقراءة الأولية للبحوث العلمية المقدمة للنشر بالدورية للتأكد من توافر مقومات البحث العلمي، وتخضع البحوث والدراسات والمقالات بعد ذلك للتحكيم العلمي والمراجعة اللغوية.

هيئة التحكيم

- يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصية الهيئة العلمية والمحكمين، حيث يتم تحكيم البحوث تحكيمًا سريًا بإرسال العمل العلمي إلى المحكمين بدون ذكر اسم الباحث أو ما يدل على شخصيته، و يرفق مع العمل العلمي المراد تحكيمه استمارة تقويم تضم قائمة بالمعايير التي على ضوئها يتم تقويم العمل العلمي.
- يستند المحكمون في قراراتهم في تحكيم البحث إلى مدى ارتباط البحث بحقل المعرفة، والقيمة العلمية لنتائجه، ومدى أصالة أفكار البحث وموضوعه، ودقة الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث وشمولها، بالإضافة إلى سلامة المنهاج العلمي المستخدم في الدراسة، ومدى ملاءمة البيانات والنتائج النهائية لفرضيات البحث، وسلامة تنظيم أسلوب العرض من حيث صياغة الأفكار، ولغة البحث، وجودة الجداول والأشكال والصور ووضوحها.
- البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات جذرية عليها تعاد الى أصحابها لإجرائها في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ إرسال التعديلات المقترحة إلى المؤلف، أما إذا كانت التعديلات طفيفة فتقوم هيئة التحرير بإجرائها.
- في حالة عدم مناسبة البحث للنشر، تقوم الدورية بإخطار الباحث بذلك، أما بالنسبة للبحوث المقبولة والتي اجتازت التحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها، واستوفت قواعد وشروط النشر في الدورية، فيمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر.
- تقوم الدورية بالتدقيق اللغوي للأبحاث المقبولة للنشر، ليخرج في الشكل النهائي المتعارف عليه لإصدارات الدورية.

البحوث والدراسات العلمية

- تقبل الأعمال العلمية المكتوبة باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في مجلة أو مطبوعة أخرى.
- يجب أن يتسم البحث العلمي بالجودة والأصالة، وأن يكون موضوعه ومنهجه وعرضه متوافقًا مع عنوانه.
- التزام الكاتب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات واقتباس الأفكار وعزوها لأصحابها، وتوثيقها بالطرق العلمية المتعارف عليها.
- اعتماد الأصول العلمية في إعداد و كتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع، مع الالتزام بعلامات الترقيم المتنوعة.
- يرفق الباحث تعهد مع البحث المطلوب للنشر، يبين فيه أن هذا البحث غير منشور ولم يرسل لجهة أخرى بغرض النشر، ويتعهد فيه بعد اخطاره بقبول نشر بحثه، بانتقال جميع حقوق الملكية المتعلقة بالبحث إلى الدورية.

الاشتراطات الشكلية والمنهجية

ينبغي ألا يزيد حجم البحث على خمسة و عشرين (25) صفحة، من القطع المتوسط بواقع 7500 كلمة على الشكل الآتي:

- Page Sisie (taille de la page): A4 (21cm x 29.7cm).
- Fonts (polices): Simplified Arabic (14) and Times New Roman (12).
- Single-spaced (Interligne Simple) and justified (justifie).
- Margins (marges): Top (haut) 2cm, Bottom (bas) 2cm, Left (gauche) 2cm, Right (Droite) 2.5cm, Binding position (position de la reliure): Right (Droite).

ترسل عبر البريد الإلكتروني للمجلة، مع الالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميًا بشكل البحوث، بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل: ملخص، مقدمة، موضوع البحث، خاتمة، ملاحق: (الأشكال، الجداول)، الهوامش، المراجع.

عنوان البحث

يجب أن لا يتجاوز عنوان البحث عشرين (20) كلمة، وأن يتناسب مع مضمون البحث، و يدل عليه، أو يتضمن الاستنتاج الرئيسي.

نُبذة عن الباحث صاحب المقال

يقدم مع البحث نبذة عن كل باحث في حدود خمسين (50) كلمة تبين آخر درجة علمية حصل عليها، واسم الجامعة (القسم/الكلية) التي حصل منها على الدرجة العلمية والسنة، والوظيفة الحالية، والمؤسسة أو الجهة أو الجامعة التي يعمل لديها، والمجالات الرئيسة لاهتماماته البحثية، مع توضيح عنوان المراسلة (العنوان البريدي) وأرقام (الهاتف، المحمول، الفاكس).

ملخص البحث

- يجب تقديم ملخص للبحث باللغة العربية في حدود مائة (100) كلمة.
- البحوث و الدراسات باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، يرفق معها ملخص باللغة العربية في حدود (150 - 200) كلمة.

الكلمات المفتاحية

الكلمات التي تستخدم للفهرسة لا تتجاوز عشرة كلمات، يختارها الباحث بما يتواكب مع مضمون البحث، وفي حالة عدم ذكرها، تقوم هيئة التحرير باختيارها عند فهرسة المقال وإدراجه في قواعد البيانات بغرض ظهور البحث أثناء عملية البحث والاسترجاع على شبكة الإنترنت.

مجال البحث

الإشارة الى مجال تخصص البحث المرسل "العام والدقيق".

المقدمة

تتضمن المقدمة بوضوح دواعي إجراء البحث (الهدف)، وتساؤلات وفرضيات البحث، مع ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة.

موضوع البحث

يراعي أن تتم عملية كتابة البحث بلغة سليمة واضحة مركزة وبأسلوب علمي حيادي، وينبغي أن تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحة، وملائمة لتحقيق الهدف، وتتوفر فيها الدقة العلمية، مع مراعاة المناقشة والتحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيدًا عن الحشو.

الجداول والأشكال

ينبغي ترقيم كل جدول (شكل) مع ذكر عنوان يدل على فحواه، والإشارة إليه في متن البحث على أن يدرج في الملاحق، ويمكن وضع الجداول و الأبحاث في متن البحث إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

الصور التوضيحية

في حالة وجود صور تدعم البحث، يجب إرسال الصور على البريد الإلكتروني في ملف منفصل، حيث أن وضع الصور في ملف الكتابة word يقلل من درجة وضوحها.

خاتمة (خلاصة)

تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى البحث، على أن تكون موجزة بشكل واضح، ولا تأتي مكررة لما سبق أن تناوله الباحث في أجزاء سابقة من موضوع البحث.

الهوامش

- يجب إدراج الهوامش في شكل أرقام متسلسلة في نهاية البحث، مع مراعاة أن يذكر اسم المصدر أو المرجع كاملاً عند الإشارة إليه لأول مرة، فإذا تكرر يستخدم الاسم المختصر، وعليه سيتم فقط إدراج المستخدم فعلاً من المصادر والمراجع في الهوامش.
- يمكن للباحث اتباع أي أسلوب في توثيق الهوامش بشرط التوحيد في مجمل الدراسة، و بإمكان الباحث استخدام نمط (APA) الشائع في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية.

المراجع

يجب أن تكون ذات علاقة فعلية بموضوع البحث، وتوضع في نهاية البحث، وتتضمن قائمة المراجع الأعمال التي تم الإشارة إليها فقط في الهوامش، أي يجب أن لا تحتوي قائمة المراجع على أي مرجع لم تتم الإشارة إليه ضمن البحث.

وترتب المراجع طبقًا للترتيب الهجائي، وتصنف في قائمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها، كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية ..الخ، ويمكن للباحث اتباع أي أسلوب في توثيق المراجع والمصادر بشرط التوحيد في مجمل الدراسة.

عروض الكتب

- تنشر الدورية المراجعات التقييمية للكتب "العربية و الأجنبية" حديثة النشر ، أما مراجعات الكتب القديمة فتكون حسب قيمة الكتاب وأهميته.
- يجب أن يعالج الكتاب إحدى القضايا أو المجالات العلمية المتعددة، و يشتمل على إضافة علمية جديدة.
- يعرض الكاتب ملخصًا وافيًا لمحتويات الكتاب، مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور، و إبراز بيانات الكاتب كاملة في أول العرض (اسم المؤلف، المحقق، المترجم، الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، السلسلة، عدد الصفحات).
- ألا تزيد عدد الصفحات عن (15) صفحة.

عروض الأطاريح الجامعية

- تنشر الدورية عروض الأطاريح الجامعية (رسائل الدكتوراه و الماجستير) التي تم إجازتها بالفعل، و يراعى في الأطاريح موضوع العرض أن تكون حديثة، و تمثل إضافة علمية جديدة في أحد حقول الدراسات العلمية المختلفة.
- إبراز بيانات الأطروحة كاملة في أول العرض (اسم الباحث، اسم المشرف، الكلية، الجامعة، الدولة، سنة الإجازة).
- أن تشمل العرض على مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث، مع ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.
- ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته، وخاتمة لأهم ما توصل اليه الباحث من نتائج.
- ألا تزيد عدد صفحات العرض عن (15) صفحة.

تقارير اللقاءات العلمية

ترحب الدورية بنشر التقارير العلمية عن الندوات، والمؤتمرات، والحلقات النقاشية الحديثة الانعقاد في دول الوطن العربي، والتي تتصل موضوعاتها بالدراسات في ميدان العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والإسلامية، والأدب، واللغات، والفنون، والحقوق، والعلوم السياسية، والعلوم الاقتصادية، والتاريخية، بالإضافة إلى التقارير عن المدن والمواقع الأثرية والمشروعات التراثية.

- يشترط أن يغطي التقرير فعاليات اللقاء (ندوة، مؤتمر، ورشة عمل، حلقة نقاشية) مركزًا على الأبحاث العلمية، وأوراق العمل المقدمة، ونتائجها وأهم التوصيات التي توصل إليها اللقاء.
- ألا تزيد عدد صفحات التقرير عن (10) صفحات.

حقوق المؤلف

- المؤلف مسؤول مسؤولية كاملة عما يقدمه للنشر في الدورية، و عن توافر الأمانة العلمية، سواء لموضوعه أو محتواه، ولكل ما يرد بنصه، و في الإشارة إلى المراجع و مصادر المعلومات.
- جميع الآراء و الأفكار و المعلومات الواردة في البحث تعبر عن رأي كاتبها وعلى مسؤوليته هو وحده، و لا تعبر عن رأي أحد غيره، و ليس للدورية أو هيئة التحرير أي مسؤولية في ذلك.
- ترسل الدورية لكل صاحب بحث أجيز للنشر ، نسخة من العدد المنشور به البحث، ومستله من البحث على البريد الإلكتروني ونسخة ورقية منهما، علمًا بأن الدورية لا تدفع أي مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها.
- يحق للدورية إعادة نشر البحث المقبول منفصلاً، أو ضمن مجموعة من المساهمات العلمية الأخرى بلغتها الأصلية، أو مترجمة إلى أي لغة أخرى، وذلك بصورة إلكترونية أو ورقية.
- تحتفظ الدورية بحقها في طلب رسوم مقابل النشر والتحكيم والطباعة.

الإصدارات والتوزيع

- تصدر الدورية أربع مرات في السنة (مارس – جوان – سبتمبر – ديسمبر).
- الدورية متاحة للقراءة والتحميل عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت وعلى موقع جامعة الجلفة.
- يتم الإعلان عن صدور الدورية عبر المواقع المتخصصة، والمجموعات البريدية، والشبكات الاجتماعية.

- ترسل كافة الأعمال المطلوبة للنشر بصيغة برنامج Microsoft Word ولا يلتفت الى أي صيغ أخرى.
- المساهمون للمرة الأولى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يرسلون أعمالهم مصحوبة بسيرهم الذاتية العلمية "أحدث نموذج".
- ترتب الأبحاث عند نشرها في الدورية وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة البحث.
- كل الأبحاث الواردة للمجلة والتي لا يتقيد أصحابها بشروط وقواعد وإجراءات النشر تعتبر لاغية، ولا يرد على أصحابها، ولا تؤخذ بعين الاعتبار.

فهرس العدد

كلمة العدد

حجارة البناء المستعملة في المدينة الأثرية"تيفاست" تبسة----ص 14

أ.د. حميان مسعود / أ. عيساوي بوعكاز

التناص وأسلوبية الحضور والغياب----ص 38

د. برونـة محمد

اللغة و الأنساق السيميائية الأخرى عند العرب----ص 49

د. بن مسعود محمد العربي

الثورة الكوبرنيكية في التربية عند جون ديوي----ص 59

د. بومانـة محمد

الآراء العلمية في فن التحقيق لرمضان عبد التواب من خلال كتابه مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين----ص 74

د. دريم نورالدين

مفهوم التلقي في التراث العربي----ص 85

د. محمد ملياني

أنظمة القانون الدولي الإنساني----ص 95

د. أسامة غربي

ترسيخ مفهوم المواطنة من خلال الممارسة الرياضية----ص 109

د. عبد المالك سربوت

شجاعة اللغة العربية في مواجهة الزعيق الحضاري----ص 121

أ. الخـشـير داودي

أسباب الإباحة و موانع المسؤولية في القانون الدولي الجنائي----ص 132

أ. حمـوم جعفـر

التطور المعماري ومظاهره في المملكة السبئية قبل الإسلام----ص 146

أ. محمد كاكـي

صعوبات القراءة باللغة الفرنسية وأسبابها (دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور الجلفة)----ص 177

أ. خديجة كاملة خالدي

الخطة التسويقية خصائصها و أهميتها لرجل التسويق----ص 189

أ. مرزق سعد

خصائص لغة القصيدة الشعبية الجزائرية المعاصرة : "منطقة البيض أنموذجا"----ص 211

أ. طالبـي عبـد القـادر

دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – حالة الجزائر –----ص 223

أ. يونسي مصطفى

..../....

Gestion urbaine de la ville de Djelfa : des contraintes et des perspectives----------ص 254
أ. قنشوبة عبد الرحمان ***Guenchouba Abderrahmane***
Privatisation et Investissement Direct et Etranger dans les pays en voie de développement - Cas: ALGERIE----------ص 278
أ. رابية لامية ***Rabia Lamia***

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

Chers collègues enseignants-chercheurs,

De prime à bord, le staff de la revue « Dirassat Wa Abhath » s'excuse vivement pour ce retard relatif au 13ème numéro. Cependant, nous tenons à vous faire part, que ce n'est nullement dû à un manque de volonté, mais seulement pour le motif de la bonne marche de votre revue. Et toujours dans l'objectif de se surpasser, nous vous informons que le premier symposium international de la revue a été validé, et se tiendra très prochainement au niveau de l'Université de Djelfa.

Nous nous engageons lors du prochain numéro, d'être toujours meilleurs, et nous prions nos chers chercheurs de bien respecter toutes les conditions de publication, afin de permettre au comité de lecture d'avancer plus efficacement dans ses prérogatives de validation des articles.

Enfin et comme de coutume, ce 13ème numéro présente une variété d'articles de chercheurs, qui de par leurs compétences, enrichissent notre revue scientifique.

Je vous souhaite une bonne lecture, et vous donne rendez-vous au numéro 14 avec encore plus de recherches et de nouveautés.

رئيس التحرير

د. عطاء الله فشّار

حجارة البناء المستعملة في المدينة الأثرية"تيفاست" تبسة

الأستاذ الدكتور: حميان مسعود
جامعة بومرداس – الجزائر
الأستاذ: عيساوي بوعكاز
جامعة الجلفة – الجزائر

الملخص :

نروم في هذا المقال الى التعريف بمواد بناء مختلف المعالم الأثرية التي تزخر بها المدينة الأثرية" تيفاست" تبسة و التي تؤرخ لفترات هامة لا سيما الفترة الرومانية و البيزنطية ، وسنحاول التركيز على أهم مادة مستعملة و هي حجارة البناء بمختلف تركيباتها الجيولوجية والمعدنية .

إن إتقان فن قطع الحجارة " Stéréotomie " يبرهن على أهلية وقدرة نحاتي مدينة تيفاست ،فالمقاسات المختلفة للحجارة بأنواعها سهّلت تنفيذ مشاريع البناء وأنجحت تفوق العمارة الرومانية وكذا البيزنطية في شمال إفريقيا حتى حققت تلك الشعوب ما لم تكن ربما تصبو إليه وهو وصول معظم مخلفاتهم المعمارية إلينا مقاومة بذلك عوارض الزمن .

الكلمات المفتاحية: تبسة، "تيفاست" ،حجارة البناء، تقنيات البناء, السورالبيزنطي، آثار.

Abstract

This article aims to identify the different methods and techniques of construction used in the archaeological city of Tebessa « Theveste » this latter was conquered and colonized by Carthaginians, Romans, and Byzantines.we will focus on the prominent material used at the selected site « Building stone » with all its geological or mineralogical varities.

The Stereotomy prooves the of Theveste builders' compteneces : cutting the blocks of stone and their assembly into complex structures This led to an unexpected goal for them ; they hand out these valuable historical buildings to us and therefore to the future generations.

Keywords: Tebessa, Theveste, Building stones, Construction Techniques, Byzantine Wall, archaeology

1-لمحة جغرافية و تاريخية للمنطقة :

1-1 الموقع الجغرافي:

تقع ولاية تبسة إلى الجنوب الشرقي من الجزائر العاصمة (حوالي 650 كلم) وهي ولاية حدودية حيث يحدها من الشرق الجمهورية التونسية و من الغرب ولاية خنشلة ،أما من الشمال فتحدها ولاية سوق أهراس ومن الشمال الغربي أم البواقي.

أما من الجهة الجنوبية فتحدها ولاية وادي سوف وتتربع الولاية على مساحة تقدر بـ 14227 كم مربع وتقع بين دائرتي عرض دائرة ' 52 º35 و ' 53 º35 شمالا وخطي طول ' 10 º07 و ' 24 º08 شرقا على ارتفاع حوالي 860 م عن سطح البحر

أما مدينة تبسة فهي برتبة بلدية ودائرة في نفس الوقت وبتقسيمها الإداري فهي إحدى البلديات الثمانية و العشرين التي تشكل ولاية تبسة و يحدها من الغرب بئر مقدم ، من الشمال الشرقي بولحاف دير ومن الشمال الغربي الحمامات، ومن الجنوب الماء الأبيض.أما من الشرق بكارية[1] .

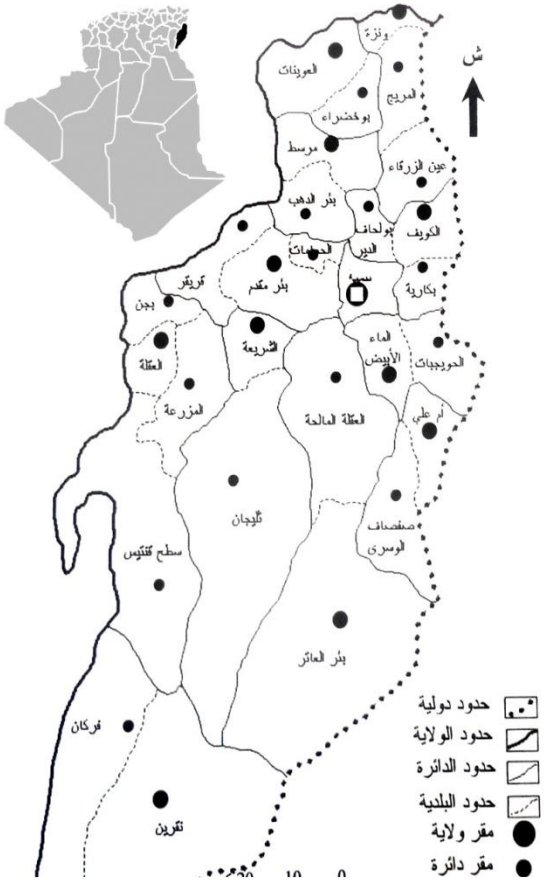

الشكل (01) خريطة إدارية لمدينة تبســة

2-1 تاريخ المدينة :

تعد إشكالية تحديد تاريخ مدينة تبسة من أهم الصعوبات تشير الى أن المؤرخ ديودور الصقلي Déodore de Sicile يرجّح نشأتها إلى هرقل Héraclès [2] تحت اسم هيكتامبول Hécatompyle أي المدينة ذات المائة باب ,وقد عرفت هذه التسمية في العهد الفينيقي[3] حيث كانت مركزا تجاريا نشطا في التجارة بينها وبين قرطاج.

أمّا عن التواجد الروماني في منطقة تبسة فإنه يعود حسب أغلب المصادر إلى النصف الثاني من القرن الأول بعد الميلاد بين عامي 69 م و 79م خلال حكم الأمبراطور فيسباسيان أين أنشئت الفرقة الثالثة الأوغسطية معسكرا في تبسة[4] و أخذت كذلك تبسة رتبة بلدية في فترة حكمه كما عرفت بناء عدة منشآت منها الساحة العامة.

وتوالت الاحتلالات على تبسة كغيرها من مدن شمال افريقيا من وندالي إلى بيزنطي فالفتح الاسلامي ثم الاحتلال الفرنسي مخلّفة بذلك شواهد أثرية مهمة لازال الكثير منها قائما اليوم .

2- تاريخ الأبحاث:

تعود بداية الاهتمام بمخلفات الحضارات القديمة لمنطقة تبسة إلى نهاية القرن التاسع عشر من خلال بعض الدراسات الوصفية التي قام به بعض العسكريين على غرار النقيب مول الذي اهتم بدراسة للمدرج الروماني.

كما قام بعض الباحثين في إطار الاكتشافات المعمارية الموجهة إلى الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية بالقيام بجرد تفصيلي لكل ما هو موجود و تسجيل كل ما يمكن تسجيله و هذا قصد التوثيق لهذه الأراضي وفهم جغرافية المنطقة للاستفادة منها عسكريا وسياسيا[5]. وهو ماقام به بعض الباحثين من أمثال القائد المهندس ألوت دو لافوي (Allotte de la Füye) وهيرون دو فيل فوس (Héron de Ville Fosse) في حي الخيالة عام 1886 .

كما إهتم عديد الباحثين من أمثال القائد سيريزيات (Seriziat) الذي قام بأولى الأبحاث في منطقة البازيليكا المسيحية، وكذلك القائد كلارنفال (Clarinval) الذي تحصل على أولى نتائج الحفريات عام 1870، لتتوالى بذلك بعض الحفريات مثل تلك التي قام بها كاهن مدينة تبسة دو لابارت (Delapart) والذي كانت أعماله أساس أبحاث ستيفان قزال (S.Gsell) و ألبير بالو(A.Ballu) .

ولقد كشفت معاول الحفارين إرثا حضاريا جديرا بالبحث و التمحيص خلال التنقيبات الأولى من بداية القرن العشرين و التي قامت بها مصلحة الآثار بمنطقة تبسة برئاسة جون لاسوس(Jean Lassus) ومساعدة مدير الحفريات آنذاك سير دو روك (Serre de Roche) و التي أبانت على معطيات أثرية بالغة الأهمية تم تضمينها في تقارير غير أنها لم تجد طريقا إلى النشر .

و في عام 1965 قام الباحث يورغان كريستيان (Jürgen Christer) من المعهد الألماني للآثار بدراسة للبازيليكا المسيحية و قد قام باعداد مخططات تفصيلية لها[6].

كما كان للأستاذ بول ألبرت فيفري (Paul Albert Février) بعض الدراسات على المنطقة ومنها ما تم حول البازيليكا[7].

3- أهم المعالم بالمدينة الأثرية :

- **المعبد المنسوب إلى مينارف:**

يقع المعبد المنسوب إلى مينارف داخل السور البيزنطي حاليا قبالة الواجهة الشمالية للسور البيزنطي جنوب غرب قوس النصر كركلا و شمال الساحة العامة "الفوروم"، ويعود تاريخ بنائه إلى القرن الثالث الميلادي[8]

بين سنتي 193و 217 م تنفيذا لوصية احد أعيان المدينة نقشت على احد جوانب قوس النصر كركلا . و قد خصص على ما يعتقد لعبادة الإلهة مينارف.المعبد هو بناء مؤ لف من قاعة مستطيلة الشكل طولها 8 م و عرضها 6.75 م به قاعة العبادة Cella أرضيتها ترتفع ب 2.5 م يتقدمها بهو مستطيل الشكل بروناوسPronaos به 6 أعمدة أسطوانية يعلوها أفاريز مزين بنقوش نباتية[9].

- **قوس النصر كركلا :**

يعود تاريخ بنائه إلى 214م حسب ما ورد في الكتابة المنقوشة على جوانبه و قد بني من طرف القائد كورنيليوس اكراليانس قائد الفرقة 14 في عصر الإمبراطور كراكلا عرفانا وتمجيدا له ولوالديه سبتيموس سيفيروس و جوليا ودومنا قوس نصر رباعي الفتحات، وفي عصر القائد البيزنطي سولومون تم إتخاذه كباب للمدينة وبرج للمراقبة[10].

- **البازيليكا المسيحية:**

تقع هذه البازيليكا (الكنيسة) على بعد حوالي 500 م من السور البيزنطي شمالا وتتربع على مساحة قدرها 2هكتار يحيط بها سور بطول 200 م و عرض 100 م ،وقد بنيت خلال فترات تاريخية مختلفة يعود أولها إلى 310م في عهد القنصل الروماني انينوس جوليانوس تخليدا لذكرى السيدة القديسة كريسبين النوميدية التي تصدت للرومان و أعدمت بساحة المدينة في 304 م فدفنها أتباعها –حسب الاعتقاد– بالأديرة السرية الموجودة تحتها الآن[11].

- **تبسة العتيقة(تبسة الخالية):**

تبسة الخالية أو قصر التميمات كلها تسميات لمعالم أثرية تعود الى الفترة الرومانية تقع في السفح الغربي لجبل الدكان على بعد ثلاثة كم من السور البيزنطي جنوبا، و تتضمن معابد و حمامات ومنازل و الطريق المؤدية إليها تسمى طريق القنطاس تعرضت للنهب من طرف الاستعمار الذي استغل حجارتها و أعمدتها لبناء الثكنة و الكنيسة و أبراج المراقبة حول المدينة لمراقبتها [12].

- **السور البيزنطي (القلعة البيزنطية):**

يعود تشييد السور البيزنطي (القلعة البيزنطية) الى القائد البيزنطي سولومون في عهد الإمبراطور جستنيان في سنة 535 للميلاد وقد بني سور تبسة البيزنطي على شكل مستطيل (العرض 280م x الطول 320م)

و هو يشكل مساحة 07 هكتار أقل من مساحة مدينة تيفاست الرومانية به توجد ثلاثة أبواب في السور منها[14] :

- الباب الأول في الواجهة الشمالية يسمى قوس النصر كركلا
- الباب الثاني في الواجهة الشرقية "باب سولومون"
- الباب الأول في الواجهة الجنوبية "باب شالة"

بالاضافة الى المنفذ الرابع والذي يُرجّح أنه قد فُتح من قبل الاستعمار الفرنسي لتسهيل الاتصال بطريق قسنطينة. كما يشمل االسور على أربعة عشر (14) برجا بارزة من أعلى السور(مع ملاحظة اختفاء البرج رقم 6) و عموما فأن الأبراج متقاربة من بعضها على طول أضلاع السور و يمكن تفسير ذلك بتعزيز التغطية الدفاعية للجدار ما بين برجين الشكل (03).

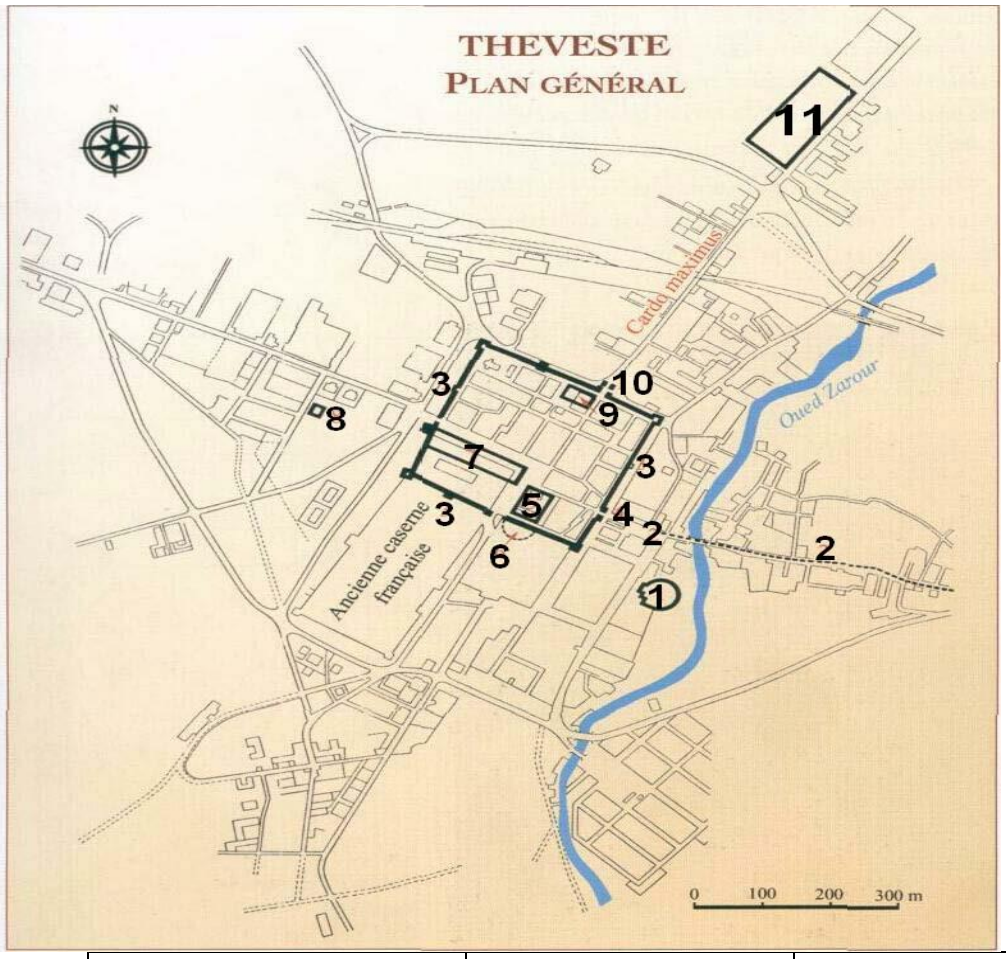

الشكل (02)مخطط عام للمدينة القديمة تبســة و مختلف معالمها[15]

1. المسرح المدرج	*5. منزل روماني*	*9. معبد مينا رف*
2. قناة نقل المياه	*6. المسرح*	*10. قوس كركالا*
3. القلعة البيزنطية	*7. موقع المسرح*	*11بازيليكا مسيحية*
4. باب سولومون	*8. قوس نهج سيرتا*	

4-مواد وتقنيات البناء في مدينة تبسة (تيفاست):

من خلال زيارتنا للمدينة الأثرية تبسة (تيفاست): وبعد معاينة مقومات العمارة الرومانية وكذا البيزنطية فقد وقفنا على مواد وتقنيات البناء، والملاحظة العامة هي أن أبرز مواد البناء هي الحجارة المصقولة (المنحوتة) أن هناك بعض البنايات التي تشمل على مواد بناء أخرى الدبش ...الخ، وفيما يلي أهم مواد البناء المستعملة في المدينة الأثرية:

4-1 حجارة المباني (الحوائط والجدران و العقود):

إن السمة الغالبة في نوع هذه الحجارة هي أنها حجارة مصقولة ومشذبة بأشكال وأبعاد مختلفة، مربعة، مستطيلة،شبه منحرفة، وأحيانا نصف دائرية، إلا أنه وجدت هناك بعض الحجارة في حالة نصف مشذبة أي أنها لم يكتمل صقلها .

وقد استعملت الحجارة في الغالب لبناء الحوائط والجدران وكذا لتبليط الأرضيات وأهم أنواعها:

4-1- أ - الحجر الجيري:

وهي حجارة من أصل كلسي من صخور الكربونات وهي بدورها صخور رسوبية كيميائية المنشأ أو بيوكيميائية وتحتوي أساسا على كربونات الكالسيوم $CaCo_3$ والذي يرسب كيميائيا من المحلول المائي ويوجد هذا الحجر بأشكال مختلفة (مستطيلة، نصف دائرية ...الخ.)، وبمقاسات جد متنوعة تتراوح من 40 x 50 سم إلى أكثر من متر وأحيانا مترين. وتتواجد الحجارة بأغلب مباني المدينة كالبازيليكا المسيحية، المعبد المنسوب الى مينارف، قوس النصر كركلا، تبسة الخالية الخ.... ويتخذ عدة ألوان كالبني والأصفر الضارب إلى البني و الرمادي الخ...(الصورتين1،2)

الصورة (01) تواجد الحجر (تشييد الحوائط) حوض بتبسة الخالية

الصورة (02) تواجد الحجر (تشييد الحوائط)البازيليكا المسيحية

4- 1- ب- الدبش:

يوجد في بعض أبنية الموقع نوع من الحجارة يعرف بالدبش وهي حجارة ذات أحجام مختلفة (صغيرة ومتوسطة)

وتحضر في المحاجر والمقالع بتكسير الصخور الصلدة من أنواع مختلفة

(الصوان، الإردواز،...).

ويمكن أن يكون منحوتا بانتظام ويأخذ أشكال هندسية مألوفة (مربعة، مستطيلة) كما يمكن يكون غير منتظم كأن يكون قليل الزوايا أو ذات أشكال عشوائية وقد استعمل كمادة حشو أحيانا في بعض مناطق السور البيزنطي، كما انه استعمل بين الدعامتين الحجرتين ضمن ما يعرف بالتقنية الإفريقية "Opus Africanum" وهذا في منطقة تبسة الخالية (الصورة 03) **الصورة (03) : استعمل الدبش (تبسة الخالية)**

2-4 - المواد الرابطة: الملاط (المونة)

وهي عبارة عن مواد تستعمل لربط البنايات و تثبيتها سواء بين الحجارة بين بعضها البعض أو بينها وبين الحوائط كحالة تلبيس الحوائط.

وقد لاحظنا استعمال الملاط في المباني المشيدة بالدبش كحمامات تبسة الخالية حيث كان سمكها يتراوح من 2 ل 5 سم أحيانا ، كما وجدت بالسور البيزنطي و يبدو أنه يعود الى الفترات الفرنسية أين تم ترميم بعض الأجزاء,

(الصور04): الملاط (المونة)

5- المحاجر وصناعة الحجر:

حجر البناء يحضر للاستخدام بالفرز والقلع من المحاجر (استخراجها من الأرض) وقد استخرجت الحجارة المخصصة لإنشاء بأشكال غير منتظمة عن طريق كسرها باستخدام المعاول والأزاميل والمطارق، كانت الصخور تقطع إلى كتل كبيرة تليها عملية الفرز حيث توضع الكتل الكبيرة قصد نحتها وقطعها، وقد نحتت الحجارة المصقولة وقطعت بعناية بواسطة أزاميل وبطريقة يدوية، وكانت تصقل من وجه واحد أو وجهين وكثيرا ما كانت تشاهد علامة الصقل في الصخور وكذا في الحجارة أثر الأزاميل في المحاجر(الصورة5)

(الصورة05): أثر الأزاميل أثناء عملية الصقل

أما الحجارة ذات الشكل الاسطواني ونصف الدائرية فكانت تستخدم أنواع خاصة من الأزاميل للصقل والتقطيع وكانت هذه الأزاميل مصنوعة من الحديد أو الفولاذ، ونفس الشيء استعمل في تماثيل الرخام. إن إتقان فن قطع الحجارة " Stéréotomie " يبرهن على أهلية وقدرة نحاتي مدينة تيفاست.

وقد تعددت مصادر الحجارة التي جلبت إلى تبسة إلا أنه من خلال الزيارة الحقلية فأن معظم حجارة المباني (الحجارة الجيرية "الكلسية") جلبت من المحاجر المحلية أو المجاورة، ومن أهم المحاجر الكلسية:

المحجر الروماني جبل أزمور : حيث جلبت منها معظم الحجارة الجيرية (الكلسية) المستعملة بمدينة تيفاست سواء في الأبنية أو العناصر المعمارية وكذا العناصر الزخرفية، وتقع هذه المحاجر على بعدأقل من3 كم وتعدد ألوانها من بني الى بني ضارب للاصفرار.(الصورتين 06،07)

صورة (06) : منظر عام لمحجرة رومانية محلية للحجارة الجيرية جبل أزمور

صورة (07) : أثر قلع لمحجرة رومانية محلية للحجارة الجيرية جبل أزمور

6 – تقنيات البناء:

6-1 تقنيات النظام الكبير Opus Quadratum[16] :

وانتشرت هذه التقنية في المدن الرومانية عموما وبخاصة في تلك المنتشرة بشمال إفريقيا، وتتمثل تقنية البناء هذه في استعمال حجارة مصقولة بأشكال وأبعاد مختلفة (مستطيلة، مربعة،...) حسب الأماكن المراد وضعها فيها باعتبار أن الصفة الرئيسية الواجب توفرها في حجر البناء هي إمكانية تحمله لقوى الضغط، وهذه الصفة تحدد شكل توضع الأحجار وإمكانية استخدامها.

إن أهم مايمكن ملاحظته هو عدم وجود رابط (ملاط)، وتعتمد طريقة بنائها على الضغط الميكانيكي (التراص) حيث تتوضع الكتل الحجرية إلى جانب بعضها البعض فوق أساسات المبنى مشكلة الصف الأول على أن تكون الحجارة الكبيرة بالقرب من الأساس وعند الانتهاء من الصف الأول يوضع الصف الثاني وذلك بتوضع كل كتلة حجرية من الصف العلوي فوق كتلتين من الصف السفلي، مما يسمح بربط أحجار صفوف الجدران بشكل جيد. (الصورة 08)

الصورة (08) : تقنية النظام الكبير Opus Quadratum البازيليكا المسيحية

الصورة (09) : تقنية النظام الكبير Opus Quad ratum معبد مينارف

2-6 التقنية الإفريقية " Opus Africanum "[17]:

من التقنيات واسعة الانتشار في معظم مباني المدينة الأثرية تبسة هي التقنية الإفريقية "Opus Africanum " وقد عرفت بشكل كبير في شمال إفريقيا، وتعتمد هذه التقنية على وجود كتلتين صخريتين (مستطيلتين) وتتوضعان بالتناوب عموديا ثم أفقيا وتلعب دور دعامات، أما وسطها فهي محشوة بالدبش متعدد الأحجام مثل الحمامات بتبسة الحالية.(الصورة 10)

الصورة (10):التقنية الإفريقية "Opus Africanum "

3 -6 تقنيات البناء الأرضيات والتبليط:

***التبليط بالحجارة الكبرى:** تمّ تبليط الأرضيات بالحجارة سواء الجيرية بألوان مختلفة كالمعبدالمنسوب الى مينارف .الصورة(11)، ساحات أفنية بعض قاعات البازيليكا المسيحية.

الصورة(12)التبليط بالحجارة الكبرى البازيليكا المسيحية

و توجد أيضا أنواع تبليط أخرى كاستعمال الفسيفساء وباستعمال تقنيات مختلفة وبأشكال وألوان مختلفة تمثل مناظر ومشاهد متنوعة و التبليط الرخامي مثل المصطبات .

7- دراسة تحليلة أثرية للسور البيزنطي أنموذجا على العمارة البيزنطية :

1- الحجارة :

لقد اختلفت مود البناء وأنواع الأحجار المستعملة في بناء السور البيزنطي مما يفسر أن البيزنطيين أعادوا استغلال مواد البناء التي بنيت بها المخلفات الرومانية قبلهم حسب ما هو متوفر, فبعض الأحجار كانت غير مصقولة (منحوتة) و موضوعة فوق أكداس كبيرة, و في بعض الأحيان توجد أحجار وضعت أيضا بانتظام في كل مناطق الجدار و يحتمل أن تكون هذه الأحجار في الأصل ما استعمله الفرنسيون في جهات الجدران التي رمموها, نوعية أحجار القبب و الأبراج يلاحظ فيها الاعتناء(الشكلين 10،7). و تتألف من أحجار منحوتة مرتبة بانتظام.

واعتمد البيزنطيون في طريقة بنائهم للأسوار على بناء واجهتين, الأولى واجهة داخلية و الثانية خارجية, و يملأ الفراغ بينهما بأكداس من الحجارة و الملاط و لا نعرف إن كانت هذه الطريقة قد استعملت أم غيرها, حيث أن الجدران سميكة جدا تصل أحيانا إلى 2 متر.

كما احتوى السور البيزنطي على ملاط من أصل جيري مزيج من الجير و الرمل و يضاف إليهما الآجر المفتت كمثبت .

2- تقنيات البناء :

أما عن تقنيات البناء الأكثر رواجا في المنشآت العسكرية البيزنطية و المطبقة في بناء السور البيزنطي(القلعة البيزنطية) فهي تقنية الرصف **L'opus caementicium** وهي تقنية رومانية الأصل إلّا أنها سرعان ما انتشرت وتم استعمالها لاحقا من طرف البيزنطيين[18] .

تتجسد هذه التقنية في بناء الجدار بالخطوات التالية: بناء الصف الأول الذي يمثل الجدار الخارجي للمبنى، من حجارة مربعة أو مستطيلة الشكل، ثم يتم بناء الجدار الداخلي الذي يمثل الصف الثاني و بين الجدارين يملأ الفراغ بالدبش و من الحجارة من مختلف الأحجام و كميات كبيرة من الملاط تتوسط سمك الجدار لتزيده مناعة و صلابة.(الشكل 5)

كما نجد أسوارا لم يراع فيها الجانب الجمالي، فالعمل غير متقن و كأنّ السرعة أرغمت البنائيين على وضع الحجارة في وضعيات و أحجام مختلفة، البعض منها أفقية و البعض الآخر عمودية. فاختلاف المستويات بين أسس الحجارة يُتدارك بفضل طبقة سميكة من الملاط.

3- العقود والأقبية : كانت العقود البيزنطية على ثلاث أنماط: عقد نصف دائري و العقد المقبب و العقد المتقاطع، و كان بإمكان بناء هذه العقود مع أو بدون ركائز خشبية و ذلك حسب اتساع تلك العقود[19].

استعملت العقود (الأقواس) النصف دائرية في المداخل الرئيسية و في الأبواب الثانوية الخاصة بالأبراج. و تشكلت حسب الطريقة المعروفة خلال الفترة الرومانية، أي يعتمد العقد على مفتاح العقد الموضوع في وسطه ليضغط على الجهتين اليمنى و اليسرى. فهذا الضغط يجعل فقرات العقد أكثر تماسكا دون اللجوء إلى استعمال مادة رابطة بين الحجارة. و أغلبية المباني العسكرية كانت تحتوي على هذا الصنف من العقود.

أما المداخل الرئيسية فكانت عقودها عالية ترتكز على صفوف من الحجارة تعلوها عارضة. بينما كانت العقود النصف دائرية(الشكل 9) التي تخص المداخل الثانوية و بعض ممرات الأبراج ضيقة و غير عالية. في بعض الحالات يترك فراغ بين العارضة و قوس العقد، و في بعض الحالات الأخرى يسد هذا الفراغ سواء بحجارة كبيرة على شكل نصف دائرة أو بواسطة ركام من الحجارة و الدبش.

يتموضع ممر الحراسة الذي يستدير على كل طول السور المعلم العسكري، بفضل تقنيات معمارية محكمة يلجأ البناء إلى وضعه على سلسلة من الأعمدة، أو على أقبية أو على منضدات.

و استعمل في بناء الأقبية مواد مختلفة كالحجارة و الآجر و في حالات نادرة الجص. فبفضل الأقبية يتم توزيع الثقل و الضغط بشكل عقلاني في كل هيكل المبنى. كما تسمح ببناء على مستويات عالية و هذا ما نلاحظه في قلعة تبسة ، فسلسلة الأقبية سمحت في التحكم في ممر الحراسة و مكنت البناء من خلال سلسلتين من الأقبية الواحدة فوق الأخرى إعطاء أكثر ضخامة للسور الدفاعي [20].

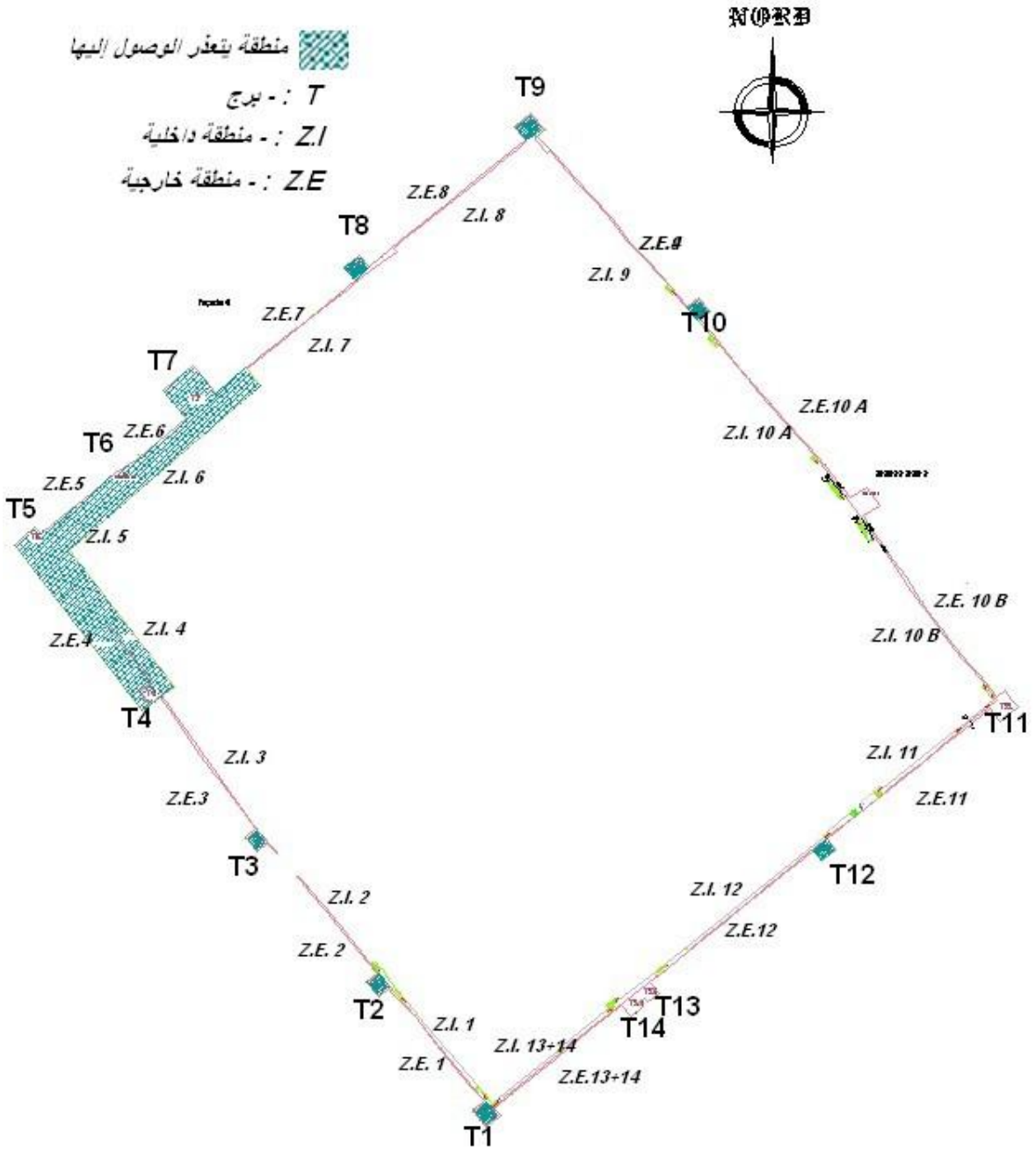

الشكل (03) مخطط عام للسور البيزنطي عن مكتب الدراسات رفيق نويري– بتصرف-

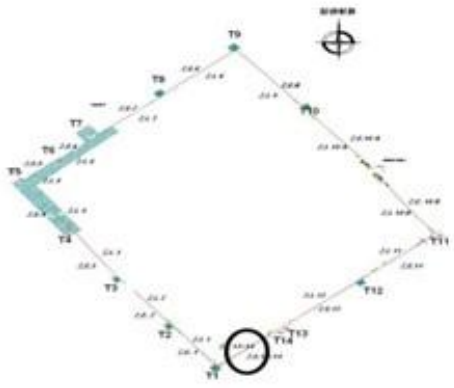

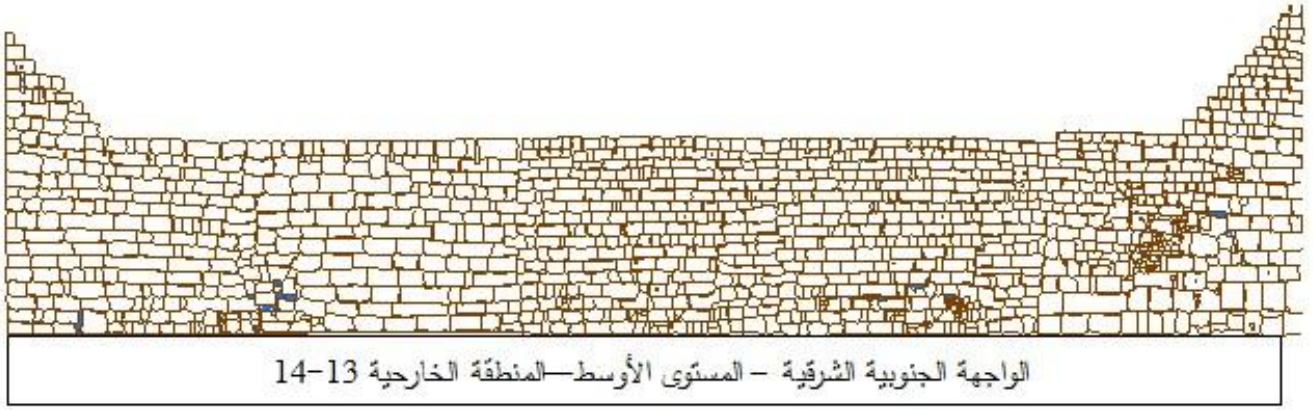

الواجهة الجنوبية الشرقية – المستوى الأوسط—المنطقة الخارجية 13-14

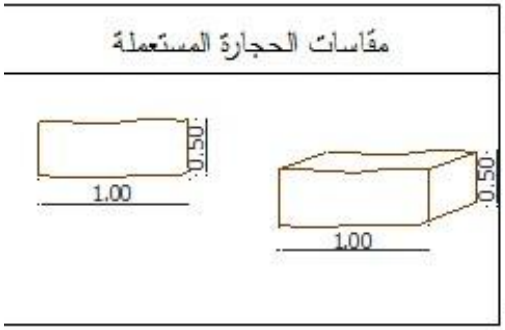

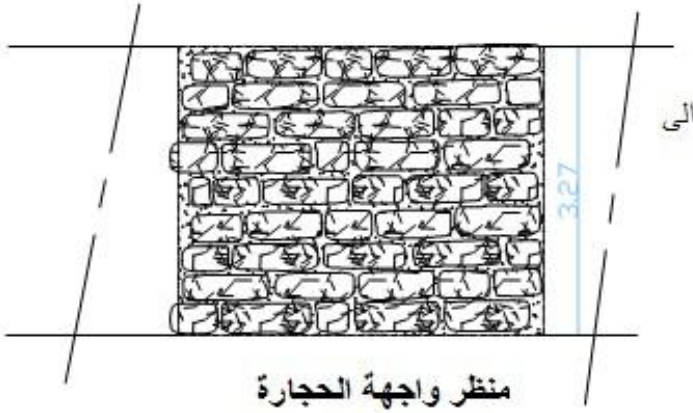

منظر واجهة الحجارة

الملاحظات : البناء بالحجر الجيري المصقول (مقاسات من 50 سم الى 100 سم)موضّع بطريقة المدماك مع ملاحظة وجود ملاط جيري

الشكل(04) : سور بدون ممرات الحراسة بالواجهة الجنوبية الشرقية – المستوى الأوسط—المنطقة الخارجية 13-14

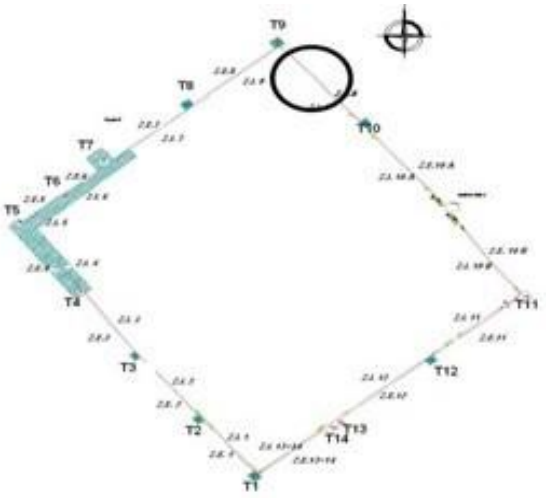

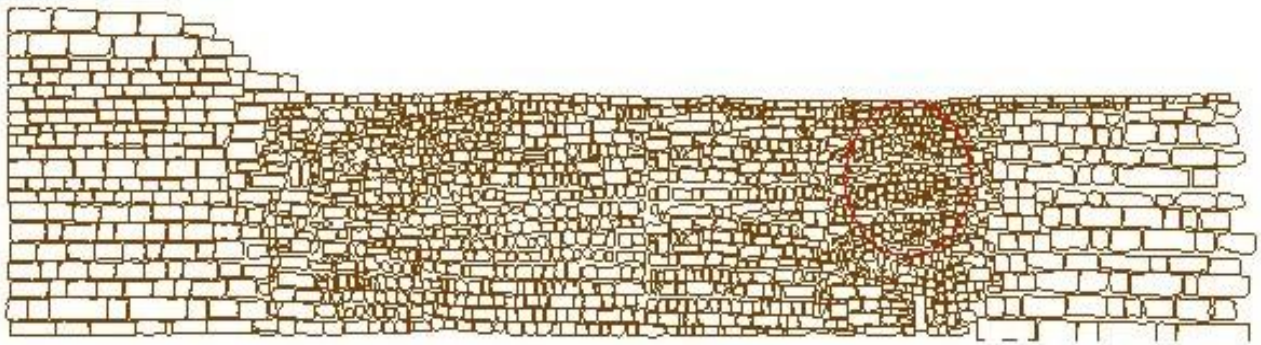

مقاسات الحجارة المستعملة - الدبش -		
النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث
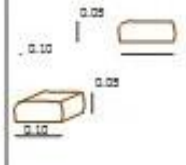	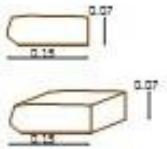	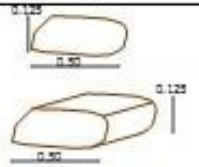

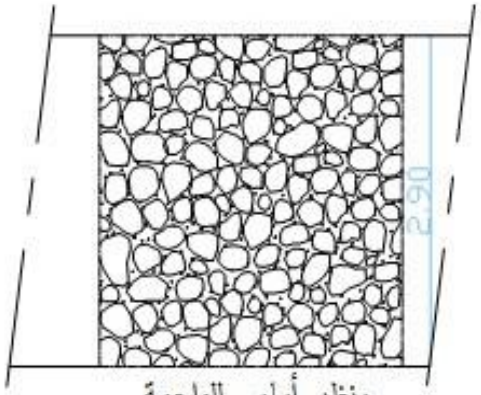

منظر أمامي للواجهة

الملاحظات : البناء باستعمال الدبش وذلك بتكديسه من أجل تعويض المناطق التالفة ،وقد استعمل بأشكال غير متنظمة ،كما يلاحظ وجود ملاط جيري

الشكل(5) : سور بدون ممرات الحراسة بالواجهة الشمالية الجنوبية الشرقية – المنطقة الخارجية 9

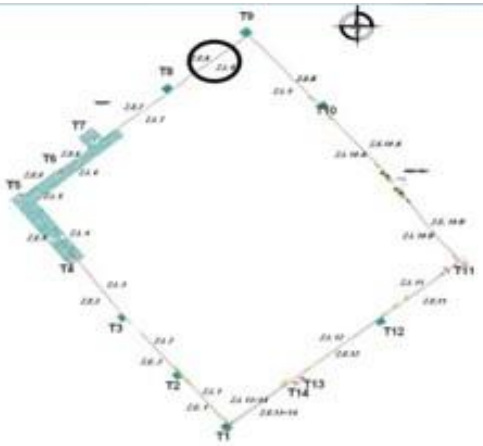

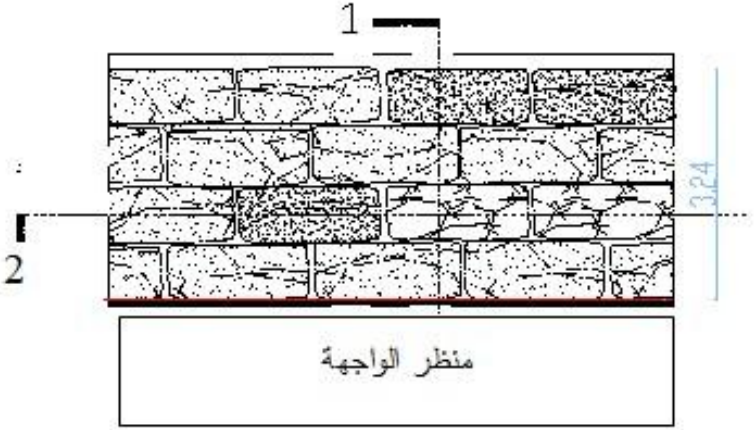

مقاسات الحجارة المستعملة -		
النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث
	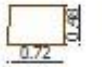	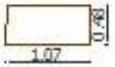
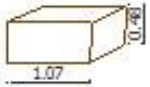	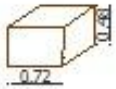	

ملاحظات : حائط بعرض منتظم 50سم من الحجارة المصقولة

الشكل(6) : سور بدون ممرات الحراسة بالواجهة الشمالية الغربية – المنطقة الخارجية 8

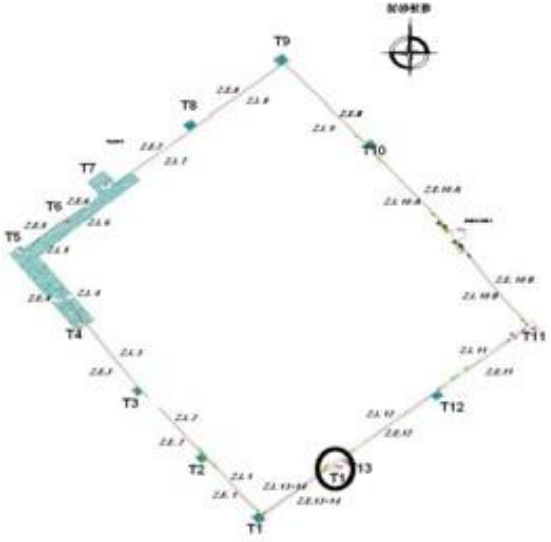

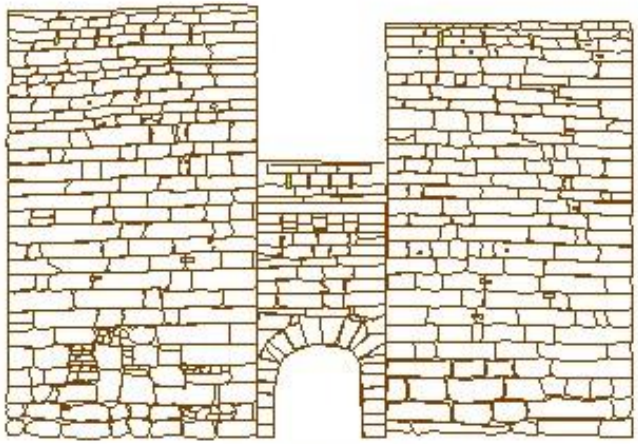

البرج 13+14

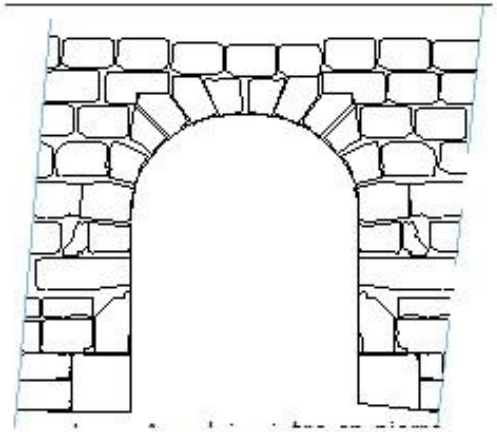

باب :قوس نصف دائري

مقاسات الحجارة المستعملة -		
النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث
		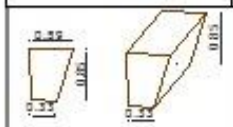

الملاحظات : باب قوس نصف دائري من الحجارة المصقولة مرمم في الحقبة الفرنسية

الشكل(7) : باب "منفذ" بين البرجين 13+14

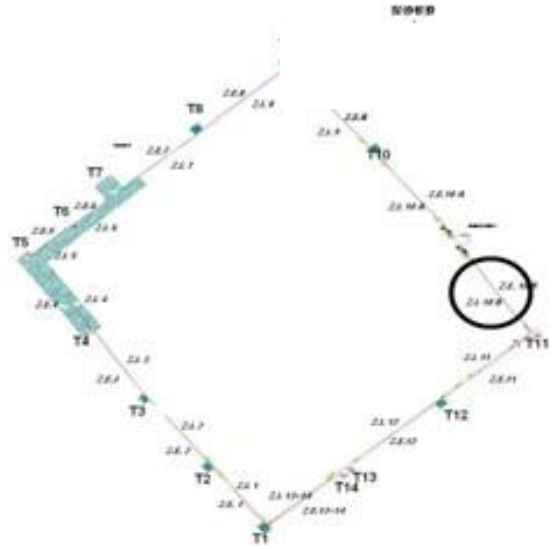

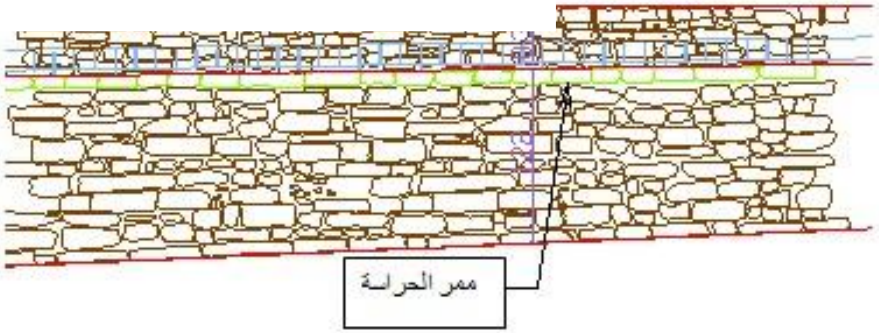

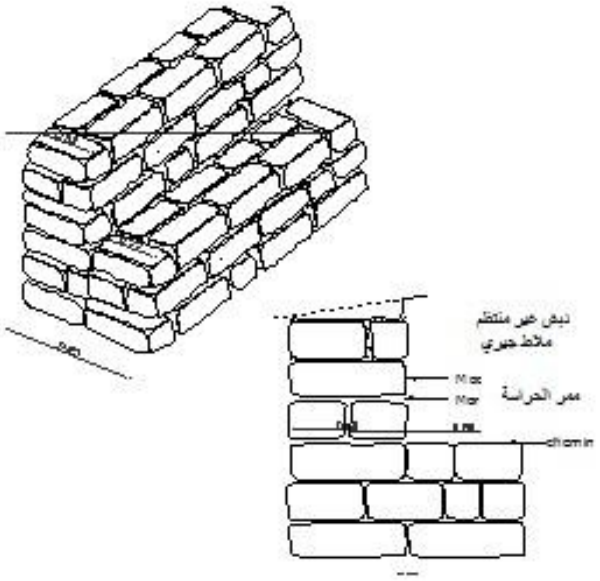

مقاسات الحجارة المستعملة -

النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث
	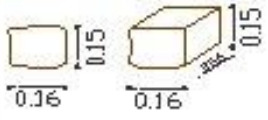	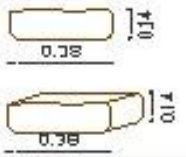

الشكل (8):جزء من السور يحتوي على ممر الحراسة الواجهة الشمالية الشرقية المنطقة الداخلية 10

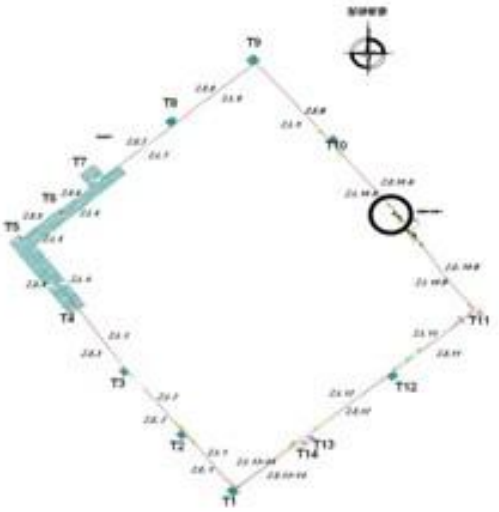

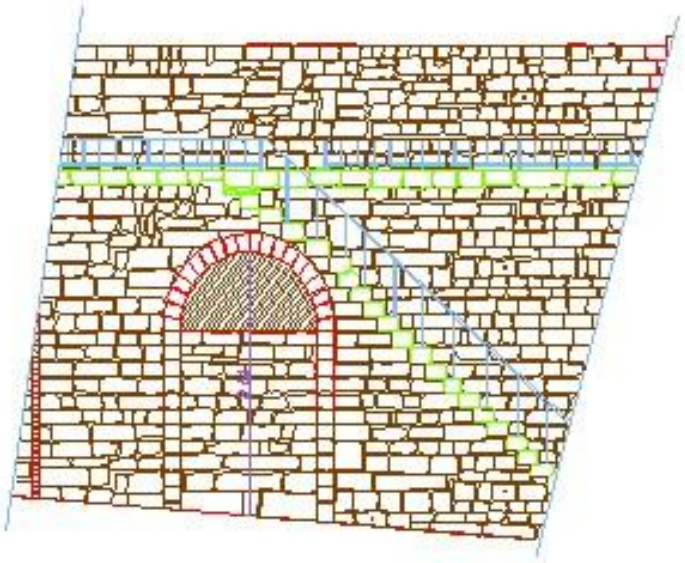

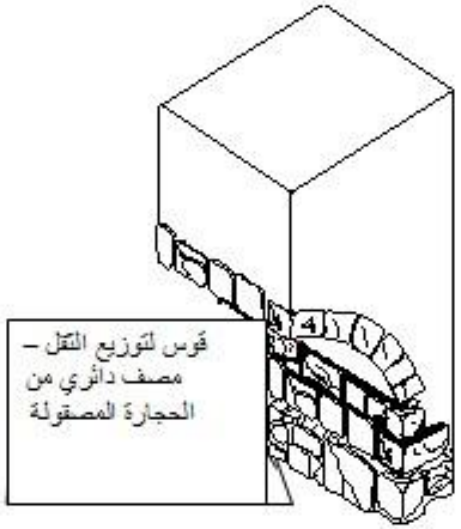

مقاسات الحجارة المستعملة -

النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث
	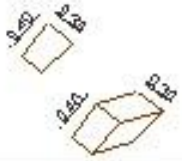	

الشكل(9) :باب "منفذ" على شكل قوس- المنطقة الداخلية 10

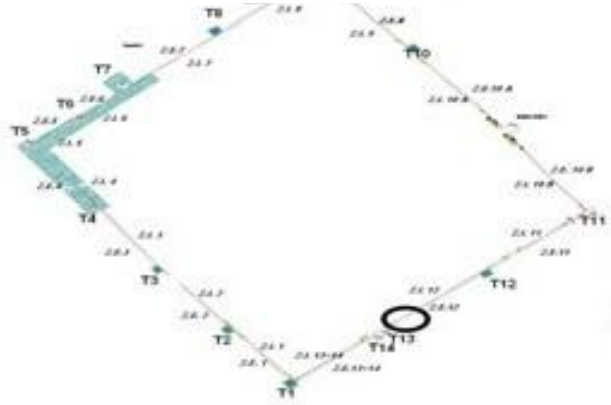

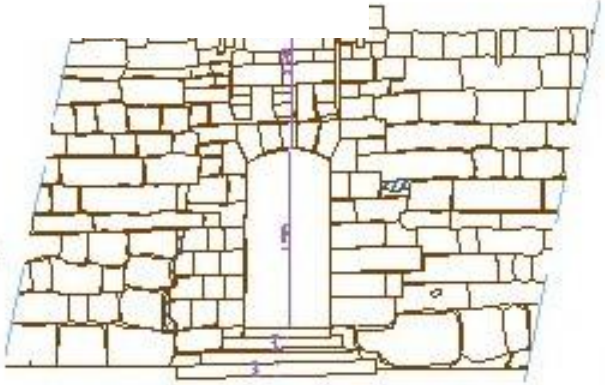

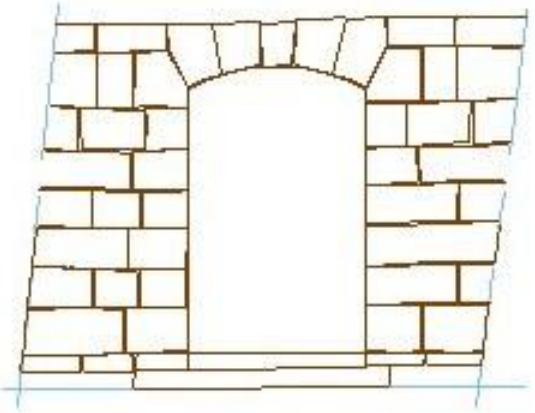

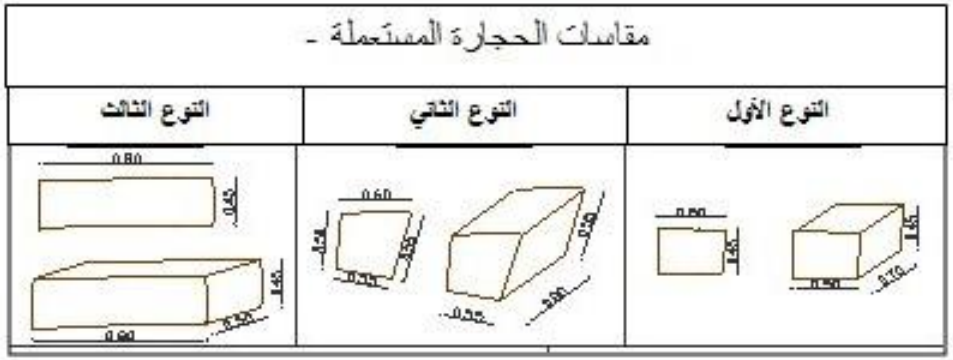

الشكل(10) : باب من الحجارة المصقولة المنطقة الخارجية 12

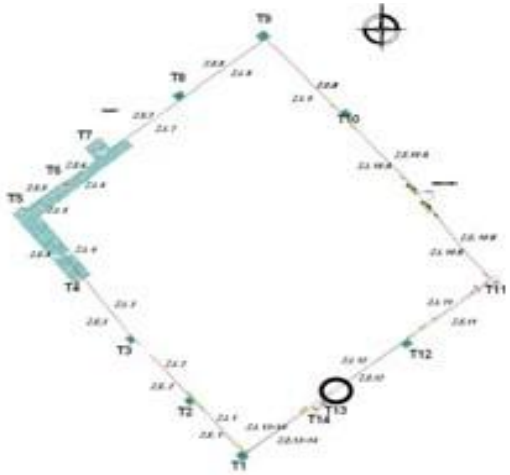

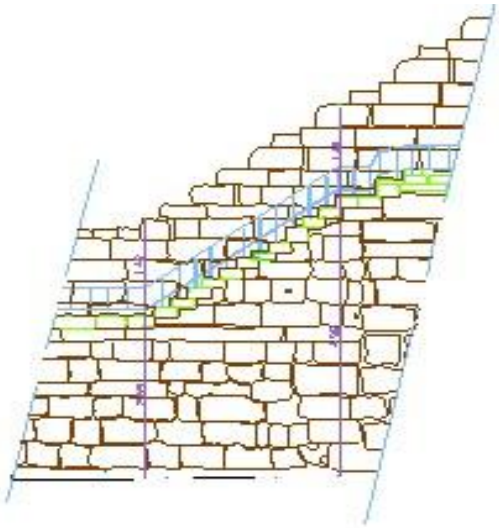

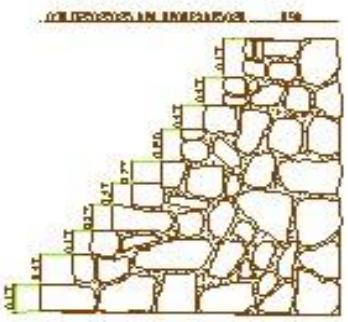

منظر علوي للسلم

مقاسات الحجارة المستعملة -

النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث

الشكل(11) :سلم من الديش ضمن ارتفاع السور المنطقة الداخلية 12

الخاتمة :

من خلال دراسة بعض الجوانب مما أنتجته الحضارات السابقة في مدينة تبسة الأثرية" تيفاست" ومما خلفته من شواهد معمارية عكست رقي تلك الشعوب ،هذه الأخيرة قد وفقت إلى حد بعيد في اختيار مواد البناء الملائمة من خلال الحجارة المستعملة في تلك المباني و التي لولا صلابتها وبنائها وفق الطرق الهندسية الصحيحة ما كانت لتصلنا على الرغم من عوامل التلف و التدهور المتنوعة (بيولوجية ، بشرية، طبيعية)وكذا عوارض الزمن التي تسرع في تلف تلك المباني. و يبقى أن ضرورة الحفاظ عليها و صيانتها و ترميمها لابد أن يدخل ضمن اهتمامات وأولويات القطاعات المختصة قصد الاستفادة منها ليس فقط من الجانب الثقافي بل تتعداه إلى جوانب اقتصادية و اجتماعية .

الهوامش :

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة تبسة

(2) Lequement(R), **« Fouille à l'amphithéâtre de Tébessa », B.A.A, 1965-68, p14**

(3) De Roch (S),.**Tebessa (Antique Theveste) le presse de l' imprimante officielle .Alger 1952 p-p(10-11)**

(4) Ibid

(5) Oulebsir (N) : **les usages du patrimoine monuments , musées et politique coloniale en Algérie(1830-1930).**Edition la maison des sciences de l'homme. Paris 2004 . p48

(6) Jürgen (CH), **Das Fruhchristliche Pilgerheiligtum Von Tebessa, Architektur Und Ornamentik Einer Spatantiken Bauhitte in NordAfrika**. Mit 64 Tafeln, 5 Faltkarten, 48 Figuren. Frantz Steiner Verlag GMBH Weisbaden 1976.

(7) Février (P.A), **Nouvelles recherches dans la salle tréflée de la basilique de Tébessa** ,B.A.A, Alger 1967. T III, p.167-169

(8)Gsell (St) ;**les monuments antiques de lAlgerie** ,alger 1901,T1 ,p133

(9) Gagnat (R), V. Chapot(V) Manuel d'archéologie romaine Paris Auguste Picard Éditeur .Paris 1916 P144-145

(10) Ballu, (A) **Monuments antiques de l'Algérie: Tébessa, Lambèse, Timgad; conférence faite au Palais de Trocadéro,** le 11 décembre 1893, Phototypie Berthaud**, Paris 1894.p12-13**

(11)C.A Moll. **Mémoire Historique et Archéologique sur Tébessa et ses environs annuaire de la société .Archéologique de la province de Constantine** .Aléssi et Arnolet editeurs .Paris ;France (1862) p18

(12) علي سلطاني . مرشد عام (تبسة) للمتحف والمعالم الأثرية . وزارة الثقافة , الوكالة الوطنية للآثار والمعالم والنصب التاريخية , الجزائر 1994,ص395

(14) Pringle, D, **The defence of Byzantine Africa from Justinian to the Arab conquest. The account of the african provinces in the sixth and seventh centuries**, Part I -II, B.A.R, Oxford, 1981.P 193.

(15) Cartographie, J-M. Blas de Roblès. Algérie antique

(16) Hélène Dessales ***;* Petit catalogue *des techniques de la* construction romaine**. École Normale Supérieure . Paris .p3

(18) **Ibid**

(19)Diehl (Ch.), **L'Afrique byzantine. Histoire de la domination byzantine en Afrique** (533- 709), Paris, 1896. p. 176

(20) **Ibid**

التناص وأسلوبية الحضور والغياب

الدكتور: برونـــة محمد
جامعة وهران – الجزائر

ملخص:

سنعالج في هذا المقال إشكال التناص العلاقة بين النصوص وحقيقة التفاعل بينها، وذلك في استحضارها؛ باستعادتها أو تقليدها، بل محاكاتها لنصوص أخرى سابقة أو معاصرة لها. فالنص الأدبي يمثل كتلة من الفسيفساء المتداخلة بالاقتباسات والمعاني التي أخذت وشربت معاني أخرى جديدة مطروحة في النص، كما ترى جوليا كريستيفا أنّ كلّ نص هو عبارة عن لوحة فسيفسائية من الاقتباسات، وكل نص هو تشرّب وتحويل لنصوص أخرى.

إنّ أول من وضّح معنى التناص ومفهومه ؛ العالم الروسي ميخائيل باختين**M.Bakhtine** في كتابه (فلسفة اللغة)، واهتمام باختين بالتناص يدل على " الوقوف على حقيقة التفاعل الواقع في النصوص في استعادتها أو محاكاتها لنصوص – أو لأجزاء – من نصوص سابقة عليها ، والّذي أفاد منه بعد ذلك العديد من الباحثين"[1]. ثم استوى بعد ذلك مفهوم التناص بشكل جليّ وكامل، على يد الباحثة الفرنسية جوليا كريستيفا **J.Kristéva**، التي أجرت استعمالات إجرائية وتطبيقية للتناص في دراستها (ثورة اللغة الشعرية) وعرّفت فيها التناص بأنّه، "التفاعل النصي في نص بعينه"[2].

فالتناص هو العلاقة بين النصوص وحقيقة التفاعل بينها، وذلك في استحضارها؛ باستعادتها أو تقليدها، بل محاكاتها لنصوص أخرى سابقة أو معاصرة لها. فالنص الأدبي يمثل كتلة من الفسيفساء المتداخلة بالاقتباسات والمعاني التي أخذت وشربت معاني أخرى جديدة مطروحة في

[1] – محمد بنيس– الشعر العربي الحديث، بنياته وإبدالاته– ج3 : الشعر المعاصر، دار توبقال– المغرب– ط1، 1990، ص183–185.

[2] – شربل داغر– التناص سبيلا إلى دراسة النص الشعري– مجلة فصول– الهيئة المصرية العامة للكتاب– المجلد 16– ع1– القاهرة 1997 – ص 130–131.

النص، كما ترى جوليا كريستيفا أنّ "كلّ نص هو عبارة عن لوحة فسيفسائية من الاقتباسات، وكل نص هو تشرّب وتحويل لنصوص أخرى"[1]، وعرّفته كذلك بأنه "أحد مميزات النص الأساسية، والتي تُحيل على نصوص أخرى سابقة عنها أو معاصرة لها"[2]، وهذا يعني أنّ كلّ نص لاحق ينبثق من خلايا وأنسجة نصوص سابقة، لذا، فإن رولان بارت **R.Barthes** يرى أنّ الأدب نص واحد "إذ (كل نص تناص) حيث إنّ النص يظهر في عالم مليء بالنصوص (نصوص قبله، نصوص تطوّقه، نصوص حاضرة فيه...) وهو بذلك يعيد توزيع اللغة، إنه يقوم بطريقة الهدم وإعادة البناء التي يخضع لها النص، والنص يمثل لانهاية اللغة، إنّ النص هو مجموعة من الاقتباسات المجهولة والمقروءة، والاستشهادات الاستنساخية، وهي التي تضمن إنتاجية النص وممارسته الدّالة عبر نسيجه المتشابك، والنسيج هو الأصل الاشتقاقي للنص."[3] لأنّ " كلّ نص يتوالد؛ يتعالق ويتداخل، وينبثق من هيولى النصوص في مجاهيل ذاكرة المبدع الإسفنجية، التي تمتصّ النصوص بانتظام، وتبثها بعملية انتقائية خبيرة، فتشتغل هذه النصوص المستحضرة من الذاكرة داخل النص، لتشكّل وحداتٍ متعاليةً في بنية النص الكبرى،"[4] فالعلاقات النصية لا يمكنها أن تكون ذات رؤية منفردة أو اتجاه فريد، فهي "غير أحادية السمة مع نصوص أخرى، فقد تكون علاقة تحويل، أو تقاطع، أو تبديل، أو اختراق،"[5]بعد أن يعيد المبدع تشكيلها، ورصّ بنيانها والتفنّن في نسجها كما تنسج العنكبوت بيتها، حتى تبدو مجموعة متراصة، متآلفة، دون خلل أو استعصاء. كما يعتبر التناص ظاهرة تركيبية بارزة في اللغة الشعرية للنص المعاصر، فكل قول لا يخلو من تناص، فكلام الناس كله فيه تناص– إلاّ كلام آدم عليه السلام!– متعمّدا أو غير متعمّد، وذلك يُعدّ حصادا لمخزونه المعرفي والثقافي، فلم يعد النص الشعري منغلقا أو نتاجا تلقائيا يقتصر على الامتلاء البريء، إنّما هو نص مفتوح يعتمد معارف سابقة مكتنزة في ذهن المبدع نتيجة اطّلاعه و قراءاته وثقافته التي يجب أن تكون واسعة، "لأنّ العمل الأدبي يدخل في شجرة نسب عريقة وممتدّة، تماما مثل الكائن

---

[1] – مارك أنجيلو – مفهوم التناص في الخطاب النقدي الجديد– تر: أحمد المديني– عيون المقالات – الدار البيضاء– ط1– ص 102.

[2] – سعيد علوش– معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة– دار الكتاب اللبناني– بيروت– سوشبريس– الدار البيضاء–ط1– 1985– ص215.

[3] – عمر أوكان– لذة النص، أو مغامرة الكتابة لدى رولان بارت– ص31.

[4] – صبحي الطعان– بنية النص الكبرى– ص446.

[5] – رجاء عيد– النص والتناص– ص193.

البشري، فهو لا يأتي من فراغ، كما أنّه لا يُفضي إلى فراغ، إنّه نتاج أدبي لغوي لكل ما سبقه من موروث أدبي، وهو ندرة خصبة تؤول إلى نصوص تنتج عنه"[1].

إنّ ذاكرة المبدع بحر في أعماقه أقوال وأفعال متعدّدة، ممّا يجعل نصّه على استعداد كامل لامتصاص خطابات ونصوص أخرى غائبة تدخل بين حنايا النص الحاضر الجديد، وتصبح جزءاً لا يتجزّأ من نسيجه اللغوي، حتى أضحى التناص دليلا بيِّنا على ثقافة الشاعر، وحذاقة المتلقي/القارئ، كما صارت النصوص السّابقة خزّانا لأيّ مبدع ينهل منه كيفما شاء، ومتى شاء، "والوقوع في حال تجعل المبدع يقتبس أو يضمّن ألفاظاً وأفكاراً كان التهمها في وقت سابق ما، دون وعي صريح بهذا الأخذ المتسلط عليه من مجاهل ذاكرته، ومتاهات وعيه"[2]، وهذا ما يؤدي إلى تأسيس "نظرية تقوم على افتراض شيء غائب داخل شيء حاضر، هو النص الذي يقع بين أيدي الناس في صورته الأدبية النهائية"[3]. فبراعة المبدع تظهر في استغلال وحسن استخدام النص المتناص عبر السياق، والإفادة من مميّزاته في تقوية النّص الجديد ودعمه، "فالتناص شيء لا مناص منه، لأنه لا فكاك للإنسان من شروطه الزّمانية والمكانية ومحتوياتهما، ومن تاريخه الشخصي، أي من ذاكرته، فأساس إنتاج أي نص هو معرفة صاحبه للعالم، وهذه المعرفة هي ركيزة تأويل النص من قبل المتلقّي أيضا."[4] شرط ألاّ يكون النص الجديد محشواً بكل كبيرة وصغيرة من محمولات النّص الغائب، قصد التباهي واستعراض المخزون الثقافي للمبدع.

وقد اتفق عدد كبير من الباحثين والنقاد الغربيين، على كنه مفهوم التناص، واستمرت الدراسات حوله، وتوسّع الباحثون في تناول هذا المصطلح، دون الخروج عن الأصل، ويحدد النّاقد الفرنسي جيرار جينيت **G.Genétte** أنواعا للتناص هي:[5]

1- **الاستشهاد**؛ وهو الشكل الصريح للتناص.

2- **السرقة** ؛ أقل صراحة.

---

[1] – محمد عبد الله الغذامي– ثقافة الأسئلة– ص111.

[2]– عبد الملك مرتاض– فكرة السرقات الأدبية ومفهوم التناص– مجلة علامات– ص87.

[3] – نفسه– ص 89.

[4] – محمد مفتاح– تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص– ص123.

[5] – ينظر محمد بنيس– الشعر المعاصر–ص 186.

3- **النص الموازي**؛ علاقة النص بالعنوان والمقدمة، والتقديم والتمهيد.

4- **الوصف النّصي**؛ العلاقة التي تربط بين النص والنص الذي يتحدث عنه.

5- **النصية الواسعة**؛ علاقة الاشتقاق بين النص (الأصلي/القديم) والنص السابق عليه(الواسع/ الجديد).

6- **النّصّية الجامعة**؛ العلاقة البكماء بالأجناس النّصّية التي يفصح عنها التنصيص الموازي.

ومن الباحثين والنقاد العرب، أسهب كلٌّ من:

- **محمود جابر عباس**،- على سبيل المثال لا الحصر- في تعريف التناص وذكر التحوّلات التي تطرأ على النص الجديد نتيجة تضمينه للنص الأصلي، فيحتفظ كل منهما؛ الجديد والقديم، بمزاياه وفرادته ومميزاته، على أنه يجب "اعتماد نص من النصوص على غيره من النصوص النثرية أو الشعرية القديمة أو المعاصرة، الشفاهية أو الكتابية العربية أو الأجنبية، ووجود صيغة من الصيغ العلائقية والبنيوية والتركيبية والتشكيلية والأسلوبية بين النّصّين."[1]

- و**عبد الملك مرتاض** يوضح التناص بدقة متناهية، حيث يقول: " فليس التناص في تصورنا، إلاّ حدوث علاقة تفاعلية بين نص سابق، و نص حاضر، لإنتاج نص لاحق."[2]

- و**محمد مفتاح** الذي حصر مفهوم التناص وآلياته في قسمين: الأول؛ **(التمطيط)**، والثاني؛**(الإيجاز)**، أما الأول؛ فيكون بالجناس والقلب والتصحيف،والشرح والاستعارة بأنواعها المختلفة، والتكرار والشكل الدرامي، وأيقونة الكتابة... والثاني؛ الإيجاز، وهذا الصنف هو الذي يحتاج إلى الشرح والتوضيح والتفصيل، حتى تكون هذه الآلية مدركة من قبل المتلقي/القارئ العادي، فالشاعر في مثل هذا لا يذكر إلا الأوصاف المتناهية في الشهرة والقبح.[3]

---

[1] - محمود جابر عباس- استراتيجية التناص في الخطاب الشعري العربي الحديث- علامات في النقد- ج46- م12- نادي جدة الأدبي- شوال 1423هـ- ص 226.

[2] - عبد الملك مرتاض- فكرة السرقات الأدبية ونظرية التناص- ص:82.

[3] - ينظر محمد مفتاح- تحليل الخطاب الشعري(استراتيجة التناص)- ص ص 126،127، 128،129.

ومن هنا، لابدّ أن يكون النّص السّابق مُحمَّلا بِقِيَم وتوجّهات صالحة لحلّ مشاكل في النص الحاضر الجديد، ويكون امتصاصه إثراء للنص الجديد، ليصبح حاملاً لدلالات كثيرة وكأنه خال من التناص، فالصور المتناصة تزيد النص الشعري قوة وغنى، "فإذا كان (النص) مقولة، يكون (التناص) هو الإجراء الذي تفرضه هذه المقولة"[1]. وبالتالي يُحمَّل النص الحاضر أكثر من وعي، لذا "فالتناص يقدم مفهوما جديدا لمصطلح (الكتابة)، ليست رسماً للأصوات اللغوية على الورق، بل تمثل وجوداً كلياً، له تفاعلاته الذاتية وقوانينه النوعية، كما يقدم مفهوما جديدا لمصطلح (النص)، فالنص (المكتوب حتما) يتّصف بصفات محددة بدونها قد يكون أثرا أو عملا أو ما شئت، لكن (النص) الذي يستحق هذه التسمية، ذو سمات جديدة تماما"[2].

وهكذا نجد أنّ المادة المتناصة تفرض وجودها بصورة رحبة وواسعة وعميقة عند المبدع الذي يمتلك مخزونا كبيرا من الثقافات من مختلف المشارب والمناهل؛ عربية وغير عربية، معاصرة وحديثة وقديمة، تتزاحم في ذهنه كلما استفزّتها المعاني القريبة من نصه، لأنّ "النضج الحقيقي لأي مبدع لا يتم إلاّ باستيعاب الجهد السابق عليه، فالارتداد للماضي، –أو استحضاره – من أكثر التقنيات فعالية في الإبداع الشعري،... وهو يعني وجود علاقة جماعية بين الخطاب الحاضر، والخطابات الغائبة على مستوى الإفراد، وعلى مستوى التركيب، وعلى مستوى الشكل، وعلى مستوى المضمون."[3] لذا يعتبر كل نص نافذة منفتحة ومستقبلة لنصوص أخرى تتفاعل مع نسيج الدلالة والسياق، لنحصل على نص دسم، تتراءى لنا من خلاله نصوص أخرى كثيرة ذابت بين أحضانه وفي ثناياه، وهذا التأثر بالسلف والأخذ من أفكارهم وإبداعاتهم الفنية ليس معناه أنّ أسلوب الشاعر وفرادته غائبان، لأنّ لكل شاعر ميزةً بل ميزاتٍ أسلوبيةً يتميز بها. كما أنّ "التناص لا يعني الاقتطاع أو التحويل، أو الاعتداء على النصوص الأخرى، وإنّما يتم ذلك التناص على وجه إبداعي يقوم على الاستيعاب والحوار، ومن ثَمّ الخلق والتصرّف، وهذا يعني أنّ التّناص يندرج فيما أسمته جوليا كرستيفا؛ إشكالية الإنتاجية النّصية التي تقوم على (الحوارية) و (الصوت المتعدد)"[4]. وعلى المتلقي أن يستنتج العلاقة الوطيدة بين ما هو غائب/سابق، وبين ما هو حاضر/لاحق.

---

[1] – محمد فكري الجزار– العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي – الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة– ط1– 1998– ص 174.

[2] – شكري عزيز ماضي– إشكاليات النقد العربي الجديد– المؤسسة العربية للدراسات والنشر– ط1–1997– ص 174.

[3] – – محمد عبد المطلب– هكذا تكلم النص– الهيئة العامة للكتاب– القاهرة– 1996– دط– ص 61–62.

[4] – ت.تودوروف و ر.بارت و أ.إكو و م.أنجيلو–– في أصول الخطاب النقدي الجديد– ترجمة وتقديم: أحمد المديني– ص 103.

وأجمع الباحثون والنقاد على أنّ **التناص intertextualité** هو "العلاقة بين نصين أو أكثر، وهي التي تؤثر في طريقة قراءة النص المتناص **intertexte**، أي الذي تقع فيه آثار نصوص أخرى أو أصداؤها". ويرى الحداثيون أنّ للتناص تعريفاتٍ شتى، إذ يرى الباحثان الإيطاليان بوغراند**Beaugrande** ودريسلار **Dressler**، التناص بأنه "ترابط بين إنتاج نص بعينه أو قبوله، وبين المعارف التي يملكها مشاركو التواصل عن نصوص أخرى"[1]، يرى موسى سامح ربابعة أنّ التناص "ظاهرة تشكل أبعادا فنية وإجراءات أسلوبية تكشف عن التفاعل وأشكاله المختلفة بين النصوص، إذ يقوم استدعاء النصوص بأشكالها المعددة؛ الدينية والتاريخية على أساس وظيفي يجسّد التفاعل الخلاّق بين الماضي والحاضر"[2]. وهناك رأي آخر يقول: " إنّ الوقائع التناصّية تقوم في تفاعلها وإنتاجها تبعاً لعلاقات مختلفة، قد تكون الاستعادة، أو التّذكّر، أو التلميح، أو إيراد الشّواهد، أو التّقليد، أو المحاكاة السّاخرة وغيرها ممّا نقع عليه من فنون أدبية، متعمّدة أو عفوية، بفعل (الاختطاف) أو (التّملّك)، أو بمفاعيل (الذاكرة) النّاشطة في الكتابة."[3]

فالتناص إذن، يشكّل نتاجا أو حصاداً من الثقافة الواسعة وثمرة من ثمارها، كما يقوم على إبراز التّفاعل النّصي الموجود في النّص نفسه، مع الإشارة إلى نصوص أخرى تقع في نطاق ثقافة المبدع، ووفق هذه العلاقات.

وموضوع التناص هو " تضمين نص لنص آخر أو استدعاؤه، أو هو تفاعل خلاّق بين النص المستحضِر والنص المستحضَر، فالنص ليس إلاّ توالداً لنصوص سبقته. "[4]وبهذا يؤدي التناص دور الرابط بين نصين أو أكثر، ويكون هذا الترابط وهذا التفاعل من المبدع اللاّحق إمّا طوعاً أو لازماً،" فإنّه لابدّ للتّناص من مصادر يستمدّ منها مادّته المتناصّة، وعليه يمكن تلخيص هذه المصادر في ثلاثة جوانب:

"1-**المصادر** "**الضرورية**": والتأثر فيها يكاد أن يكون طبيعيا أو تلقائيا، مفروضا ومختارا في آن... أي الموروث العام والشخصي،... كجنوح الشاعر إلى التأثر الواعي بشيء من نتاج شاعر آخر، أو تقيد الشاعر غير الواعي بالضرورة بحدود ثقافة وشعر توافرت له في إعداده وتعليمه،

---

[1] – شربل داغر– التناص سبيلا– مجلة فصول – القاهرة– مج16– ع1– 1997– ص128.

[2] – موسى سامح ربابعة– التناص في نماذج الشعر العربي– مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية– الأردن– ط1– 2000– ص7.

[3] – شربل داغر– المرجع السابق – ص 129.

[4] – موسى سامح ربابعة– التناص في نماذج الشعر العربي– مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية– الأردن– ط1– 2000– ص 97

وهذا ما يمكن أن نتبينه في "الوقفة الطللية" وهي أقوى المصادر القديمة،من دون شك، التي تقيدت بها صناعة الشعر العربي قديما.

2-**المصادر** "**اللاّزمة**": وهي ما يسمى بالتناص الدّاخلي وتشير إلى التناص الواقع في نتاج الشاعر نفسه... حيث إنها تخترق نتاجه اختراقا بيّنا.

3-**المصادر** "**الطوعية**": وهي "الاختيارية"عند مفتاح، التي تشير إلى ما يطلبه الشاعر عمدا في نصوص مزامنة أو سابقة عليه، في ثقافته أو خارجها، (وهي المطلوبة لذاتها)[1].

ونـذكر أنّ للتنـاص آليـةً ، وتكـون للشـاعر" بمثابـة الهـواء والمـاء والزمـان والمكـان للإنسان، فلا حياة له بدونهما ولا عيشة له خارجهما، وعليه، فإنّه من الأجدى أن يبحث عن آليات التنـاص، لا أن يتجاهل وجوده هروباً إلـى الأمـام"[2]. والأصـل فـي التنـاص، أن يكـون بمثابـة قـراءة ثانيـة للذاكرة، يعيد بعث الموروث من جديد، " وما من كتابة مبتكرة خالصـة مائـة بالمائـة، دون أن تكون متأثرة بغيرها، بل هو امتزاج بين (الأنا) و(الآخر) السابق عليه ليكون في الأخير نصّاً جديـداً إلـى جانـب النصـوص الإبداعيـة الأخـرى"[3]. ونظـراً للتّشـابه القـائم بـين الحـدثين؛ (التراث/المعاصر)، أو البيئتين أو الموقفين أو الصورتين، وأكيد أنّ التراث – في كثير من الأحيان – يمثل الصورة الرّمز للواقع الّذي يعيشه الشاعر، والنص المتناص عليه أن يحقق ثلاثية زمنية ؛ ماض/حاضر/مستقبل حتى يصير نصا سخيا، ويؤسس لنفسه ظلاًّ، و إلاّ فهو، -كما يقول رولان بارت-: " نص بلا ظل، لأنّ النص الحقيقي في حاجة إلى ظله بشكل لازم"[4]-، فتتزاوج الرؤى لتنجب لنا نصّاً مزيجاً من حضارتين وموقفين اجتمع فيهما الماضي بالحاضر ، بل يستدعي الحاضر الماضي ليستحمّا في نهر النّص الحاضر ، لأنّ من أهم خصائص التناص، استحضار الماضي، " لأنّه ، – أي التناص- من أكثر الظواهر فعالية في عملية الإبداع الشعري، حيث يحدث تماس ، يؤدي إلى تشكيلات تداخلية، قد تميل إلى التماثل، أو التناقض، وفي كل ذلك يكون للنص موقف محدد إزاء هذا التماس الذي يصل في بعض الأحيان إلى درجة التنصيص."[5]

---

[1] – ينظر شربل داغر- التناص سبيلا-ص 133.

[2] – محمد مفتاح- تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)- ص 125.

[3] محمد طه حسين- التناص في رأي ابن خلدون- مجلة فكر ونقد- العدد 32- أكتوبر 2000/ ص127.

[4] – رولان بارت- لذة النص- تر: فؤاد صفا و الحسين سبحان- دار توبقال للنشر- الدار البيضاء- دط- 1988-ص: 37.

[5] – محمد عبد المطلب – قراءات أسلوبية في الشعر الحديث- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط1-1995- ص:163

والنص المتناص تتوالد في أحشائه نصوص سابقة ومعاصرة ، كما تتراكم فيه بنيات من نصوص سابقة أو محايثة ، إذ إنّ النص يجب أن يخرق منفذاً، منه يستنبط المبدع رواسب الماضي، وحيثيات الحاضر، ورؤى المستقبل ، "والشاعر يحاول تمثل التراث في العديد من قصائده وعلى أكثر من مستوى، فهو يستقي منه بعض رموزه وأقنعته، ويضمّن شعره إشاراتٍ متفرّقةً إلى موروث القول من شعر ونثر"[1]، وأيسر المنافذ وأثراها بالنسبة للشاعر هو التراث، الذي هو ملك لكلّ المبدعين، وبذلك يصير إرثاً، لأنّ "التراث هو ذلك الإرث الذي وصلنا على مرّ العصور والأزمان، والذي لا يزال ماثلاً في حياتنا، ممَثَّلاً في جميع ما أنتجته عقول الأجيال السّابقة، وما أوحت به قلوبُهم من عبقرية أبنائه."[2] ويبقى التراث –دائما – هو المنبع الرئيس والرافد الأساس، وبالتالي "تتجاوز صلة الشاعر بتراثه دائرة الماضي لتحتضن الحاضر أيضا، وتتخطى استدعاء النصوص وموروثات القول القديمة لتشمل توظيف الأسماء البارزة كرموز وأقنعة وشخصيات."[3]ولذا يرى تودوروف**T.TODOROV** "أنه من الوهم أن نعتقد بأن العمل الأدبي له وجود مستقل، إنه يظهر مندمجا داخل مجال أدبي ممتلئ بالأعمال السابقة، إن كل عمل فني يدخل في علاقة معقّدة مع أعمال الماضي التي تكون حسب المراحل التاريخية، تراتبية مختلفة."[4] ويؤكد ميشال أريفي .**M.Arrivé** في دراسته " للغات جاري "**langages de Jarry** أنّ التناص هو "مجموع النّصوص التي تدخل في علاقة مع نص معطى، هذا التناص يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة، الحالة المحدودة هي بدون شك مكوّنة من مجموع المعارضات، حيث التّناص يكون مجموع النصوص المعارضة"[5] ومن هاهنا، يمكن القول، إنّ التناص امتداد واستحضار في الوقت نفسه، فالمبدع يتفاعل مع ما ومن سبقه في رحاب الإبداع المختلفة، ويسعى إلى توظيفها وفق ما يخدم النص الحاضر، محافظا على فرادة النص وتميُّز المبدع، وتنجم عن هذا رؤى وأفكاراً جديدة، "

---

[1] – علي جعفر العلاق– الشعر والتلقي، دراسات نقدية– دار الشروق– عمان– ط1–1997– ص132.

[2] – عباس الجراري– من وحي التراث–مطبعة الأمنية– الرباط–دط– 1971 ص 44.

[3] – علي جعفر العلاق– المرجع السابق– ص 135.

[4] – أنور المرتجي – سيميائية النص الأدبي– إفريقيا الشرق– الدار البيضاء– المغرب– دط– 1987–ص 45. أو ينظر:
T.Todorov– "Catégorie du récit littéraire" Communication n°8–P126.

[5] – أنور المرتجي ¯ المرجع نفسه– ص 46.

فكل ما يكتب من نصوص، له شفرات وأصول قديمة، بعضها يُدرك، وبعضها شفرات منسية (أصول منطمسة) لا ندركها، وإن كنّا لا نستطيع أن ننفيَ وجودها"[1].

يتشكل ذلك التفاعل النصي لإقامة علاقات مع نصوص أخرى قد تكون حميمة، وقد تكون مناقضة للموقف والحدث الذي يعيشه الشاعر المبدع، " وهناك صنفان من أصناف التفاعل النصي، أما الأوّل فهو التفاعل النصي الخاص، وهو أن يقيم نص علاقة مع نص محدد، كأن يسير نص في المدح مثلا على منوال نص آخر معروف، وأما الصنف الثاني، فهو التفاعل النصي العام، وهو ما يقيمه نص ما من علاقات مع نصوص عديدة مع ما بينها من اختلاف على صعيد الجنس والنوع والنمط، كأن يأخذ قصيدة شعرية فنجد الشاعر يوظف فيها مختلف مكوّناته الأدبية والثقافية في صورة شعرية تفاعل فيها مع شعراء سابقين، وفي أمثال وأحاديث أو آيات ضمّنها أو اقتبسها مستعملا ما (نقله) عن غيره للدلالة على المعنى نفسه، أو معطِيًا إياه دلالات جديدة أو مناقضة تماما."[2] ومن هنا يمكن أن نستخلص أن التّضمين، والاقتباس، والتأثر، كلها تندرج ضمن عملية وآلية التناص، " والقضية الأكثر حيوية وأهمية وخطورة في مسألة تفاعل النصوص، هي أن النصوص لا تتفاعل بوصفها مجرد نصوص، ولو كانت كذلك لصحّ النظر إلى تفاعلها على أنها مجرد اقتباس أو تضمين أو تأثر بمصادر معينة، يستطيع أن يحدّدها القارئ الخبير المطّلع، ولكنها تتفاعل بوصفها ممارسات دلالية متماسكة، إنها تتجاوز وتصطرع وتتزاوج، وينفي بعضها البعض الآخر، أو باختصار عندما تتفاعل نصّيا، تتفاعل بوصفها أنظمة علامات متماسكة لكل منها دلالته الخاصة به، وهذه الأنظمة عندما تلتقي في النص الجديد، تسهم متضافرة في خلق نظام ترميزي جديد، يحمل على عاتقه عبء إنتاج المعنى أو الدلالة في هذا النص."[3] هكذا كانت حال الشاعر الجاهلي، وبقي عليها شعراء العصرين الإسلامي والأموي وما بعدهما. " فأصبحت معاني الشعراء السابقين نبعاً ثرياً يمتاح منه الشعراء اللاّحقون، ومن ثمّ، فقد أصبح تداول المعاني ظاهرة عامة شائعة بين الشعراء،" ولذا فإن التناص أو التّداخل النصي ينهض "

[1] – أحمد مجاهد– أشكال التناص الشعري، دراسة في توظيف الشخصيات التراثية– الهيئة المصرية العامة للكتاب– ط1– 1998– ص: 387.

[2] – سعيد يقطين– الرواية والتراث السردي– المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء، بيروت– دط–1992–ص18.

[3] – عبد النبي اصطيف– التناص– مجلة راية مؤتة– مج2– عدد2– كانون الأول1993– ص 53.

على تخوم نصوص أخرى، فهو لا يلغي خصوصيته الإبداعية، بل على العكس، يؤكد سماته المتميزة بوصفه نصّا قائما بذاته تجاوز غيره وتخطاه."[1]

وقد أشار **رولان بارت**، من خلال نص قد يكون **لستاندال**،**Stendhal** إذ قال: "وإنّي مولَع بسيطرة الصِّيغ، وقلْب الأُصول، واسْتِخفاف النّص الجديد بالنّص السابق،"[2] ويؤكد **بارت** في هذا السياق بقوله في التناصية(**inter-texte**):"استحالة العيش خارج نصّ غيرِ متناهٍ، سواء أكانَ بروست **Proust**، أم جريدة يومية، أم شاشة تلفاز :فالكتاب يؤسس المعنى ويصنعه، والمعنى يؤسس الحياة ويصنعها."[3]

وأشار كثير من الباحثين والنقاد، إلى أنّ الممارسة الأدبية "هي تجسيد لذاكرة نصية، وبحضورها يقوم الأدب؛ إنّ **مالارميه Malarmé** لا يرى في الأدب سوى عملية "إرجاعية"، و **ميشال بوتور M. Butor** يعتبر أنّ كلّ إبداع أدبي ينتج داخل مجال محاصَر بالأدب، إنّ كل رواية أو قصيدة، كلّ كتابة جديدة هي مشاركة داخل المنظر السابق، ويقول **بورجيس Borgés** : إنّ جميع الأعمال الأدبية هي من صنع كاتب واحد غير زمني **Intemporel** و غير معروف **Anonyme**."[4]

وما لاحظناه، أنّ مفهوم التناص – كغيره من المفاهيم الحداثية- متعدّد الشروح والتفاسير، حسب تعدّد الدارسين، إذ "يتغيّر من باحث إلى آخر طبقاً لطريقة فهمه لطبيعة النص، فإنّه يندرج عند البعض في إطار الشعرية التكوينية، وعند البعض الآخر ضمن جماليات التلقي، كما يتجه مفهوم التناص للاقتران بمفهوم الحقل، بوصفه معارضة سجالية لمفهوم البنية التي تعترض على أفكار الإدماج والاقتران والجدولة. غير أنّ هذه الاختلافات لا تحرمه من الوظيفة النقدية الخصبة."[5]

---

[1] – يوسف اليوسف- مقالات في الشعر الجاهلي- منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق -دط- 1975-ص165.

[2] – ROLAND Barthes- Le plaisir du texte- Ed. du Seuil-Paris- 1ère Pub.- 1973-P.59.

[3] – Ibid-P.59.

[4] – نور الدين السد- الأسلوبية وتحليل الخطاب- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر- دط د ت – 100/2.

[5]– صلاح فضل- شفرات النص، دراسة سيميولوجية في شعرية القص والقصيد- دار الآداب- القاهرة-ط1-1999-ص116.

وهذه التعدّدية في مفاهيم التناص إنّما تندرج ضمن خصوصيات النقد الحداثي المتعدد الرؤى والذي يبيح ويجيز نظرية الاختلاف، ومن هنا فهو يتموضع بين أسلوبيتين مختلفتين لكنهما متكاملتان، ونقصد أسلوبية الاختيار وأسلوبية الانحراف، تلك المتصلة بالمبدع وتلك المتصلة بالنص والمتلقي، وبهذا يمكن للتناص أن يندرج في إطار ما يدعى بشعرية الحضور والغياب، وقد تكون العناصر الغائبة ...أشد حضوراً من تلك الحاضرة، لما لها من تأثير على المتلقي يحفزه على استدعاء النص الغائب...

اللغة و الأنساق السيميائية الأخرى عند العرب

الدكتور: بن مسعود محمد العربي
جامعة الجلفة – الجزائر

الملخص:

سنعالج في هذا المقال اشكال العلاقة بين اللغة والانساق الاخرى لدى علماء العربية، وبخاصة اننا نلفي هذه العلاقة احتلت من الدرس اللساني المعاصر موضعا مكينا، ذلك انها تروم تحديد ابعاد العلاقة بين العلامات اللسانية والعلامة غير اللسانية داخل التواصل.

تحتل اللغة مكانة مميزة في السيميائيات العربية القديمة بكونها نسقا سيميائيا متميزا عن بقية الأنساق السيميائية الأخرى بجملة من السمات والخصائص التي تجعل منها نسقا خاصا من العلامات، وقد أشار **ابن جني** إلى سيميائية اللغة عندما عدها نسقا من الدوال المعبرة عن الأفكار، ((فاللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[1] . وهنا تحيل اللغة إلى كونها ألفاظا يعبر بها عن معان تخطر ببال أصحابها، فلا مشاحة في معرفة اللغة بالنسبة للناس؛ لأنهم ((بها يتعاورون القول ويتعاطون البيان ويتهادون الحكم ويستخرجون غوامض العلم من مخابئها ويجمعون ما تفرق منها، إن الكلام فارق للحكم بين الخصوم وضياء يجلو ظلم الأغاليط،وحاجة الناس إليه كحاجتهم إلى مواد الأغذية))[2]. فلا سبيل إلى الحياة بدون اللغة الإنسانية، فاللغة مثوى الوجود والحياة، بل هي الحياة ذاتها.

ينتهي **الأسنوي** من شرحه الطبيعة الاجتماعية للإنسان وإثباتها، والتسليم بأن الإنسان غير مستقل بمعاشه عن غيره من أبناء جنسه لاحتياجه إلى غذاء ولباس ومسكن وغيرها من الحاجيات؛ فكان ((لابد من جمع عظيم ليتعاون بعضهم ببعض، وذلك لا يتم إلا بأن يعرفه

[1] - ابن جني، الخصائص، تح. محمد على النجار، دار الكتاب المصرية، القسم الأدبي، المكتبة العلمية، بدون سنة، ج1، ص.33.
[2] - أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج2، ص.44.

ما في نفسه، فاحتيج إلى وضع شيء يحصل به التعريف... والتعريف إما باللفظ أو بالإشارة كحركة اليد والحاجب أو بالمثال وهو الجرم الموضوع على شكل الشيء))[3]. ومتى علمنا أن اللغة كانت أفيد من الإشارة والمثال في الاضطلاع بوظيفية التعريف أمكننا السؤال عن خواصها السيميائية التي تجعل منها متميزة عن الأنساق الأخرى؟ وما هو السر الذي يقف وراء خصوصيتها السيميائية؟

يظهر أن **الأسنوي** من خلاله تقسيمه إلى العلامات السيميائية إلى ألفاظ وإشارات وأمثلة، يحاول الوقوف على أنماط العلامات من خلال تمظهراتها في التواصل الإنساني، وترتب على ذلك وجود ثلاثة أصناف تقترب من التصور السيميائي الحديث لأقسام العلامات، ولاسيما التقسيم الثلاثي للعلامة إلى علامات وأيقونات ورموز[4]، ولا غرابة أن يكون ما قدمه **الأسنوي** عبارة عن أنواع من صيغ تحقق الأصناف الثلاثة السابقة، ذلك أن ألفاظ اللغة تدخل في صيغ العلامات، والحركات تدخل في صيغ تحقق الرموز، والأمثلة تدخل في صيغ تحقق الإيقونات.

علامات	رموز	إيقونات
ألفاظ	إشارات	أمثلة

ويستطرد **الأسنوي** في إيضاح أن ألفاظ اللغة وعلاماتها تحقق فائدة إصابتها عموم المعاني دون تكلف،((فلعمومه من حيث إنه يمكن التعبير به عن الذات والمعنى والموجود والمعدوم... ولا يمكن الإشارة إلى المعنى ولا إلى الغائب والمعدوم ولا يمكن أيضا وضع مثال

[3] - الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ص.14.

[4] - ينظر جيل مادو واندريه جيتيت، سيميولوجيا التواصل، ضمن كتاب : التواصل نظريات ومقاربات، تر. عز الدين الخطابي وزهور حواتي، منشورات عالم التربية،الدار البيضاء ، المغرب، ط1، 2007، صص.193،192.

لدقائق العلوم..))[5]. وهنا على وجه التعيين تبرز أهمية اللغة بالنظر إلى العلامات الأخرى الغير لسانية، فنجد أن اللغة تصيب المعاني المنقضية والحاضرة وتعبر عنها في الآن ذاته، أما الإشارات فتكون للمعاني الحاضرة وحسب، وكذلك أن الأمثلة توضع للمعاني العامة في العلوم لا جزئياتها، ينضاف إلى ذلك أن ((المعاني يتعذر أو يتعسر أن يحصل لكل شيء مثال يطابقه؛ لأن الأمثلة المجسمة لا تفي بالمعدومات والمفارقات والمخططة، وأن فرض وفاؤها ففيها كلفة، ولأن اللفظ يوجد عند الحاجة ويعدم عند عدمها، وغيره من المعرفات ربما يبقى بعد الحاجة ويقف عليه من لا يراد وقوفه عليه))[6]. وهذه الخواص كلها ترتبط باستعمال العلامات اللسانية وفائدتها لقوة منزع الإنسان لتداول المعاني الغائبة والقائمة الحاضرة، فيقوى الميل إلى تفضيل الألفاظ عن غيرها باستبقاء سلطة فضائلها في الاستعمال.

ولو أوقفنا النظر في طبيعة الأمثلة وخصوصياتها على الاستعمال، نلفيها تختص بنزر يسير من البشر، ذلك أن ((ليس فيها وفاء لكل إنسان بل ذلك خاص بمن يعرف القراءة والكتابة))[7]. وعندئذ تتحول اللغة بوظيفتها الواصفة للأمثلة من خلال تفسيرها تلك الرسوم والأمثلة، وبقدر قرب تلك الأمثلة من المتصورات السائدة في ألفاظ اللغة يتيسر على مستعمليها استيعابها ضمن متصوراتها عبر ألفاظها. وعليه من أين للإنسان الذي لا يعرف اللغة أن يتعرف عن الأمثلة والرسوم؟

إن التبصر بفائدة اللغة داخل الحياة الاجتماعية عن غيره من الأنساق من شأنه أن ييسر على أهلها فض الكثير من قضايا التواصل والتعبير، ولاسيما أن تيسير التواصل وفهمه يبقى رهن يُسْر اللغة ذاتها، ومن أوكد ما يعلل ((كونها أيسر بأن الحروف كيفيات أي أصوات متقطعة بمخارجها يحملها الهواء المار عن تلك المخارج الذي هو النفس الضروري وتعرض له ، والنفس الضروري أمر طبيعي فهو موافق، وما يوافق الطبيعي أسهل وأيسر من غيره))[8]. وعليه يظهر أنه من حيث نحدد خصائص اللغة السيميائية بغيرها من الأنساق نستنبط طبيعتها

[5] - الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ص.14.
[6] - المرجع نفسه، ص.15.
[7] - - الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ص.15.
[8] - المرجع نفسه، صص. 15.16.

السليقية في الذات الإنسانية، ومن حيث نلم بطبيعة اللغة نتقصى نصاعتها الاستعمالية وفاعليتها الطوعية بالرجوع إلى ذاتها والى غيرها من الأنساق مما لا يقتدر الرجوع إلى ذاته.

وفي هذا السياق أقبل **الشوكاني** على دراسة اللغة وتفصيل خواصها بالنسبة إلى الأنساق الأخرى، لكي يبين شرف منزلتها وسموها؛ بقوله:((اعلم أنه لما كان الفرد الواحد من هذا النوع الإنساني لا يستقل وحده باصطلاح جميع ما يحتاج إليه، لم يكن بد في ذلك من جمع ليعين بعضهم بعضا فيما يحتاجون إليه، وحينئذ يحتاج كل واحد منهم إلى تعريف صاحبه بما في نفسه من الحاجات، وذلك التعريف لا يكون إلا بالطريق من أصوات مقطعة أو حركات مخصوصة أو نحو ذلك، فجعلوا الأصوات المقطعة هي الطريق إلى التعريف، لأن الأصوات أسهل من غيرها وأقل مؤنة، ولكون إخراج النفس أمرا ضروريا، فصرفوا هذا الأمر الضروري إلى هذا التعريف، ولم يتكلفوا له طريقا أخرى غير ضرورية مع كونها تحتاج إلى مزاولة، وأيضا فإن الحركات والإشارات قاصرة عن إفادة جميع ما يراد تعريفه قد لا تمكن الإشارة الحسية إليه كالمعدومات))[9]. إن بلاغة اللغة في التعبير عن الأغراض تعبيرا مقتصدا لا تكلف فيه ولا عناء يجعل منها رائدة عن بقية الأنساق كالحركات والإشارات، ولعل ذلك ما درج استعماله في اللسانيات الوظيفية بخاصية الاقتصاد اللغوي، ينضاف إلى ذلك أنها تنفرد بخاصية التعريف بالعلوم والإعراب عنها، فاللغة واصفة لذاتها وواصفة لأنساق أخرى تبقى صامتة ومحتاجة دائما وأبدا إليها.

لقد كانت خصائص اللغة اللسانية وسماتها في نظر علماء العربية سببا صريحا لتفضيلها عن بقية الأنساق الأخرى، فالتعريف والتعرف داخل التواصل لن يكون إلا بالألفاظ لكونها تنماز بالسهولة والمئونة عن غيرها. إن الطبيعية التلفظية للغة سمة راسخة في الإنسان، لهذا لم يتكلف أن يجد طريقا أخر موصلا للتواصل غير اللغة، ولاسيما أن الصوت هو شرط عملية التواصل اللفظي وحدوثها، ينضاف إلى ذلك أن اللفظ هو أسهل وأنفع للإنسان منه إلى الأنواع

[9] - الشوكاني محمد بن على، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة، صص.12،13.

الأخرى كالخط والإشارة والعقد؛ وفي هذا يقول **ابن سينا**[10]:((ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختيار شيء يتوصل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من يكون فعلا، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت، خصوصا الصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم، فتكون من خفته فائدة وجود الإعلام به، مع فائدة انمحائه؛ إذا كان مستغنيا عن الدلالة به، بعد زوال الحاجة عنه، فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا؛ ليدل بها على ما في النفس من أثر، ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو المستقبلين إعلاما بتدوين ما علم، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق فاخترعت أشكال الكتابة)).

وبالنظر إلى الأمور التي أتى على ذكرها **ابن سينا** في هذا التعريف، نلاحظ تعرضه إلى أحد أهم مرتكزات السيميائيات الحديثة، في جزئها التداولي ونلخص ذلك في النقاط التالية:

1-فطرية البعد التواصلي في الذات الإنسانية، حيث إنها لا تثبت وجودها إلا بمبدأ التعاون ولا تنال الأفضل إلا بالاجتماع من حاجتها إلى المشاركة والمجاورة.

2- ولأن النفس الإنسانية ميالة إلى التيسير، لم يكن أسهل عليها من أن يكون ذلك فعلا، ويقصد بذلك عملية التصويت، وهو ما يتطابق مع ما جاءت به التداوليات من تعريف للغة بأنها فعل acte يستمد مشروعيته من عملية التلفظ اللساني.

3 -كما نلمح، تفسيرا نفسيا لآلية التلفظ لدى الفرد، من حيث خواصها ومميزاتها التي يمنحها لها الصوت، بوصفه " لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه؛ إذا كان مستغنيا عن الدلالة به، بعد زوال الحاجة عنه"[11].

[10]- ابن سينا ، العبارة ، الشفاء، تح. محمود الخضيري ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1970 ، ص 1.

[11]- ابن سينا ، العبارة ، تحقيق محمود الخضيري ، ص 1.

ويضيف **الآمدي** إلى الخصائص المميزة السابقة خاصية أنه ((مقدور عليه من غير مشقة ولانصب، وذلك ما يتركب من المقاطع الصوتية التي خص بها نوع الإنسان دون سائر الحيوان... ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية، حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللغوية))[12]. ومن هنا ينتبه **الآمدي** إلى أن اللغة تقوم على لعبة الاختلافات التي تتيح عددا كبيرا من الكلمات والجمل في إطار لعبة استبدالية، و ذلك ما ينجر عنه سهولة في التعبير عن كل ما يخطر بالبال دون عناء يذكر، وتلك مزية لطالما دأبت السيميائيات المعاصرة مع **دوسوسير** التأكيد عليها، ذلك أن **دوسوسير** يرى فيها مصادرة أساسية لقيام مفهوم اللسان، حيث يقر بأنه لا يوجد في اللسان إلا الاختلافات، فالوحدات الصوتية تأخذ بعدا خلافيا من خلال ما يقابلها من الوحدات الصوتية، ومن ثمة توفر إمكانات استبدالية ينتج عنها نوعين من الدلائل حسب **الآمدي**[13] هما:

1- مهمل لا اعتبار به.
2- مستعمل يستدعى النظر في أنواعه وابتداء وضعه وطريق معرفته.

ولعل المميزات السابقة التي عددها **ابن سينا** جعلت اللغة نسقا بليغا مزيته في التعبير عن الأغراض والمقاصد تتفوق على الأنساق السيميائية الأخرى؛ لهذا ((إنما جعل الكلام عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز ولا حيلة من الحيل))[14]. ومن هذا المنطلق يرى **الزجاجي** أن النسق اللساني نسق رائد بالنسبة إلى الأنساق الأخرى، وهذا عين ما انتهت إليه الأبحاث اللسانية مع **دوسوسير**، في كون أن اللغة تتماز عن غيرها من الأنساق الأخرى بكونها داخلة في طبيعة الإنسان، وخاصية من خواصه التي تضاف إلى كونه عاقلا، وهذا ما اهتدت إليه الفلسفات القديمة من خلال حدها الإنسان بأنه حيوان ناطق.

---

[12]- الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام،تح عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعى للنشر والتوزيع، السعودية، ج1، ط1، 2003 ص.30.
[13] - المرجع نفسه، ص.30.
[14] - الزجاجي، الإيضاح، ص.42.

إذا كانت المميزات السابقة حول طبيعة اللسان ذاته كانت جاعلا لتفوقه عن المميزات الأخرى، فإن هناك ميزة أخرى تنبثق من علاقة اللغة بالأنساق السيميائية الأخرى، ذلك أن بلاغة الأنساق غير اللسانية تبقى من حيث دلالتها مرهونة ببلاغة اللغة في التعبير؛ لأن ((حسن الإشارة باليد والرأس، من تمام حسن البيان باللسان))[15]. إن بلاغة الأنساق السيميائية في التعبير من بلاغة الأداء باللغة، أي ((إن دقة دلالة الأنساق غير اللفظية وتميزها وتخصيصها درءا للالتباس متوقف على الدلالة تنتجها الممارسة اللغوية))[16]. لهذا كان البيان باللسان أعلى منزلة من البيان بالأنساق الأخرى عند **الجاحظ**، على الرغم من أن ((مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت))[17]. فاللغة تعين الأشياء وتسميها بمتواليات صوتية تكتسب دلالتها من المواضعات الاجتماعية، أما الأنساق الأخرى تبقى دلالتها دلالة تقريبية وتكون محلا للغموض، ومن ثم تحتاج من صاحبها أن يعقبها بعبارات لغوية تكون واصفة لها ولمقاصدها.

وفي السياق ذاته يشير **ابن تيمية** إلى أن التصورات تحمل أشياء تشكل سداه المفهومي،((وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول، بل تنبيها وإحضارا بالبال بسم العلامة، وربما كانت في نفسها أخفى منه، لكنها لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة، فإذا استعملت تلك العلامة نبهت النفس على إظهار ذلك المعنى بالبال من حيث إنه هو المراد، لا غيره، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلمة إياه))[18]. فالعلامة السيميائية هي بديل حاضر يستدعي بالبال ما كان غائبا من المتصورات حول الأشياء على سبيل التذكير والاستحضار والتعريف، ولعل ذلك ليس حكرا على العلامات اللسانية وحسب، ذلك أنه ((إذا لم يكن التعريف الذي يحاول إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل عليها من الألفاظ محاولا لإفادة علم ما ليس في الغريزة، بل منبها على تفهيم ما يريده القائل أو يذهب إليه، وربما كان ذلك بأشياء هي في أنفسها أخفى من المراد تعريفه، لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت أعرف))[19]. وهكذا تبين لنا أن العلامة الواصفة لعلامة أخرى لقصد التفهيم والإفهام قد تكون لعلة لم يأت

---

[15]- الجاحظ، البيان والتبيين، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، 1998، ج1،ص. 79.
[16] - حنون مبارك، في السيميائيات العربية قراءة في نصوص قديمة، سليكى إخوان، طنجة، 2001، ص.47.
[17] - الجاحظ، البيان والتبيين، ص.79.
[18] - ابن تيمية، الرد على المنطقيين، دار ترجمان السنة، باكستان، 1976، ط 2،صص.44،43.
[19] - ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص.43.

على ذكرها **ابن تيمية** أعرف من العلامة الموصوفة، والسِّرُّ في ذلك أنها تعمل على تَلْيِين المعنى الغامض المستفهم حوله، ومن كل ذلك يتكون معنى يستأنس به حتى أصبحت تفهم بها، على الرغم من أنها أخفى من المراد تعريفه.

بيد أن تفضيل اللغة عن بقية الأنساق الأخرى السيميائية عند علمائنا، ينبغي أن ألا يفهم بأنه قدح فيها بقدر ما هو محاولة لموضعتها في إطارها السيميائي بوصفها أداة من أدوات التواصل، فمزيتها محفوظة سلفا ((فمنها : إشارات باليد فقط، ومنها إشارات بالعين أو ببعض الأعضاء، وقد يمكن أن يؤدي البيان بالمذاقات، فمن ذلك ما يدرك الأعمى بها البيان إلى الحاضر وحده على حسب ما يتفق عليه مع المشير بذلك إليه))[20]. إن العلامة غير اللسانية تدرك في باب المدركات الحسية التي تجسدها لغة الجسد من إيماءات وإشارات، وبخاصة أنها متى حظرت الملاحظة بالعين تتفتق بلاغتها باقتصاد العبارة المطولة واختصارها في إشارة مكافئة تدل عليها وتنوب عنها.

وفي السياق نفسه، يرى **الفارابي** أن الإشارة كانت من أول العلامات المتوسل بها في التواصل عند الإنسان، ((فإذا احتاج أن يعرف غيره ما في ضميره أو مقصوده بضميره استعمل الإشارة أولا في الدلالة على ما كان يريد ممن يتلمس تفهيمه، إذا كان من يتلمس تفهيمه بحيث يبصر إشارته، ثم استعمل بعد ذلك التصويت وأول التصويتات النداء، فإنه بهذا ينتبه من يلتمس تفهيمه أنه هو المقصود بالتفهيم لا سواه، وذلك حين ما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة إلى المحسوسات))[21]. ينبني تقسيم **الفارابي** إلى كيفية أداء الوظيفة التواصلية التي تمثل النمط الذي يعتمل به النسق السيميائي، ولا سيما الحاسة سواء أكانت البصر أم السمع. كما أن العلامات غير اللسانية هي أول العلامات ضرورة لإقامة التواصل متى كانت الملاحظة متاحة للمتكلم، مع العلم أنه بعد الإشارة تظهر اللغة في بدئها التواصلي من خلال الوظيفية الندائية التي يراد منها إثارة انتباه المرسل إليه إلى كونه المقصود

---

[20] - ابن حزم، التقريب إلى حد المنطق، صص 11،12.

[21] - الفارابي، الحروف، ص.135.

يقول الفارابي كذلك في سياق آخر : ((... وانه لا ينكر أن تكون الأشياء من قبل أن يحدث فيها للعقل فعل خاص، ومن حيث كانت هي اقرب إلى المحسوس قد كان يدل عليها إما بإشارات وإما بحروف وإما بأصوات وزعقات أو بألفاظ))..

من التفهيم، ولعل هذا ما يتناسب مع تصور **ياكبسون** لهذه الوظيفة في إطار حديثه عن الوظائف الستة للتواصل.

وفي السياق نفسه، نجد **الفارابي**[22] يتبنى تميزا خاصا بين العلامة signe والإشارة signal، ذلك أنه يخصص لفظ العلامة للعلامات اللسانية والإشارات إلى العلامات غير اللسانية. ولا يتوانى**الفارابي** بالإشارة إلى أن من أهم مميزات النسق السيميائي للغة أنها تقوم على إبداعية لا نهائية من الوحدات انطلاقا من عدد محدد من الوحدات الصوتية؛ حيث يقول: ((ولأن هذه الحروف إذ جعلوها علامات أولا كانت محدودة العدد، لم تف بالدلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم، فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضا لأشياء أخرى. فتكون الحروف والألفاظ الأولى علامات لمحسوسات يمكن أن يشار إليها، ولمعقولات يمكن أن تسند إلى محسوسات يمكن أن يشار إليها... فتحدث تصويتات كثيرة مختلفة، بعضها علامات لمحسوسات –وهى ألقاب– وبعضها دالة على معقولات كلية لها أشخاص محسوسة، وإنما يفهم من تصويت أنه دال على معقول متى كان تردد تصويت واحد بعينه على شخص مشار إليه وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول، ثم يستعمل أيضا تصويت آخر على شخص تحت معقول ما أخر، وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول))[23].

يتكلم النص السابق عن حداثة سيميائية في تصور انبثاق اللغة بوصفها علامات دالة على موجودات، ويمكننا إعادة صياغة أفكار **الفارابي** وفق التصور السيميائي المعاصر في النقاط الآتية:

[22] - ينظر الفارابي ، الحروف ، صص136 ، 137.
[23] - الفارابي، الحروف، ص. 137.

1- تميز اللغة بخاصية الإنتاجية اللغوية ذلك أنها يمكن من خلال عدد محدود من الوحدات يمكن أن تنتج عددا هائلا من الجمل، مما يسمح بالتعبير عن كل ما يخطر بالنفوس من أفكار.

2- إن فعل الموالاة أو ما يسميه **دوسوسير** بلعبة الاختلافات هو ما يسمح بتوسيع ألفاظ اللغة توسيعا نسقيا.

3- إن العلامات اللسانية الأولى من حيث الوجود في التواصل كانت العلامات المرجعية التي تحيل المرجع أو ما اسماه **الفارابي** بالمشار إليه.

4- إن العلامات التي تعين المتصورات المجردة كانت هي الثاني من حيث الوجود.

وعليه إذا كانت لغة المتصورات والمفاهيم أو ما نصطلح عليه اللغة العلمية الواصفة لغة ثانية من حيث الوجود، فما هي علاقتها بالتواصل العلمي على غرار التواصل العادي؟ وما مدى أهميتها في التعبير عن الأغراض العلمية؟

الثورة الكوبرنيكية في التربية عند جون ديوي

الدكتور: بومانــة محمد
جامعة الجلفة – الجزائر

ملخص البحث:

يصنف المربي الامريكي جون ديوي ضمن كبار فلاسفة التربية الذين أنجبتهم الإنسانية عبر تاريخها الطويل ، وذلك تقديرا لإنتاجه الفكري والتربوي الغزير الذي وضعه في خدمة أمته الأمريكية خاصة، والمجتمع الإنساني بصفة عامة ، والذي تجسد في عشرات المؤلفات التي بسط نظريته التربوية الرائدة فيها.

لقد وصفت الأفكار التربوية التي قدمها ديوي بالأفكار التقدمية ، وذلك لنزعتها الثورية التي كسر بها القوالب الجامدة المعطلة لقدرات الإنسان واستعداداته ، أو مدرسة القرون الوسطى كما سماها، التي وجهت التربية في غير وجهتها الصحيحة .

عبر ديوي عما قام به بالثورة الكوبرنيكية، وهو محق في ذلك ، لأن دلالات وتأثيرات أفكاره لم تكن بعيدة عن نتائج ما قام به كوبرنيكس في علم الفلك – و إن كان ذلك في مجال مختلف – فإذا كان هذا الاخير قد غير مركز الكون إلى الشمس، فإن ديوي غير مركز العملية التربوية الى الطفل بعدما كان ينظر إليه خطئا أنه في المعلم أو الكتاب المدرسي .

لقد وصل إشعاع النظرية التربوية التي قدمها ديوي وبريقها إلى العالم العربي ، حيث رأى كثير من المربين والمفكرين والفاعلين التربويين العرب فيها الوصفة الناجعة الشافية للمنظومات التربوية العربية من أمراضها المزمنة.

الكلمات المفتاحية: التربية، الثورة ، الطفل ، الخبرة ، المنهاج ، النشاط الذاتي ، الديمقراطية .

Abstract

The American educator John Dewey is classified among the great philosophers of education that humanity gave birth to throughout its long history. This is in recognition of his profuse intellectual and educational production which he put in the service of his American nation in particular and the humanitarian community in general. This production is embodied in tens of compositions where he put his leading educational theory. The educational ideas presented by Dewey have been described as being progressive, and this is due to their revolutionary tendency that broke the stereotypes disabling the human capabilities and aptitudes, or the school of Middle Ages as he named it, which did not

direct education to the right destination. Dewey expressed what he has done by the Copernican Revolution. He is right in that because the implications and effects of his thoughts were not far from the results of what Copernics has done in astronomy—even if it was in a different domain. If the latter has changed the center of the universe to the sun, Dewey has changed the center of the educational process to the child after it has been mistakenly placed on the teacher or the textbook. The radiation of the educational theory presented by Dewey and its sparkle has reached the Arab world, where many educators, thinkers and Arab educators found in it the effective recipe that heals the Arabic Educational systems from its chronic diseases.

Key words: Education, revolution, child, experience, curriculum, self-activity, democracy.

تمهيـد:

يعد مفهوم الثورة الكوبرنيكية من أكثر المفاهيم تداولا في حقول معرفية مختلفة، فقد استعمل لأول مرة للدلالة على ما قام به العالم الفلكي البولندي "**كوبرنيكس copernicus**" **(1473 – 1543)** بداية القرن السادس عشر، والذي وجد أن السبيل الوحيد للتخلص من تناقضات وتعقيدات نظرية بطليموس **(ptolémaeus 90 – 168)** المترتبة عن افتراض ثبات الأرض و دوران الكواكب الأخرى حولها، هو اعتبار الشمس مركزا لسائر حركات الأجرام السماوية، بما فيها الأرض، و هذا من شأنه أن يزيل ذلك التعقيد والتناقض، ويجعل حركات الكواكب بسيطة للغاية، وبهذا الافتراض العلمي الذي أثبته الفلكيون بعده، قام بثورة علمية كبيرة عرفت باسمه.

ثم انتقل هذا المفهوم إلى مجال الفلسفة، حيث قام الفيلسوف الألماني "**كانط**" **(kant 1724 -1804** بثورة مشابهة، وذلك لما بين تهافت الرأي القائل أن كل معرفتنا يجب أن تتطابق مع الموضوعات ليخلص إلى أننا "سنصبح أكثر حظا من التوفيق في مسائل الميتافيزيقا إذ سلمنا أن الموضوعات يجب أن تتطابق مع معرفتنا»[1]، وبذلك يكون كانط قد قام بثورة في طريقة التفكير الإنساني احتلت بفعلها الذات مكانة "المركز" الذي تدور حوله مختلف الموضوعات في عملية المعرفة.

انتقل هذا المفهوم بعد ذلك إلى مجال آخر وهو مجال التربية، ليشير إلى ذلك الانقلاب العميق الذي طرأ على مبادئ التربية التقليدية وأسسها التي قامت عليها منذ زمن بعيد، وقد تحقق ذلك على يد كل من **جون ديوي (john dewey 1859 – 1952)**، **وإدوارد كلاباريد (1940 – 1873 claparède**اللذين كانا أول من أطلق على ما قاما به في الفكر التربوي اسم الثورة الكوبرنيكية.

1 – مفهوم الثورة الكوبرنيكية في التربية عند ديوي:

يتلخص مفهوم الثورة الكوبرنيكية في التربية عند ديوي في ذلك التغيير والتحول في مركز العملية التربوية، فبعد ما كان قائما في التربية التقليدية خارج الطفل، أصبح بفعل ما قدمه ديوي قائما في الطفل، الذي أصبح نقطة الانطلاق ونقطة الوصول في العملية التربوية، وأصبحت العوامل الأخرى، من معلم وكتاب مدرسي، تتبع منه، وتصب في وعاء حاجياته واهتماماته.

فجوهر الثورة الكوبرنيكية التي قام بها ديوي يتمثل في تغيير مركز العملية التربوية من خارج الطفل إلى الطفل، فبعد ما كانت التربية التقليدية تهمش دوره ولا تعطيه إلا دورا ثانويا، جاء ديوي ليعيد الأمور إلى نصابها الحقيقي، ويعيد للطفل مكانته المركزية في الفعل التربوي.

لقد عبر ديوي عن ثورته هذه بشكل واضح عندما قال في كتابه الشهير الموسوم بـ "**المدرسة والمجتمع 1899**" «إن مركز الجاذبية واقع خارج نطاق الطفل، إنه في المعلم... في الكتاب المدرسي، بل قال في أي مكان تشاء عدا أن يكون في غرائز الطفل وفعالياته بصورة مباشرة... وفي الوقت الحاضر إن التغيير المقبل في تربيتنا هو تحول مركز الجاذبية، فهو تغير أو ثورة ليست غريبة عن تلك التي أحدثها كوبرنيكس عندما تحول المركز الفلكي من الأرض إلى الشمس، ففي هذه الحالة يصبح الطفل الشمس التي تدور حولها تطبيقات التربية، وهو المركز الذي تنظمها حوله»[2].

وبالتالي، فإن عناصر العملية التربوية من معلم وكتاب وطرق تدريس، وما إلى ذلك، يجب أن تدور حول المتعلم، لأنه هو أساس تلك العملية و هدفها، لذلك يرفض ديوي النظام التربوي التقليدي، لأنه «نظام مفروض من سلطة عليا خارجة عن التلاميذ أنفسهم، وهو يفرض معايير البالغين ومادة دراستهم والطرق التي تلائمهم مع أولئك الذين يسيرون سيرا بطيئا نحو النضج ولم يبلغوه بعد»[3].

لذلك، فإذا كان الكبار الذين هم يقدرون ما يفيد الصغار في المستقبل، وهم الذين يختارون لهم ما يدرسون، فإن النتيجة هي أن ما يتعلمه الصغار يقع خارج مجال خبرة الحياة الحاضرة لهم، وكانت تلك المادة الدراسية غريبة عنهم، لأنها ترتبط بالماضي... من النوع الذي تبينت فائدته لأفراد من الأجيال الخالصة»[4]، وهو ما يرفضه ديوي رفضا مطلقا، لأن الخبرة في نظره هي دائما خبرة الحياة الواقعية لفرد ما.

إن إطلاعا بسيطا على تاريخ الفكر التربوي يرشدنا إلى أن ديوي لم يكن أول من أشار إلى أهمية ربط العملية التربوية بالمتعلم، فقد سبقه إلى ذلك أساطين التربية الحديثة، مثل **روسو 1712 –1778 rousseau** الذي أعلن بأنه قد اكتشف قارة جديدة هي قارة الطفولة، ودعا المعلمين إلى ضرورة مراعاة غرائز الطفل وميولاته لطبيعته، ومثل **دي مونتاني(1592 – 1533 de montaigne)** الذي دعا المعلمين الى اعادة النظر في أساليبهم وأن يضعوا الانفس التي بين أيديهم أمام تجارب ملائمة لعمرها.

غير أننا نرى أن ديوي هو أبرز ممثل لهذا التوجه في التربية الحديثة، وخير من شرحه وبسطه في عشرات الكتب، ولم يكتف بذلك، بل سعى إلى الانتقال به من مجال الفكر والتنظير إلى مجال العمل والتطبيق من خلال المدرسة التجريبية التي أنشأها خصيصا لهذا الغرض، والتي لاقت إعجاب الناس آنذاك.

2 – الثورة على النظريات التربوية القديمة:

كان ديوي قارئا متميزا للأفكار التربوية التي قدمها من سبقه من فلاسفة ومربين، فقد كان مطلعا على أبرز تلك الأفكار وبأبعادها التربوية والفلسفية، غير أن اطلاعه على تلك الأفكار، واعترافه بما فيها من صواب وجدة، لم يؤد به إلى قبولها ومسايرتها وتبنيها دون تمحيص، بل على العكس من ذلك فقد وجه لها نقدا لاذعا مس أهم أسسها وركائزها، وقد شكل هذا العمل أحد جوانب الثورة التربوية التي قام بها ، والتي مست الأفكار مثلما مست الممارسات والتطبيقات.

أ – نقد نظرية أفلاطون في التربية:

قدم **أفلاطون(plato 347 – 427 ق . م)** نظرية تربوية محكمة في كتابه الشهير "**الجمهورية**" كان هدفها البحث تكوين المواطن الصالح النافع لمجتمعه ، و لا يكون ذلك إلا من خلال نظام تربوي يحقق العدالة ، عن طريق وضع كل فرد من أفراد هذا المجتمع في الطبقة التى أهلته الطبيعة للإنتماء إليها .

لقد كانت تلك النظرية على قدر كبير من الأهمية، حتى أنها جعلت فيلسوفا كبيرا مثل **روسو** يرى أن كتاب الجمهورية هو أكبر كتاب في التربية، وليس في السياسة فقط كما يعتقد، وذلك لتضمنه نظاما تربويا متكاملا منسجما مع مبادئ فلسفته المثالية .

لقد كان ديوي من أشد المعجبين بأفلاطون، وبما قدمه من نظريات فلسفية وتربوية، إلى درجة أنه قال بأنه لو كان له أن يقدم نصيحة لطلاب الفلسفة في زمانه لنصحهم بالعودة إلى أفلاطون، لكن أي أفلاطون؟ إن أفلاطون الذي يقصده و يحبه ديوي هو " أفلاطون الحر، أفلاطون الشك والتساؤل، وليس أفلاطون القوالب الجامدة و الفلسفة المطلقة»[5].

لقد اعترف ديوي أن الكثير من الأفكار والنظريات التربوية التي سادت في عصره وقبل عصره ، هي نظريات مستعارة ومستوحاة من فلسفة أفلاطون التي نطق بها منذ قرون طويلة.

لقد رأى أفلاطون أن توازن المجتمع وسلامته مرهون بقيام كل فرد فيه بما تمليه عليه طبيعته من قدرات واستعدادات، فالذين تطغى عليهم النزعة الشهوانية يجب أن ينتموا إلى طبقة المزارعين والتجار و الحرفيين، بينما ينتمي الذين يطغى عليهم الاستعداد للشجاعة والنخوة إلى طبقة المحاربين، أما الذين يملكون الاستعداد والإدراك الكلي (العقلي) فيجب أن يصبحوا هم الحكام ومشرعي الدولة، وعلى التربية أن تكتشف هذه القدرات وتدربها للمصلحة الاجتماعية.

غير أن ديوي رأى بأن هذه النظرية تشوبها عيوب كثيرة، فلم يكن لدى أفلاطون «أي مفهوم عن الكثرة غير المحدودة للأنشطة التي يمكن أن تميز الفرد أو الجماعة الاجتماعية، وبالتالي قصر نظرته على عدد محدود من الفئات أو الطبقات والترتيبات الاجتماعية»[6].

إن المجتمع الذي تقترحه النظرية الأفلاطونية هو مجتمع غير ديمقراطي كما يرى ديوي ، لأن أفلاطون وقع في تناقض صريح، فمن جهة أكد أن مكانة الفرد لا ينبغي أن تحدد وفقا للمولد أو الثروة، بل تتحدد بطبيعته الخاصة التي تكشف عنها التربية، غير أنه من جهة أخرى «لم يكن لديه أي إدراك لتفرد الأفراد»[7].

وبالتالي، فإن التقسيم الأفلاطوني هو تقسيم سطحي في نظر ديوي، لأن «التقدم في المعرفة نبهنا إلى سطحية حشد أفلاطون الأفراد وقواهم الأصلية في طبقات قليلة حاسمة التمييز بعضها عن بعض، فقد علمنا هذا التقدم أن القدرات الأصلية لا حد لعددها وتباينها»[8].

ب – نقد نظرية نقل التراث الثقافي:

هي نظرية تربوية قديمة لاقت رواجا معتبرا تؤمن بأن الوظيفة الرئيسية للتربية تكمن في نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر يليه، وأن المضامين الملائمة للتعليم إنما توجد في منتجات ثقافة العصور الماضية، وبهذا العمل يتسنى لنا المحافظة على ذلك التراث وضمان استمراره.

قلل ديوي من شأن هذه النظرية لأنها تعبير صريح عن ذلك «الانفصال بين عملية النمو ونتاجها»[9] وهو ما يؤدي إلى القضاء عليها – أي عملية النمو–، كما أنه من شأنها أن تؤدي إلى قطع الصلة الحيوية بين الحاضر والماضي، وتجعل من الماضي منافسا للحاضر، والذي يصبح مجرد محاكاة عقيمة للماضي، وهذا ما يتنافى مع الرؤية البراجماتية للتربية، التي ترى أن ما يتعلمه الأطفال يجب أن ينحصر في مجال خبرة حياتهم الحاضرة والواقعية، وليس خارجها.

غير أن ديوي لم يدع إلى الاستغناء التام عن التراث الثقافي والحضاري، فقد تكون له أهمية قصوى، لكن عندما يدخل في الحاضر، فقيمة التراث وأهميته التربوية تقاس بمدى مساهمته في فهم الحاضر وعندها يصبح نقله مجرد وسيلة لا غاية.

ج – نقد نظرية الترويض العقلي:

تعتبر نظرية الترويض العقلي أو "تدريب الملكات" من النظريات التربوية التي لاقت رواجا معتبرا، وذلك لمظهرها الجذاب ومنطقها البسيط، فهي نظرية تجعل من تدريب الملكات هدفا مباشرا للتربية والتعليم، وليس مجرد نتائج للنمو، فهي عملية تشبه إلى حد كبير ما يقوم به الإنسان من أجل تنمية وتقوية عضلاته، لكنها منصبة على القدرات العقلية المختلفة كالانتباه والتخيل والشعور والملاحظة والذاكرة وغيرها.

إن مهمة الدروس وقيمتها– وفق هذه النظرية – تقاس بمدى ترويضها وتدريبها لهذه الملكات بغض النظر عن فائدتها للطفل وعلاقتها بحياته الحاضرة.

لم يؤمن ديوي بهذه النظرية، ورأى أن القول بوجود ملكات واستعدادات على التربية تنميتها هو مجرد أسطورة، فليس هناك قوى أو قدرات جاهزة من هذا القبيل تنتظر التمرين والممارسة والتدريب وكل ما هناك هو عدد من الميول الفطرية الأصيلة المتباينة والمتنوعة والمتداخلة بشكل خفي.

فليس العقل مجموعة من الملكات المنفصلة التي تنظر إلى التدريب كما هو الحال في العضلات الجسدية، بل هو وحدة واحدة لا فصل فيها بين القوى والقدرات العقلية المختلفة، فلا تفكير بدون ذاكرة، ولا ذاكرة بدون تخيل «فهذه الأسماء إنما وضعت للفعاليات الذهنية المنوعة تساعد على تحليل العقل ودرسه وليست كأسماء لكيانات قائمة بذاتها»[10].

3 – مركزية الطفل في العملية التربوية:

يكمن العيب الأساسي للتربية التقليدية في نظر ديوي في تهميشها لدور ومكانة الطفل قي العملية التربوية التي وجدت في الأصل من أجله، فقد دأبت التربية التقليدية على إتباع طرق تربوية بالية تجعل من المعلم مركز تلك العملية، وهو ما جعل من المتعلم أشبه بدلو يتم ملؤه بمختلف المعلومات والمعارف، أو أشبه بآلة تسجيل تسجل كل ما ينطق به الآخرون دون تعديل أو اعتراض.

لم يرض ديوي بهذا الموقف السلبي الذي حصر فيه الطفل، وألح على ضرورة الثورة على هذه النظرة البالية التي لم تجن منها الإنسانية سوى الفشل، ومن أجل ذلك يجب أن يقوم أي هدف تربوي على أساس الأنشطة والاحتياجات الذاتية أو الباطنية للشخص المراد تربيته.

ومن هذا الهدف التربوي الأساسي دعا ديوي إلى جعل التلاميذ يتعلمون عن طريق خبرتهم ونشاطهم الذاتي، ورفض الاستناد إلى طريقة الحفظ، لأنها من المخلفات السيئة وغير المرغوب فيها للتربية التقليدية، فحشو أذهان المتعلمين بشتى أنواع المعلومات والمعارف بمعزل عن استخدامها فكريا يجعلهم يشعرون بالإعاقة عندما يحاولون التفكير، ولتفادي ذلك يجب أن تكون المشكلة التي يدرسها المتعلم جزءا منه، أي مشكلته هو، وليس مشكلة المعلم أو الكتاب المدرسي، لذلك لا يجوز «أن يمد الآخرون – الكتاب والمعلم– حلولا جاهزة، بدلا من تقديم مادة على التلميذ أن يكفيها ويستخدمها في المسألة التي بين يديه بنفسه»[11]، فتعليم الأفكار – مهما كان نوعها وحجمها– لا يفيد المتعلم في شيء إذا لم يحسن هو عملية التفكير الذاتي.

ونقطة الانطلاق في تنمية التفكير لدى الطفل هي الخبرة ،لأن الحدود المتأصلة للخبرة كثيرا ما تعد أساسا كافيا للانتباه للتفكير، ومن ثم يجب أن تكون المناهج المدرسية مناهجا لا مدرسية بقدر المستطاع، بحيث تراعي نوع الموقف الذي يكون خارج المدرسة ونوع الشواغل التي تهم النشاط وتحركه في الحياة اليومية، هذا إذا أردنا إيقاظ التفكير، وليس تحصيل الألفاظ فقط .

وتظهر الصبغة الواقعية لتفكير ديوي التربوي في تأكيده أن الخبرة هي دائما «خبرة الحياة الواقعية لفرد ما» سواء أكان ذلك في المنزل أو البيئة الأوسع المحيطة به، وليست من النوع الذي تبينت فائدته لأفراد من الأجيال الماضية، لذلك فإن «التربية الحقة هي التي تأتي باستخدام مطالب الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل في إثارة ميوله، وعن طريق هذه المطالب الاجتماعية يشعر الطفل بدافع له إلى العمل»[12].

وقدم ديوي عددا من الطرق التربوية البديلة لطريقة الحفظ والتلقين، والمساعدة على تنشيط قدرات المتعلم وتفعيل مواهبه واستعداداته من خلال إفساح المجال أمامه للقيام بعمل تربوي نشيط ينبع منه وينتهي عنده، ومن أهم تلك الطرق "طريقة المشروع" والتي تعبر عن موقف تعليمي يقوم على النشاط الذاتي للمتعلم، ويكتفي فيه المعلم بتوفير الظروف الملائمة لنجاحه، وترتكز هذه الطريقة على عدد من المراحل هي: اختيار الموضوع، تحديد الغرض منه، رسم خطته، تنفيذ الحكم عليه[13].

كما تعد طريقة "حل المشكلات" من الطرق النشطة التي قدمها ديوي والمستندة على النشاط الذاتي المنظم للمتعلم، وترى أن التعليم الجيد يقوم على الشعور بمشكلة ما، ثم تحديدها جيدا، ليقوم المتعلم بعد ذلك بصياغة الفروض التي يحتمل أن توصل إلى حل المشكلة، ثم جمع البيانات والأدلة المؤيدة أو المفندة لتلك الفروض، وهو ما يؤدي بالمتعلم إلى قبول الفروض الصحيحة واعتبارها حلولا للمشكلة.

غير أنه يتوجب علينا التنبيه إلى أن ديوي بجعله المتعلم محورا للعملية التربوية لم يكن يقصد تهميش دور المعلم، لأنه يرى أنه إذا استطاع المعلم أن يدرب الطفل على التفكير الذاتي الفعال، فإنه يكون قد نجح نجاحا باهرا في مهمته، لا يضاهيه ذلك النجاح الذي كان يحققه في التربية التقليدية فجعل اهتمامات وميول وغرائز المتعلم محورا للعملية التربوية ليس معناه أن يبقى المعلم بعيدا ويشاهد، بل عليه أن يدخل مع المتعلم في خبرة مشتركة، فـ "الصمت ليس بديل تقديم مادة الموضوع الجاهزة والإصغاء إلى إعادتها بدقة، بل البديل هو المشاركة في نشاط ما، وهذا النشاط يكون المعلم متعلما (تلميذا) ويكون المتعلم (التلميذ) معلما من غير أن يدري، وكلما قل شعور كل منهما بدوره سواء بإعطاء التعليم أو تلقيه كان ذلك أفضل»[14].

إن هذا التصور لمهام المعلم ينفي ما يقال عن ديوي من أنه همش دور المعلم في العملية التربوية، وبأنه سلم كل زمامها للمتعلم.

4 – ربط الفكر بالعمل:

ينتمي ديوي إلى الفلسفة البراجماتية التي بشر بها فلاسفة أمريكيون قبله، من أمثال **تشالزبيرس (pierce 1839-1914)** و**وليام جيمس(william james 1842 – 1910)** ، والتي تجعل من المنفعة هي المحدد الرئيس لقيمة الفعل، غير أنه تميز عنهما بنزعته الأداتية أو الوسائلية ، والتي لا ترى في الأفكار والتصورات والنظريات إلا مجرد وسائل وأدوات لتحقيق نتائج وغايات نافعة للفرد والمجتمع، وبالتالي لم تصبح

المعرفة الحقيقية تلك التي نطلبها لذاتها بل تلك المعرفة التي تساعدنا على التغلب على مشاكل الحياة وعلى تطويع بيئتنا لخدمة أغراضنا وتلبية مطالبنا المتنوعة.

وبناء على ذلك، آمن ديوي بعدم جدوى المعرفة النظرية لوحدها ما لم تقترن بالعمل، وبعدم جدوى الخبرات التي يتلقاها المتعلم في المدرسة ما لم تأخذ في الحسبان خبراته خارجها، لأن «الاستيعاب المجرد للوقائع والحقائق مسألة فردية إلى درجة كبيرة، حتى أنها تميل بصورة طبيعية جدا إلى أن تصبح أنانية، فليس من دافع اجتماعي لتحصيل العلم المجرد، وليس من كسب اجتماعي واضح في النجاح فيه»[15].

لذلك، يجب الإقلاع عن تلك النظرة الصارمة للمدرسة التي تجعل من المتعلم مجرد آلة تسجيل وترى في حفظه وتكديسه لأكبر قدر من المعارف النظرية المقطوعة الصلة بالواقع هو المعيار الأوحد للنجاح الدراسي، مما أدى بالمدرسة إلى أن تكون مكانا للتنافس السيئ الذي يغلب عليه طابع الأنانية عوض أن تكون مكانا للتعاون والترابط.

ومن هذا المنطق البراجماتي، ألح ديوي على ضرورة الربط الوثيق بين الفكر والعمل، لأن " التلف أو الضياع الكبير في التربية – من وجهة نظر الطفل– متأت من عجزه عن الانتفاع بما يكتسب من الخبرات خارج محيط المدرسة انتفاعا حرا يجري داخل المدرسة نفسها، وفي الوقت ذاته يرى نفسه عاجزا عن استعمال ما يتعلمه من المدرسة في حياته اليومية، وهذه عزلة المدرسة، إنها انعزال عن الحياة»[16].

فالتربية التي تختزل وظيفتها في تلقين معارف ومعلومات نظرية يتعلمها التلاميذ لذاتها، ولا تراعي الظروف والمواقف الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل، في إثارة ميوله وقواه، لا يمكن أن تسمى تربية بالمعنى الصحيح، بل هي أكثر من ذلك «تربية مقفرة لا تغني في مواجهة الحقيقة والواقع وهي تعرقل نشاط الفرد وتقضي عليه»[17].

إن قيمة المواد الدراسية التي يتلقاها الطفل مرهونة بارتباطها بالحياة الاجتماعية الحاضرة للطفل، وإلا كانت موادا ميتة ومميتة لنشاط الطفل، فليس للتاريخ مثلا أي قيمة إلا إذا اتصل ومثل بعض نواحي الحياة الاجتماعية، لأنه في هذه الحالة وحدها يصبح «مملوءا بالمعاني والآيات ولا يمكن...فهم التاريخ على هذا النحو إلا إذا زججنا بالطفل مباشرة في الحياة الاجتماعية، ومزجناه بها»[18].

ووفق هذه النظرة التقدمية تصبح المدرسة مكانا للعمل والنشاط، وليس للإصغاء والحفظ، لذلك يجب عليها أن تراعي ذلك، ليس في مناهجها فقط، بل حتى في وسائلها وتجهيزاتها، التي يجب أن تكون مساعدة على العمل والحركة.

ويروى لنا ديوي في كتابه "المدرسة والمجتمع" قصة غريبة تعكس بوضوح واقع العملية التربوية في المدرسة التقليدية، فقال أنه ذهب في يوم من الأيام إلى المدينة من أجل إقتناء مناضد وكراسي تلائم حاجات الأطفال من النواحي الفنية والصحية والتربوية، لكن الأمر استعصى عليه، حتى أخبره أحد الباعة أنه لن يجد

ما يبحث عنه، لأنه يريد أثاثا يستطيع أن يعمل عليه الأطفال، بينما كل ما هو موجود عندهم مصنوع للإصغاء، وليس للعمل، لذلك «فإننا إذا وضعنا أمام عين العقل غرفة الدراسة الاعتيادية بصفوفها من المناضد الكريهة مرتبة في نسق هندسي، ومزدحمة جميعا بصورة لا تترك إلا أقل مجال ممكن للحركة، مناضد كلها من حجم واحد يكفي لاستيعاب الكتب والأقلام والورق، أضف إلى ذلك منضدة وبعض الكراسي والجدران العارية، ومن الممكن أن توجد بعض الصور القليلة، إذا نظرنا إلى هذا كله، استطعنا أن نتصور الفعالية التربوية الوحيدة التي يمكن أن تجري في محل كهذا»[19].

ولم يكتف ديوي بالنقد النظري للمدارس التقليدية ، بل أسس مدرسة نموذجية في شيكاغو (1896) حاول تطبيق أفكاره التربوية التقدمية فيها، وقد لاقت تلك المدرسة إعجابا منقطع النظير حتى أنها ضمت إلى الجامعة بعد ذلك .

ومن خلال ربط ديوي للفكر بالعمل يكون قد مال إلى مقولات الحضارة الأمريكية الممجدة للعمل والإنتاج، وطعن في التصور اليوناني القديم الذي كان يجعل من النظر أعلى مرتبة في العمل.

5 – التأكيد على مكانة التدريب اليدوي في العملية التربوية:

احتقر اليونان القدامى العمل اليدوي، واعتقدوا أنه من واجبات العبيد و الطبقات الدنيا من المجتمع، وهو، لذلك، لا يليق بالأشراف والنبلاء ومنتسبي الطبقات الارستقراطية الذين ينبغي أن يخصصوا كامل وقتهم للعمل الفكري، وقد لاقت هذه الفكرة امتدادات كثيرة في الفكر الاجتماعي والفلسفي، وبالأخص التربوي، حيث ساهمت في بلورة مفهوم نظري بحت للتعليم يقوم على إيلاء المكانة الكبرى للتعليم النظري المجرد، وهو ما أدى إلى الرفع من مكانة المفكرين والأدباء، والحط من قيمة أصحاب المهن اليدوية.

رفض ديوي هذا التوجه في التربية لأنه يؤدي إلى إنفصال تام بينها وبين الواقع الاجتماعي، ورأى أنه على التربية أن تساير التغيرات الطارئة على المجتمع، ما دامت المدرسة هي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية، وأبرز تلك التغيرات التي عاصرها ديوي هو التغير الصناعي، حيث حلت الصناعة محل الزراعة والتجارة، وأصبحت هي النشاط الأساسي للأفراد والمجتمعات، وبالأخص في أوروبا وأمريكا.

لقد أدت هذه الثورة الصناعية إلى اختراعات عظيمة غيرت حياة الإنسان، وسهلت له استغلال قوى الطبيعة بشكل واسع، فأصبح العالم أشبه ما يكون بسوق عالمية كبيرة.

أثر هذا التغير الصناعي على كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل وحتى الدينية والأخلاقية، لذلك فإنه «من الصعب على المرء أن يصدق بوجود ثورة في التاريخ على هذا النحو من السرعة والاتساع والكمال... لهذا، فإن القول بأن هذه الثورة لا يلزم أن تمس التربية إلا مسا شكليا وسطحيا قولا لا يمكن فهمه»[20] لذلك، فمن المطلوب أن تستجيب التربية لحاجات المجتمع الجديد، وذلك بتغيير مناهجها وأساليبها بما ينسجم مع الطبيعة الصناعية للمجتمع، وأول مظاهر تلك الاستجابة هو العناية بالتدريب

اليدوي، من خلال إدراج عدد من المهن ضمن البرامج التربوية كالخياطة والطبخ والحياكة وغيرها، وهو ما يستلزم تزويد المدارس بالمعامل والورش والحدائق وغيرها من متطلبات العمل اليدوي والتربية المهنية.

إن العناية بالتدريب اليدوي والعملي التطبيقي وإيلائه المكانة اللائقة به هو من صميم عمل المدرسة، ودعاة إهماله عليهم أن يعيشوا في عالم آخر في نظر ديوي، لأن مفهوم التربية لديهم قاصر يناسب مفهومها في العصور الوسطى، حيث كانت العناية القصوى بـ «الجانب العقلي في طبائعنا ورغبتنا في التعلم وتكديس المعلومات وإحراز السيطرة على رموز التعلم لا على دوافعنا وميولنا في الصنع والخلق والإنتاج»[21].

و ليس الهدف من إدراج المهن في المدارس القيمة الاقتصادية وإنما «تنمية القوة الاجتماعية وبعد النظر»[22]، فمن شأن المهن أن توفر للمدرسة فرصة ثمينة لتصبح صورة مصغرة للحياة الاجتماعية، وتحميها من شرور الانعزال عنها، لأن تلك المهن والأعمال اليدوية «توجد الفرص لإعادة إنتاج مواقف الحياة، ولاكتساب المعلومات والأفكار وتطبيقها في سياق الخبرات المطردة التقدم، وبذلك لا تنعزل الأفكار ولا تشكل جزيرة منفصلة بذاتها، بل تتحرك و تثري تيار الحياة العادي، وتموج المعلومات بالحياة أثناء استخدامها، وبالمكان الذي تحتله في توجيه الفعل العملي»[23].

بالإضافة إلى ذلك تزود المهن الطفل بدافع حقيقي وتعطيه خبرة مباشرة وتسهل له عملية الاتصال المباشر بالأمور الواقعية، والولوج في صميم الحياة الاجتماعية، لأن المهن ليست مجرد تعليم أجوف، بل هي "طرق للمعيشة والتعلم»[24].

ولا تنحصر فائدة تعليم المهن على الجوانب الاجتماعية فقط، بل لها كذلك آثار أخلاقية، لأننا «لا نستطيع أن نغفل عوامل الضبط وبناء الخلق المتضمنة في هذا النوع من الحياة كالتدريب على النظام والمواظبة وفكرة المسؤولية والالتزام بعمل شيء ما أو إنتاج شيء ما في العالم»[25].

لقد كان تأكيد ديوي على العمل اليدوي ترسيخا للعقيدة البراجماتية التي يؤمن بها، والتي تعلي من شأن الخبرة وتؤكد ضرورة التطبيق العملي للأفكار والنظريات.

6 – الصلة بين التربية والديمقراطية:

تعد النظرية التربوية التي قدمها ديوي محصلة لجملة من العوامل، ذكرنا منها سابقا عامل التغيير الصناعي الذي ميز المجتمع الأمريكي وأثر على جميع جوانب الحياة فيه، غير أن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية ، وهو الحياة الديمقراطية التي كان ينعم بها ذلك المجتمع، والتي انعكست على رؤية ديوي لهدف العمل التربوي وأسلوبه، فأصبحت الديمقراطية عنده «تمثل فلسفة التربية الصحيحة الشاملة، فهي تمثل الهدف والأسلوب والغاية والوسيلة معا... فالمعلم الجيد يربي بالأسلوب العلمي ويسعى لتحقيق الأهداف الديمقراطية في الحياة والمجتمع»[26].

وتجمع الديمقراطية والتربية في نظر ديوي علاقة تداخل ومنفعة متبادلة، لأن التربية هي الطريق الأمثل لإشاعة قيم الديمقراطية في المجتمع، كما أن الديمقراطية هي الأسلوب الأفضل للعمل التربوي الصحيح، فلا قيام للديمقراطية دون الاستناد إلى عمل تربوي محكم، كما أنه لا جدوى من تربية لا تستند إلى قيم الديمقراطية المنتشرة خارجها.

هناك من يختزل الديمقراطية في نوع النظام السياسي القائم في مجتمع من المجتمعات، فإن كان يضمن الحريات الأساسية للأفراد والجماعات جاز وصفه بالنظام الديمقراطي، وإن كان لا يوفرها وصفناه بغير الديمقراطي، غير أن ديوي يرى أن الديمقراطية هي «أكثر من شكل للحكومة، فهي أولا أسلوب في الحياة الاجتماعية»[27] لذلك فإن استناد الديمقراطية على التربية هو أمر طبيعي، ذلك أن «عمل المدرسة الديمقراطية هو إيجاد أشخاص يتمتعون بعقل تجريبي، وبالخاصية الأخلاقية التي يمكن لها أن تتعاون مع الأشخاص الآخرين في عمل جماعي مشترك يتناسب مع المثال الديمقراطي ولإيجاد مثل هؤلاء الأشخاص، فإن المدرسة تصبح هي الوسيلة الرئيسية لتحويل حالة الإثارة للديمقراطية في اتجاه مثال الديمقراطية باستمرار»[28].

فينبغي للديمقراطية أن تصبح ثقافة اجتماعية يؤمن بها الأفراد ويسلكون وفق مبادئها طواعية وهذا العمل لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها، بل يتطلب عملا تربويا طويل المدى، يجعل من العقيدة الديمقراطية راسخة لدى الأفراد والجماعات بصفة اختيارية، وليست مفروضة عليهم بقرار فوقي.

فيجب على التربية أن تسعى إلى بناء العقل الديمقراطي، ذلك أن «الحياة الحديثة تتطلب الديمقراطية، والديمقراطية هي تحرير العقل للعمل المنتج المستقل تحريرا يجعله يؤدي وظيفته على أنه عضو له كيانه وفرديته، ونحن عادة ما نربط الديمقراطية بحرية العمل، ولكن حرية العمل بدون أن تكون معها القدرة على حرية التفكير نوع من الفوضى»[29].

لكن، إذا كانت إشاعة الروح الديمقراطية تتطلب عملا تربويا منسجما، فإن النظام التربوي السليم لا يمكن أن يتواجد في بيئة غير ديمقراطية، وهو ما وقف عنده ديوي عندما لاحظ ذلك التناقض في المجتمع الأمريكي بين حياة اجتماعية ديمقراطية من جهة، ونظام مدرسي غير ديمقراطي من جهة أخرى.

ويرجع سبب لا ديمقراطية المدرسة في نظر ديوي إلى وضع مهمة الإشراف على المدرسة «في يد هيئة من غير رجالها، لا علاقة لهم بنظم المدارس»[30] وهو ما نجم عنه سلب حرية الابتكار من المعلم، وخلق بيئة معادية ومثبطة لنمو القوى العقلية للمتعلم رغم المجهودات المبذولة والوسائل المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

إن العلاج الأمثل لمشاكل المدرسة والطريق الأقرب لبث روح الديمقراطية فيها يكمن في إسناد مهمة الإشراف على شؤونها إلى رجالها دون سواهم، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى «خلق روح الابتكار والمناقشة والقدرة على الحكم والتقدير بين جميع رجال المدرسة»[31].

ولا تقتصر منافع هذا الأمر على المعلمين فقط، بل تسري كذلك على الطفل الذي يجب أن تعبر المواضيع التي يدرسها عن مشكلاته الحقيقية التي يعايشها في الحياة، وأن يجد المجال أمامه مفتوحا للتعبير عن ميولاته وقدراته ورغباته، ذلك أن التربية في نظر ديوي ليست مجرد إعداد وتهيئة لحياة مستقبلية، بل هي الحياة ذاتها، ومن شروط بث الروح الديمقراطية في المدارس أن نجعل الطفل يفهم أن المدرسة هي مكان للتعاون وليس للتنافس، لأن هناك شرطين للديمقراطية، وهما«أنها تمثل طريقة في الحياة، وإنها تتطلب من روح عقائدية في الإنسان قوامها التعاون اليومي بين الأفراد»[32]، لذلك نجد ديوي في مختلف آرائه يؤكد على العمل التربوي الجماعي المثمر.

إن الديمقراطية المقتصرة على وفاء الناس بواجباتهم غير كافية لتجددها وتفعيلها، لأن ذلك يتطلب – بدرجة خاصة– النظر إلى الديمقراطية على أنها طريقة شخصية فردية ذاتية، أي «جملة من الاتجاهات والمواقف التي تشكل السمات الشخصية للفرد والتي تحدد ميول وأهداف الفرد في مجال علاقاته الوجودية»[33] وهذا يؤدي بنا إلى الاقتناع بأن الديمقراطية في المجال السياسي هي امتداد للديمقراطية في المجال الفردي الشخصي.

ومن هذا المنطلق آمن ديوي بأن حماية الديمقراطية لا تعتمد على الوسائل العسكرية والمدنية بقدر ما تعتمد على بناء تلك الاتجاهات الديمقراطية وتأصيلها في عمق الأفراد.

7 – ديوي والتربية العربية:

يعد جون ديوي من أكثر فلاسفة التربية تأثيرا وحضورا في التربية المعاصرة، سواء على المستوى النظري الفكري أو المستوى العملي التطبيقي، وذلك نتيجة لما تضمنته فلسفته التربوية من أفكار تقدمية أثبتت نجاعتها في المجتمع الأمريكي وكثير من المجتمعات الأخرى، وهو ما جعل عددا من الدول– حتى المعادية لأمريكا من الناحية الإيديولوجية كالصين واليابان وتركيا – توجه له الدعوة ليحاضر في جامعاتها ويساهم في رسم طريق التربية الصحيحة لها.

إن بريق النظرية التربوية التي قدمها ديوي قد وصل إلى العالم العربي، على الأقل على المستوى النظري حيث تأثر بتفكيره وفلسفته كثير من المربين المعاصرين العرب الذين دعوا إلى تبني فكره في أي بناء أو إصلاح للأنظمة التربوية في البلدان العربية، لأن ذلك في نظرهم هو الطريق السليم لإخراج التربية من دائرة الجمود والتخلف.

لقد تعرضت المنظومات التربوية في العالم العربي إلى العديد من عمليات الإصلاح، وذلك من أجل معالجة مختلف جوانب القصور والضعف التي ميزت تلك المنظومات وحدت من فعاليتها، واستجابة لمختلف التغيرات والمستجدات التربوية الطارئة على المستوى العالمي، وقد كان للفلسفة البراغماتية عموما، ونظريات ديوي التربوية خصوصا، النصيب الأكبر من الاهتمام.

إن النزعة التقدمية التي ميزت أفكار ديوي التربوية جعلت العديد من المهتمين بالشأن التربوي في الجزائر يجزمون بأنها العلاج الشافي من جميع أدواء المنظومة التربوية، ومنهم الأستاذ **حسين بن عبد السلام** الذي أعد بحثا أكاديميا قيما حول هذا الموضوع عنونه بـ "**فلسفة التعلم بالعمل عند جون ديوي وأهميتها في إستراتيجية الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر**» توصل فيه إلى أن النظام التربوي الجديد لا يجد له أفضل من فلسفة التعلم بالعمل عند ديوي كمرجعية فلسفية، لأن هذه الفلسفة تتلاءم بشكل كبير مع مقتضيات إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية، وما إعتماد بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات إلا دليل واضح على ذلك، لأن هذه البيداغوجيا مرتبطة بفلسفة ديوي ارتباطا وثيقا من حيث تأكيدها على مبدأ النشاط الذاتي للمتعلم، مع تأكيده على أن تبني هذه الفلسفة يجب أن يتم «دون الأخذ بتوجهاتها المادية النفعية على نحو مطلق»[34].

كما أن المتأمل في النقاشات التربوية التي يجريها السياسيون والتربويون على حد سواء، يلاحظ أن هناك ميلا واضحا لتبني مبادئ الفلسفة البراغماتية في المجال التربوي، وذلك من خلال الدعوات المتتالية إلى ضرورة مراعاة الربط بين مخرجات المدرسة والمتطلبات الاقتصادية والتنموية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تبني نهج عام يشجع التعليم المهني ويقلل من قيمة التعليم النظري، لأنه في نظرهم تعليم عقيم لا يستجيب لمقتضيات المرحلة الحالية التي تستوجب الولوج في عالم السوق، بكل ما يستلزمه هذا العالم من إعداد وتأهيل لكوادر وقوى وأيد عاملة مؤهلة ومدربة بشكل جيد.

إن هذا التوجه البراغماتي في البلدان العربية يكاد يلغي أي أهمية لنشاطات الإنسان الفكرية والثقافية، وهو ما لم يقم به ديوي ذاته الذي أكد على أهمية الفلسفات والآداب والفنون في حياة الأفراد والمجتمعات، كما أنه إذا كانت النظريات التربوية العالمية مصدرا من مصادر اشتقاق الأهداف التربوية في أي بلد من البلدان، فينبغي ألا تطغى على باقي المصادر الأخرى، وبالأخص الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومنظومة القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية فيه، وكذا التوجهات السياسية الإيديولوجية التي تتحكم فيه.

إن محاولة استيراد المناهج والنظريات التربوية الغربية والسعي إلى تطبيقها في المجتمعات العربية قد تكون عملية عديمة الفائدة، إن لم تكن لها انعكاسات سلبية على المتعلمين، لأن كل نظرية يجب أن ترتبط بعاملي الزمان والمكان، وهو ما يجعلنا نشك في إمكانية تطبيق نظريات ديوي في المنظومات التربوية العربية، لأن ما توصل إليه ديوي من أفكار ورؤى كان نتيجة لطبيعة المجتمع الأمريكي القائم على أساسين مهمين هما: النزعة الصناعية والتوجه الديمقراطي، ولا نعتقد أن لهذين الأساسيين مكانا في مجتمعاتنا العربية، وبالتالي تكون محاولة تطبيق أفكار ديوي على الأنظمة التربوية العربية أشبه ما يكون بذلك المريض الذي تناول دواء لم يعد له.

الخاتمـة:

قام ديوي بثورة كبيرة في مجال التربية ساهمت بشكل كبير في تقدم ورقي المجتمع الأمريكي الذي لا يدين في تقدمه وازدهاره للظروف المادية الخالصة فحسب ، بل إلى أناس مبدعين استطاعوا أن يكتشفوا

أفكارا جديدة، فالحضارة الأمريكية كما يقول ديوي ليست نتاجا لعطاءات مادية فيزيائية فحسب ، بل هي وبالدرجة الأولى عصارة عطاءات أخلاقية وإنسانية.

لقد ساهم ديوي بثورته الكوبرنيكية في التربية في بعث الحضارة الأمريكية ، وذلك من خلال تصحيح أوضاع التربية هي مجتمعه، وتوجيهها إلى الطريق السليم، بعدما كانت مكبلة بقيود ونظريات قديمة قيدت ذكاء الإنسان وأعاقت حركة المجتمع الأمريكي.

إن محاولة الاستفادة من أفكار ديوي ونزعته التقدمية أمر محمود ومساعد على تطوير المنظومات التربوية العربية ، لأن ما خلفه ديوي يعد ميراثا مشتركا للإنسانية جمعاء، لكن مع ضرورة مراعاة خصوصية المجتمعات العربية وطبيعتها ومبادئها في المقام الأول.

الهوامش :

[1] كانط: مقدمة الطبعة الثانية لكتاب نقد العقل الخالص، ترجمة عبد الغفار مكاوي، المتضمنة في مجلة أوراق فلسفية، القاهرة، ص19.

[2] جون ديوي: **المدرسة والمجتمع**، ترجمة أحمد حسن الرحيم، مراجعة محمد ناصر، تصدير محمد حسين آل ياسين، بيروت، دار مكتبة الحياة، بدون سنة، ص54.

[3] جون ديوي: **الخبرة والتربية**، ترجمة محمد رفعت رمضان نجيب اسكندر، مراجعة مجد بدران، بدون بلد، مكتبة الانجلو المصرية، بدون سنة، ص12.

[4] المصدر نفسه، ص64.

[5] الجمالي محمد فاضل، **تربية الإنسان الجديد** ، تونس ، الشركة التونسية لتوزيع ، ص198.

[6] ديوي: **التربية والديمقراطية**، ت نظمي لوقا ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1978 ، ص82.

[7] المصدر نفسه، ص83.

[8] المصدر نفسه، ص84.

[9] المصدر نفسه، ص71.

[10] محمد فاضل الجمالي : **تربية الإنسان الجديد**، ص217.

[11] Dewey. John : **Démocratie et Education**, présentation de Géra d Bordeaux, presses des imprimeries Delmas, 1983, p193.

[12] ديوي. جون**: التربية في العصر الحديث**، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، مكتبة النهضة المصرية، ج1، ص17

[13] الشيباني: **تطور الأفكار والنظريات التربوية**، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، ط3 ، 1982 ، ص365.

[14] Dewey.john : loc.cit.p145.

[15] ديوي: **المدرسة والمجتمع**، ص38.

[16] المصدر نفسه ، ص83.

[17] ديوي، **التربية في العصر الحديث**، ص23.

[18] المصدر نفسه، ص23.
[19] ديوي: **المدرسة والمجتمع**، ص52.
[20] المصدر نفسه، ص.33
[21] المصدر نفسه، ص.33
[22] المصدر نفسه 41
[23] المصدر نفسه، ص.48
[24] المصدر نفسه، ص41.
[25] ديوي، **الديمقراطية والتربية**، ص146.
[24] ديوي: **المدرسة والمجتمع**، ص37.
[25] المصدر نفسه، ص34.
[26] الجمالي محمد فاضل، **تربية الإنسان الجديد**، ص246.
[27] Dewey.john : op.cit.p113.
[28] تشالز موريس: **رواد الفلسفة الأمريكية**، ترجمة ابراهيم مصطفى ابراهيم، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1969، ص199.
[29] ديوي: **التربية في العصر الحديث**، ص74.
[30] تشالز موريس، **رواد الفلسفة الأمريكية** ، ص 76-، 77.
[31] المرجع نفسه، ص77.
[32] ديوي. جون: **الديمقراطية الخلاقة والمهمة التي تنتظرنا** ، ت ترجمة د.علي أسعد وطفة عن مجلة Horizons phisophiques,vil5,N02,1997

[33] المصدر نفسه،
[34] بن عبد السلام حسين: **فلسفة التعلم بالعمل عند جون ديوي وأهميتها في إستراتيجية الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة الجزائر ،2008/2007 ، ص 144

قائمـة المصادر والمراجـع:

1- جون ديوي: **المدرسة والمجتمع**، ترجمة أحمد حسن الرحيم، مراجعة محمد ناصر، تصدير محمد حسين آل ياسين، بيروت، دار مكتبة الحياة، بدون سنة.
2- جون ديوي: **الخبرة والتربية**، ترجمة محمد رفعت رمضان نجيب اسكندر، مراجعة مجد بدران، بدون بلد، مكتبة الانجلو المصرية، بدون سنة.
3- ديوي: **التربية والديمقراطية**، ت نظمي لوقا ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1978.
4- ديوي. جون: **التربية في العصر الحديث**، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، مكتبة النهضة المصرية، ج1.
5- ديوي. جون: **الديمقراطية الخلاقة والمهمة التي تنتظرنا** ، ت ترجمة د.علي أسعد وطفة عن مجلة Horizons phisophiques,vil5,N02,1997
6- الشيباني: **تطور الأفكار والنظريات التربوية**، طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، ط3 ، 1982.
7- تشالز موريس: **رواد الفلسفة الأمريكية**، ترجمة ابراهيم مصطفى ابراهيم، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1969.
8- كانط: مقدمة الطبعة الثانية لكتاب نقد العقل الخالص، ترجمة عبد الغفار مكاوي، المتضمنة في مجلة أوراق فلسفية، القاهرة.
9- الجمالي محمد فاضل، **تربية الإنسان الجديد** ، تونس ، الشركة التونسية لتوزيع.
10- بن عبد السلام حسين: **فلسفة التعلم بالعمل عند جون ديوي وأهميتها في إستراتيجية الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة الجزائر.2008/2007

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1- Dewey. John : **Démocratie et Education**, présentation de Géra d Bordeaux, presses des imprimeries Delmas, 1983.

الآراء العلمية في فن التحقيق لرمضان عبد التواب من خلال كتابه مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين

الدكتور : دريم نورالدين
جامعة الشلف – الجزائر

مقدمة:

تحقيق النصوص التراثية أو ما يصطلح عليه بين الباحثين في هذا المجال بتحقيق المخطوط عملية صعبة فيها من التعقيد ما فيها ، مع أنها تخضع لمجموعة من القواعد الصارمة لأجل خدمة النص والسهر على تصحيحه ، و توضيحه ؛ لإخراجه على أمثل صورة كالتي أرادها المؤلف حين كتابته .

" فمن حق كل أمة أن تعتز بموروثها و تفخر ، و تعنى به و تفيد منه حيث يكون النفع و الفائدة فما أول الجديد إلا قتل القديم فهما ، و على الرغم من أننا نحن العرب لم نقصر في بعث التراث و تحقيقه و إن تعددت الجهود و جانب التوفيق بعضها إلى حد ما ، فإن ثمة حاجة إلى الاستمرار و المواصلة بغية الاستيفاء و الاستكمال و إلى قراءة التراث بصبر و أناة و عمق لافتعال القطيعة العمياء معه بدعوى المعاصرة و الجري التقليدي السريع وراء الآخر"[1].

هذا الذي عني بتراثه فأفاد منه في وضع المناهج و النظريات المختلفة " فالتحقيق بمفهومه العلمي الأصيل أصعب من التأليف ، و له أشياخه المعروفون الذين جعلوا يتناقصون عاما أثر عام و هذه سنة الحياة ولا سبيل إلى الخروج عليها "[2] ، و من أولئك " **الدكتور رمضان عبد التوّاب** "، الذي عكف على التراث مدة ربع قرن من الزمن محققا ، مرتبطا أشد الارتباط به ، و عمله هذا ما هو إلاّ موقف من قضايا الأمة و من ماضيها و حاضرها و تصور واضح لمستقبلها ، فقد انتفع النّاس بجهود المحققين أيّما انتفاع في مختلف المجالات المعرفية ، و قد انتفع الباحثون بجهود رمضان عبد التواب من خلال كتابه " مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين " ، فالكتاب خلاصة جهوده المضنية في فن التحقيق ؛ لذلك كانت لي وقفة مع هذا المرجع المهّم بمقال وسمته بـ " **الآراء العلمية في فن التحقيق لرمضان عبد التواب من خلال كتابه مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين**".

1- عرض الكتاب :

طبع كتاب " مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين " لرمضان عبد التواب طبعته الأولى سنة 1985 من قبل مكتبة الخانجي بمصر ، عالج فيه صاحبه قضية تحقيق النصوص و نشرها ، و لم يتأت له ذلك إلا بعد مدة ليست بالوجيزة ، فقد قضى حوالي ربع قرن من الزمن[3]. و قد أشار في مقدمة كتابه إلى أنّه لم يكن أول من يلج باب التحقيق بل سبقوه جماعة من العلماء الأفاضل عربا و مستشرقين ، و لكنه يرى أنّ أولئك المحققين لم ينهجوا المنهج الذي اتبعه في كتابه هذا فالكتاب يشتمل على مقدمة و تمهيد، و ثلاثة أبواب جمع في ثناياها سبعة فصول .

يعد كتاب مناهج تحقيق التراث بين القدماء و المحدثين خلاصة تجارب مؤلفه في تحقيق التراث العربي في ربع قرن من الزمن ، كشف فيه عن جهد ضخم بذله في جمع مادته، و إنه حقيقة و صدقا ليضم معلومات قيمة و موثقة توثيقاً جيداً، وإنه ليسدّ فراغاً في المكتبة العربية التي ندرت فيها الكتابات القيّمة حول هذا الموضوع ، فقد حاول المؤلف خلاله أن يربط جهود المحدثين من علماء العربية بجهود قدماء علمائها في فن التحقيق ، ليؤكد أصالة هذا الفن عند أهل العربية و يفند ادّعاءات باطلة زعم أصحابها أنّ فن تحقيق المخطوط صنعة غريبة وافدة على أهل العربية ،فاستقرت في أذهان بعض الدارسين هذه الفكرة ، وتداولوها بينهم خطأ .

يعالج المؤلف في فصول كتابه المتعاقبة بعد التمهيد الذي تطرق فيه إلى تعريف مصطلح التحقيق و التراث لغة واصطلاحا ؛ جهود علماء الحديث في التحقيق و الضبط و تحري الصواب من خلال تحرير نصوص الحديث من أخطاء الرواة و أوهام النسّاخ. و إنما كان ذلك لما كثر اعتماد المؤلفين على النقل المباشر من الكتب دون اللجوء للسماع من الشيوخ ، ثم وقف المؤلف على جهود القدامى تنظيرا و تطبيقا في تحقيقهم للنصوص .

و تطرق بعدها إلى بيان منهج المحدثين في التحقيق و أكد على ضرورة معرفته من قبل الباحثين و الناشرين على السواء ، فعلى حد قوله : كل باحث في الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التي يستخدمها قبل الإقدام على استنباط أية نتائج ليختم ذلك بشيء من التفصيل عن مقومات المنهج و أبرز معالمه ، ثم عرج للحديث عن خطوات تحقيق النصوص،و فيها حثّ المؤلف على ضرورة الشك في النص الغامض ، كما بيّن وجوب الإتيان بالدليل القاطع الذي يثبت نسبة الخطأ إلى المؤلف، و لم يغفل الحديث أيضا عن الإلمام قدر الإمكان بمصادر المؤلف و كذا المؤلفات المماثلة ثم مراجعتها من أجل التثبيت الصحيح للنصوص المحققة ليتم تخريجها و توثيقها بصورة أدقّ و في كيفية إعداد النص المحقق للنشر ، تحدث المؤلف عن طريقة إعداد الهوامش ، داعيا إلى تبرئة النص من التصحيف و التحريف مبينا معنى المصطلحين و ما يتداخل معهما في هذا المجال مستدلا على ذلك كلّه بمجموعة من الشواهد .

نادى المؤلف في غير موضع من كتابه أثناء تخريج النصوص بمنهج الاستقصاء و الاعتماد على المصادر في التخريج لا الإكثار من النقل عنها في هوامش التحقيق و ظهر على المؤلف في كتابه محاربته لبعض البدع – كما سمّاه هو – و منها الابتداء بذكر المؤلف في الهامش قبل ذكر مؤلفه ،و ذكر بيانات المصدر كاملة عند أول استعمال له ، عبارة المصدر السابق ...

أما في مكملات التحقيق فقد تحدث المؤلف عن تقديم للنص ثم الترجمة لصاحبه، و كذا وصف المخطوطات التي اعتمد عليها المحقق. كما لم يغفل المؤلف الحديث عن موقف المخطوطات القديمة من مشاكل الهمزة و الألف المقصورة ،و تاء التأنيث، و علامات الترقيم ذاكرا بعض طرق معالجتها ، مشيرا إلى تيسير تعليم قواعد الهمزة التي وافق عليها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ثم انتهى في الجانب النظري من كتابه إلى الحديث عن الفهارس ، و إن الفيصل عنده فيها سهولة الوصول إليها .

أما الجانب التطبيقي في الكتاب فقد خصه المؤلف لمجموعة من المقالات التي تضمنت جملة من النقود لبعض ما ظهر من النصوص خلال ربع القرن العشرين نحو : المزهر في علوم اللغة للسيوطي ، كتاب العين للخليل بن أحمد ، رسائل في النحو و اللغة ... و نظرا لأهمية الكتاب في هذا الميدان طبعت الدار السالفة الذكر الكتاب طبعة ثانية سنة 2002 .

2- الآراء العلمية في فن تحقيق النصوص الواردة في الكتاب :

الرأي الأول : نشأة فن تحقيق النصوص و أصالته .

يرى رمضان عبد التواب أن فن تحقيق النصوص قام عند العرب مع فجر التاريخ الإسلامي و كانت بداياته على يد علماء الحديث ، يقول :" قد قام فن تحقيق النصوص عند العرب مع فجر التاريخ الإسلامي و كان لعلماء الحديث اليد الطولى في إرساء قواعد هذا الفن في تراثنا العربي و تأثر بمنهجهم هذا أصحاب العلوم المختلفة "[4] ، و أكّد على رأيه هذا في موضع آخر من كتابه ، إذ يقول " لقد سبق العربُ علماء أوربا ، إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية ، و الوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة ، و إنّ ما صنعه عليّ بن محمد بن عبد الله اليونيني المتوفى سنة 701هـ في تحقيق روايات " صحيح البخاري " للإمام البخاري المتوفى سنة 256هـ، و إخراج النص الذي بين أيدينا الآن من هذا الكتاب، ليعدّ مفخرة لعلمائنا القدامى ، في التحقيق و الضبط ، و تحرّي الصواب "[5] .

و يعضد رأيه ، قول شيخ المحققين عبد السلام هارون:" ليس إحياء التراث أمرا حديثا بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر على صور شتى من نشر و تلخيص أو نقد أو تعليق، فكم قد رأينا من كتب قديمة خلّفها أصحابها، فقام الناسخون و الوارقون بإحيائها و إذاعتها على نطاق واسع"[6].

و يزيد رأيه تأكيدا ما ذكره محمود مصري ، إذ يقول " إنّ المفهوم الذي ينطوي عليه ما نسميه اليوم علم تحقيق المخطوطات ، قد عمل بأصوله العرب المسلمون عند تدوينهم للقرآن، و السنّة الشريفة منذ عهد النبيّ صلى الله عليه و سلّم ، ثمّ دوّنوا هذا العلم و قعّدوه بشكل ناضج في تصانيفهم المتعلقة بعلوم الحديث منذ القرن الرابع للهجرة "[7] .

ثمّ إنّ الفاصل الزمني بين ظهور مبادئ التحقيق عند العرب(القرن الرابع للهجرة) و عند الغربيين(القرن الخامس عشر ميلادي) ثم نقله عنهم المستشرقون ؛ لهو خير دليل على أصالة نشأة علم تحقيق النصوص على يد العرب .

و على هذا الأساس يفند رمضان عبد التواب مزاعم بعض الباحثين[8] المحدثين العرب ممّن ظنوا أن فن تحقيق النصوص نشأ على يد المعاصرين من المحققين العرب أو استقوه من المستشرقين فالمستشرقون تأثروا بعلماء الغرب ممّن اعتنوا بنشر النصوص الآداب القديمة كاليونانية و اللاتينية في القرن الخامس عشر للميلاد ، حتّى انتهى بهم الأمر إلى وضع قواعد و أصول علمية لنقد النصوص و نشر الكتب القديمة في خلال القرن التاسع عشر للميلاد،و راحوا يطبقون ما تأثروا به على نشر أمهات الكتب العربية :

كالكامل للمبرد الذي نشره المستشرق " وليم رايت الإنجليزي " سنة 1864 و " جوستاف يان الألماني " الذي نشر شرح المفصل لابن يعيش ، سنة 1882، ... و غيرهم كثير.

الرأي الثاني : وجوب فقه فن التحقيق قبل الخوض في تحقيق النصوص .

يؤكد رمضان عبد التواب على ضرورة معرفة فن التحقيق معرفة دقيقة و عميقة لأجل معالجة النصوص التراثية ، يقول : "و لقد تيسر لي بعد ربع قرن من الزمان في علاج النصوص القديمة و تحقيقها و نشرها ، أنّ معرفة هذا الفن أمر لا يستغنى عنه كل من عالج نصا من هذه النصوص القديمة في بحث أو دراسة أو نشر "[9].

و يرى رمضان عبد التواب أن تحقيق النصوص و نشرها ليس بالعمل الهين السهل كما يظن بعض أدعياء العلم ،و ما كان حكم هؤلاء إلا لكثرة الدخلاء على فن التحقيق ، فالذي " يجيل النظر في واقع التحقيق اليوم ، يقف على ما يبعث الحسرة و الأسى من العبث الذي يمنّى به تراثنا ، و تجأر نفائسه بمرّ الشكوى على أيدي بعض من أقحموا أنفسهم في ساحة التحقيق دون بصر و دراية ،تؤهلهم للقيام بهذه المهمّة الشريفة بما تحمله في طيّاتها من أهداف نبيلة في بعث تراثنا ، و إحيائه ، و قد استسهل بعضهم هذه المهمّة و تصوّر أنّها لا تعدو أن تكون عملا آليا؛ فأقدم على خوض غمارها دون أن يعدّ العدة لذلك ، و ما درى أنّ التعامل مع المخطوطات و تحقيقها ليس بالأمر السهل أو الهين كما يتبادر إلى أذهان بعض شداة التحقيق ممّن أقدم في أيامنا هذه على ميدانه ، دون دراية تامّة بأصوله و وعي بحقيقته ، مع شيء من الجهل و ضيق ذات اليد من العلم ، و مع ذلك ، راحوا يتسابقون بلا روية و اكتراث على تحقيق المخطوطات و العمل على نشرها و إخراجها بأيّ شكل "[10]. فكان نتاج ذلك البعد عن النهج القويم لأصول التحقيق ، – و التي لا يمتلكها إلاّ من كان متضلعا في هذا الفن ، مدركا لآلياته و على دراية بما يتعلق به – ؛ ممّا خلّف كتبا تراثية محقّقة تحقيقا هزيلا ، لم تسلم من التصحيف و التحريف، و كثرة الأخطاء ، فيمكن القول عنها، إنّ عدم تحقيقها أجدى و أنفع من تحقيقها.

و قد ذمّ رمضان عبد التواب ما كان يقوم به بعض الوراقين في العصر الحديث في البدايات الأولى للتحقيق ، من قراءة المخطوطات ثمّ طبعها بأغلاطها ، و التحريفات الموجودة فيها ، يقول " أمّا اليوم و قد تغيّرت أساليب التحقيق و النشر ، فإنّ عملا كهذا يثير سخريتنا ، و لا يطمئن له الباحث الحديث "[11] ، و ربما كان ذلك منهم لغرض تجاري فيكون على حساب إتقان العمل ، مع أنّه يخلّف آثارا وخيمة لما تحمله المطبوعة من تحريفات للنص الأصلي ، و أخطاء بالجملة .

الرأي الثالث : في مفهوم تحقيق النص أو التراث .

يتفق معظم الباحثين في مجال التحقيق على أن مفهوم التحقيق ــ حتّى و إن اختلفت مفاهيمهم له لفظا فإنّها اتفقت معنى ــ هو : "نتاج خلقي لا يقوى عليه إلا من وُهب خصلتين شديدتين و هما : الأمانة و الصبر "[12].

و يعرفه مصطفى جواد على أنّه " الاجتهاد في جعل المخطوطة بنشرها مطابقة لحقيقتها ،كما وضعها صاحبها و مؤلفها من حيث الخط و اللفظ و المعنى و ذلك بسلوك الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق "[13].

و يرى السوداني أنّه " إخراج الكتاب مطابقا لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق ،إذا فقدت نسخة المصنف "[14].

و هو عند الفضلي " العلم الذي يبحث فيه عن قواعد نشر المخطوطات أو هو دراسة قواعد نشر المخطوطات "[15].

يرى بعض الباحثين[16] أن علم تحقيق النصوص العربية هو علم من العلوم الإنسانية فهو بذلك نسبي في نتائجه مثله مثل العلوم الأخرى كما يرى في النصوص المحققة أنّها نسبية القيمة مهما بذل المحقق من جهود لإخراجها على أفضل صورة لها و يعرّفه على أنّه علم مستقل بذاته .أي أنّه تخصص في ذاته فليس للمحقق أن يدعي التخصص في تحقيق ضرب خاص من التراث إلا على سبيل المجاز .

أمّا عند رمضان عبد التواب فهو " قراءته على الوجه الذي أراده عليه مؤلفه أو على وجه يقرب من أصله الذي كتبه به المؤلف"[17].

بعد أن قدّم رمضان عبد التواب مفهوما لتحقيق النصوص ، رأى أن المحقق ليس له الحق في أن يخمن أي قراءة معينة بل عليه أن يبذل قصارى جهده في محاولة العثور على دليل يؤيد القراءة التي اختارها ، بمعنى أن التحقيق " إثبات القضية بدليل "[18]. و إنّما رأى هذا الرأي لما " وقر في أذهان الناس خطأ أنّ المراد بتحقيق النص إعداده للنشر حسب القواعد المتبعة فحسب "[19].

يؤكد رمضان عبد التواب على شيء مهم في تحقيق النص ، هو استنباط نتائج معينة تقع على عاتق الباحث المحقق بعد تحقيقه للنص أولا ؛ أي استنباط النتائج يلي عملية تحقيق النصوص .

و قد عاب المؤلف كثيرا من الكتب المطبوعة التي يفترض أنها محققة " في حين أنها لا تفترق كثيرا عن المخطوطات ؛ لأن الذين تولوا طبعها و نشرها طائفة من الوراقين ، و بعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا ، و لذا جاءت هذه المطبوعات في كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف و التحريف ، نصوصها مضطربة مشوشة ، تبعد كثيرا عن الأصل الذي كتبه مؤلفوها "[20].

إن ضعف الزاد اللغوي للمحقق ،و و عدم امتلاكه لناصية التحقيق يؤديان به إلى الوقوع في مزالق كثيرة ،ينتج عنها البعد عن فهم ما جاء في المخطوط و بالتالي إخراج النص على غير وجهه الأصلي الذي أراده مؤلفه ، و قد مثّل لذلك رمضان عبد التواب بنص اقتبسه السيوطي في كتابه المزهر عن كتاب الألفاظ و الحروف للفارابي يقول فيه السيوطي :" و بالجملة فإنه لم يؤخذ لا من لخم و لا من جذام لمجاورتهم أهل مصر و القبط و لا من قضاعة و غسان و إياد لمجاورتهم أهل الشام و أكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية و لا من تغلب و اليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان و لا من بكر لمجاورتهم للقبط و الفرس "[21].

يتعلق النص المقتبس بالقبائل التي تؤخذ عنها اللغة العربية ، و قد لاحظ رمضان عبد التواب الاضطراب الواقع في النص ، و هو استحالة مجاورة اليمن لليونان في الجزيرة العربية ، فجغرافيًا البون شاسع بين موقعيهما ، ثم المجاورة الحاصلة بين بكر و الفرس في إيران و بين القبط و مصر في الغرب .

ولم يغفل المؤلف مجموعة من العلماء الأفاضل[22] الذين اقتبسوا هذا النص من المزهر دون الانتباه إلى هذا التحريف الفاحش ، و إنّما كان ذلك منهم لوثوقهم بالنص المحقق .

فالتحريف وقع في كلمة النمر التي أصبحت اليمن ، و النبط التي أصبحت القبط ، وقد تبين للمؤلف صواب التحريف بعد عودته إلى كتب السيوطي و بالضبط الاقتراح له ،يقول : " و لا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، و لا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط و الفرس "[23] ، فالمقابلة بين النصوص للمؤلف الواحد تفضي إلى الوقوف على صواب التحريف الواقع في النصوص التراثية .

الرأي الرابع : مفهوم مصطلح التراث .

يرى رمضان عبد التواب أنّ أي شيء مكتوب وصل إلينا و في أي علم من العلوم أو فن من الفنون ، يعدّ تراثا يدخل في مجال تحقيق النصوص ، فالتراث " كل ما خلّفه العلماء في فروع المعرفة المختلفة "[24]، كما أنّ التراث ليس محددا بتاريخ معين كما ذكر المؤلف ، بل كل ما تركه عالم من العلماء بعد وفاته حتى و لو كان من عصرنا الذي نعيش فيه ، يمكن الاصطلاح عليه بالتراث .يقول رمضان عبد التواب :" فما كتبه شوقي و حافظ و طه حسين و العقاد و محمد مندور ، و أمين الخولي و غيرهم يعد تراثا لا يقل في أهميته عما خلّفه لنا أبو تمام و المتنبي و البحتري و سيبويه و الأصمعي و المبرّد و ثعلب"[25].

فالظاهر من قول رمضان عبد التواب أنّ كلمة تراث لا تعني ما خلّف المتقدمون من مخطوطات بل يتعدى إلى كلّ ما خلّفه العلماء حتّى و لو عاشوا في عصرنا هذا ، و هو بهذا يخالف من رأى أنّ التراث نعني به ما خلفه المتقدمون من علماء القدامى[26].

الرأي الخامس : ضرورة الاطّلاع على كتب علوم الحديث .

بعد أن قلّ الاعتماد على الرواية الشفوية في تحصيل العلم عند العرب ، و عمت الوجادة[27] – و هي إحدى طرق تحمل العلم – في العصور الإسلامية الوسطى (القرن الرابع للهجرة) ، " رأى العلماء أنّه لا مناص من وضع القواعد ؛ لضبط المؤلفات ، و تصحيحها ، و كيفية كتابتها على أسس واضحة في الضبط بالشكل ، و استخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ ، أو تعديل العبارة أو حذف بعض أجزائها ، أو إضافة جديد إليها و غير ذلك من القواعد و الاصطلاحات التي لا بدّ منها لضبط الكتب و تصحيحها "[28].

رأى رمضان عبد التواب أنّ دراسة هذه القواعد في غاية الأهمية ؛ لأنّها " تلقي أضواء على قراءة تراثنا المخطوط في تلك العصور ، كما أنّها تحمل في طيّاتها بذور علم تحقيق النصوص بمعناه الحديث "[29].

و قد ذكر بعض أهمّ من ألّف في هذه القواعد[30] ،و منهم: الحسن بن عبد الرحمان بن الرَامَهُرمُزِيّ (ت360هـ) صاحب المحدِّث الفاصل بين الراوي و الواعي، ذكر رمضان عبد التواب أنّ هذا الكتاب مخطوط

– و لعلّه لم يطّلع على تحقيقه – ، و لكنّه محقّق من قِبل الدكتور محمد عجاج الخطيب، و نشرته دار الفكر ببيروت سنة 1971م ، و هو أول كتاب في علم دراية الحديث ، ضمّنه صاحبه بعض إرشادات يجب اتّباعها في الكتابة كاستخدام دائرة للفصل بين الحديثين ، و بعض طرق معالجة الخطأ في الكتابة كالضرب و غيره[31] .

و القاضي عياض بن موسى اليحصُبي (ت544هـ) ، صاحب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، من تحقيق السيد أحمد صقر، نشر سنة 1970 بالقاهرة، بدار التراث و بتونس سنة 1978 بالمكتبة العتيقة ، ضمنّه بعض طرق معالجة مشكلة الحروف المتشابهة و الكلمات المتشابهة في الرسم[32] .

الرأي السادس : في جمع النسخ المخطوطة للنص .

لتحقيق نص ما يصرّ رمضان عبد التواب على وجوب معرفة نسخة المخطوطة المتناثرة في شتى مكتبات العلم ، و يتم التعرف عليها عن طريق فهارس المكتبات ، و كذا الكتب التي تؤرخ للتراث و قد ذكر منها رمضان عبد التواب و ألح على الاطلاع عليها و منها :

تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ، و إضافة إلى ذلك سؤال أهل العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره[33].

يرى رمضان عبد التواب ضرورة دراسة النسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها ؛ لأنّ بعض مخطوطات الكتاب قد نقلت عن بعضها الآخر ، و في هذه الحال " يكفي استخدام الأمهات فحسب إلا إذا كانت بعض النسخ الحديثة قد كتبها علماء معروفون ، أو سمعت عن علماء مشهورين ، ففي هذه الحال لابد من الحصول على هذه النسخ كلها"[34].

الرأي السابع : موقفه من الاعتماد على نسخة واحدة في تحقيق نص من النصوص.

يرى رمضان عبد التواب أنّه يمكن تحقيق نص من النصوص بالاعتماد على نسخة واحدة و ذلك في حال توفرت للمحقق نسخة واحدة فقط ، يقول :" إذا كان للكتاب نسخة واحدة فلا ضير تحقيقه بالاعتماد على هذه النسخة وحدها "[35]. لأنّ استقصاء " معرفة النسخ الباقية من الكتاب المخطوط الواحد أمر متعذر ؛ لأنّ أغلب المكتبات الخاصة غير مفهرسة ،أما المكتبات العامة و إن تمت فهرسة أغلبها فلا يزال كثير منها في حاجة إلى فهرس ، كما أنّ الحصول على صور من كل النسخ المعروفة فعلا للمخطوط الواحد أمر متعذر ؛ لأن كثيرا من المكتبات الخاصة أو العامة يبخل بما يقتنيه أو يهمل في الرد على ما يأتيه من طلبات ، كما أنّ التصوير يكبّد المحقق أموالا طائلة لا يعوضه النشر عنها ، و من ثم يكتفي أكثر المحققين بما تيسر لهم الحصول عليه ، و قد يكون في ذلك خطر على العمل المنجز في التحقيق ، خاصة إذا كانت النسخة يتيمة ، و مع ذلك يمكن للمحقق المقتدر الذي مارس التحقيق طويلا و تهمّم به وقتا ليس بالقصير بحب و غواية الإقدام على تحقيق النسخة اليتيمة بنجاح"[36].

فتحقيق النص بنسخة واحدة أولى من تركه يندثر، " فلا يتوان الباحث عن العمل فيها (تحقيق المخطوطات) قبل أن تضيع أو تأكلها الأرضة ، و الإعراض عن ذلك تفريط و تدمير "[37].

و لكن ليس للمحقق أن يتخذ هذا النهج في التحقيق سبيلا ؛ لذلك نبّه رمضان عبد التواب على ضرورة العودة إلى كل نسخ المخطوط المتوفرة ، فـ " إذا كان للكتاب أكثر من مخطوطة فمن الخطورة الاعتماد على نسخة واحدة من نسخه ؛ لأننا لا نضمن أن تكون هذه النسخة مستوفية لكل النص الذي كتبه المؤلف "[38].

و يرى رمضان عبد التواب ضرورة معرفة الطبعات السابقة للكتاب ،إن كان قد نشر من أجل نقد هذه النشرة ، إذا أخلّ فيها المحقق بشرط من شروط التحقيق ، كعدم اطلاعه على جميع نسخ المخطوط المتوفرة ، فإننا حينئذ نعيد نشرها[39].

في حين يرى بعض الباحثين أن لا جدوى من إعادة تحقيق ما حُقّق ؛ يقول : " مادام الهدف هو خدمة موروثنا بكل ضروبه المعرفية لم لا تبدد الجهود في إعادة آثار بعينها إن لم تكن ثمة حاجة و مسوغات إلى الإعادة"[40]. ثم يتدارك قوله و يذكر بعض المسوغات التي تجيز إعادة تحقيق ما حقق[41] ، و هي لا تخرج عن الإطار العام ، الذي حدده رمضان عبد التواب لإعادة تحقيق مخطوط قد حقق سلفا .

الرأي الثامن : المعايير العلمية المعتمدة في اختيار النسخة الأصل .

بعد أن بيّن رمضان عبد التواب المعايير العلمية التي يمكن اعتمادها ؛لأجل الحكم على المخطوط بالجودة ، قدم بعض الملاحظات المهمّة منها :

– رأى أن شكل الورقة في المخطوط و خصائص خطوطها لا يمكن الجزم في الحكم عليها " لأنه لا توجد عندنا ميزات قاطعة بانتماء هذه المخطوطة أو تلك إلى عصر معين على وجه التحديد اعتمادا على شكل الورقة أو نوع الخط "[42]. لذلك حثّ على وجوب استقصاء هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة و تقسيمها حسب أسلوبها و قدمها و الجهات التي استعملت فيها .

– ليس من الضروري بمكان اتخاذ قدم النسخة مبررا " لاتخاذها أمّا ، ما لم يكن هناك من الدواعي ما يجعلها قادرة على قيامها مقام نسخة الأم "[43] ؛ لأنّ هناك نسخا حديثة قد تكون أدقّ من القديمة التي تكون مشحونة بالأخطاء ، ملأى بالتصحيف و التحريف ، أمّا الحديثة فقد تكون منقولة عن أصل قديم ضبطت روايته و صححت قراءته عن طريق السماع أو الرواية .

خاتمة:

بعد استقصاء الآراء العلمية في فن التحقيق لرمضان عبد التوّاب في كتابه مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين – و التي لم نأت على جميعها – ، خلصت إلى النتائج الآتية :

– أكّد المؤلف على حق كل أمّة أن تعتزّ بموروثها ، و تفخر ، و تعنى به ، و تفيد منه ؛حتّى يكون النفع و الفائدة ، و يكون ذلك من خلال تحقيقه و بعثه في ثوب قشيب .

– وجوب قراءة التراث بصبر و أناة ، و عمق لا افتعال القطيعة معه بدعوى الحداثة و العصرنة.

– هناك جملة من الآراء العلمية حفل بها الكتاب ، يجب على المحقق أن يرجع إليها للسير قدما في التحقيق بنجاح.

– التحقيق ليس عملا هيّنا و لا سهلا كما يظّن بعض الباحثين ، بل هو صعب و شاقّ ؛ لذلك وجب على المحقق أن يتدرع بالصبر الجميل حتّى يتغلب على المشاكل التي تعيقه في أثناء تحقيقه .

الهوامش :

يوسف بكار ، في تحقيق التراث و نقده ،دار صادر ،بيروت ، ط 1 ، 2012، ص 5 .

المرجع نفسه ، الصفحة 5 .

رمضان عبد التواب ،مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ،مكتبة الخانجي ،ط1 ، 1985 ، ص 3 .

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ،ص 3 .

رمضان عبد التواب ،مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ،ص 3 .

عبد السلام هارون ،تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1988،ص41.

محمود مصري ،تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين جهود المحدّثين في أصول تدوين النصوص، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة ، نوفمبر 2005 ، المجلد 49 ، الجزء الأول ، ص39 و ما بعدها .

ينظر : فاروق حمادة، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا و تحقيقا، دار القلم، دمشق، ط3 ،2011، ص 97. و يوسف بكار ، حوارات إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،2004 ،ص 93. و فهمي سعد و طلال مجذوب ، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1993، ص5.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص 3 .

عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، تحقيق المخطوطات بين الواقع و النهج الأمثل ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض 1994 ، ص47.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ،ص04.

عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص و نشرها ، ص48 .

عبد الوهاب محمد عليّ ، أمالي مصطفي جواد : مجلة المورد العراقية ، بغداد ، المجلد 7 ، العدد1، سنة 1977 ، ص 36.

حسين محفوظ ، السوداني عبد الرحيم مع المؤلفين المعاصرين ، مجلة عالم الكتب ، الرياض المجلد 1 ، العدد 4 ، سنة 1981 ، ص650.

عبد الهادي الفضلي ، تحقيق التراث ، مكتبة العلم ، جدة ، ط 1 ،1982 ، ص 36.

ينظر : نجاة المريني ، تحقيق النصوص التراثية التصور و الواقع، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، المغرب ، ط1 ،2006 ،ص 41.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين، ص 5 .

المرجع نفسه ، ص 5.

المرجع نفسه ، ص 5.

رمضان عبد التواب ،مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين، ص 5 .

السيوطي ،المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و آخرين القاهرة ، 1958 ،ج 1 ، ص 211

ينظر : رمضان عبد التواب ،مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ،ص 6 –7 ، العلماء الذين اقتبسوا النص دون الانتباه لما وقع فيه السيوطي من الاضطراب .

السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو : حيدر أباد الدكن ، الهند ، 1359 هـ ،ص 19.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص 8 .

رمضان عبد التواب ،مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ،ص 8 .

ينظر :عبد الهادي الفضلي ، تحقيق التراث ، ص 35 ، و عبد المجيد دياب ، تحقيق التراث العربي منهجه و تطوره ، المركز العربي للصحافة ، القاهرة ، 1983 ، ص 9 .

الوجادة : تعني استخدام أحد الكتب و النقل عنه ، دون رواية عن مؤلفه أو عن راويه و بغض النظر عن المعاصرة أو القدم ، و يقول المتحمل بهذا الطريق : وجدت في كتاب فلان ، أو قال ، أو حُدِّثت ،و نحو ذلك، ينظر : رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص23.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص25.

المرجع نفسه ، ص25.

لمزيد من التفصيل المفيد في بدايات و ضع أسس علم التحقيق على يد المحدِّثين : ينظر : محمود مصري ، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين جهود المحدّثين في أصول تدوين النصوص، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة نوفمبر 2005 ، المجلد 49 ، الجزء الأول ، ص39 و ما بعدها .

ينظر : الرامهرمزي ، المحدِّث الفاصل بين الراوي و الواعي ، تحقيق محمد عجاج الخطيب دار الفكر ، دمشق ، 1971 ، ص606.

القاضي عياض، صاحب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ،1970، ص156-157.

ينظر : رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص 64 .

المرجع نفسه ، ص 65.

المرجع نفسه ، ص 65.

نجاة المريني ، تحقيق النصوص التراثية ، التصور و الواقع ، ص 15 .

فاروق حمادة ، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا و تحقيقا ، ص 110.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص 65.

ينظر :المرجع نفسه ، ص 66 .

يوسف بكار ، في تحقيق التراث و نقده ، ص 13 .

المرجع نفسه ، ص 14.

رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين ، ص66 .

المرجع نفسه ، ص 67.

<u>قائمة المصادر و المراجع :</u>

- حسين محفوظ ، السوداني عبد الرحيم مع المؤلفين المعاصرين ، مجلة عالم الكتب ، الرياض المجلد 1 ، العدد 4 ، سنة 1981 .
- الرامهرمزي، المحدِّث الفاصل بين الراوي و الواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، دمشق ، 1971.
- رمضان عبد التواب ، مناهج تحقيق التراث بين القدامى و المحدثين،مكتبة الخانجي ،ط1 ، 1985.
- السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، حيدر أباد الدكن ، الهند ، 1359 هـ .
- السيوطي ، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و آخرين ،القاهرة ، 1958.
- عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص و نشرها ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1988.

– عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، تحقيق المخطوطات بين الواقع و النهج الأمثل ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 1994.
– عبد المجيد دياب ،تحقيق التراث العربي منهجه و تطوره ، المركز العربي للصحافة ، القاهرة 1983.
– عبد الهادي الفضلي ،تحقيق التراث ، مكتبة العلم ، جدة ، ط 1 ،1982.
– عبد الوهاب محمد عليّ ، أمالي مصطفي جواد، مجلة المورد العراقية ، بغداد ، المجلد 7 ، العدد1، سنة 1977 .
– فاروق حمادة، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا و تحقيقا، دار القلم، دمشق،ط3 ،2011.
– فهمي سعد و طلال مجذوب ، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1993.
– القاضي عياض، صاحب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث القاهرة ،1970.
– محمود مصري ، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين جهود المحدّثين في أصول تدوين النصوص، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربيّة ، القاهرة ، نوفمبر 2005 ، المجلد 49.
– نجاة المريني ، تحقيق النصوص التراثية التصور و الواقع ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، المغرب ، ط1 ،2006.
– يوسف بكار ، حوارات إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،2004 .
– يوسف بكار ، في تحقيق التراث و نقده ،دار صادر ،بيروت ، ط 1 ، 2012.

مفهوم التلقي في التراث العربي

الدكتور: محمد مليـانـــي
جامعة وهران – الجزائر

ملخص:

لقد جاء اهتمام أسلافنا بجماليات التلقي مبثوثا في جملة أحكامهم بقضايا النّص عبر حقب زمنية مختلفة، من أمثال الجاحظ (ت255هـ) وابن قتيبة (ت276هـ) وعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) الذّين يشكّلون تطورا لحركة الفكر النّقدي العربي بشكل عام، ويمثّلون طفرة هائلة فيما يتعلّق بجماليات التّلقي، وبخاصة في رحاب تلقي القرآن الكريم والشعر العربي، اللّذين أوجدا نوعين من التّلقي هما التلقي الشفاهي والقراءة.

لم يغفل الدّارسون العرب –قديما وحديثا– موقف المتلقي وذلك التفاعل الذي بينه وبين المبدع، وعلاقتهما الوثيقة التي تسهم في إضفاء شرعية فهم النص وتحديد فضائه. وأصفى ما نقدمه شاهدا على ذلك هو أنّ علم النحو العربي قد أقيم صرحه على دراسة دور المتلقي" فقد استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء الذّي يتلقاه المتلقي؛"[1] لأنّ هذا الأخير يعد عنصرا رئيسا في فهم ما يُنشَأُ؛ ولأنّ النص موجّه إليه كي يفهمه ويتبيّن دلالاته المختلفة، ولذا فليحقق المنتج هذه الغاية عليه أن يراعي الإحساس اللّغوي عند المتلقي المتفاعل مع أجواء النّص الفسيحة للإسهام في إنتاج المعنى.

كما يعد المنشئ طرفا هاما وأساسا في عملية إنتاج الكلام، وعنصرا فعالا في تحديد خصائص النص، إذ على عاتقه تقع مهمة إخراجه على سمت كلام العرب من جهة، واستجابته لمقتضيات الوظيفة النصية التي تختص ببناء الحدث اللغوي من جهة أخرى، وذلك باختيار الجمل المناسبة لأساليب اللغة العربية، ولقوانين علومها بكيفية تتسق وتنسجم مع عملية

[1]– نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، ط.1، سنة1998م، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان– مصر– ص21.

الاتصال والإبانة والإفهام،[2] والمبدع كما يراه ر.بارث (R.Barthes) يكتب من لغته التي ورثها عن سالفيه ومن أسلوبه، وهو شبكة من الاستحواذ اللفظي ذات سمة خاصة شبه شعورية.[3]

ويعد المتلقي قطبا آخر من أقطاب العملية التواصلية، فمراعاته ومراعاة مقامه وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها وفق ترتيب معين تطلبه أكثر من ضرورة؛ لأنّ عدم مراعاة المتلقي قد يؤدي إلى خلق حالة فيه معاكسة تماما لما كان المتكلم يروم فيه.

فالمادة اللغوية التي تصنع الحدث اللساني، تتغير بفعل التركيب القائم على الحذف والذكر والتقديم والتأخير والوصل والفصل، وهذه الكيفيات التعبيرية هي التي تصنع الأدب، وتبرز الفرق بين خطاب وآخر. فالخطاب العادي يطلب متلقيا عاديا والخطاب المنماز يطلب متلقيا متطورا الذّي عليه أن يتعقب فراغات النص وفجواته وملتوياته قصد تحقيق المتعة الجمالية التي مصدرها لذة الاكتشاف القائمة أساسا على تفاعل المتلقي مع النص.

ولم يغب هذا الأمر عن ذهن عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) حين قال: " إنّ المعنى إذا أتاك ممثلا فهو في الأكثر ينجلي لك بعد أن يحوجك إلى طلبه بالفكرة وتحريك الخاطر له والهمة في طلبه. وما كان منه ألطف كان امتناعه عليك أكثر وإباؤه أظهر واحتجابه أشد."[4]ومغزى كلامه أن المعنى كلما كان بعيدا كانت به النفس أشغف.

وبالرجوع إلى آي القرآن الكريم نجد لفظ التلقي ورد فيها للدّلالة على التعليم والتلقين والتوفيق، ومنه قوله تعالى:﴿وَمَا يُلَقّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[5]وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُم﴾[6] أي يأخذ بعض عن بعض؛ وأمّا قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[7]؛ فمعناه أنّه أخذها عنه[8].

ويتضح لنا في ضوء ما تقدم، أنّ الاستعمال القرآني لمادة التلقي إشارة إلى عملية التفاعل النفسي والذهني مع النّص، وتأكيد على مكانة المتلقي ووظيفته العاليتين في تلقي النّص القرآني وفهمه للوقوف على أسراره العجيبة، وهذا ما فعله أسلافنا حقيقة، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَلاَ

---

[2]- ينظر أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ، faculty. Uaeu.ae/rachid

[3]- ينظر الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشريحية: عبد الله الغذامي، ط.1، سنة 1985م، النادي الأدبي الثقافي-جدة ص 12-13.

[4]- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ص 118.

[5]- سورة فصلت/35.

[6]- سورة النور/15.

[7]- سورة البقرة/37.

[8]- ينظر لسان العرب: ابن منظور، ج256/15.

يَحْسِبَنَّ الذِّينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[9] والتقدير: ولا يحسَبَنَّ الذين يبخلون البخلَ [هو] خيرا لهم، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطَب بأنه البخل، لذكره يبخلون"[10] بوصفه قرينة لفظية، "ومثل ذلك قول العرب (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ)، يريد كان الكذب شرا له، إلاّ أنّه استغنى بأنّ المخاطَب قد علم أنّه الكذبُ، لقوله كَذَبَ في أوّل حديثه،"[11]ويتضح بأن سيبويه(ت180هـ) وهو رأس النحاة كان يولي أهمية كبيرة للمتلقي في فهمه لكلام العرب ووصفه.

ويؤكد الفراء (ت207هـ) ما ذهب إليه سيبويه أثناء حديثه عن حذف جواب الشّرط، وعلّله بأنّ " العرب تفعل هذا في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب"،[12] وهذا يعني أن المعرفة والدراية من الأمور التي ينبغي أن تكون حاضرة لدى المتلقي، مع العلم أنّ جواب الشرط ركن أساسي في أسلوب الشرط إلاّ أنه يجيئ محذوفا في كلام العرب؛ لأنّ حذفه أبلغ من ذكره، وهو ما ضبطه النحاة بقواعد توجيهٍ دقيقة لضبط المعنى المقصود بالحذف، ومن هذه القواعد:

– أن يشتمل الكلام على ما يدلّ على جملة الجواب المحذوفة[13]لفظا أو تقديرا، وأن لا يصلح جوابا.[14]

– وأن يكون فعل الشرط التالي للأداة ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط، ينضاف إلى ذلك إذا كان مسبوقا ب: "لم".

والنظم في مفهوم عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) معنى مشكّل تشكيلا فنيا يقوم في جوهره على قدر كبير من الصنعة والغرابة والتقديم والتأخير والحذف" سبيل المعاني أن ترى الواحد منها غفلا ساذجا عاميا موجودا في كلام الناس كلّهم ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصر بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني فيصنع فيه ما يصنع الصنّع الحاذق حتّى يغرب في الصنعة... ويبدع في الصياغة."[15]

---

[9]– سورة آل عمران/180.

[10] – الكتاب: سيبويه، ج391/2.

[11]–المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[12]– معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط2، سنة 1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج331/1-332.

[13]– مغني اللبيب: ابن هشام، ج647/2.

[14]– ينظر النحو الوافي: عباس حسن، ط.6، سنة 1979هـ، دار المعارف– مصر– ج341/4.

[15]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص324.

وكان يمثل جهد صاحب دلائل الإعجاز اتجاها ناضجا لفهم معاني النحو؛ إذ كان ينظر للنحو على أنه تحصيل الخبرات المتنوعة بتراكيب وأساليب العربيةوليس على أنه قواعد صارمة فحسب، وكان هذا الفهم الواعي للنحو ووظيفته قد ظهر في إشارات سيبويه " وقد فطن كبار النحاة أيضا إلى أن الخبرة بتراكيب العربية هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبر عنها اللغة، وبعبارة ثانية أدرك النحاة أن هناك التحاما بين ما يسمى تراكيب وما نسميه باسم المعاني...وظل إحساس النحاة بالاختلاف في إدراك المعاني حافزا يحفزهم إلى التمييز بين التراكيب أو التنويع القائم في بنية اللغة، ظل إحساس النحاة قائما بالعلاقة المتينة بين ما يسمى باسم اللغة وما يسمى الأغراض أو المعاني،"[16]ويكمن فضل عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في جمع إشارات كبار النحاة في نظرية محكمة.

وفي ضوء هذا الفهم فإنّ النحو ليس إقامة الحدود بين الصواب والخطإ فحسب، بل هو إبداع، يقوم به المنشىء المتطور العارف بشجاعة العربية القائمة على طرق ترتيب الكلمات في جمل وتواشجها.

وجملة الأمر أنّ المعنى لا يدرك إلاّ في سياق آلياته اللّغوية وعلاقته بالمتلقي، أي حين تتضافر المكونات النحوية والمجازية في النّص، وترتبط بالمتلقي فيتحقق التأثير الجمالي؛ وأولى هذه المسألة النقد العربي أهمية متزايدة لاسيما الجاحظ (ت255هـ) والجرجاني في حديثهما عن مفهوم اللذة الأدبية وكيفية الوقوف عليها في النّص، وفي هذا الشّأن قال الجاحظ:"الشّيء من غير معدنه أغرب، وكلّما كان أغرب كان أبعد في الوهم، وكلّما كان أبعد في الوهم كان أطرف وكلّما كان أطرف كان أعجب وكلّما كان أعجب كان أبدع."[17]

وعبّر عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) عن هذا الأثر ووظيفته الجمالية بعدة مصطلحات تشكل جميعها خصائص الأثر الجمالي، وهي: التأثير– القراءة – التأمل– التأويل– بوصفها وظائف المتلقي نحو النّص الأدبي ترتبط بتقنيات أسلوبية قوامها التفاعل المتبادل، فالتأثير الذي أومأ إليه صاحب دلائل الإعجاز يكشف عن وعي متقدم بطبيعة النص وخصوصية تلقيه:"لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها."[18]

---

[16]–النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز:مصطفى ناصف، مجلة فصول العدد 3، أبريل 1981م، القاهرة، مصر، ص45

[17]– البيان والتبيين : الجاحظ،ج 65/1 .

[18]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص 199.

ولا تتحقق متعة النّص (la jouissance du texte) ولذة القراءة (de la lecture le plaisir) بمفهومهما العميق إلاّ بعد التأمل وإعمال الفكر وكدّ الذّهن من أجل الفهم، وإذا تحقق للمتلقي ذلك أحسّ بوقع المتعة الجمالية في نفسه، وهذا ما عبّر عنه شيخ البلاغة بقوله:"ومن المركوز في الطبع إذا نيل بعد الطّلب له أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى، وبالميزة أولى، فكان موقعه من النّفس أجل وألطف، وكانت به أضن وأشغف."[19]ويقول في موضع آخر:"فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فانظر في السبب، واستقص في النّظر."[20]

أمّا القراءة بوصفها ممارسة فعلية تساهم في بناء وتشكيل النّص فحظيت بعناية خاصة في دراسات العرب الأقدمين، كما اهتمّوا – أيضا– بالتأويل بوصفه فعالية فكرية ينهض بها المتلقي لاكتشاف آليات النّص وفهم أسراره والوصول إلى دلالاته، وتحديد إيحاءاته الفكرية. ومادامت البنية الأدبية بنية مجازية أمكن تصور علاقة الأدب بالتأويل؛ لأن المجاز هو الفضاء الذي يتحرّك فيه التأويل.[21]

وجاء اهتمام أسلافنا بجماليات التلقي مبثوثا في جملة أحكامهم بقضايا النّص عبر حقب زمنية مختلفة، من أمثال الجاحظ (ت255هـ) وابن قتيبة (ت276هـ) وعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) الذّين يشكّلون تطورا لحركة الفكر النّقدي العربي بشكل عام، ويمثّلون طفرة هائلة فيما يتعلّق بجماليات التّلقي، وبخاصة في رحاب تلقي القرآن الكريم والشعر العربي، اللّذين أوجدا نوعين من التّلقي هما التلقي الشفاهي والقراءة، أحدهما مرتبط بالآخر، ويتعلّق الأمر بالسماع والإنصات، والإنشاد والتلاوة،[22] والمتتبّع لتاريخ هذه الطفرة يدرك – لا محالة– أنّه من السّهل إدراك الفوارق البيّنة في طبيعة التّعامل مع النّص في الحركة النّقدية على تعدد الضوابط واختلاف مستويات الإدراك والذّوق.[23]

---

[19] – أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ص 118.

[20] – دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني، ص 68.

[21]– ينظر استقبال النص عند العرب: د. محمد المبارك، ط.1/1999م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص220.

[22]– المرجع نفسه ص 284.

[23]– ينظر قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي:محمود عباس عبد الواحد، ط.1/1996م، دار الفكر العربي–القاهرة– ص 80.

ويتبيّن لنا في ضوء ما سبق أنّ النّقد العربي القديم تعامل مع النّص من خلال ثلاث عناصر هامة(النّص- المتلقي- المبدع) ولم يهمل المتلقي (مستمعا أو قارئا أو مخاطبا) في عملية التفاعل مع قدرات النّص الفنية الكامنة فيه، ولمحاته الجمالية لكشف غوامضه وفهم أسراره.

وأصبح اليوم من مهمة المعاجم العربية لحديثة والمشتغلين في هذا المجال أن ينقلوا التلقي من مفهومه اللّغوي إلى فضاءات جديدة، اكتسبت بعدا نظريا وجماليا في الدّراسات النظرية والنقدية المعاصرة كما هو الشأن في المعاجم الألمانية، مراعين في ذلك التمايز الموجود بين طبيعة النّص العربي وطبيعة النّص الغربي، ودلالاتها التّعبيرية، وكذا خصائص اللّغة العربية، كما رآها عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ):" استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان، حتى وصل المعنى إلى القلب، مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقرّ في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن".[24]

ولعلّ أهم ما يبرّر الاهتمام بنظرية جماليات التلقي بهدف الإفادة منها، هو أنها اكتسبت مفهوما نظريا جديدا في نسق الفكر الألماني المعاصر قبل أن يأخذ ذلك في أنساق المعرفة الإنسانية الأخرى، رغم محاولة بعض الدّراسات الفرنسية والأنجلو الأمريكية إيجاد بعض ملامحها.[25]

وترجع أهمية هذه نظرية التلقي إلى عدم الاكتفاء ببنية الجملة في التحليل اللغوي، بل تتجاوزها إلى بنية النص، واللغة أصلا هي تواصل بين المتحدث(المبدع) والمستمع (المتلقي) ممّا يؤكد دور المتلقي بوصفه المنتج الثاني للنص.

وإذا كان الكلام في اللغة اليومية يهدف إلى التأثير في المتلقي وتحقيق غاية ما، فإنّ الأمر أشد وضوحا وقوة في العمل الأدبي، حيث يسعى المنشئ جاهدا ألاّ يترك شيئا للصدفة؛ لأن إرادته الواعية تنتقي المفردات وتركبها تركيبا محكما يميزه عن غيره، ويأتي بعدها المتلقي الذّي بدوره يكشف عن البنى الهيكلية العميقة، وكذا البحث عن الوشائج القائمة بينها.

وينضاف إلى ذلك أن الكلام الشفهي قد لا يكتنفه الغموض أو سوء الفهم؛ لأنّ المتكلمين يشتركان بالضرورة في شبكة واحدة من المعرفة والثقافة بحكم اشتراكهما في الوسط المحيطي

---

[24]- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ص 16.

[25]- ينظر نظرية التلقي، إشكالات وتطبيقات: أحمد بوحسن، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ندوات ومناظرات رقم 24، سنة 1993م- المغرب- ص 11.

والمكاني، غير أن النّص المكتوب يقع بين يدي المتلقي مقطوعا عن وسطه المكاني وبعيدا عن محيطه الزماني، وهذا يعني أن المنشىء والمتلقي لا يشتركان في شبكة واحدة من المرجعية، فما يحيل إليه المبدع يجهله القارئ، وهذه المسألة لم تغب عن الجاحظ حين قال:" وقالوا اللسان مقصور على القريب الحاضر والقلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو للغابر الحائن، مثله للقائم الراهن، والكتاب يقرأ بكل مكان، ويدرس في كل زمان واللسان لا يعدو سامعه، ولا يتجاوزه إلى غيره."[26] يتبين لنا من خلال هذا القول أن الجاحظ نوه بالنص المكتوب، وأبرز فضله على المشافهة وأصبح بديلا حضاريا عن الشفاهية التي لم تعد القناة الوحيدة للاتصال.

ووفق هذا التصور فإن المتلقي يعتمد على بنية النص، محلّلا العلاقات الداخلية التي أسهمت في نسجه، وهي التي يتم فيها اختراق أفقية المنطق الخطي نحو منطق عمودي نطلب من خلاله إدراك الدلالات المنطوية والمتوارية في ثنايا المكتوب، وهذا لخلق السياق العام الضروري لفهم النّص.[27]

غير أنّ النص لا يمكن سبر أغواره وتسليط الأضواء على دروبه الملتوية إلاّ بحضور متلق خبير ومتطور، يدرك جيدا كيف يمكن أن يخلق نوعا من التضايف بين ما تسكت عنه اللغة وما تثبته، ويصنع الألفة بينها.

وأصفى قول يؤكد هذا الفهم:"وإنما المعنى أنّ هناك مشابهات خفية بدق المسلك إليها؛ فإذا تغلغل فكرك. فأدركها فقد استحققت الفضل، ولذلك يشبه المدقق في المعاني كالغائص على الدر."[28]

ولن يتأتى له ذلك إلاّ عن طريق الانسجام والتماسك بين أجزاء النص الواحد، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) إلى هذه المسألة بقوله:" وما شرفت صنعة ولا ذكر بالفضيلة عمل إلاّ لأنّهما يحتاجان من دقة الفكر ولطف النظر ونفاذ الخاطر إلى ما لا يحتاج إلى غيرهما، ويحتكمان على من زاولهما والطالب لهما في هذا المعنى ما لا يحتكم ما عداهما. ولا يقتضيان ذلك إلاّ من جهة إيجاد الائتلاف في المختلفات، وذلك بين لك فيما تراه من الصناعات وسائر الأعمال التي تنسب إلى الدقة، فإنك تجد الصورة المعمولة فيها كلّما كانت

---

[26]–البيان والتبيين : الجاحظ، ج58/1.

[27]– ينظر من النص إلى التأويل: محمد ديوان، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60-61، مركز الإنماء القومي، بيروت، باريس 1989م.

[28]– أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ص 130.

أجزاؤها أشد اختلافا في الشكل والهيئة، ثم كان التلاؤم بينها مع ذلك أتم، والائتلاف أبين، كان شأنها أعجب والحذق لمصورها أوجب."[29]

ويتضح من كلام عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) أنّه لا يتحقق الانسجام في النص من انسجام المعاني ووضوحها فحسب، بل من اختلافها وغموضها أيضا، وأن هذا الاختلاف دليل على حذق المنشئ الذي يتصرف في المادة اللغوية والتي تتغير بفعل المجاز والتركيب الذي يخضع لكيفيات عديدة نطق بها العرب، وأن المتلقي يجتهد في إيجاد وحدة وألفة بين المختلفات والمتنافرات، ويمكن تمثل هذا الفهم بالشكل التالي:

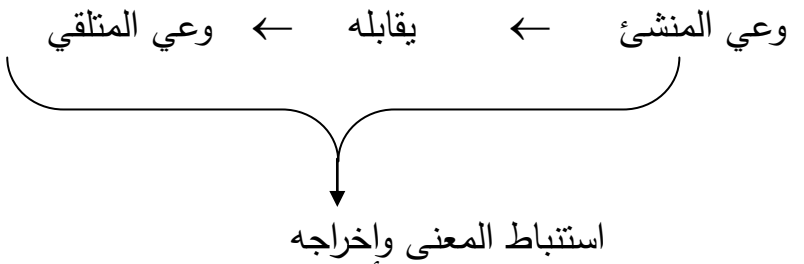

ويعتبر كل نص تواصلا بين المنشئ والمتلقي، والوسيط النوعي بينهما هو اللغة، ويقتضي هذا التواصل منهما (المنشئ والمتلقي) اتفاقا ضمنيا، يهيئ مجالا لنمو النص في ذهن المتلقي، وبالتالي فهم آلياته واكتشاف أسراره والوصول إلى دلالاته وتحديد إيحاءاته الفكرية، وتعد هذه الحقيقة التواصلية أساسا ومنطلقا لمجال واسع من الفهم والتلقي.

إذا كان النص تواصلا بين المبدع والمتلقي، وكانت اللغة هي الوسيط النوعي بينهما، فإنّ العملية اللّغوية كلّها تعد حوارا متصلا بين المبدع والنّص والمتلقي، وفي ضوء هذا الفهم، فإن اللغة لا تعدو أن تكون نصا مهمته التوصيل والفهم.[30]

وهذا ما لفت انتباه أعلام مدرسة كونستانس (Constance) إلى ضرورة بلورة مفهوم جديد يحتفي بالعلاقة المتبادلة بين النص والمتلقي، إيمانا بما للقارئ من دور فاعل ومهم في صياغة معنى النص، من خلال الأسئلة العديدة التي يطرحها على النص، الذّي بدوره يجيب عنها، وفي هذه الحالة يصبح المتلقي هو الوحيد الذي يتفرد بالحكم على النص.

---

[29] – المصدر السابق، ص 127.

[30] – ينظر نحوُ النص–اتجاه جديد في الدرس النحوي–:د.أحمد عفيفي، ط.1، سنة2001م، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، ص21.

ويعد عنصر المعنى أحد الركائز الرئيسة التي عول عليها النحويون العرب في تحليل البنية اللسانية، إذ لم يتوقفوا عند حدود الشكل التركيبي لها، بل تعدّوه إلى الإفادة وجعلوها أصلا، ولا يكون الكلام كلاما إلاّ بها، ويعضد هذه الحقيقة عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) بقوله:"ما اللفظ لولا المعنى ؟ وهل الكلام إلا معناه ؟".[31]

وهو ما جعل النحو العربي يقوم على فكرة الإسناد، أي أنه يبحث في العلاقة التي تربط المسند بالمسند إليه، بخاصة إذا جاء المسند إليه واحدا وتعدد المسند؛ لأنه قد يأتي في عدد من الجمل، وينبغي في هذه الحالة لتحقيق الإفادة البحث عن الوسائل التي تحقق تماسك جمل النص الواحد، "ذلك أن كل جملة تمتلك بعض أشكال التماسك عادة مع الجملة السابقة، مباشرة، من جهة أخرى كل جملة تحتوي–على الأقل– على رابطة واحدة تربطها بما حدث مقدما، وبعض آخر من الجمل يمكن أن يحتوي على رابطة تربطها بما سوف يأتي، لكن هذه نادرة، وليست ضرورية لتعيين النص،"[32] وقد وردت الفكرة نفسها في الدلائل:"أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول..."[33]

وهذا يعني أن المتلقي أثناء تواصله مع المبدع فهو يتواصل مع معانيه؛ لأنها هي الأساس الذي ينهض عليه النص، و لم يغب هذا الفهم –أيضا– عن عبد القاهر (ت471هـ) حيث قال:" أن ليس النظم شيئا إلاّ توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم."[34]

ويدخل المتلقي إلى عالم المبدع الفسيح من خلال ارتباطه بمعاني النص الظاهرة والخفية المستخرجة والمستوحاة من الأوضاع اللغوية المختلفة؛ لأنّه لا يرتبط بما ينطق به المبدع ويثبته ويصرح به في النص، وإنما يرتبط بمعاني الكيفيات اللغوية التي اعتمد عليها المبدع في بناء نصه، وهذا هو الذي يجذب المتلقي لقراءة الإبداع وإعمال الفكر فيه وتدبر معانيه؛ " لأنّ المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغير على الجملة عما أراده واضع اللغة، وإذا ثبت ذلك ظهر منه أنه لا معنى لقولنا: كثرة المعنى مع قلة اللفظ: غير أن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير."[35]

---

[31]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص194.

[32] - Halliday et Ruqaiya Hasan , Cohesion in English, Longman London, p 35-51

[33]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص73.

[34]– المصدر السابق، ص403.

[35]– المصدر نفسه، ص 357.

ويمكن تمثل ذلك في الشكل الآتي:

المتلقي المثالي (مهيأ لفهم الإيحاءات والرموز) + **إمعان النظر وتدبر معاني النحو** + **الاستعانة بالفهم والعقل**

↓ ↓

النص/ النظم = **المعنى الكثيف في اللفظ القليل/ المعاني دون اللفظ**

ويتحدث عبد القاهر الجرجاني عن إمكانية تلقي معنى كثيف بلفظ قليل، وكأنه يومئ إلى تعدد القراءة واختلاف التلقي من متلق إلى آخر كما هو – اليوم– معروف في نظرية جمالية التلقي المعاصرة التي تبلورت في مدرسة كونستانس (constance) الألمانية.

وهي نظرية توفيقية تجمع بين جمالية النص وتلقيه، استنادا إلى تجاوبات المتلقي وردود فعله بوصفه عنصرا فعالا يربطه بالنص تواصل وتفاعل فني جمالي.

أنظمة القانون الدولي الإنساني

الدكتور: أسامة غربـي
جامعة المدية – الجزائر

إن الغرض الأساسي للقانون الدولي الإنساني هو حماية الأشخاص والأموال التي لا علاقة لها بالنزاع المسلح، إضافة إلى جعل أساليب الحرب اكثر إنسانية، بشكل يتوافق مع الضرورات الحربية التي تفرض نفسها في هذا المجال، وفي هذا الاطار كثيرا ما يستعمل فقهاء قانون النزاعات المسلحة للدلالة على مبادئ القانون الدولي الإنساني عبارتي "نظام جنيف" و"نظام لاهاي"، فالأول يقوم بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، والثاني يوضح وسائل القتال وواجبات المتحاربين، مع ملاحظة أن هذين النظامين يرتكزان على نفس المبادئ الإنسانية، هذا الذي يفسر أن بعض القواعد متواجدة في نفس الوقت في نظام جنيف ونظام لاهاي، مثل تلك المتعلقة بنظام الاحتلال. ولكن مع اعتماد البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 انصهر النظامين مع بعضهما البعض، فالقانون الدولي الإنساني في الوقت الحالي يشملهما معا [1]، هذا الأمر الذي سيتم التطرق اليه في هذه الدراسة بشيء من التفصيل، محاولين في ذلك توضيح المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كل من "نظام جنيف" و"نظام لاهاي"، وهو الذي يكون بالاعتماد على عدد من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني المطبقة في الوقت الحالي.

1. تنظيم وسائل القتال وواجبات المتحاربين (نظام لاهاي)

لقد عرف الأستاذ " جان بكتييه " نظام لاهاي بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تحدد حقوق المتحاربين وواجباتهم في إدارة العمليات وتقيد وسائل القتال [2]. وبالتالي فإن نظام لاهاي يتضمن القيود التي تحد من حرية المتحاربين في استخدام وسائل القتال، ويؤدي انتهاك هذه القواعد إلى وقوع جريمة حرب يتحمل مقترفها المسؤولية الجنائية الدولية.

إن الهدف الأساسي لنظام لاهاي هو الإقلال من شرور النزاع المسلح ومن أعمال العنف التي لا تخدم هدف الحرب المتمثل في إضعاف مقاومة الخصم. ويقوم نظام لاهاي على مبدأين أساسين المبدأ الأول يتمثل في حظر بعض الأسلحة أو تقييد استعمالها. اما الثاني فهو مبدأ التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين في النزاع المسلح، وسنعالج كل منها في فرع مستقل.

1.1. مبدأ حظر بعض الأسلحة أو تقييد استخدامها

لقد جاءت " مدونة ليبر" لعام 1863 وفتحت العيون على أن فكرة تنظيم الحرب كانت أمرا ضروريا وممكنا [3]. فعمل " Francis Leiber " كان منبعا لاتفاقية سان بترسبورغ 1868 [4]. فقد جاء في هذه الاتفاقية بأن الغرض الأساسي للحرب هو إضعاف القوة العسكرية للعدو، وأن هذا الغرض تنتهك حدوده باستخدام أسلحة تزيد الآلام بشكل غير لازم، أو تجعل موت الأفراد أمرا محتوما. وبالتالي قامت هذه الاتفاقية

بتحريم أي مقذوف يقل وزنه عن 400 غرام، والذي إما أن يكون ذا قوة انفجارية أو محشوا بمواد مفرقعة أو قابلة للاشتعال. وتلى ذلك صدور لائحة بروكسل 1874 التي قامت بالنص على ضرورة عدم الإغارة على المدن أو الأماكن المكشوفة وغير المحمية، وأيضا حرم استخدام الأسلحة المسمومة أثناء القتال [5].

بعد ذلك جاءت مؤتمرات لاهاي (1899–1907)، فممثلي 26 بلد المجتمعين يوم 18 ماي 1899 حرموا إطلاق القذائف من المناطيد واستعمال الغازات الخانقة، كما حرمت أيضا الرصاصات التي تتفتح وتتمدد في الجسم " رصاصات دمدم ". وفي عام 1907 جرى تنقيح إعلانين من بين الثلاث الصادرة عام 1899 والمتعلقان برصاص دمدم وإطلاق القذائف من المناطيد، ومن بين الاتفاقيات الجديدة نجد واحدة متعلقة ببدء العمليات الحربية وسبع اتفاقيات متعلقة بالعمليات البحرية [6].

ويمكن الإشارة أيضا إلى وثائق دولية لاحقة أكدت حظر استخدام الأسلحة التي تسبب ألاما لا داعي لها للمقاتلين منها معاهدة فرساي 1919، واتفاقية واشنطن 1922 المتعلقة باستخدام الغواصات والغاز الخانق أثناء الحرب، وبروتوكول جنيف 1925 المتعلق بحظر استعمال الغازات الخانقة والسامة. أيضا اتفاقية 1981 بشأن تحريم بعض الأسلحة التقليدية، واتفاقية باريس بشأن حظر الأسلحة الكيماوية لعام 1993 [7].

ويلاحظ أن استخدام هذه الأسلحة حرم بسبب أن ضررها لا يقتصر على الجيوش المتحاربة فقط بل يتجاوز مقتضيات وأهداف الحرب، وبالتالي يصيب المدنيين والأعيان المدنية. هذا إضافة إلى ما يتضمنه من غدر وخيانة. وأيضا لاتصالها بفكرة "الإصابات المفرطة أو الآلام التي لا مبرر لها ". ويشير الحظر إلى الأسلحة التي من طبيعتها تسبب هذه الآثار.

وبالرغم من أن الجزء الأكبر من القانون الدولي الإنساني يهدف إلى حماية المدنيين من آثار النزاعات المسلحة، فإن هذه القاعدة من القانون الدولي العرفي تمثل أحد الإجراءات القليلة المقصود منها حماية المقاتلين من أسلحة معينة رهيب، أو تسبب معاناة أكثر مما هو مطلوب للأغراض العسكرية [8].

وقد نصت المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 والملحق باتفاقيات جنيف 1949 على " إن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا لا تقيده قيود، فيحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها. ويحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد ".

2.1. مبدأ التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين

إن فكرة التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في الحرب تؤمن حصانة غير المقاتلين من أن يكونوا أهداف مشروعة في القتال [9]، وهذا جاء نتيجة لتصور الحرب على أنها نزاع مسلح بين قوات عسكرية

متحاربة وليس بين أمم بأكملها. وقد بقي هذا المبدأ موضوع تأكيد دائم خلال الفترة ما بين الحربين. ففي عام 1932 تبنت اللجنة العامة لمؤتمر السلام الذي عقد في ظل عصبة الأمم، قراراً يقضي بأن أي هجوم أو قصف يقع ضد السكان المدنيين، يعتبر تصرفاً محظوراً إتيانه على وجه الإطلاق، وأعلنت جمعية عصبة الأمم في قرار لها اتخذته عام 1938 أنه على الرغم من أن مهاجمة السكان المدنيين بصفتهم هذه يعتبر عملاً محظوراً طبقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي إلا أنها تود تأكيد المبادئ التالية:

- حظر قصف ومهاجمة السكان المدنيين بصفتهم هذه.
- الأهداف المسموح بمهاجمتها هي الأهداف العسكرية فقط والتي يجب تحديدها بدقة.
- يجب عدم التسبب بأضرار للسكان المدنيين القاطنين بجوار المواقع العسكرية التي يتم قصفها.

إن حظر مهاجمة المدنيين يعتبر مبدأ مهم من مبادئ نظام لاهاي، إضافة إلى أن الأهداف المسموح بمهاجمتها هي الأهداف العسكرية فقط، هذا ما يؤمن حصانة غير المقاتلين من أن يكونوا أهدافا مشروعة أثناء النزاع المسلح، فمن المحظور قصف أو مهاجمة المدن والقرى [10]. وأيضا لا يجوز قصف أو مهاجمة المنشآت المعدة للأغراض العلمية، الفنية، الدينية أو المستشفيات، و قد جاءت اتفاقية لاهاي لعام 1954 حول حماية الممتلكات الثقافية والمتمثلة في المتاحف والمباني الأثرية والأمكنة التاريخية في حالة نشوب نزاع مسلح [11]، والتي تحضر تدمير أو نقل الممتلكات الثقافية من موطنها الأصلي إلى مناطق أخرى [12]. لكن كل هذا بشرط عدم استخدام هذه المنشآت للأغراض الحربية في النزاع المسلح، وبالتالي فكل أعمال القصف التي يكون الهدف منها إرهاب المدنيين هي أعمال محظورة وتشكل جرائم حرب [13].

إضافة إلى ذلك فإن حماية البيئة أثناء النزاع المسلح تعتبر أيضا مبدآ مهما من مبادئ القانون الدولي الإنساني، فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 نوفمبر 1992 قرار خاص بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح بالإضافة إلى النصوص الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، ولهذا الغرض أبرمت اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام 1977.

ويمكن القول بأن نظام لاهاي جاء بمجموعة من القيود الواردة على حرية العمليات العسكرية، وهي تنقسم إلى أربع قيود:

- قيود من حيث الاختصاص الشخصي: لا يجوز توجيه وسائل العنف ضد غير المقاتلين من مدنيين وجرحى أو مرضى.
- قيود من حيث الاختصاص المكاني: لا يحق للمتحاربين توجيه عملياتهم إلى جميع الأهداف، فيجب أن تكون موجهة ضد أهداف عسكرية، فلا يجوز التعرض إلى المؤسسات الخيرية والدينية والطبية والثقافية والعلمية ...[14].
- قيود من حيث الوسائط المستخدمة:أصبح استخدام الأسلحة المحرمة يشكل جريمة حرب.

- قيود من حيث الأساليب المستخدمة: هنا نميز بين" الخدع الحربية " التي هي مسموحة، فاستدراج مجموعة من جند العدو إلى كمين والقضاء عليها هو نوع من الخدع الحربية، و" الخيانة " التي منعتها صراحة لائحة الحرب البرية المرفقة باتفاقيات لاهاي لعام 1907، فمثلا لا يمكن طلي الطائرات بلون طائرات العدو ووضع شعاراته عليها لتضليله [15].

2. **حماية ضحايا النزاعات المسلحة(نظام جنيف)**

عرف الأستاذ "جان بكتيه" نظام جنيف بأنه يستهدف حماية العسكريين العاجزين عن القتال، والأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية [16]. إن نظام جنيف هدفه الأساسي حماية ضحايا النزاعات المسلحة وإبعادهم قدر الإمكان عن جميع الضغوطات التي يمكن أن تفرض عليهم للتخلي عن حقوقهم. وهؤلاء الضحايا هم على وجه التحديد: أفراد الطاقم الطبي العسكري والمدني، الجرحى والمرضى، الغرقى، أسرى الحرب، السكان المدنيين، سكان الأراضي المحتلة، والأجانب الموجودين لدى طرف في النزاع [17]. وسنعالج هذا المبدأ من خلال فرعين أساسيين، الأول يتضمن مبادئ نظام جنيف، أما بالنسبة للفرع الثاني فندرس فيه انتهاكات هذا النظام.

1.2. مبادئ نظام جنيف

قبل أن نذهب إلى ذكر مبادئ نظام جنيف نقول أن هذا النظام يستمد روحه ونصوصه من مجموعة من الاتفاقيات، أولاها هي اتفاقية 22 أوت 1864 المتعلقة بتحسين حالة جرحى الجيوش في الميدان، هذه المعاهدة تتضمن بعض المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني مثل مبدأ التمييز، ومبدأ الحماية الشخصية وحماية الممتلكات والهيئات الطبية. وتعتبر هذه المعاهدة بحق أول اتفاقية تضمنت قواعد عملية في مجال حماية الجرحى والمرضى وتخفيف حدة معانات الإنسان أثناء الحروب[18].

ولكن اتضح سريعا أن هناك بعض النقص في هذه الاتفاقية لمواجهة نزاع ما، لذلك كان من اللازم تكملتها في عدة مناسبات، أولها كانت في 1899 عند التوقيع على معاهدة لاهاي الخاصة بالحرب البحرية والتي أخذت نفس مبادئ اتفاقية 1864 [19]، ثم في عام 1906 أين تمت مراجعة وتطوير اتفاقية 1864. ثم في 1907 بمعاهدة لاهاي الرابعة المتعلقة بأسرى الحرب، والتي نظمت مركز الأسير والمعاملة التي يجب أن يلاقيها أثناء فترة أسره. وفي عام 1929 تم تطوير هذه الاتفاقيات بصدور اتفاقية مطورة لاتفاقية 1864 و1906، وأيضا اتفاقية أخرى جديدة متعلقة بأسرى الحرب [20].

في 12 أوت 1949 وبعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية تم التوقيع على معاهدات جنيف الأربع، والتي جاءت بنظام جديد لحماية ضحايا النزاعات المسلحة، مع إعطاء أهمية خاصة لحماية المدنيين في وقت الحرب مع مراجعة كل الاتفاقيات السابقة. وفي سنة 1977 ألحق باتفاقيات جنيف بروتوكولين

هامين جاءا لمسايرة الأوضاع، فالأول متعلق بالنزاع المسلح الدولي والثاني بالنزاع المسلح غير الدولي. مجموع هذه الاتفاقيات يشكل ما يسمى بنظام جنيف [21].

وتشكل اتفاقيات جنيف صرحا قانونيا مكون من حوالي 600 مادة، تدون القواعد التي تحمي الفرد الإنساني في حالة النزاع المسلح، فاتفاقيات جنيف أعدت لصالح الضحايا وحدهم، فهي لا تعطي للدول حقوقا ضد الأفراد خلافا لنظام لاهاي، فنظام جنيف يعطي الأولوية للإنسان والمبادئ الإنسانية.

ويلاحظ أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه نظام جنيف هو حماية العسكريين العاجزين عن القتال، والأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية [22]. وبالتالي فهؤلاء الأشخاص يجب حمايتهم واحترامهم ومعاملتهم بروح إنسانية، أي معاملة الجرحى والمرضى وضحايا السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأفراد المحميين بطريقة إنسانية، ومعاملتهم معاملة حسنة من الطرف المشارك في النزاع الذين يخضعون لسلطته [23]، وذلك دون أي تمييز مجحف قائم على أساس الجنس أو العنصر أو الجنسية أو الديانة أو الآراء السياسية أو أية معايير مماثلة أخرى. كما تحظر أي محاولة للاعتداء على حياتهم أو القيام بأعمال عنف ضدهم، ويحظر على وجه الخصوص اغتيالهم عمداً أو تعريضهم للتعذيب أو للتجارب العلمية أو تركهم عمداً دون عناية طبية، أو تركهم في ظروف تعرضهم لالتقاط عدوى الأمراض. ويتفرع عن هذا المبدأ الرئيسي عدة مبادئ فرعية:

أولا– مبدأ الحياة الطبيعية أو صيانة الحرمة: فالأشخاص المحميون يجب أن يتمكنوا من متابعة حياتهم بشكل طبيعي، ولهم حق احترام حياتهم وسلامتهم الجسدية والمعنوية وكل ما لا يمكن فصله عن شخصيته، وبالتالي تصان حرمة من يسقط في القتال [24]. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب البدني أو العقلي أو المعاملة الفظة والمهينة، وكل فرد لا يجوز حرمانه من ملكيته الخاصة ومعتقداته وعاداته ...

ثانيا– مبدأ عدم التمييز: معناه يجب معاملة الأشخاص المحميين على قدم المساواة وبدون أي تمييز مبني على الجنس أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية أو الثروة أو الآراء السياسية آو الفلسفية أو الدينية أو ما يماثل ذلك من اعتبارات [25]، فمبدأ عدم التمييز يعتبر من القواعد المهمة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة.

ثالثا– مبدأ الأمن: فلكل فرد حق في الأمن لشخصه، وينجم عن هذا أن الفرد لا يسأل عن عمل لم يقترفه، أيضا أنه تحظر الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية، وأن كل شخص يتمتع بالضمانات القضائية المعترف بها كحق الاستعانة بمحامي، وأنه لا عقوبة إلا بنص، وقد جاءت المادة 75 من البروتوكول الأول لعام 1977 بذكر هذه الضمانات الأساسية [26].

رابعا– مبدأ الحياد: ينص هذه المبدأ على أن المساعدة الإنسانية لا تشكل قط تدخل في النزاع، وجاء ذكر ذلك في المادة 27 فقرة 3 من الاتفاقية الأولى لعام 1949، وأيضا المادة 70 من البروتوكول الاضافي الأول لعام 1977 التي نصت على أنه " يجري القيام بأعمال الغوث ذات الصبغة المدنية المحايدة وبدون

تمييز مجحف للسكان المدنيين ... ولا تعتبر عروض الغوث التي تتوفر فيها الشروط المذكورة أعلاه تدخلا في النزاع المسلح ولا أعمالا غير ودية ". وبالتالي فعلى أفراد الخدمات الطبية أن يمتنعوا عن أي عمل عدائي مقابل حصانتهم، وبالتالي لا يضايق أي إنسان أو يدان بسبب ما قدمه من عناية للجرحى والمرضى [27].

خامسا– مبدأ الحماية: فعلى الدولة أن تؤمن حماية الأشخاص الذين يقعون تحت سيطرتها وتلتزم بذلك على النطاق الداخلي والدولي، وينجم عن ذلك أن الأسرى لا يعتبرون تحت سلطة الوحدات التي أسرتهم، وإنما تحت سلطة الحكومة التي تتبع لها هذه الوحدات، وعلى هذه الحكومة مسؤولية الحفاظ على حياتهم وإطعامهم [28].

2.2. انتهاكات نظام جنيف

لقد جاءت الاتفاقيات الإنسانية الدولية الأربع لعام 1949 والبروتوكول الأول لعام 1977 لأول مرة بتعداد للخروقات الخطيرة أو ما يعرف بالانتهاكات الجسيمة التي التزمت الدول الموقعة بسن تشريعات بخصوصها والالتزام بمتابعتها، كما أنها أوجبت على الدول معاقبة أي جريمة أخرى من جرائم القانون الدولي ولو لم يرد لها ذكر في هذا التعداد. وهذه الجرائم الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول وردت في المواد: 50 و53 من الاتفاقية الأولى، المادة 51 من الاتفاقية الثانية، المادة 130 من الاتفاقية الثالثة، المادة 147 من الاتفاقية الرابعة، المادة 85 من البروتوكول الأول لعام 1977 وهي:

- القتل العمد.
- التعذيب.
- التجارب البيولوجية.
- إحداث ألام كبرى مقصودة.
- إيذاءات خطيرة ضد السلامة الجسدية والصحية.
- المعاملة غير الإنسانية.
- تخريب الأموال وتملكها بصورة لا تبررها القرارات العسكرية التي تتم بشكل تعسفي وعلى مقياس غير شرعي.
- إكراه شخص على الخدمة في القوات المسلحة لدولة عدوة لبلاده.
- حرمان شخص محمي من محاكمة قانونية وحيادية حسبما تفرضه الاتفاقيات الدولية.
- إقصاء الأشخاص ونقلهم من أماكن تواجدهم بصورة مشروعة.
- الاعتقال غير المشروع .
- أخذ الرهائن.
- سوء الاستعمال لعلم الصليب الأحمر أو شارته أو الأعلام المماثلة.
- جعل السكان المدنيين هدفا للهجوم.

- شن هجوم عشوائي يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية.
- شن هجوم على الأشغال الهندسية أو المنشات التي تحوي قوى خطرة.
- اتخاذ المواقع المجردة من وسائل الدفاع أو المناطق المنزوعة السلاح هدفا للهجوم.
- اتخاذ شخص ما هدفا للهجوم مع معرفة أنه عاجز عن القتال.
- قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي [29].
- كل تأخير لا مبرر له في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم.
- شن الهجمات على الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال المعنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح، والتي تعكس التراث الثقافي والروحي للشعوب وينتج عنه تدمير شامل لهذه الأعيان في الوقت الذي لا تكون فيه هذه الآثار ومواقع العبادة في موقع قريب من أهداف عسكرية .
- ممارسة التفرقة العنصرية وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمنافية للإنسانية والتي من شأنها النيل من الكرامة الشخصية.

إن التقسيم السالف ذكره يندرج إلى ثلاث فئات أساسية نعالجها في النقاط التالية:

1.2.2. الاعتداءات ضد الجرحى والمرضى والغرقى:

نصت المادة 8 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 على أنه " يقصد "بالجرحى والمرضى" الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية بسبب الصدمة أو المرض أو أي اضطراب أو عجز بدنيا كان أم عقليا الذين يحجمون عن أي عمل عدائي. ويشمل هذا التعبير أيضا حالات الوضع والأطفال حديثي الولادة. أما "المنكوبون في البحار" فهم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم أو يصيب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من نكبات، والذين يحجمون عن أي عمل عدائي ".

إن هذه الحماية تقع ضمن الإحساس بالإنسانية، فحسب المادة 12 من الاتفاقية الأولى والثانية لعام 1949 على حد السواء فإن الجرحى والمرضى والغرقى يجب احترامهم وحمايتهم، ويجب مداواتهم والعناية بهم في إطار المساواة [30]. ويحرم كل مساس بحياتهم وشخصيتهم أو قتلهم أو إبادتهم وتعذيبهم وإجراء تجارب بيولوجية عليهم، أو تركهم دون مساعدة طبية أو تعريضهم لأخطار العدوى والأمراض [31].

واستنادا إلى المادة 50 من الاتفاقية الأولى لعام 1949 نجد هناك أربعة أفعال تعتبر جرائم إذا وقعت على المرضى والجرحى والغرقى وهي: القتل العمد، المعاملة اللاإنسانية، التسبب عمدا في إحداث آلام شديدة أو أضرار خطيرة للجسم أو الصحة، وأيضا تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها بالشكل الذي لا تسوغه ضرورة عسكرية. فلا يجوز إزهاق روح الجرحى والمرضى سواء قتل ايجابي أو سلبي [32].

أما بالنسبة للمعاملة فنصت المادة 12 من الاتفاقيات الأولى والثانية لعام 1949 على وجوب معاملة جرحى ومرضى الحرب معاملة إنسانية بدون أي تمييز. ولا يجوز أيضا ارتكاب أفعال يمكن أن تؤثر في السلامة الجسمية أو في صحة المريض أو الجريح وتعريضه لآلام لا داعي لها. أما بالنسبة للفعل الرابع والذي يتمثل في عدم تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها، فهذه الأموال يقصد بها الممتلكات الخاصة بالوحدات الطبية المتحركة التابعة للقوات المسلحة، و قد جاء هذا الحظر في نص المادة 33 من الاتفاقية الأولى [33].

2.2.2. الاعتداءات ضد المدنيين

تنص المادة 4 فقرة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والخاصة بحماية المدنيين على مايلي: "الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها". وبالتالي فعنصر الجنسية يعتبر العنصر الحاسم في هذا المجال [34].

فالمدنيين ليسوا من أفراد القوات المسلحة، ويتضمن تعريفهم أيضا أولئك الأشخاص الذين وقعوا في أيدي الدولة المعادية طرف النزاع أو تحت سيطرتها، سواء وجدوا في أماكن إقامتهم أثناء العمليات الحربية، أو بعد ذلك عند توافر حالة الاحتلال وسواء تركوا دون تعرض لهم أو جرى اعتقالهم [35]. والحكمة من هذا الاستبعاد هو محاصرة شر الحرب الذي لا يجب أن يستطيل إلى غير المتقاتلين.

وقد نصت المادة 147 من الاتفاقية الرابعة على الانتهاكات الجسيمة ضد السكان المدنيين فجاء فيها أن "الانتهاكات الجسيمة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية ".

فالسكان المدنيون في كل الظروف يملكون الحق بالمعاملة الإنسانية والحماية من كل أشكال الإرهاب والإهانة بغض النظر عن موقع وجودهم [36]. وبالتالي لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا محلا للهجوم.

وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسا إلى بث الذعر بين السكان المدنيين. وقد حظر البروتوكول الأول لعام 1977 في مادته 51 الهجمات العشوائية في قولها " وتعتبر هجمات عشوائية:

- تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.
- أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد .
- أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه هذا البروتوكول. ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب في كل حالة كهذه، الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز " [37] .

وهناك حل وارد في القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين، فأثناء النزاع يمكن للأطراف وضع اتفاقيات بشأن مناطق آمنة لحماية المدنيين والتي تسمى بالمدن المفتوحة [38].

بالإضافة إلى السكان المدنيين فإن الأعيان المدنية لا تكون محلا للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية. وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقعها أم بغايتها أو باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة، و جاء ذلك حسب المادة 52 من البروتوكول الأول لعام 1977.

ونظرا لخطورة وحساسية موضع المدنيين أثناء النزاعات المسلحة فقد عقدت عدة مؤتمرات تناولت هذا الموضوع بالذات، ومنها المؤتمر الدولي السادس والعشرين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في جنيف من 3 إلى 7 ديسمبر 1995، والذي أعرب عن قلقه تجاه العذاب الأليم الذي يتكبده السكان المدنيون في حالة أي نزاع مسلح أو احتلال أجنبي للأراضي، وبخاصة تعدد أعمال الإبادة الجماعية وممارسة "التطهير الإثني" وتفشي الاغتيالات، وتهجير الأشخاص بالقوة، واللجوء إلى القوة لمنعهم من العودة إلى ديارهم، إضافة إلى أخذ الرهائن وأعمال التعذيب والاغتصاب وحالات الاحتجاز التعسفي. علما بأن كل هذه الأعمال هي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، أيضا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي تتمثل في الأعمال الرامية إلى طرد السكان المدنيين من مناطق معينة وإبادتهم، أو إكراه المدنيين على التعاون على تنفيذ هذه الممارسات [39].

3.2.2. الاعتداءات ضد أسرى الحرب

يرتبط نظام الأسر في القانون الدولي المعاصر بوضع المقاتل، ذلك أن صفة أسير الحرب لا يتمتع بها إلا الأشخاص المقاتلون أو من في حكمهم، ولذلك لابد من معرفة المقاتل حتى يمكن التعرف إلى أسير الحرب [40].

وقد جاء في مركز أسير الحرب نص المادة 4 من الاتفاقية الثالثة لعام 1949 فاعتبرت أسرى الحرب من الفئات التالية والتي تقع في قبضة العدو:

- أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

- أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون على أن تتوفر فيهم الشروط التالية :
  - أن يقودها شخص مسئول عن مرؤوسيه.
  - أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد.
  - أن تحمل الأسلحة جهرا.
  - أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.
- أفراد القوات النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.
- الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءا منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية والمراسلين الحربيين.
- أفراد الأطقم الملاحية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع .
- سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية [41].

ولقد أضاف البروتوكول الأول لعام 1977 – والذي أدخل حرب التحرير كنزاع مسلح دولي– إلى طائفة أسرى الحرب مقاتلي حركات التحرر الوطني [42]. وفي هذا الاطار جاء نص المادة 5 من الاتفاقية الثالثة بأنها تطبق على هؤلاء الأشخاص ابتداء من وقوعهم في يد العدو إلى أن يتم الإفراج عنهم وإعادتهم إلى الوطن بصورة نهائية.

ونجد أن الاتفاقية الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب تتضمن مبدأين أساسيين، أولهما عدم جواز معاقبة ومحاكمة أسير حرب لمجرد مشاركته في الأعمال العدائية، والثاني وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية من يوم وقوعهم في قبضة العدو إلى حين إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى وطنهم [43]. كل هذا يؤدي بنا إلى القول بأن مبدأ المعاملة الإنسانية للأسير يهدف إلى صيانة العرض والمال والدم أثناء النزاعات المسلحة [44]، وعلى الدولة الحاجزة احترام شخص الأسير معنويا وماديا، منذ لحظة وقوعه في قبضتها إلى غاية عودته إلى وطنه [45]. وقد وضعت المادة 130 من الاتفاقية الثالثة لعام 1949 خمسة أفعال مجرمة ضد أسرى الحرب هي:

- القتل العمد.
- المعاملة اللاإنسانية والتعذيب.
- التسبب عمدا في إحداث آلام شديدة أو أضرار خطيرة للجسم.
- إرغام أسير حرب على الخدمة في قوات دولة معادية.
- حرمان أسير حرب من الضمانات القضائية.

- ولا يمكن لأي كان حرمان الأسير من حقوقه المعنوية والمادية، ويلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، أيا كانت جنسيتهم [46].

ويرى الأستاذ عبد الواحد محمد الفار بأنه لما كان الأسر ليس عقابا أو انتقاما، وإنما هو مجرد اعتقال تحفظي غرضه الوحيد منع الأسير من العودة إلى المساهمة في القتال، لذلك فمن غير الجائز لأي دولة آسرة أن تضع الأسرى داخل سجون مخصصة للمجرمين، بل يجب وضعهم في معسكرات خاصة تتوافر فيها شروط معينة [47].

هناك أمر يجب توضيحه وهو التفرقة بين نظام الاعتقال ونظام أسرى الحرب، فنظام اعتقال المدنيين يتميز بكونه أقل صرامة من الأحكام التي يخضع لها أسرى الحرب، فهناك نصوص موجودة في نظام الاعتقال، منها نصوص حماية الممتلكات الشخصية والنصوص المتعلقة بالزيارات، هذا ما لا نجده في نظام أسرى الحرب. إضافة إلى أن أسرى الحرب يجبرون على العمل باستثناء الضباط، عكس المعتقل المدني الذي لا يمكن إجباره على العمل [48]. إضافة إلى ذلك فإن أحكام أسرى الحرب هي سابقة على أحكام اعتقال المدنيين، فالأولى سبق تقنينها عام 1929، وما سبقها من اتفاقيات، أما بالنسبة لأحكام الاعتقال فلم تظهر إلا مع اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. ورغم أن القانون الدولي قد فصل في قضية الأسرى، إلا أن العالم يشهد توترات متتالية تزيد من تشعب القضية، و ذلك راجع لعدم التزام الدول باتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949.

بالإضافة إلى ضحايا النزاعات المسلحة الذين سبق التطرق إليهم وهم الجرحى والمرضى والغرقى وأسرى الحرب، فإن اتفاقيات جنيف والبروتوكولين نظما فئات أخرى منها:

– **الجواسيس:** الجاسوس هو الذي يعمل خفية أو في مظهر زائف لجمع معلومات عن أحد الأطراف المتحاربة بغرض إعطائها للعدو. وقد نظمهم البروتوكول الأول لعام 1977 في المادة 46.

– **المرتزقة :** المرتزق هو شخص يتخذ من الخدمة العسكرية مهنة له [49]. فهو مجند للمشاركة الفعلية في القتال مقابل كسب شخصي، وسواء يحمل جنسية أحد الأطراف أم لا، وقد عالجته المادة 47 من البروتوكول الأول لعام 1977 [50].

– **القتلى والمفقودون :** اهتم نظام جنيف بهذا الجانب وذلك سعيا إلى معرفة الأسر مصير ذويها، وأين انتهى بهم المطاف بعد اندلاع النزاع، وضمانا للحقوق المترتبة عن الموت والفقد. وقد عالج هذا الجانب البروتوكول الأول في المواد من 32 إلى34.

إضافة إلى المدنيين المخاطبين بأحكام قانون جنيف نجد مجموعة أخرى يمكن إدماجها معهم فنجد:

- **الصحافيين:** إن المادة 79 من البروتوكول الأول لعام 1977 تعتبر الصحفي مدني، وأنه في حالة وقوعه في قبضة العدو فإنه يعتبر أسير حرب، وذلك نظرا إلى خطورة مهمة الصحفي. ويعين البروتوكول نموذجا لبطاقة إثبات هوية تصدرها حكومة البلد الذي ينتمي إليه الصحفي [51].

- **موظفو الخدمات الإنسانية:** والذين يشملون موظفي الخدمات الطبية، والخدمات الدينية، إضافة إلى موظفو هيئات الإغاثة الطوعية، والحماية المدنية، ووردت حمايتهم في المواد من 24 إلى 32 من الاتفاقية الأولى، والمادتان 36 و37 من الاتفاقية الثانية، والمادة 33 من الاتفاقية الثالثة، والمادة 20 من الاتفاقية الرابعة [52].

كخاتمة لما سبق يمكن القول بان مبادئ القانون الدولي الإنساني التي سبق الإشارة اليها هي مبادئ ثابتة وراسخة في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية بداية من اتفاقية جنيف لعام 1864 إلى غاية الوصول إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها، وهي مقسمة إلى قسمين الأول يتعلق بتنظيم وسائل القتال وواجبات المتحاربين وهو ما يسمى بنظام لاهاي، والثاني متعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة المعروف بنظام جنيف.

ويمكن القول بان نظام لاهاي ينص على حظر بعض الأسلحة أو تقييد استخدامها، وهي الأسلحة التي يكون ضررها مفرطا وعشوائية الأثر، إضافة إلى فكرة توجيه الهجمات ضد المقاتلين والأهداف العسكرية فقط دون غيرها. أما بخصوص نظام جنيف فانه يهتم خاصة بإبقاء بعض الطوائف خارج النزاع المسلح وأثاره، خاصة من بينها المدنيين والجرحى والمرضى واسرى الحرب، باعتبار أن القانون الدولي الإنساني في اتفاقياته المتعددة كفل حماية شاملة لهذه الفئات.

أخيرا وجب التذكير أيضا بان أي انتهاك لقواعد نظام لاهاي أو جنيف يعتبر انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، الشيء الذي يستوجب تدخل القضاء الدولي الجنائي ممثلا في المحكمة الجنائية الدولية لتوقيع العقاب على مرتكبي هذه الأفعال، مع العلم أن هذه الانتهاكات تجد تجريمها في نص المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الهوامش:

[1] - عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997، ص 30.

[2] - جان بكتيه، مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأخيرة، معهد هنري دونان، جنيف، 1984، ص 8.

[3] - فرنسيس ليبر هو قانوني ألماني مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، طلب منه الرئيس الأمريكي " أبراهام لينكولن" إعداد

قواعد لتنظيم الحرب ، فأعد ما سمي فيما بعد بمدونة ليبر 1963 .

[4] - Patricia Buirette, le droit international humanitaire, Edition la Découverte, Paris 1996 , page 51

[5] - لم تكن لإعلان بروكسل القوة القانونية لأنه لم يقترن بالتصديق عليه، غير أنه بفضله تم اجتياز مرحلة هامة.

[6] - جان بكتيه، المرجع السابق، ص 54.

[7] - السيد أبو عطية، النظرية العامة للنزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1992، ص 60.

[8] - روبن كوبلاند - بيتر هيربي، استعراض لمشروعية الأسلحة: مدخل جديد لمشروع الإصابات المفرطة والآلام التي لا مبرر لها، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 835، (أوت 1999)، الصفحات 583-592.

[9] - عبد الرحمن حسين علي علام، المسؤولية الجنائية في نطاق القانون الدولي الجنائي، الجزء الأول، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1988، ص 168.

[10] - هذا ما نصت عليه المادة 25 من اتفاقية لاهاي الثانية لسنة 1899 واتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907.

[11] - عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ، ص235.

[12] - كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص 60.

[13] - عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 115 .

[14] – كمال حماد، نفس المرجع، ص 53.

[15] - إحسان هندي، مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب، الطبعة الأولى، دار الجليل، دمشق، 1984، ص 280.

[16] - جان بكتيه، المرجع السابق، ص 7.

[17] - Abdelwahab Biad, droit international humanitaire, Edition Ellipses, Paris, 1999,p34.

[18] - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 13 .

[19] - Mario Bettati, droit humanitaire, Edition du Seuil, Paris, 2000, p 155 .

[20] - ستانيسلاف نهليك، عرض موجز للقانون الدولي الإنساني، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 1984، ص 14 .

[21] - Patricia Buirette , op.cit., page 50

[22] - جان بكتيه , المرجع السابق ، ص 7 .

[23] - فنر زبن حسن الناصري، القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته في النزاع المسلح العراقي الإيراني، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1998. ص 38.

[24] - المادة 41 من البروتوكول الأول لعام 1977 والملحق باتفاقيات جنيف .

[25] - ولكن يمكن أن يكون هناك تمييز قائم على درجة المعانات أو الضيق، فمثلا يجب أن تعامل النساء بالمراعاة الواجبة لجنسهن.

[26] - جان بكتييه، المرجع السابق، ص 70.

[27] - نفس المرجع، ص 71.

[28] - إحسان هندي، المرجع السابق، ص 277 .

[29] - وقد أضيفت هذه الجريمة خاصة لمواجهة تصرفات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967.

[30] - مع إعطاء الأولوية على أساس الاعتبارات الطبية والعاجلة فقط ، وأيضا تعامل النساء معاملة خاصة حسب جنسهن .

[31] - Michel Cyr-Djiena Wembou - Daouda Fall , droit international humanitaire – théorie générale et réalités africaines , Edition l'Harmattan , Paris, 2000 . page 100.

[32] - كما في حالة تركهم يموتون جوعا أو تعريضهم للموت بسبب انعدام العناية .

[33] - عباس هاشم السعدي، المرجع السابق، ص 140.

[34] - عامر الزمالي، المرجع السابق، ص 57.

[35] - عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 667.

[36] - كمال حماد ، المرجع السابق ، ص 59 .

[37] - واعتبر بمثابة الهجوم العشوائي ذلك الهجوم قصفا بالقنابل على مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركزا من المدنيين أو الأعيان المدنية.

[38] - Patricia Buirette , op.cit. , page 57 .

[39] - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المؤتمر الدولي السادس والعشرين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 47، (فيفري 1996)، ص 63- 72 .

[40] - سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 301 .

[41] - شريطة أن يحملوا السلاح جهرا وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

[42] - عامر الزمالي، المرجع السابق، ص 46 .

[43] - ياسمين نقفي، مركز أسير الحرب موضوع جدال، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 847. (2002)، ص 202-223.

[44] - السيد أبو عطية، النظرية العامة للنزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 84.

[45] - فنر زبن حسن الناصري، المرجع السابق، ص 126 .

[46] - Michel Cyr-Djiena Wembou - Daouda Fall , op.cit. , page 104.

[47] - عبد الواحد محمد يوسف الفار، أسرى الحرب، عالم الكتب، القاهرة، 1975، ص 211.

[48] - مصطفى كامل شحاتة ، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1981 ، ص 213 .

[49] - فنر زبن حسن الناصري، المرجع السابق، ص 46.

[50] - نفى البروتوكول الأول لعام 1977 عن الجاسوس والمرتزق صفة أسير حرب عند القبض عليه.

[51] - كمال حماد، المرجع السابق، ص 114.

[52] - عامر الزمالي ، المرجع السابق ، ص 60 .

ترسيخ مفهوم المواطنة من خلال الممارسة الرياضية

الدكتور: عبد المالك سربوت
جامعة الجلفة – الجزائر

ملخص البحث:

الممارسة الرياضية هي ظاهرة سوسيولوجية مبنية على أساس اهتمام الإنسان بترقية مستوى أدائه للألعاب الرياضية على طريقة التدريب الشاق و المستمر في إطار تنافسي للأفراد و الجماعات ، وذلك لأغرض متعددة و متنوعة كالاحتراف و اكتساب الشهرة ، المال ، الروح القومية أو الروح الوطنية.

الكلمات الافتتاحية:

المواطنة–الممارسة الرياضية–التربية.

Résumé:

La pratique du sport est un phénomène sociologique basée sur l'attention humaine pour améliorer le niveau de performance pour les sports sur la façon dont le travail acharné et la formation continue dans un cadre concurrentiel pour les individus et les groupes, et à des fins multiples et la variété Kalahtrav et le gain gloire, l'argent, l'esprit de nationalisme ou patriotisme.

Les mots cles:

Citoyenneté - la pratique sportive – Education.

مقدمة:

تعتبر الرياضة بصفة عامة من أهم وسائل تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمعات الحديثة فقد أصبحت من أهم وسائل بث روح الانتماء إلى الوطن، و غرس القيم الوطنية في الفرد،و الشعور بالترابط بين أفراد المجتمع و ليس أدل على ذلك من مظاهر التحمس الشديد التي يمكن رصدها بسهولة أثناء المباريات الرياضية التي تتبارى فيها فرق البلدان المختلفة، و من أهم أهداف الرياضة المدرسية نجد أن هناك هدف مغفلا وحتى منسيا وهو تعلم الحياة الجمعياتية فمصطلحات الحقوق و الواجبات ومفهوم الفريق و الجماعة والإحترام و القانون و المشاركة و المسؤولية و السلوك الحضاري و المشاعر الإنسانية والوجدانية الفردية و غيرها ... لا يمكن أن يكون لها معنى في إطار التربية على المواطنة إلا إذا كانت تلك الأهداف وثيقة الإرتباط.

إن الممارسة الرياضية وهي تربوية بالأساس , لايمكن أن تحقق المتعة فقط أو المشاعر الوجدانية دون أن يخشى أن تعزز السلوك الأناني للطالب. بل يجب على العكس تحويل هذا الموقف إلى سلوك يستوعب الآخر و يأخذ في الحسبان مفاهيم الفريق و إحترام الآخرين ومختلف المشاريع و الإستراتيجيات المشتركة و لتحقيق ذلك لا يكفي إعلام الناشئ بما يجب عليه فعله, بل يجب إشراكه في وضعيات ملموسة تمكنه بالفعل أن يعيش المواطنة و بالتالى القدرة على تحوير مواقفه و سلوكاته.

المواطنة في اللغة :

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة ، والكلمة من (Polis) وكانت تعني المدينة باعتبارها بناء حقوقيا ومشاركة في شؤون المدينة .

كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة لكلمة الفرنسية (Citoyenneté) ، وهي مشتقة من كلمة . (Cité) وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة (Citizenship) المشتقة من كلمة (City) ، أي المدينة .

أما المواطنة بمعناها اللغوي العربي، فهي مشتقة من وطن ، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور " الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه ، وهو موطن الإنسان ومحله ... ووطن بالمكان واوطن أقام ، وأوطنه اتخذه وطنا ، والموطن ... ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز ، لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ... واوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد .

المواطنة في الاصطلاح :

المواطنة في الاصطلاح هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن.

ومن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر : حق التعليم ، حق الرعاية الصحية ، حق الشغل

أما الواجبات ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر كذلك : واجب الولاء للوطن والدفاع عنه ، وواجب أداء العمل، وإتقانه ... إلخ . **1**

وبناء عليه فالمواطنة علاقة الفرد بدولته ، علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين من يسمون مواطنين .

وتحيل المواطنة باعتبارها مفهوم قانوني إلى شرطين :

شرط الدولة الوطنية : وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمع وطني يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه .

شرط النظام الديمقراطي : ومتطلباته للتوازن بين الحقوق والواجبات ، بين الخاص والعام ، بين الخصوصيات والشمول وباختصار ، " فالمواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي قانوني ، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجيا ، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري" فواضح إذن أن المواطنة خيار ديمقراطي اتخذته مجتمعات معينة ، عبر مراحل تاريخية طويلة نسبيا ، فهي كما قال المفكر المصري السيد ياسين : " ليست المواطنة جوهرا يعطي مرة واحدة وللأبد " **2.**

فيم تتمثل الابعاد التالية للمواطنة؟

البعد القانوني للمواطنة .

البعد السياسي للمواطنة .

البعد الاداري للمواطنة .

البعد الاجتماعي للمواطنة .

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي :

أولا– قيمة المساواة :

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا .

ثانيا– قيمة الحرية :

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي .

ثالثا– قيمة المشاركة :

التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسئولين لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها .

رابعا – المسئولية الاجتماعية :

التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين**3** .

مفهوم المواطنة :

المواطنة نسبة إلى الوطن وهو مولد الإنسان والبلد الذي هو فيه، ويتسع معنى المواطنة ليتمثل التعلق بالبلد والانتماء إلى ثراته التاريخي ولغته وعاداته **4** .

يشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحولاته، وفي صلب هده الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، ومن تفعل كل هده العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكات، يسهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها. وبهذا يصبح الموروث المشترك حماية وأمانا للوطن و المواطن .

فالمواطنة حقوق وواجبات وهي أداة لبناء مواطن قادر على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل، قصد المساهمة في بناء وتنمية الوطن والحفاظ على العيش المشترك فيه، ولمفهوم المواطنة أبعاد متعددة تتكامل و تترابط في تناسق تام :

بعد قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى العقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع .

بعد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم .

بعد ثقافي حضاري يعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط .

وفي كلمة واحدة يمكن اعتبار المواطنة كمجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك ويمكن تحديد أهم تجليات المواطنة في أربعة نواضم :

1الانتماء: أي شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما)الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هده المجموعة .

2الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية ...

– 3**الواجبات:** كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء و ازدهار الوطن .

–**4المشاركة في الفضاء العام:** المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية)الانتخاب والترشيح) وتدبير المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن **5.**

التربية علي المواطنة :

التربية في مفهومها الواسع هى مرافقة الطفل فى جميع مراحل حياته وتنشئته على قيم المجتمع وتعليمه المهارات المختلفة وهى بهذا المعني ضرورية لغرس القيم و تربية الأجيال تربية صحيحة والمواطنة شرط أساسي لقيام الدولة الموحدة والمزدهرة.وقد فشلت المدرسة الموريتانية في غرس مفهوم المواطنة في نفوس الأجيال المتلاحقة منذ الإستقلال. فماهي الأسباب؟ وكيف تحقق التربية علي المواطنة أهدافها؟**6**

يتحدد مفهوم التربية علي المواطنة انطلاقا من الإعتبارات التالية:

–1المصلحة العامة التى تجعل الفرد شريكا للجماعة داخل الدولة:

وهذه المصلحة يلمسها الفرد في حاجته إلي الجماعة وتحقيق مصالحه الخاصة وهي متحققة لدي الجميع وربما هي الإعتبار الوحيد الذي نعيشه بالفعل ويعمل علي توجيه سلوكنا ، لكنه توجيه قد لايخدم قيم المواطنة.

–2حب الوطن: الذى جبل عليه الإنسان نتيجة عوامل نفسية واجتماعية وثقافية والوطن في مفهوم المجتمع الموريتاني هو مسقط الرأس(قرية صغيرة أو مدينة أو حتي بئرا أو مخيما) ولم يشمل مفهومه في الثقافة المحلية البلاد كلها.

–3الالتزام بالقانون: الذى يفرض على الأفراد داخل الدولة منظومة من السلوكيات الضرورية تحددها شروط الحصول على الجنسية الموريتانية وهذا الإعتبار هو الأخطر في ترسيخ مفهوم المواطنة لأنه يتعلق بمؤسسات الدولة ومدي تطبيقها للقوانين.

فما أكثر أن يشرح أستاذ التربية المدنية درسا يتعلق بالقانون فيتصدي له تلميذ ليقول:

إن هذا القانون لانجد له تطبيقا ... ولايجد الأستاذ بدا من الإعتراف بأن الدرس نظري (مايجب أن يكون لاماهو كائن).

لا يكفي إذا حشد الذهن بمعلومات حول المدنية والتضامن وإحترام القوانين والأملاك العامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق والواجبات؛ بل إن التربية علي المواطنة تقوم أساسا علي أن يمارس المتعلم تلك الحقوق، وأن يراها واقعا مطبقا لكي يؤمن بها وجدانيا، و يعترف بها حقوقا للآخرين، ويحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا، إنها ليست تربية معارف للتعلم فقط، وإنما هي تربية قيم للحياة والعيش، انطلاقا من أن التلاميذ لا يريدون أن يتعلموا حقوقهم فقط، وإنما أن يردون أن يعيشوها في حياتهم حتى تكون سلوكا لديهم. فالأمر يتعلق ، إذن، بتكوين شخصية للطفل المتعلم تأسس نظرته إلى الحياة ووجدانه ومشاعره و التربية علي المواطنة تتطلب وضع إستراتيجية سوسيوثقافية وبيداغوجية ترتكز علي مشاركة واسعة علي المستويات التالية:

أ . الأسرة: إن ما تكسبه الأسرة لشخصية الفرد في مرحلة التنشئة الأولي يمتد أثره، إيجابا أو سلبا، على تفكيره وسلوكه في مراحل ما بعد طفولته الأولى، ولعل ذلك ما يجعل من التربية داخل الأسرة اللبنة الأولي في ترسيخ مفهوم المواطنة ومايحدث اليوم في الأسرة هو تنشئة تقوم علي وعي معاكس يزرع بذور التفرقة والتهرب الضريبي والتحايل علي القوانين...

ب . التعليم الأساسي:

إن نوعية ما يكتسبه التلميذ في التعليم الأساسي، باعتباره مرحلة انتقال من الأسرة إلى المدرسة، له أثر على تربية الطفل وتفتحه المبكر، ومن ثمة يلزم أن تؤسس مرحلة التعليم الأولي للتربية على حب الوطن وأن يعمل المعلم علي صقل رواسب تنشئة الأسرة والوعي المجتمعي المضاد والتركيزعلي التكيف والتعاون مع بقية التلاميذ وترسيخ قيم المساواة الحقيقة وهي أمور لايزال المعلم الموريتاني غير منشغل بها وله أعذاره في ذلك.

ج . الأنشطة المدرسية:

ينبغي أن تقام، داخل الفضاء المدرسي و خارج الفصل وحصص المواد الدراسية أعمال تربوية واجتماعية وثقافة وكذا رياضية ، تكون مصدر تربية على قيم وسلوكيات يقتضي الأمر أن تنسجم مع مبادئ التربية علي المواطنة، تعززها وترسخ الوعي بها والسلوك المتوافق معها.

د . وسائل الإعلام:

تشكل وسائل الإعلام بالنسبة للمتعلم مصدر تلقي معلومات ونماذج من السلوك والقيم السائدة في بيئته ومحيطه، وخارجها أيضا، وتساهم بذلك وسائل الإعلام في تشكيل ذهن الطفل وتطلعاته وأنماط سلوكه، سواء كانت تخصه كفرد، أو في علاقته مع الآخرين7.

محددات المواطنة:

المواطن اكتسب هذا النعت من اسم الوطن ويترتب على هذا النعت واجبات وطن ويكسبه حقوقاً، فاذا كان المواطن يقوم بواجباته وسلطة الوطن التي تدير شؤونه تتجاهل أن أفرادها لهم صفة أو نعت المواطنة ولكن لا تشعر بذلك الا أنها سلطة بيدها مقاليد الأمر، اعتقادا بأن المواطن عليه السمع والطاعة لكل ما يراد منه، ويغيب عن عقول أصحاب السلطة أن عليهم واجبات للوطن والمواطن وأنهم أفراد لهم ذات النعت وعليهم تترتب الحقوق للوطن والمواطن بموجب السلطة التي تخولهم اتخاذ القرار المصيري وهو قرار اما لمصلحة الجميع أو العكس**8.**

مفهوم الممارسة الرياضية :

" إذا نظرنا إلى سلوك الإنسان نظرة متفائلة فإننا نجده حلقات متتابعة من عدة أنشطة غايتها التوفيق بين الفرد و البيئة التي يعيش فيها وهذا التوفيق لا نتركه للصدفة أو الطبيعة بل مهدت له ، بان زودت أفراد الجنس بمجموعات من الرغبات التي تدفعهم إلى تحقيق غايات معينة يتطلبها التوافق المطلوب ، فإن تتبعنا المعنى الحقيقي للنشاط الرياضي نجده نشاطا اجتماعيا يساهم في الارتقاء بكفاية الانسان الحركية ، الصحية والنفسية و يتحدد بصفة أساسية في عنصري التدريب و المنافسة ويعرف على انه كل نشاط بدني يتصف بروح اللعب ، يمارسه الانسان برغبة وصدق، و يتضمن صراعا تناسبيا مع الغير أو مع الذات ومع عناصر الطبيعة[9]

فالنشاط البدني الرياضي هو ظاهرة سوسيولوجية مبنية على أساس اهتمام الإنسان بترقية مستوى أدائه للألعاب الرياضية على طريقة التدريب الشاق و المستمر في إطار تنافسي للأفراد و الجماعات ، وذلك لأغرض متعددة و متنوعة كالاحتراف و اكتساب الشهرة ، المال **الروح القومية أو الروح الوطنية10.**

_أشكال الممارسة الرياضية :

تظهر الممارسة الرياضية على أشكال متعددة وكثيرة وبكل نشاط حركي يمكن للإنسان ممارسته بطريقة منتظمة في وقت الفراغ بغرض التمتع لا المكاسب، و يمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:**11**

الممارسة الرياضية البنائية :

وهي ما يطبق في مواقع الإنتاج من مصانع و مزارع و بيوت من أنشطة حركية.

الممارسة الرياضية الترفيهية :

وهي ما يسد به الفراغ و يروح عن النفس من العاب شعبية ،ورياضة منشطة و العاب صغيرة .

الممارسة الرياضية المقننة :

وهي ما يتناسب مع قدرة الأفراد الذين يتميزون بالمهارة الحركية الفعالة ،و التي من المكن أن تشمل على برامج معظم التخصصات الرياضية الفعالة ، ككرة القدم وكرة السلة وكرة الطائرة والعاب القوى .....و الرياضات الأخرى الخالية من الشوائب ،كما تشمل الرياضة المقننة على البرامج الرياضية المعدلة التي تتناسب مع الأفراد الذين يتصفون بالتخلف البدني و العقلي أو ذوي الاحتياجات الخاصة .

كما قيم **كينون** Kenyon الإطار التالي كقيم للنشاط البدني ووظائف له في نفس الوقت وهي :

"كتعبير اجتماعي ،كطريقة لتحسين الصحة و اللياقة البدنية ، كنمط للتعـبير الجمالي ، كاسترخاء بدني ، كمسار لتحقيقي الذات وبناء الانضباط".

ومنه فان النشاط الحركي الذي تحتويه الممارسة الرياضية يشمل جملة من القيم الاجتماعية السامية التي تعمل على تنشئة المواطن السليم و الصالح لمجتمعه و وطنه**12**.

أهمية الممارسة الرياضيية في تكوين المواطن الصالح :

إن للرياضة أثرا كبيرا في تكوين شخصية الإنسان و تحسين أفكاره و خبرته وخلقه و نموه الاجتماعي و يمكن تحديد أهداف للرياضة كما يلي :

- تنمية المهارات الناجعة و صيانتها .
- تنمية الكفاءة العقلية و الذهنية .
- تنمية المهارات النافعة في الحياة .
- تنمية الفرد اجتماعيا.
- التمتع بالنشاط البدني و الترويحي و شغل أوقات الفراغ .
- ممارسة الحياة الصحية السليمة.
- تنمية صفات القيادة الصالحة و التعبئة الكريمة بين المواطنين .
- إتاحة الفرص للناشئين لوصول إلى البطولة، و تنمية الكفاءات و المواهب الخاصة.

أي كسب الجيل الناشئ للعادات و المهارات التي تؤثر في قوامه و تناسب جسمه . كما أنها تعتني بصحته في كل مرحلة من مراحل نموه و على هذا يمكننا فهم الرياضة بأنها فن من فنون التربية العامة تهدف إلى إعداد الموطن الصالح جسميا و عقليا و خلقيا **13**

_تنمية اللياقة البدنية :

تعمل الرياضة على تنمية عناصر اللياقة لدى الفرد كالقوة و الرشاقة و التوازن وقوة التحمل و السلامة الوظيفية لأجهزة الجسم المختلفة حيث تنسجم و ترتقي بكفايته البدنية بما يمكنه القيام بأعباء و جباته دون الشعور بالتعب و الإرهاق**14** .

و يرى مالك سليمان أن " الرياضة توفر للجسم الصحة و النمو السليمين ، فإن عدة تجارب أقيمت تشير إلى ما يمكن فعله بصدد الأطفال المرفوضين من أقرانهم و من الأهمية على تحسين المهارات الرياضية لأولئك الأطفال الضعفاء بدنيا بحيث تتأكد من جديد صورتهم الإيجابية في أعين أقرانهم "

اكتساب الصفات و المهارات الخاصة :

تميز كل لون من ألوان الرياضة بصفات نفسية و مهارات حركية و قدرات بدنية خاصة ، يكتسبها الرياضي بممارسته لهذا اللون أو ذاك . فمن الصفات النفسية الرياضي الملاكمة الجرأة ، الشجاعة و الاستقلالية و الاعتماد على النفس واليقظة و الحذر و الانتباه لذا الرياضيين يكتسبون هذه الصفات بالممارسة العملية المستمرة فتثري حياتهم في معيشتهم " **15.**

اكتساب المعلومات المفيدة :

يتناول هذا الهدف مجموع المعارف و المصطلحات الخاصة بميدان التربية البدنية و الرياضية كالمتعلقة بمعرف تاريخ الرياضات و سيرة الأبطال و المصطلحات والتعبيرات الرياضية و كقوانين لعب الرياضات المختلفة مثل : قوانين المنافسات و شروطها و كذا تنفيذ الخطط و الاستراتجيات ليكون بذلك قد حلل العديد من المعطيات ، وهو ما أشار إليه الدكتور علي يحي " يكتسب الفرد الرياضي الكثير من المعلومات و المعارف كالاهتمام بالقوانين و اللوائح و المخططات و البرامج الرياضية و غير ذلك

إن المعلومات المفيدة التي ترتبط بالنواحي الثقافية ، النفسية و الصحية **16** .

تنمية الصفات الخلقية و الاجتماعية:

تعتبر التنمية الاجتماعية و الخلقية من بين أهم الأهداف التي تسعى التربية البدنية إلى تحقيقها و ذلك من خلال التفاعل و الاحتكاك الاجتماعي الثري بالخبرات والقيم الاجتماعية المحببة داخل المجتمع " فالمواقف الرياضية و الحداث التي تتخللها مثل أخلاقية عليا كالتواضع و إنكار الذات ، الجرأة و قوة الإرادة التعاون و الأمانة و الإخلاص ، و غيرها من الصفات الخلقية و الاجتماعية الحميدة التي تؤدي بالممارسة التطبيقية و يتدرب عليها عمليا ، فتصبح جزءا لا يتجزأ من صفاته الشخصية التي يلتزم بها الفرد في حياته اليومية و هي نفس الرؤيا لدى عادل محمد خطاب " إن الحياة الاجتماعية معقدة و التعاون هو سلوك يرمي لتحقيق هدف ، فكل فرد بدوره عن طريق مساهمته بما عنده

والتنازل عن بعض الحقوق في سبيل تحقيق هدف جماعي حتى تعود فائدته على المجتمع " **17.**

استثمار وقت الفراغ :

تساهم بشكل إيجابي في حسن استغلال وقت الفراغ و استثمار و تحويله من وقت ضائع إلى وقت ذي فائدة كبيرة على الفرد و المجتمع لما يحققه من أغراض بدنية و نفسية و اجتماعية " **18.**

التنمية النفسية :

يعبر هذا الهدف عن مجموعة الخبرات و القيم الإيجابية التي يمكن أن يكسبها الفرد من خلال ممارسة الأنشطة التربوية البدنية و الرياضية ، فهي تتصف بالصفة الدنية و الحركية التي يمكنها أن تترك آثارا قيما

جيدة على نفسية الفرد وتساهم في تكوينه تكوينا شاملا و متكاملا للوصول به إلى الشخصية المتزنة والمتكاملة ، حيث تفرض عليه الأنشطة البدنية و الرياضية إن يكون منظما ومنضبطا في نفس الوقت ، فيكتسب مستوى الكفايات النفسية المرغوب فيها كضبط الانفعالات التحكم في النفس ، و التي تكسبه هي الأخرى الثقة بنفسه والتي هي أهم ميزة تميز لشخصية السوية 19.

التنمية الجمالية و التذوق الحركي :

حيث يشعر الممارس بقيمة إبداعاته الفنية الجميلة و الأنيقة التي ينجزها في قاعات الجمباز و الملاعب و المسابح و تمكن هاته القيم الجمالية في التنظيم و التناسق الحركي المبدع و الأداء التقني الماهر ، كالتقنيات التي تميز بها مبدعو كرة القدم و التي يبهرونها بها المشاهدين فتجعلهم يشعرون بالمتعة و البهجة ، و لا تقتصر ممارسة التربية البدنية و الرياضية على النشاط الحركي الجاف فحسب ، بل تسعى إلى أن تؤدي هاته الحركات في أحسن صورها ، المتضمنة اللمسات الفنية الجمالية لهذا الداء "**20**.

التمثيل المشرف :

تحقق المستويات الرياضية العالية التمثيل المشرفة في المنافسات الرياضية المحلية و الدولية، مما ينجم عنه إعطاء السمعة الطيبة الفرد الرياضي و بلده**21**.

التربية على المواطنة من خلال الممارسة الرياضية:

إن مفهوم التربية على المواطنة ليس بالأمر الجديد حيث كان الإغريق على وعي بضرورة بناء فضاء ديمقراطي مشترك لتطوير التربية و المعارف. وقد قال أرسطو " :ليس هناك من مدينة فاضلة بدون تربية ملائمة" ،كما أن "جون ماسي" الذي أنشأ رابطة التعليم في فرنسا سنة 1860 , قد جعل شعار الرابطة: "التربية طريق للحرية والمواطنة، وفي الألفية الجديدة تم إعتماد سنة 2005 بوصفها السنة الأوروبية للمواطنة و لقد أعلنت الدول الأوروبية سنة 2004 السنة الأوروبية للتربية من خلال الرياضة وكان شعار المناسبة "الرياضة بوابة الديمقراطية **22**.

وحدد هدف الجهد الأوروبي من أجل تنمية الوعي بقيمة الرياضة كأداة تربية على المواطنة الديمقراطية و إقتراح نماذج ممارسات جيدة يتم تطبيقها في شكل مبتكروفي تكامل مع المناشط الإجتماعية و البيئية الأخرى.

من جهتها قامت "اليونسكو" بمناسبة إحتفالها بمرورستين سنة على إنشائها في 4 نوفمبر 2006 بتخصيص خلال ستين أسبوع ستين موضوع بينها ستة عشر موضوع تتعلق بالتربية ومن بينها مواضيع تخص الرياضة و التربية البدنية و التربية على المواطنة **23**.

إن التربية على المواطنة من خلال الأنشطة البدنية و الرياضية هوسعي إلى تنمية المعارف و الكفاءات التي تمكن الشباب من تطوير قدراتهم الاجتماعية مثل العمل ضمن الفريق و التضامن و التسامح و الروح

الرياضية, و كذلك خلق توازن بين الأنشطة الفكرية و البد نية خلال المسيرة التعليمية مع دعم الرياضة داخل الأنشطة المدرسية**24**

و قد كانت من ضمن توصيات المجلس الأوروبي الخاصة بالتربية على المواطنة من خلال الأنشطة المدرسية ومن بينها الأنشطة الرياضية:

-تمكين الطلاب من توسيع آفاقهم من خلال فتح مجالات المسؤولية الجماعية.

-معرفة البيئة التي يعيشون فيها وحمايتها و المحافظة عليها **25** .

الهوامش:

1/ ابن منظور . لسان العرب ، دار المعارف ، بيروت ، مادة (و ط ن) ، د. ت.

2/ احمد زكي بدوي . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1982 ، ص 60.

3/ رضوان ابو الفتوح . التربية الوطنية (طبيعتها ، فلسفتها ، اهدافها ، برامجها) ، المؤتمر الثقافي الرابع ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1960 ، ص 127 .

4/ علي خليفة الكواري . الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (30) ، ط 3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 77 .

5/ د. علي اسعد وطفة . نسق الانتماء الاجتماعي واولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر ، مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي في الكويت ، العدد 108 ، السنة 29 ، 2003 ، ص 133 .

6/ د. علي خليفة الكواري . مفهوم المواطنة في الدولة القومية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001، ص 66

7/ عاطف الغمري . المواطنة ..... والهوية الوطنية ، جريدة الأهرام المصرية ، العدد 43920 ، السنة 131 ، 2007 .

8/ نجلاء عبد الحميد راتب . الانتماء الاجتماعي للشباب المصري : دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 57 .

9/ د.أمين أنور الخولي ، محمود عبد الفتاح ، د.إدريس ، التربية الرياضية المدرسية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة، بدون سنة.

10-Erwin Hahn "Entrainement Sportifs des enfats " 4eme Edition ,Vigot 1989

11/ د.أمين أنور الخولي ، د.جمال الدين الشافعي ، مناهج التربية البدنية المعاصرة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، بدون سنة.

13/ د.محمود عوض بسيوني ، د.فيصل ياسين الشاطي ، نظريات و طرق التربية البدنية ، سنة 1992 ، ص11.

14/ د أمين أنور الخولي ، أصول التربية البدنية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى القاهرة ، مصر ،1996 ، ص348 .

15- Jurgen Wei neck " Manuel D'entrainement " 4eme Edition ,Vigot 1989.

16/ د. تركي رابح ،أصول التربية و التعليم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1970 ، ص 10.

17/ زهير الشوريحي ، الأمل في التربية الرياضية -المطبعة التعاونية بدمشق ،1964-1965

18-Jean pierre bonnet et Vers " une pédagogie de lacte moteur " 2éme édition , Vigot, paris , 1986

19/ سعد جلال محمد علاوي , علم النفس التربوي الرياضي ، الطبعة الأولى، بدون سنة.

20/ عباس أحمد السامرائي ، بسطوسي أحمد بسطو يسي ، طرق التدريس في التربية الرياضية ، جامعة بغداد ، 1994 .

21/ عدلان درويش جلون وآخرون ، التربية الرياضية المدرسية ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،1994 .

22/ عبد الرحمن العيسوي ، سيكولوجيا النمو ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بدون طبعة ، بيروت ، 2002 .

18/ عبد الرحمان محمد العيسوي , تفاعل الجماعات البشرية ، الدار الجامعية 14 ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، بدون سنة .

23-Jurgen W einek " biologie du sports " ,Vigot ,1990.

24- Erwin Hahn "Entrainement Sportifs des enfats ",Vigot ,1990.

25-edgar hill " Manuel l'éducateurSportif "10éme Edition ,Vigot ,1989.

شجاعة اللغة العربية في مواجهة الزعيق الحضاري

الأستاذ : الخـــثـــــير داودي
المركز الجامعي ميلة – الجزائر

الملخّص:

تتغيّا هذه الورقة البحثية تبيان مراحل محن اللغة العربية التي مرّت عليها عبر التاريخ، وخاصة محنة الدعوة إلى العامية أن تكون بديلا منهجيا للفصحى، ودعوة الحرف اللاتيني أن تكون بديلا لرسم الحرف العربي، ثم تبيان حالة العربية بعد النصف الثاني من القرن العشرين في مواجهة تحديات العولمة المتغوّلة بوسائلها التكنولجية وأذرعها السياسية والإقتصادية وغير ذلك، ثم ذكر شهادات وتنبؤات لعلماء أجانب حول مصير العربية، ثم ذكر أبرز مواطن قوة اللغة العربية ما يجعلها تستمرّ وتواصل ما إن تمسّك به العرب والمسلمون.

Résumé:

Le but de cet article montre les étapes des différentes anomalies de la langue arabe, qui ce sont passés à travers l'histoire, et une invitation spéciale à la situation de la langue vernaculaire à se substituer à un classique systématique, et inviter l'alphabet latin pour être un substitut à attirer l'écriture arabe, ensuite, indiquer l'état de la langue arabe après la deuxième moitié du 20^{e} siècle face aux défis de la mondialisation et de divers moyens, ensuite, il a été mentionné les certificats scientifiques occidentaux sur le sort de l'arabe, puis un soulignement des points forts de la langue arabe ce qui le rend dernier.

- **تمهيد: حالة العربية في النصف الأوّل من القرن العشرين.**

لقد أدرك الباحثون المختصّون الغرب في بدايات عصر نهضتهم الحديثة أن اللغة العربية ضرّة حقيقية للغاتهم التي يتكلّمونها، وإن اهتم بها العرب فسيسودوا ويبلغوا الغاية التي يأمّون إليها، وذلك أنهم لمّا اطّلعوا على التراث العربي، أدهشتهم معارفه وعلومه وفنونه المبتكرة التي يحويها، فإن اهتم به العرب فسيتخطّون به الزمان والمكان ويصنعون به حضارة عربية إسلامية جديدة، تليق بدستور حياتهم، فتوجّسوا من هذا خوفا من ردّة فعل من العرب والمسلمين، تكون جزاءً وفاقا لحضارتهم، ولهذا عدّوا وخططوا لضرب العربية بالدعوة إلى العامية أن تكون بديلا للفصحى والحرف اللاتيني بديلا للحرف العربي.

ولقد كانت أصعب محنة تفكيكية مرّت بها اللغة العربية، رجّت من ثوابتها وهزّت من حصونها، حتى كادت أن تنحلّ كل أوصالها وروابطها ما بين علومها، منذ عهد أبينا اسماعيل عليه السلام كأوّل نبي تكلّم بها إلهاما من الله سبحانه وتعالى، إلى يوم الناس هذا! كانت بين دعاة العاميّة ودعاة الحرف اللاتيني.

لقد كان روّاد هذا المشروع الفكري اللغوي الهدّام المسلوخ من الوثنية المسيحية الأوربية، جماعة من المستشرقين الحاقدين على العربية والإسلام، منهم الرائد الأول ولهلم سبيتا الألماني في كتابه: "قواعد العربية في مصر"، الذي نشره سنة (1880)، ثم تلاه كارل فولرس في كتابه:"اللهجة العربية في مصر" الذي نشره سنة

(1890)، ثم تلاه سلدن ولمور في كتابه:"العربية المحكية في مصر"، الذي نشره سنة (1901)، ثم تلاه فيلوت وباول في كتابيهما:"المقتضب في عربية مصر"، نشراه سنة (1926)، وغيرهم كثير.[1]

وهذه الكتب الأربعة غزوا بها العربية، وفعلت فعلتها النكراء في اللغة، وهي أفكار أنضجتها نار التفكير والروّية والتمهّل من مدرسة الاستشراق لضرب أقوى رابط يجمع العرب والمسلمين موحّدين متفقين. ولقد كانت ضربات موحشة بمثابة القنابل، كيف وقد أتت هاتان الدعوتان أكلها عند المفكرين واللغويين العرب، لأنهم نهلوا منها وعبّوا من حيث يدرون، وربما لا يدرون لحقيقة أغراض هاتين الدعوتين الواردتين فبئس الورد المورود!

ولأنه ليكاد يظنّ الظانّ آنذاك أن العربية قد أزفت ساعتها ودنا أجلها، عندما نجد أبنائها، يساهون في هدمها باسم الإصلاح وقلوبهم غلف عن مطامح هذه الدعوة عند أصحابها الأوّل من المستشرقين الحاقدين، بحيث نجد أمثال:رفاعة الطهطاوي –وهو الذي يعدّونه رائد النهضة العربية الحديثة– يحقّق ما أراده له المهندس الفرنسي"المسيو جومار"، والمستشرق الفرنسي "سلفستر دي ساسي".[2] فيدعو إلى العامية في كتابه:"أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسماعيل"، الذي نشره سنة (1868)، وهو من الذين لا يدرون. أما سلامة موسى المفكّر المرتزق الكبير، في كتابيه–البلاغة العصرية واللغة العربية، الذي نشره سنة (1945). والأدب للشعب، الذي نشره سنة (1956)، صاحب دعوة صارخة لنبذ الفصحى بالجملة، ولويس عوض: نسخة منقّحة عنه، الذي أفتى بجواز ترجمة القرآن الكريم إلى العاميّة، وغيرهم كثير عددهم.

وهذه الدعوة إلى العامية التي لقت قبولا في ساحات العرب، كانت ترافدها دعوة الحرف اللاتيني أن يكون بديلا للحرف العربي بئس الرفد المرفود، وكذلك لقت تجاوبا عند أبرز الأساتذة الجامعيين المجمعيين العرب: منهم أحمد لطفي السيّد، والمقالات السبع، نشرها في صحيفته "الجريدة"، أفريل، وماي، سنة (1913). ومنهم اقتراح عبد العزيز فهمي باشا، في بحثه الموسوم بـ:–"استبدال الحروف اللاتنية بالحروف العربية"، قدمه إلى المجمع بالقاهرة سنة (1943). ومنهم حتى اللغوي الكبير علي الجارم، واقتراح شكلات جديدة للدلالة على الحركات، نشر بحثه سنة(1944). ومنهم المفكر الموسوعي أحمد أمين بحثه الموسوم بـ:–"اقتراح ببعض الاصلاح في متن اللغة"، مقال، نشره سنة (1951)." [3] ولقد انجرف في دعوة الحرف اللاتيني حتى "تمام حسان في كتابه: "اللغة العربية بين المعيارية والوصفية"، الذي نشره سنة (1958).

وكل هذه الآراء والأشتات مجتمعة في كتاب الدكتورة نفوسة زكريا "تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر"، الذي نشرته سنة (1964). ولقد قال فيه الأستاذ الكبير أبو فهر محمود محمد شاكر كلمة عجيبة، سنثبتها كاملة لأهميتها في طرحنا هذا، فقال:" ولا أظنني قرأت في هذا الدهر كتابا، ينبغي لكل عربي وكل مسلم أن يقرأه من ألفه إلى يائه، يضارع هذا الكتاب. وحسبها أنها استطاعت أن تجلو للناس صورة صحيحة صادقة مؤيدة بالأسانيد، بلا تزيّد ولا كذب ولا ادّعاء، عن أكبر معركة تدور في العالم العربي والإسلامي، وهي معركة البناء أو الهدم، معركة الحياة أو الموت، معركة الحرية أو الاستعباد، معركة وحدة العرب والمسلمين بلغة عربية واحدة هي الفصحى، أو تفرّق العرب والمسلمين أشتاتا بلغات متنابذة هي العامية. ولو كان لي من الأمر شيء، لأمرت أن يطبع هذا الكتاب ليكون في يد كل شابّ وشابة، وكل رجل وامرأة، ويكون له مختصرا ميسّر لكل من مكنه الله من القرءاة."[4]

لقد نجح المستشرقون الحاقدون من الألمان والإنجليز والفرنسيين في التخطيط لهذه الدعوة وزرع الألغام الفكرية التشكيكية حول قضية الفصحى، تحت ستار التجديد والعصرنة، فهفا بعض أبرز اللسانيين العرب إلى هذا الجديد، فمنهم انساق انسياقا لا رجعة فيه، ومنهم من تراجع بعد انسياقه، وثاب إلى رشده، وفطن لهذه المكيدة اللغوية، ومنهم من كان بين ذلك وسطا وهم أكثرهم.

ومهما يكن؛ فقد كانت فتنة رجّافة استقطبت حولها أكبر عدد ممكن من الباحثين العرب، طاشت فيها سهامهم، وكثر فيها التثالب والتلاوم، وأصبح النحو الذي هو قانون العربية لا يقع موقعا حسنا في نفوس وأرواح الباحثين، وكادت أن تصير الفصحى غريبة الوجه واللسان بين أهلها وذويها.

وفي رأيي ليس العجب كيف لقت هاتان الدعوتان تجاوبا عند البحّاثة العرب وطريقا لتقليل من قيمة هويتهم اللغوية، وإنما العجب فيمن أنكرها وحاربها وهي في مهدها، وأدرك أنها معركة الحياة أو الموت، لأن هذه الدعوة إلى العامية والحرف اللاتيني كانت لها نظريات محكمة في الخفاء والتستر والتمويه، ودخلت إلى العرب باسم التجديد والإصلاح والعصرنة، وهذا هو الذي دلّس وجه الحقيقة، ولو ابتليت لغة أخرى من اللغات بهذا الابتلاء غير العربية لصارت أثرا دارسا بعد عين.

ولقد عُرِفَت في هذا الميدان شخصية كبيرة؛ وهو الأستاذ الكبير أبو فهر محمود محمد شاكر، الذي نازل أصحابها وكشف مخبوءات أفكارها الفتّاكة ومستودعات ضمائر أصحابها المسخومة بالحقد، في كتابه النفيس "أباطيل وأسمار"، وهو عنوان مستوحى من بيتين لشيخ المعرّة الذين أثبتهما على واجهة الكتاب، وهما:

هل صحّ قولٌ من الحاكي فنقبلَه***أم كُلُّ ذَاكَ أَبَاطِيلٌ وأَسْمَارُ

أمَّا الـعقولُ فآلتْ أنّهُ كَـذِبٌ***والعقلُ غَرْسٌ لَهُ بالصدقِ إِثْمَارُ

- **لمحة خاطفة عن حالة العربية قبل محنة هاتين الدعوتين:**

ولعل في هذا الكلام الذي سبق، تلخيص لأصعب محنة مرّت عليها العربية في بداية القرن العشرين، ولا تقارن بالمحن التي مرّت عليها في التاريخ بدءً من قطرب (ت:206هـ) الذي خالف جميع أئمة العربية في إنكاره نظرية العامل والإعراب ورأى أن الحركات كانت بأثر صوتي جيء بها لتخفف من الثقل الناشئ من إسكان الحروف."[5] وإن كان منه اجتهاد لكنه اجتهاد مضادّ لناموس العربية، ولا يخدم الفصحى، ولقد ردّ عليه جمهرة من النحاة.

ثم محنة الشعوبية التي ازدرت فصاحة العرب وبلاغتهم، وبسببهم ألف الجاحظ البيان والتبيين ردا عليهم، وتفنيدا لمزاعمهم، وبعدها ظهرت طائفة من أتباع القاضي عبد الجبار (ت:415هـ) صاحب كتاب "المغني" هوّنت من شأن علم النحو والشعر، وقد جهد عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ) بحميّة جارفة على حياة اللغة والنحو، فرد عليهم في خطبة كتابه "دلائل الإعجاز".[6] ولقد كان لهذه الطائفة امتداد لعهد الزمخشري (ت:538هـ) فلقد فقد لمّح لهم في خطبة كتابه "المفصل". إلا جاء رجل من المغرب من عمد دولة الموحدين، وهو ابن مضّاء اللخمي القرطبي (ت:592هـ) صاحب كتاب "الردّ على النحاة" يهدم الأصول التي قام عليها النحو في المشرق، وهي امتداد لثورة ابن حزم الظاهري في الفقه.

وهل انتهت الأمر عند هذا الرجل، بل زادت المحنة اتّقادا، وذلك أن ابن منظور (ت: 711هـ) ذكر لنا هذا الفساد اللغوي الذي بسببه ألّف سفره الجليل "لسان العرب" لحفظ اللغة من الضياع والتلف، يقول في خطبة كتابه:"صار النطق بالعربية من المعايب معدودا، وتنافس الناس في الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب، في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون."[7]

وكل هذه الفتن والكروب التي مرّت عليها العربية عبر تاريخها، لم تكن جميها بحجم الدعوة إلى العامية والحرف اللاتيني. لأن هذه الأخيرة كانت في الحقيقة صراعا فكريا رهيبا بين حضارتين مختلفتين، ولم تكن بين أهلها فحسب، والذي زاد في ضريم هذه المحنة ووقدتها بعض أهلها و"هم رجال منّا، من بني جلدتنا، من أنفسنا، ينطقون بلساننا، وينظرون بأعيننا، ويسيرون بيننا آمنين، بميثاق الأخوة في الأرض، أو في الدين، أو في اللغة، أو في الجنس."[8]

وهم قوم غير أوفياء غذوا بدرّها وشبّوا وكبروا على عاتقها، فلما اشتدّ عصب لسانهم واستحكمت مفاصل عقولهم، رموها بحالقات من الأوصاف في أصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها وفي علمائها، من التهم والشكوك والقصور، إيعازا من الأجانب الذين أسسوا لهذه الدعوة.

غير أن العربية أثبتت جدارتها وقوتها من خلال هذا الابتلاء، ولم يحدث لها أي نزيف داخلي في علومها، وسلمت من شرورهم، ولم يتحقق لهم ما تمنّوه من مطامح، لأنها دعوة مهزوزة ومجذوذة عن الثوابت والأصول، وغير موضوعية، بنيت على وساوس وهواجس أفكار بعض المستشرقين المسيّرين من قادتهم وحكامهم.

- **<u>حالة العربية بعد النصف الثاني من ق 20 في مواجهة حضارة الإلكترون:</u>**

أما اللغة العربيّة ما بعد محنة هاتين الدعوتين؛ واللتان فشلتا فشلا ذريعا، فإن العربية بعد النصف الثاني من القرن العشرين تواجه زعيقا ونفيرا وزمهريرا من عالم التكنولوجيا والمخترعات، فهي في عصر تماهت فيه الموائز والخصوصيات، وتحطّمت فيه الحدود، و"تكسّرت فيه القيود، وهدمت فيه السدود بين اللغات الحديثة، ولم تصبح اللغات وسيلة للتبليغ والتواصل فحسب، وإنما أصبحت القوة الفاعلة، فهي أقوى وأعتى من المفاعيل النووية والقنابل الذريّة الذي تسابق الأقوياء في نشر لغاتهم عبر المراكز الثقافية أولا، والأنترنت ثانيا ليصلوا إلى العولمة التي يرمون من ورائها إلى الهيمنة التامّة على الإنسانية جمعاء في لغتها وفكرها ومصطلحاتها ومخترعاتها."[9]

وخاصة عالم الانترنت الذى زوى العالم في صفحاته واخترق الحجب، واختزل الأزمنة والأمكنة، وهو عالم سيطرت عليه اللغة الإنجليزية سيطرة تكاد تكون شبه تامّة، فثورة الاكتشافات والاختراعات التي تكاد تكون في كل ساعة فهي باللغات الأجنبية عدا العربية. فأين إذن؛ موقع العربية من هذا العالم المتغوّل وما مصيرها؟

معلوم أنه قد "أصبحت ظاهرة موت اللغات عنوانا يوميا كسائر عناوين العولمة. واستفاضت في هذا الشأن تقديرات إحصائية عامة متفاوتة ونبوءات، منها أن عدد لغات العالم اليوم زهاء 6800، وأن 50%، إلى

90%، من هذه اللغات ستختفي مع نهاية القرن 21."[10] فمنظمة اليونسكو مثلا ترى أن اللغة العربية في طليعة اللغات القومية المهددة بالانقراض والموت، فكيف يكون هناك مستقبل للعربية في ظل جملة من التحديات من عقبة الازدواجية والثنائية، وعقبة الترجمة، وتحديات عالم الاقتصاد، وعالم الإعلام، وخاصة تحديات العولمة التي شبهها الدكتور نهاد الموسى "بليل النابغة عندما قال في النعمان عندما توعّده:

فإنّك كاللّيل الذي هو مدركي***وإن خِلْتُ أنّ المنتأى عنك وَاسِعُ

وقد كثر الكلام فيها، فمنهم من يراها ظاهرة لا نملك إلا نعيش بين ظهرانيها، ومنهم من يرى أنها مرادف الأمركة باعتبارها القوة المتفرّدة بالهيمنة على العالم في كل مجالات الحياة."[11]

فأنّى للعربية السلوى والطمأنينة وقد أقصيت من التحديث والعصرنة، وهذه الإنجليزية لغة العلم والتكنولوجيا والحاسوب، وقد هيّأت لها الأنترنت أن تنتشر وتشيع بمعجم مشترك يشبه أن يكون كونيّا، معجم نجده في العربية كما نجده في كثير من اللغات الأروبية والآسيوية والإفريقية وهو معجم يبدأ برموز الحياة اليومية الأولية في التحية Hi، والشكر Thank you، والوداع Bye، والموافقة Ok...الخ، وتنازع الناطقون باللغات المختلفة في أمرها بين متقبّل ورافض وغير آبه، ولكن الأمر فوق إرادتهم جميعا، أما في العربية فقد استوطنت كثير من المشتقات، وأصبحوا يقولون مسّج من message بدل أرسل، وسيّف من save بدل أحفظ، وهكذا..."[12] فإذا سمحنا لهذه المفرادات الدخيلة أن تسري بيننا وتدلّك على ألسنتنا، فإنه سيحل محل الأصيل، الكلام الخليط والهجين الذي امتلئت به شوارع العالم العربي وأصبح هو العملة المتداولة على الألسنة.

إذن؛ "فالعربية في خطر داهم جزء يسير من الحقيقة المفزعة الكبرى، ولكنه الجزء المهدد الذي ينهار البناء كله بانهياره فإذا انهار، أصبح الحاضر كله والمستقبل كله، ركاما وأطلالا وملاعب يستبيحها من يشاء وكما يشاء."[13] لأن هناك أيادي خفيّة لا تظهر تحاول سحق اللسان العربي وطمس الهوّية عن طريق وسائل الإعلام المعولمة التي تروّج للهويات الأمريكية والأوروبية بالفكر المعلّب إلى الشرق، لخطف عقول شباب العرب وألسنتهم، والشباب هم الثروة الحقيقية للبلاد والموارد الغالية للعباد.

فاللغة جزء من الذات الإنسانية وجزء من الفكر، فإذا لم تحرس هذه الوسيلة من خطر إعصار العولمة فإنّها ستبضّع هوية الشخصية العربية والإسلامية بين أنيابها ومخالبها المكشّرة في جميع اتجاهات الحياة ومرافقها، وهذا هو التجانف بعينه للإنتحار اللغوي، والتمدّن الممسوخ، وكما يقول عباس محمود العقاد:"من واجب القارئ العربي إلى جانب غيرته على لغته أن يذكر أنه لا يطالب بحماية لسانه ولا مزيد على ذلك، لكنه مطالب بحماية العالم من خسارة فادحة تصيبه بما يصيب هذه الأداة العالمية من أدوات المنطق الإنساني، بعد أن بلغت مبلغها الرفيع من التطور والكمال، وأن بيت القصيد هنا أهم من القصيد كله... لأن السهم في هذه الرمية يسدد إلى القلب ولا يقف عند الفم واللسان، وما ينطقان به من كلام منظوم أو منثور."[14]

فالشعور بالمشكلة تجاه العربية واجب على كل عربي ومسلم وليس الباحثين فحسب، فالمسؤلية هنا تقع على عاتق الجميع، فاللغة هي سفينتنا التي نحن مستهمون فيها جميعا، ولا يمكن لأحد منّا أن يستهين بأمرها، وإلا فهو الغرق والتماهي في لغات الغير ميوعة وتفسّخا، نتسقّط الحضارات الأخرى في لغاتها وسائر أساليب حياتها. حينها يكون بطن الأرض خير لنا من ظاهرها، من أن نصل إلى الدرك الأسفل من اللاوعي اللغوي.

يقول أبو فهر محمود محمد شاكر:"اللغة ليست علما بل هي شيء فوق العلم."[15] والشيء الذي فوق العلم في نظري هو العقيدة والوطن، إذن؛ فاللغة عقيدة ووطن، أما أنّها عقيدة لأنه لا إسلام ولا دين ولا عروبة إلا بالعربية، أما أنها وطن فلأنها مستقرّ الإنسان العربي على وجه الأرض يؤوي إليه. فما معنى للإنسان من دون لغة؛ ولو عاش الإنسان بلا لغة لتبرّمت منه حواسه الست تبرّم الظلماء من النور والظلّ من الحرور.

أمثلة عن نفوذ العربية وشجاعتها:

ومهما يكن؛ فإن أثبتنا واقع التحديات التي تحاول تحجيم وتهميش اللغة العربية، فإن هذه الأخيرة تعتلج وتغالب هذه التحديات، حتى أثبتت نفوذها وأثرها في اللغات، يقول مدير المعهد الثقافي الإسباني، بكتور غارسي دي لكونتشا:"إن عشرة آلاف كلمة من أصل عربي توجد باللغة الإسبانية تم تضمينها كلها في قاموس الأكاديمية الملكية للغة الإسبانية. وهذا التواجد الكثيف للكلمات العربية في اللغة الإسبانية يقابله تأثير ضعيف للغة الإسبانية على العربية حيث نجد فقط بعض الكلمات من أصل إسباني في لغة الضاد."[16] وهذا التأثير القوي من العربية على الإسبانية يدل على قوة بنيتها وشجاعة كلماتها.

ولقد يكون مجزئا في البرهنة على هذا، السَّبَقَة العلمية التي تريد اللسانيات الإدراكية تحقيقها وهي إقامة "نحو كليّ" يصف جميع ألسنة البشر، وهذا الكشف العلمي الذي يطمح البحث اللساني المعاصر إلى تحقيقه لم يجد السبيل إلا عن طريق تجربة العقل البشري الذي يتكلم باللغة العربية فحسب، يقول الدكتور عبد السلام المسدي:"إن علم اللسانيات (...) يمر بلحظة معرفية حرجة، ذلك أنه يبحث عن أنموذج من الألسنة الطبيعية يُمدّه بما لا تستطيع اللغات العالمية السائدة الآن أن تمدّه على الوجه الأكمل. وإننا لعلى يقين جازم بأن اللغة العربية مؤهلة تمام التأهيل للاضطلاع بهذه المهمة العلمية الدقيقة: فهي أولا لغة إعرابية (...) والسبب الثاني هو أن اللغة العربية لغة اشتقاقية تعتمد الحركة الذاتية في توليد الألفاظ بعضها من بعض، (...) والدعامة الثالثة تتمثل في أن العربية هي من أقدم اللغات التي حافظت على بنيتها التاريخية التامة، (...) والسند الرابع هو أن اللغة العربية وصلتنا معزّزة بعلوم غزيرة طوّقت بها فألمّت بمنتهى أسرارها وكانت من ضروب العلم الخالص الذي قد استوفى أشراط المنهج الموضوعي الشامل (...) ثم إن اللغة العربية هي لغة حيّة متداولة (...) ولسنا بمجازفين لو زعمنا أن أكبر فريضة تقع على عاتق أبناء لغة الضاد من هنا فصاعدا إنما هي استثمار تجربة الإنسان العربي مع لغته في أتمّ أشراط الإفصاح بها كي نقدّم للمعرفة الإنسانية زادا سخيّا يكون الأنموذج الأوفى للسانيات الإدراكية."[17]

وهذا الإرهاص هو من المبشّرات في نجاح اللغة العربية مستقبلا، من منظور الدرس اللساني الحديث، بحيث أنه جرّب كل لغات الدنيا واحدة واحدة، فلم تُحقق له كبير نهضة، مقارنة بالخدمات البحثية العلمية المخبرية التي قدّمهت لها. بقيت الآن العربية يعطى لها فرصة بأن تثبت ريادتها لهذه المهمة العلمية العالمية، وذلك بأن تكون لغة الكشف العلمي والتواصل الحضاري، ولما لا أن تكون لغة الانترنيت والتكنولوجيا لحلّ المشاكل الإنسانية!؟

رغم أنّ أغلب اللسانيين البحاثة العرب دقّوا ناقوس الخطر لتدارك العربية قبل أن تصير إلى ما صارت إليه بعض اللغات من الانقراض. من بينهم إدريس مقبول من المغرب في بحثه، الموسوم بـ: "من الحرب على

اللغة إلى الحرب على الهوية"، وعبد المالك مرتاض من الجزائر، دقّ ناقوس الخطر في حوار له بعنوان:"واقع اللغة العربية في العالم العربي"، وعبد السلام المسدّي في كتابه القيّم "العرب والانتحار اللغوي"، وغيرهم كثر.

ورغم واقع العربية في ظلّ تحدّي الزعيق الحضاري بمبهراته الفضائية، ومغرياته التكنولوجية، وشطب الأحداث العالمية اليومية، وتغلّب النفوذ الغربي إقتصاديا وسياسيا وثقافيا، ورغم اعوجاج المنظومات التعليمية التي رعيت في غياب أولي الاختصاص ذوي الفحص العلمي، إلى غير ذلك من المقلقات والمفزعات. فلن يؤثر هذا على صلاحية العربية للبقاء والخلود والاستمرار مادام أن حبلها متصل غير مجذوذ بحياة الآخرة.

من يستطيع أن ينكر هذه الحقيقة، كما يقول أبو فهر: التي "كادت تكون واقعة، ثم حالت بينها الحوائل، ولماذا ينكرها المرء إلا من حبّ العجز واطّراح الهمّة ؟ وأسألك: هل كان إنجليزي واحد في القرن السابع عشر، يخطر بباله أن لغته سوف تكون لغة عالمية تطبّق ما بين مشارق الأرض ومغاربها؟ كلّا بلا ريب، فما الذي جعل هذا ممكننا للإنجليزي بلا تراث إلا طغيان الغلبة والسيطرة، وجعله غير ممكن لي، وأنا أملك ما هو أفعل من الغلبة والسيطرة، وهو دين الله الذي يتساوى في حمل كتابه والقيام بلغته العربي وغير العربي؟"[18]

إذن؛ فسند هذا التنبؤ هو من مشكاة القرآن الكريم، فمادام أنه أرسى للعربية معالمها وأرسى تراثها على مدّ البصر في التاريخ، قادر أن يُورّثها الأجيال اللاحقة المتقادمة كما ورّثها لنا اليوم منذ أربعة عشر قرنا، ومهما استفضنا في تعداد مزايا العربية فلن نبلغ، "وهل يغني القول إن العربية تنفرد بين لغات العالم بأنها لغة الوحيدة التي امتدت لها الحياة في التاريخ المدوّن والتآليف المتصلة والشواهد الماثلة والتداول الحي ستة عشر قرنا؟ وهل يغني القول إن من يعرف العربية يمتلك القدرة على قراءة كتاب الزمان العربي الإسلامي الممتد من الجاهلية إلى يومنا هذا؟ وهل يغني القول إن العربية ورثت علوم الأوائل وأضافت إليها؟ وهل يغني القول إن العربية تفتح لأبنائها ديوان العرب والنص القرآني المقدس وفطن الجاحظ واكتشافات ابن خلدون وأنظار ابن رشد."[19] ومهما قلنا فيها فلن نبلغ في تعداد مزاياها وفضائلها، والأمثلة والنماذج التي تدل على شجاعة العربية أكثر من أن تحصر، وهي مبثوثة في كتب فقه اللغة والمعاجم، وخاصة كتاب الخصائص لابن جنّي.

شهادات بعض الأجانب على ثبوتية العربية واستمرارها:

أما إذا جئنا إلى شهادات الأجانب وخاصة المستشرقين الموضوعيين، وهم غير ملزمين بإدلاء اعترافتهم، والحق ما شهدت به الأعداء كما يقال، "جون فرن واحد من الأوروبيين، من غير أبناء العربية، يكتب قصة خيالية، بناها على سُيّاحٍ يخترقون طبقات الكرة الأرضية، حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها، ولما أرادوا العودة إلى ظاهر الأرض، بدا لهم أن يتركوا هنالك أثرا يدل على مبلغ رحلتهم، فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية، ولما سئل جول فرن عن وجه اختياره للغة العربية، قال:"إنها لغة المستقبل، ولا شك أنه يموت غيرها وتبقى حية حتى يرتفع القرآن نفسه." [20]

وهذه شهادة أخرى؛ ذلك أن **فيلسوفا ألمانيا** أوصى يوما تلاميذه فقال: "إذا أردتم أن تكتبوا فكرا تأمنون عليه كرور الأجيال فاكتبوه بالعربية، فإن لها دون غيرها من اللغات مزية." فقالوا وما مزيتها؟ فقال:"لأن في العالم أمة عظيمة العدد، ترى من أصول دينها تلاوة كتاب فيها يسمى (القرآن) ولا شك في بقاء الأديان في

الأمم العظيمة الشأن، وحينئذ فلا ريب أنّ هذا الكتاب يبقى ما بقي هذا الدين، وأن العربية تبقى ما بقي هذا الكتاب." [21]

فمن الذي ألزم هذا الأجنبي الذي لا يمتّ لا للعربية ولا إلى الإسلام، ومع ذلك لم يكتمها في قلبه، وترك كلمته للتاريخ هو الذي يحكم عليها بالإيجاب أو السلب. ما دام أن للتاريخ دورة تعاقبية ذهاباً وإياباً، ألا يكون هذا داعيا للتفائل لمستقبل العربية. فإذا كُتب للعربية الغلبة هذه المرّة، فسوف تبلغ نقطة الوصول وهي السيطرة التامّة، بأن تكون لغة اللسان البشري العام ولغة الجهاز الآلي وسوف يكون لها حظ من الانترنت، ولسوف تبلغ ما بلغ الليل والنهار، مادام أنّ:"حفظ الذكر بالعهد الإلهي يمثّل ضمانا لبقاء العربية في المشهد الإنساني على الرغم من كل ما يتجاذبها في دورة الصراع ونواميس التطور."[22]

أبرز موطن قوّة للعربية:

إذن؛ فمصدر قوة العربية الأولى هي القرآن الكريم، وإن أردنا نهضة لها فلابد لنا من الرجوع لهذه القوة القرآنية وما يرافدها من تراث عظيم، وتوجيه أنظار هذا الجيل الغضّ إليه، لأن في العودة إلى تراثنا القرآني واللغوي والعلمي القديم توسيع لنفوذ العربية، وإنّ هذا التراث هو المؤسسة الأصلية والكفيلة في صناعة هوية لغوية حضارية عربية إسلامية تقينا من الغزو الغربي ثقافيا ولغويا. وليس المقصود بالعودة إلى التراث الاحتجان والتعصب له، وإنما المقصود بالعودة إليه إحيائه وتقريبه وتفعيله مع الجديد ليخرج من محدوديته وغربته إلى حياة الاتصال ولحوار المنضبط. وإلا فنحن سائرين في سير ظلماء، وقد يرمي بنا هذا السير من دون شك في مستنقع الذلّ والهوان.

فكيف نتخلى عن نصر العربية وهي وسيلة نصرنا، لا سيما أنّها من بيت طهر ونبوّة، فمنذ عهد أبينا اسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن كأول نبيّ تكلمها، "لأنّ الله تعالى لما فتق لهاته بالعربية المبينة على غير التلقين والترتيب، وفطره على الفصاحة العجيبة على غير النشوء والتمرين."[23] –وهذا على أرجح أقوال العلماء والمفسرين– فـ:"زادها نصاعة وبراعة وكرما، وأسلمها إلى أبنائه من العرب وهو على الحنفيّة السمحة دين أبيهم أبراهيم فظلّت تتحدر على ألسنتهم مختارة مصفاة مبرّأة، حتى أظلّ زمان نبيّ لا ينطق عن الهوى، صلى الله عليه وسلّم، فأنزل الله بها كتابه بلسان عربي مبين." [24]=

نستطيع أن نقول أن العربية لغة مفضّلة:

=وعلى هذا النّسب الشريف والقوي ولأنها لغة القرآن أفضل كتاب، ولغة أفضل الأنبياء والرسل محمد صلى الله عليه وسلّم، ولغة دار الحيوان دار القرار، وعلى هذه المزايا فهي لغة مفضّلة وهذا التفضيل ليس فيه قدر قلامة ظفر من الإيديولوجية والأنانية، لأن هذا التفضيل ورفع الدرجات هو سنّة أرادها الله سبحانه وتعالى في كونه، لِيَتِمَّ أمر قوام هذا العالم، بين بني الإنسان وبين بني الحيوان، وفي الأطعمة، والأشربة والأزمنة والأمكنة، والأوقات، والجهات، وغير ذلك وحتى بين الرسل، يقول تعالى :"تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ"(البقرة: 253)، ويقول سبحانه عن الأطعمة :"وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ"(الرعد:4)، وحتى في القرآن العظيم نفسه الذي هو كلام الله سبحانه وتعالى، هناك آية أعظم من آية، وآية أبلغ من آية،

–غير أن هذا الموضوع الأخير كان معترك الأقران، ومن أراد التفصيل فعليه بكتاب "الإتقان في علوم القرآن" لجلال الدين السّيوطي– وبالتالي فليس من الموضوعية أن نكتم هذه الحقيقة الصادقة.

السرطان الآكل الذي علق بنفوس العرب فزاد في تلميع الهجين اللغوي:

فمهما كانت نوعية المضايقات والتحدّيات التي تواجه العربية في الظرف الحالي، فيمكن مقاومتها، إلا شيئا وحيدا علق بنفوس المجتمع العربي بكامله يصعب معالجته، وهو هذا الداء الدفين المجخّي في قلوب العرب المتمثّل في شعورهم بعقدة النقص والتضاءل والانهزام تجاه الحضارة الغربية في كل شيء، وخاصة اللغة، والنفس إذا احتملت الذلّ وأسلمت للقهر وتمكّن منها واستفحل فإنها فيما بعد لا تألم السّلخ والتمزيق، بل ستستعذبه، وهذا الذي جعل النموذج الأروبي يسيطر ويقوى على العقلية العربية لأنه وجد عقولا فارغة فأوى إليها، ونفوس خالية فاستوطن فيها، وقلوب خاوية فتمكّن منها.

ثم إننا نحن العرب لنا موائز وفرائد تخصّنا؛ والتاريخ شاهد على ذلك، فمن يستطيع أن ينكر أنه لولا القرآن الكريم ماكنت هناك علوم للعربية، هب أن القرآن ما نزل ومحمد صلى الله عليه وسلم ما أرسل إلى يوم الناس هذا، هل تكون العربية لغة رسمية في دساتير اثنين وعشرين دولة عربية، طبعا لا.

شرط واحد للنهوض بالعربية ما إن تمسّك به العرب والمسلمون:

فالحقيقة الضخمة أنه لولا القرآن ما كان هناك وجود علوم للعربية، ولا حتى وجود العربية نفسها، لماذا؟ هذا السؤال يجيب عنه ابن خلدون رحمة الله عليه، حين يقول:"أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوّة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة، والسبب في ذلك: أنّهم لخلق التّوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقيادا بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمّة والمنافسة في الرئاسة؛ فقلّما تجتمع أهواءهم. فإذا كان الدين بالنبوّة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم، فسهل انقيادهم واجتماعهم، وذلك بما يشملهم من الدّين المذهب للغلظة والأنفة الوازع عن التحاسد والتنافس." [25]

والفهم المقابل لنص ابن خلدون أن غير العرب لما كانوا متلطّفين وعادلين مع بعضهم بعضا استطاعوا أن يرتقوا ويصلوا إلى الريادة العالمية علميا من دون قرآن. أما العرب فهم قوم أذلاّء من دون قرآن، لأنهم لا يستطيعون أن يكونوا دولة مرهوبة الجانب عصيّة على أعدائها، والسبب كما ذكره ابن خلدون، فلما كانت في ثقافة العرب قوة قرآنية" اتصل الدين باللغة اتصالا وثيقا في العصور الإسلامية كلّها، وكان الباعث على اهتمام علماء اللغة، بجميع الشواهد اللغوية، وتقعيد اللغة، باعثا دينيا هو ضبط نصوص القرآن الكريم، وتعليم الطلاب لغة القرآن، وجرت مناهج التعليم منذ أقدم العصور الإسلامية على المزج بين المعارف الدينية واللغوية، في الكتاتيب والمساجد والمجتمعات، ثم في المدارس المنظمة فيما بعد، ومن ثم كان اللغوي غالبا رجل دين، ولا ترى عالما من علماء اللغة القدامى، إلا كان مقرئا، أو مفسرا، أو محدثا، أو متكلما، أو فقيها." [26]

فشجاعة العربية وسماحتها في العصر الجاهلي ولدت من الشجاعة الفطرية للإنسان العربي* الذي كان مستقره في شبه الجزيرة العربية في أقوم حال وأعدله، فالعرب عاشوا في هذه الخارطة، يقول الجاحظ عنهم "لم يفتقروا الفقر المدقع الذي يشغل عن المعرفة، ولم يستغنوا الغناء الذي يورث البلدة والثروة التي تحدث الغرّة، ولم يحتملو ذلا قطّ فيميت قلوبهم، ويصغّر عندهم أنفسهم. وكانوا سكّان فياف وتربية العراء، لا يعرفون الغمق ولا

اللثق (فساد عن كثرة الندى)، ولا البخار ولا الغلظ ولا العفن، ولا التخم،(الوباء) أذهان حديدة، ونفوس منكرة." [27] فالعربية أخذت حظّها كذلك من نفوس العرب وبيئتهم، ولما جاء الإسلام واختلط العرب بغيرهم لعالمية الرسالة، كانت القوة القرآنية هي التي حفظت للعربية شجاعتها إلى يوم الناس هذا، وهي أمّ القوى.

فلا مناص من رجوع المجتمعات العربية للتمسك بالقوة القرآنية ليحصل الملك والولاية للعرب والعربية، ونتخلص من رعونة الأميّة وعيّ اللسان ومرارة الشعور بالإحباط، فتصفّى النفوس وتهذّب الأرواح وتنشط العقول من الركام الذي علق بها أيام القطيعة والجفاء عن تعاليم القرآن واقتناء هذا التراث العظيم الزاخر فكرا وممارسةً.

فإن تحقق هذا الشرط لنصرت العربية من غير ناصر، عندها فلا خوف على العربية من مزاحمة اللغات وثورة المعلومات، وسلاح الانترنت وغير ذلك من تضخيم المسؤليات بالتكهنات، فالمطلوب من كل عربي ومسلم أن يحمل فكرة واحدة تجاه العربية وهي إصلاح من لسانه بالتعلّم والتمرين فقط. فالحلّ بأيدينا جميعا لمستقبل العربية، ولا يقع قلم التكليف هنا على باحث أو أستاذ أو مسؤول أو غير ذلك، بل تقع على الجميع من الطفل في مدرسته إلى الرئيس في قصر حكومته.

ولعلّ في هذا الذي ذكرت بُلغَةً وكفاية في توضيح مستقبل العربية، بين شهادات النقل وتنبوءات العقل، إذً فالنهضة اللغوية مشروطة بالتمسّك بحبل كتاب الله المتين، وإحياء تراثنا الثمين، والصبر على مستجدّات قوادم السنين، وإذا تقاعسنا ولم نستعد لحجم هذه المسؤولية بقينا أمّة مضعضعة، عرضةً للتقليد والتأثر برجيع الحضارة الغربية، وبقينا أمة مغلوب على أمرها في كل شيء، لم يبق لها إلا نسج أكفانها وحفر أجداثها.

مرجع الإحالات:

[1] **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**:د، نفوسة زكاريا سعيد، ط1، 1964، دار نشر الثقافة بالاسكندرية، ص:18.

[2] **رسالة في الطريق إلى ثقافتنا**:أ، أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2006، ص:143.

[3] **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ص123.**

[4] **أباطيل وأسمار**: لأبي فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005، ص:125، 126.

[5] **الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي،** (ت:337ه) تحق: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط3، 1979، ص:70.

[6] **انظر دلائل الإعجاز، للإمام أبي بكر عبد القاهر الجرجاني النحوي،** بتحقيق وقراءة: أبي فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، مصر، ط3، 1992، ص:9.

[7] **لسان العرب:** للإمام ابن منظور الأنصاري، حققه:عامر أحمد حيدر، راجعه:عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ج1، ص:23، 24.

[8] **أباطيل وأسمار، ص:9.**

[9] **شجاعة العربية –أبحاث ودروس في فقه اللغة–**:أ، سالم علوي، 2006، ص:6، 7.

[10] **انظر:اللغة العربية في العصر الحديث–قيم الثبوت وقوى التحول–**:د، نهاد الموسى، دار الشروق، عمان، ط1، 2007، ص:15.

[11] **المرجع نفسه،** ص:164، 165.

[12] **المرجع نفسه،** ص: 165.

[13] **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**:د، عادل سليمان جمال، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د، ت)، ص:1197.

[14] **اللغة الشاعرة:** لعباس محمود العقاد، نهضة مصر للطباعة والنشر، 1995، ص:6.

[15] **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، ص:1196.

[16] **انظر: موقع شبكة صوت العربية:www.voiceofarabic.net** ، الاقتباس المثبت أعلاه ترجمه: أ، خالد ملوك.

[17] **انظر: العربية والإعراب**:د، عبد السلام المسدي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص:63، 64، 65.

[18] **أباطيل وأسمار**، ص:192.

[19] **انظر: الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهصة إلى عصر العولمة**:د، نهاد الموسى، دار الشروق، عمان، ط1، 2003 ، ص:238، 239.

[20] **البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية:** أ.د، فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط2، 1999، ص:65، 66.

[21] **ديوان الإنشاء**:السيد أحمد الهاشمي، ضبط وتنقيح: د، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002، ص:343.

[22] **اللغة العربية في العصر الحديث– قيم الثبوت وقوى التحول–**، ص:47.

[23] **انظر: رسائل الجاحظ**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979، ج3، ص:191.

[24] **أباطيل وأسمار**، ص:346.

[25] **مقدمة ابن خلدون**، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، دار الفكر، بيروت، ط1، 2006، ص:163.

[26] **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية:** لعبد المجيد عابدين، القاهرة، 1951، ص:102.

* معلوم أن مواقف العلماء حول قضية نشأة اللغة متعددة، ولكنني أخذت برأي ابن جني (ت:392هـ) لعلميته، والذي يرى فيه بفطرية نشأة اللغة العربية، فعبّر عن هذه النظرية بقوله:"سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المراد"، انظر: الخصائص، لابن جني، في باب:"إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، ج2، ص:164. ومن المحدثين الذين يرون بفطرية نشأة اللغة، عباس حسن في بحثه القيّم:"خصائص الحروف العربية ومعانيها"، نشره سنة 1978، وكذلك فخر الدين قباوة يرى بهذا الرأي، في كتابه الرائع"الإقتصاد اللغوي في صياغة المفرد." انظر فصل:"الإقتصاد واللغة."

[27] **رسائل الجاحظ**، ج3، ص:216، 217.

أسباب الإباحة و موانع المسؤولية في القانون الدولي الجنائي

الأستاذ: حمـوم جعفـر
جامعة البليدة 2 – الجزائر

مقدمة:

تعرف التشريعات الدولية المقارنة حالات، تخرج الفعل المجرم من دائرة التجريم إلى دائرة الإباحة و اللاعقاب، كون أن الجريمة ليست وليدة الإرادة البشرية البشعة و اللاإنسانية، فقد يدفع إلى ارتكاب الجريمة ظروف تخرج عن إرادة الفاعل، و تدفعه دفعا لارتكابها، و هذا ما راعته و قننته قوانين العقوبات المقارنة، بأخذها بأسباب الإباحة كمانع من موانع المسؤولية، لاسيما في التشريع الجزائري.

من المسلم به أيضا وجود قانون دولي جنائي ينبثق عن القانون الدولي، و يمثل شقه الجنائي، الهدف منه هو تجريم و معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية0 و يمكن القول أنه أخذ بجميع المبادئ القانونية المنصوص عليها في القوانين الوطنية الخاصة بالجرائم، و أضفى عليها الصبغة الدولية0 و لقد جسد نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة هذه المبادئ القانونية، في الإطار الدولي.

لقد اتخذت المحكمة الجنائية الدولية من المسؤولية الجنائية الفردية مبدأ قانونيا مركزيا لها، و منه جعلت من الأشخاص الطبيعيين أساس المتابعة القضائية من طرفها.

إن تطبيق المسؤولية الجنائية الفردية، بدل من المسؤولية الجنائية الدولية له من النتائج أنه يؤدي إلى معاقبة المتسبب في الجريمة مباشرة، خلاف المسؤولية الجنائية الدولية التي تعاقب الدول و الأنظمة دون ردع المتسببين المباشرين في الجريمة[1].

و عليه فإن الأخذ بالمسؤولية الجنائية الفردية لا يعني الأخذ بها على إطلاقيتها، إذ أن هناك من المبادئ القانونية التي تؤدي إلى كبح المسؤولية الجنائية، و منه إما أن تؤدي إلى جعل الفعل المجرم مباحا (أسباب الإباحة) و إما تعفي المجرم الدولي من العقاب(موانع المسؤولية).

و منه سنحاول دراسة أسباب الإباحة موانع المسؤولية المنصوص عليها في القانون الدولي الجنائي، و بالأخص نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

1- إن مبدأ المسؤولية الجنائية الدولية الفردية لم يتم تجسيده إلا بموجب اتفاقية 08 أوت 1945 المتعلقة بنظام محكمة نزرمبرغ؛ إذ أنه لم يتم التطرق له من قبل بنفس الطريقة و إنما تمت الإشارة له بموجب المادة 227 من اتفاقية فرساي 1919، لمزيد من المعلومات،أنظر:
Patrick Daillier et Alain Pellet, droit international public, Lgdj, eja2eme edition, Paris, 2002, p 711.

يقصد بأسباب الإباحة:" تلك المجموعة من الأسباب الموضوعية التي يعتبرها القانون سببا كافيا لتجريد (الفعل غير المشروع) من صفته الإجرامية و إخراجه من دائرة التجريم و إعادته إلى نطاق المشروعية".[2]

و لهذا، فقد ارتأينا أن ندرج سببين من أسباب الإباحة و هما الدفاع الشرعي و حالة الضرورة، و قد اخترنا هذين السببين نظرا لأهميتهما و وجود مواثيق ومعاهدات دولية تطرقت لهما، و عليه لم نتطرق إلى المعاملة بالمثل و هذا لأن هذه الحالة قد تجاوزها الزمن و لا يعتد بها حاليا.

أما فيما يخص موانع المسؤولية[3] فيقصد بها:" تلك الأسباب الذاتية التي تتعلق بالشخص و التي يمكن عند تحققها أن تمنع مسؤولية الشخص العقابية، و لكنها لا تزيل عن الفعل صفته الإجرامية".[4] و عليه فقد تطرقنا إلى إطاعة أمر الرئيس كمانع من موانع المسؤولية و لم نتطرق لموانع أخرى للمسؤولية معروفة لدى الجميع ألا و هي : الجنون، الصغر و السكر هذا نظرا إلى أن هذه الحالات لا تحتاج إلى شرح معمق[5].

01الدفاع الشرعي.

إن الدفاع الشرعي من إحدى الصور التي يتخذها حق الدولة في البقاء، و لعل الدفاع الشرعي من أهم هذه الصور، ذلك لأنه إلى وقت قريب كان اللجوء إلى القوة مفهوما واسعا حقا أي أن الدولة صاحبة السيادة تتمتع بحق إعلان الحرب إلى أن تطور المجتمع الدولي خاصة بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية أين تم وضع أسس قانونية لاستعمال القوة، و تمت بلورة أسس الدفاع الشرعي، و عليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الدفاع الشرعي و شروطه و إلى معنى الدفاع الشرعي في إطار ميثاق الأمم المتحدة نظرا لأن الميثاق أحدث تغييرا جوهريا في مفهوم القوة و الدفاع عن النفس، ثم نتطرق إلى الدفاع الشرعي في نظام روما الأساسي.

---

2 - د. عبد الله سليمان سليمان: « المبادئ الأساسية في القانون الدولي الجنائي»، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992، ص .145.

3 - و تجدر الإشارة إلى أن هناك من يشبه موانع المسؤولية بأسباب الإباحة،- و لكن هما مختلفان. راجع د. عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية للقانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص 165.

4 - د. عبد الله سليمان:« شرح قانون العقوبات (القسم العام) الجزء الأول الجريمة»، دار الهدى، عين مليلة، ص266.

[5]- لقد تم ذكر موانع المسؤولية في نظتم روما الأساسي، فأما صغر السن فقد تم التنصيص عليها في المادة 26 من النظام، أين لا يجوز للمحكمة متابعة شخص كان يبلغ أثناء ارتكابه الجريمة أقل من 18 سنة، كما نصت المادة 31 على الجنون و السكر و الإكراه، و الظرف الطارئ، و هي كلها حالات تتأكد المحكمة من وجودها، و منه إعفاء المتهم من المسؤولية. أنظر: د. عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2007, ص 89- 120.

أ/ مفهوم الدفاع الشرعي و شروطه.

إن الدفاع الشرعي في القوانين الداخلية هو حق طبيعي لكل إنسان لرد اعتداء وقع له على نفسه أو على ماله، و مفاده حق الإنسان في استعمال القوة اللازمة لصد الاعتداء الواقع عليه.

و إذا كان الدفاع الشرعي قد عرف في القوانين الداخلية منذ وقت مبكر، فالعكس بالنسبة للقانون الدولي الجنائي،[6] إذ يرتبط تاريخ الدفاع الشرعي بتاريخ استخدام القوة لفض المنازعات الدولية، فهو الوجه الآخر لتلك الوسيلة و يتناسب معها تناسبا عكسيا، فحيث ساد اللجوء إلى القوة - أي إلى الحرب – اختفى حق الدفاع الشرعي، و حيث ظهرت القيود على استخدامها بدأت فكرة الدفاع الشرعي في الظهور بصفة متواضعة، و حيث حرم اللجوء إليها مطلقا حظي الدفاع الشرعي بمكانة مرموقة، و بتطبيق ذلك على التاريخ الإنساني، تقرر مبدئيا أن تحريم اللجوء إلى القوة لم يتبلور بصورة واضحة و محددة إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تضمن ميثاق الأمم المتحدة نصا صريحا على ذلك (المادة 2 فقرة 4)، و استثنى منه حالة الدفاع الشرعي (المادة 51)، أما قبل ذلك منذ فجر التاريخ لم يكن اللجوء إلى القوة محرما بصورة قاطعة باستثناء ما جاءت به الشريعة الإسلامية من تحريم، و بالتالي لم تظهر فكرة الدفاع الشرعي بصورة ملموسة. [7]

و من هنا فإن مفهوم الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي هو: "حق يقرره القانون الدولي لأحد أعضاء المجتمع الدولي يتمثل في استخدام القوة لصد عدوان مسلح شرط أن يكون لازما لدرئه و متناسبا مع قدره على أن يتوقف عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين"، و يقول "مونتيسكيو": " ... إن حياة الدول كحياة الأفراد، فكما يحق للناس أن يقتلوا في حالة الدفاع الشرعي يحق للدول أن تحارب حفاظا على نفسها... فالدولة لها الحق في أن تحارب لأن بقائها حق ككل بقاء آخر". [8]

و فيما يخص شروط ممارسة حق الدفاع الشرعي، نجدها في العرف الدولي وتتمثل هذهالشروط فيما يلي:

1. وجود عدوان: أي ينبغي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون بصدد عدوان مسلح حالا و مباشرا يهدد أحد الحقوق الجوهرية للدولة المجني عليها، و من هنا نرى أن شروط العدوان هي:

6- د. عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص 151.
2- حول التطور التاريخي للقانون الدولي الجنائي، راجع د. حسنين عبيد:« الجريمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية)» ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ،1992، ص56.45.
8 - عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع سابق، ص 151.

- أن يكون عدوانا مسلحا: أي تحريك الجيوش أو الغزو أو القنبلة أو الحصار و غير ذلك من الأعمال التي يستعمل فيها السلاح، هذا و لا يشترط نوع محدد من السلاح أو كمية بعينها منه، و لكن يشترط أن يكون هذا الاستعمال على درجة من الخطورة و الفعالية ، و لا يستقيم القول بهذا الشرط إلا إذا اعتمدنا تفسير الخطر الحال.

- أن يكون العدوان حالا و مباشرا: أي أن يكون العدوان قد نشأ قبل الرد عليه، فهو عمل حال قام و لم ينته بعد بمعنى أنه لا يجوز أن يكون الدفاع سابقا عن الاعتداء بحجة الوقاية من عدوان مزعوم سيحدث في المستقبل، كما لا يجوز أن يكون الدفاع لاحقا لانتهاء العدوان، إذ يعد عندئذ عملا انتقاميا و ليس من قبيل الدفاع الشرعي.[9] و في هذا النطاق توجد نظرية الضربة الوقائية أي القيام بممارسة الدفاع لمواجهة خطر مفترض، وسنتطرق إلى هذه النظرية في المبحث الرابع من هذا الفصل.

- أن يرد العدوان على أحد الحقوق الجوهرية للدولة: و هنا نعود إلى ما أشارت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1974 الخاص بتعريف العدوان، إلى أن هذه الحقوق تشمل سيادة الدولة و سلامتها الإقليمية و استقلالها أو غير ذلك مما يتعارض مع أهداف الميثاق مثل حق تقرير المصير (و سنعالج هذه النقطة بأكثر تدقيق في المبحث الرابع عندما نتطرق للعدوان كجريمة من جرائم القانون الدولي الجنائي).

2. شروط الدفاع: حتى لا يتصف الدفاع الشرعي بالعدوان، لابد من وجود الشروط التالية:

- أن يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصد العدوان: و هو ما يعرف بشرط اللزوم في القانون الداخلي، إذ من غير المعقول أن تباح الحرب إذا كان من الممكن أن تلجأ الدولة إلى وسائل أخرى مشروعة لنيل حقوقها.

- أن يوجه الدفاع إلى مصدر العدوان: بمعنى أن يوجه الرد إلى الدولة المعتدية، و عليه فلا يجوز أن تعتدي الدولة المعتدى عليها على دولة ثالثة بحجة الدفاع الشرعي.

- أن تكون القوة المبذولة للرد على العدوان متناسبة معه: و يعني ذلك أن حق الدولة في الرد المتولد عن العدوان يبيح لها الرد في حدود القدر الضروري و الكافي لصد العدوان بدون مبالغة أو تجاوز.

ب/ الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة و نظام روما الأساسي.

9 - عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي،المرجع السابق، ص 154.153.

1: الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد ارتأينا تخصيص فرع مستقل لمسألة الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة نظرا لأن هذا الأخير يعتبر قد أحدث تطورا كبيرا في مفهوم الدفاع الشرعي و بلوره إلى درجة كبيرة، فالفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق تنص: " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال لأية دولة أخرى أو على أي وجه آخر لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة ". بينما تنص الفقرة الأولى من المادة 51 :"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت القوة المسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، و ذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين"[10].

إن أول ملاحظة نبديها هي أن هاتين المادتين قد أكدتا ما تكلمنا عنه فيما سبق من شروط الدفاع الشرعي، و ثاني ملاحظة هي أن المادة 51 تفرض قيودا مفادها أن تقوم الدولة بتبليغ مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها دفاعا عن نفسها، و لا تؤثر تلك التدابير فيما للمجلس من حق في أن يتخذ في أي وقت ما يراه ضروريا من أعمال لازمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين و إعادتهما إلى نصابهما.[11]و هذا ما يمكن اعتباره رقابة من طرف مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم و الأمن الدوليين و ذلك بعد إبلاغ كل ذي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو كل عضو في الجماعة الدولية عن العدوان، و من ثمة يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة أو التدابير اللازمة إما بإدانة الدولة المعتدية (عند توافر شروط العدوان و مشروعية الدفاع) و إما في حالة عدم توافر العدوان و عدم مشروعية الدفاع وبالتالي اعتبار هذا الدفاع في حد ذاته عدوانا. و في الحالتين يقوم مجلس الأمن بإصدار قرار بتوقيع العقوبات الجماعية على الدولة المخطئة لخروجها على محارم القانون الدولي.

و هناك مسالة أخرى هي مسألة الدفاع الشرعي الجماعي التي أشارت إليها المادة 51 من الميثاق و لكن لم تعرفها، و مع ذلك فقد بات مستقرا في الفقه أنه يستلزم قيام تنظيم إقليمي و لم تحدد نصوص الميثاق مضمون هذا التنظيم، أما حول شروط الدفاع الشرعي الجماعي هي نفسها شروط الدفاع الشرعي الفردي و يمكن أن نضيف إليها:

إن الدول الأعضاء في التنظيم الإقليمي أو الحلف العسكري هي التي تقرر شروط العدوان باعتبار أنه يعد واقعا عليها بمقتضى الاتفاق المبرم فيما بينهما، و أن مثل هذا التقدير هو الذي يجعلها تفكر في ضرورة التدخل دفاعا شرعيا عن الدولة أو الدول التي تعرضت للعدوان و يقع عليه التزام التحقق من

---

10 - ميثاق الأمم المتحدة، المادة51.

11 - د. عبد الكريم علوان:« البسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر»، دار مكتبة التربية بيروت، الطبعة الأولى، 1997 ،ص17.

كافة شروطه، و من شأن هذا التقدير الجماعي للموقف أن يحول دون تعسف في استعمال حق الدفاع الشرعي.

2: الدفاع الشرعي في نظام روما الأساسي.

لقد تم التنصيص على الدفاع الشرعي في نظام روما الأساسي في نص المادة 31 فقرة 1 (ج): " يتصرف على نحو معقول للدفاع عن نفسه أو عن شخص آخر أو يدافع في حالة جرائم الحرب عن ممتلكات لا غنى عنها لبقاء الشخص أو الشخص الآخر أو عن ممتلكات لا غنى عنها لإنجاز مهمة عسكرية ضد استخدام وشيك و غير مشروع للقوة و ذلك بطريقة تتناسب و درجة الخطر الذي يهدد هذا الشخص أو الشخص الآخر أو الممتلكات المقصود حمايتها.

و اشتراك الشخص في عملية دفاعية تقوم بها قوات لا يشكل في حد ذاته سببا لامتناع المسؤولية الجنائية بموجب هذه الفقرة الفرعية ".

و من هنا نرى أن نظام روما الأساسي نص على الدفاع الشرعي و اعتبره مانعا من موانع المسؤولية و ليس سببا من أسباب الإباحة، و من هذه المادة نستخلص شروط الدفاع الشرعي وفق نظام روما الأساسي، وهي:

1. أن يقوم شخص بالدفاع بصفة معقولة عن نفسه أو عن شخص آخر أو عن ممتلكات ضرورية لبقاءه أو بقاء شخص آخر أو عن ممتلكات لازمة لإنجاز مهمة عسكرية ضد استخدام وشيك و غير مشروع للقوة و هذا في حالة جرائم الحرب، لكن هذه المادة انتقدت على أساس أن تبرير جرائم الحرب يتنافى و القانون الإنساني، و الطابع القانوني الأعلى الذي تحظى به الالتزامات الواردة فيه.[12]

2. شرط التناسب، أي تناسب بين حالة الدفاع الشرعي و أعماله مع درجة الخطر الذي يهدد الشخص أو الشخص الآخر أو الممتلكات المقصود حمايتها.

و هكذا نرى بأن نظام روما الأساسي يعترف بالدفاع الشرعي و لكن هذا الدفاع الشرعي محصور في جرائم الحرب فقط. و تجدر الإشارة أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا قد اعترفت بوجود الدفاع الشرعي كمانع من موانع المسؤولية و هذا في قضية Kunarac, Kovac و Vukovic أين قالت غرفة الدرجة الأولى **II** في حكمها الصادر في 2001/02/22 بأن: "الدفاع الشرعي هو سبب من أسباب الإعفاء من المسؤولية في حالة ما إذا تصرف الشخص لحماية نفسه أو دفاعا عن ماله أو مال هذا

---

12 - Cherif Bassiouni, introduction au droit pénal international/ Bruylant; Bruxelles; 2002/ / , P.253-254

الأخير ضد هجوم، شرط أن يكون هذا التصرف يشكل ردا عقلانيا ضروريا و متناسبا مع الهجوم". و لقد بنت الغرفة حكمها بناء على نص المادة 31 من نظام روما الأساسي و اعتبرتها بأنها قاعدة من قواعد القانون العرفي بوصفها تنص على قاعدة مشتركة لأغلب القوانين الوطنية.[13]

2.حالة الضرورة.

إن حالة الضرورة من أسباب الإباحة في القانون الدولي الجنائي المختلف حول مسألة الأخذ أو عدم الأخذ بمضمونها، فهناك جانب من الفقه يرى عدم الاعتراف بحالة الضرورة كمانع من موانع المسؤولية على أساس صعوبة تطبيقها من ناحية عدم وجود سلطة قضائية دولية تتكلف بالتحقق من وجودها، و كذا من ناحية أخرى في حالة الحرب يترتب الاعتراف بحالة الضرورة و لو في صورة مانع مسؤولية، الاعتراف بها للدولة المعتدية و ذلك تطبيقا لمبدأ المساواة بين الدول المتحاربة و هو ما لا يتفق مع اعتبارات العدالة في شيء.[14]

لكن رغم ذلك هناك من الفقه من يعترف بها، و حتى أن لجنة القانون الدولي أخذت بها في مشروع مسؤولية الدولة في نص المادة 33 منه، و عليه سنتطرق إلى مفهوم حالة الضرورة و شروطها و حالة الضرورة التي جاء ذكرها في المادة 33 من المشروع السالف الذكر وأخيرا حالة الضرورة في نظام روما الأساسي.

أ/ مفهوم حالة الضرورة و شروطها.

قيل أن الضرورة لا يحكمها قانون، إذ ليس من الحكمة و لا العدل أن يحاسب من يجد نفسه في ظروف لا دخل له فيها أمام خطر جسيم يهدده في نفسه أو ماله إذا ما اضطر إلى ارتكاب الجريمة على شخص ثالث بريء للتخلص من الشر المحدق به، و مرد ذلك أن الفعل الذي قام به المرء في هذه الحالة يعد من الظروف التي أحاطت بقيامه خاليا من معنى العدوان.

يرى البعض أن توافر شروط حالة الضرورة على الصعيد الدولي يبرر للدول الأخذ بها قياسا على ما هو معروف و مأخوذ به في القانون الداخلي، و قد أخذ بهذا الرأي بعض الفقهاء الألمان على وجه الخصوص الذين يؤكدون على أن الدولة تستطيع الاحتجاج بحالة الضرورة للمحافظة على نفسها أو صيانة

---

13 - www.tpiy.org

14 - د. حسنين عبيد، المرجع السابق، ص 78-79

مصالحها أو حفاظا على كيانها و لو أدى الاحتجاج بحالة الضرورة هذه إلى القيام بعمل عدواني على دولة بريئة، و من هذا المنطلق برر الألمان غزوهم لبلجيكا و هولندا و الدانمارك و النرويج سنة 1940.[15]

و مع تطور الفكر اتضح الفارق بين حالة الضرورة في القانون الداخلي و القانون الدولي و حالة الضرورة و الدفاع الشرعي، و عليه يفهم أن حالة الضرورة: " هي تلك الحالة التي تكون فيها الدولة مهددة بمقتضى تقديرها الموضوعي للأمور بخطر حال- أو وشيك الحلول - جسيم يهدد وجودها أو نظامها الأساسي أو شخصيتها أو استقلالها، بحيث لا تستطيع تفاديه إلا بإهدار مصالح أجنبية مشروعة بمقتضى أحكام القانون الدولي"[16].

أما حول شروط حالة الضرورة، فهي تتشابه مع ما هو متعارف عليه في القانون الداخلي، و تقسم هذه الشروط إلى شروط الخطر من جهة، و شروط الضرورة من جهة أخرى.

أولا: شروط الخطر: يشترط في الخطر المؤدي لحالة الضرورة ما يلي:

1. أن يكون الخطر موجودا، إذ لا يجوز التعلل بوجود خطر افتراضي للقول بقيام حالة الضرورة.

2. أن يكون الخطر جسيما أي مؤثرا على إرادة الفاعل نافيا لحرية الاختيار لديه، إذ ينذر بضرر غير قابل للإصلاح أو بضرر عسير لا تحتمله نفس المرء.

3. أن يكون الخطر الجسيم حالا، أي أنه على وشك الوقوع، فإنه إن لم يقع بعد فهو متوقع الوقوع حالا، و عليه فلا يبرر فعل الضرورة كون الخطر متوقع في المستقبل.

4. أن لا يكون لإرادة الفاعل دخل في حلول الخطر، و علة هذا الشرط تكمن في أن الفاعل الغريب عن الأفعال التي أدت بالخطر يفاجئ بها مما يضطره إلى القيام بفعل الاعتداء على الآخرين، إذ لا يترك الخطر الحال غير المتوقع فسحة من الوقت لكي يتدبر المرء أمره و يتخلص من الخطر على نحو لا يمس حقوق الآخرين.

5. أن لا يلزم القانون الفاعل بتحمل الخطر، و هو شرط منطقي و مفاده أن بعض الأعمال تفرض المخاطرة على الفاعل و ذلك كأن يفرض القانون على الفاعل وجوب مواجهة الخطر ومكافحته بأساليب معينة.

15- د. عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص 162.

16- Olivier Corten, droit d,ingerence ou obligation de réaction. Bruylant, Bruxelle, 2eme édition, 1996, p 213-216 [16]

ثانيا: شروط فعل الضرورة: إذا قام الخطر بمعناه السابق جاز للفاعل أن يرد بفعل الضرورة:

1. أن يوجه فعل الضرورة لدرء الخطر، ففعل الضرورة المقبول هو فعل الضرورة الهادف إلى إبعاد الخطر، فإذا حاد فعل الضرورة عن هدفه عد جريمة يستحق فاعلها الجزاء.

2. أن يكون فعل الضرورة الوسيلة الوحيدة للتخلص من الخطر.

و تجدر الإشارة في الأخير أنه قد تم إثارة بما يعرف بالضرورات الحربية التي تنشأ أثناء الحرب، أين تكون مخالفة قوانين وعادات الحرب أمرا ضروريا بسبب الموقف الحربي الاستثنائي.و هذا ما أثاره الألمان أمام محكمة نورمبرغ و التي رفضته و قالت: " إن قبول الدفع المستمد في حالة الضرورة التي يقدرها كل محارب و يقدرها صاحب الشأن بنفسه، يؤدي إلى أن تصبح قوانين و عادات الحرب شيئا وهميا..." [17]

أما حول حالة الضرورة في نظام روما الأساسي فلقد نصت المادة 31 فقرة 1 (د) منه على أن:
إذا كان سلوك المدعي أنه يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة قد حدث تحت تأثير إكراه ناتج عن تهديد بالموت الوشيك أو بحدوث ضرر بدني جسيم مستمر أو وشيك ضد ذلك الشخص أو شخص آخر، و تصرف الشخص تصرفا لازما و معقولا لتجنب هذا التهديد شريطة أن لا يقصد الشخص أن يتسبب في ضرر أكبر من الضرر المراد تجنبه، و يكون ذلك التهديد صادرا عن أشخاص آخرون، و أن يتشكل بفعل ظروف أخرى خارجة عن إرادة ذلك الشخص.

و نستنتج من نص المادة نفس الشروط الهامة لحالة الضرورة و المتمثلة في وجود خطر حتى و لو كان مستقبلي أي وشيك الوقوع، يتميز بدرجة من الجسامة يهدد الشخص أو شخص آخر و أن يكون صادرا عن أشخاص أخرين أو عن فعل خارج عن إرادة الشخص، هذا من جهة. و من جهة ثانية يوجد فعل الضرورة يجب ان يكون متناسبا مع الخطر.

03إطاعة أوامر الرئيس.

هناك من يضيف موضوع إطاعة أوامر الرئيس الأعلى في مجال المبادئ العامة للقانون الدولي الجنائي، و لكن ليس كسبب من أسباب الإباحة، و لكن كمانع من موانع المسؤولية و ذلك لأنه كما سبق ذكره فإن أسباب الإباحة هي أسباب موضوعية تزيل الصفة غير المشروعة عن الفعل فيستفيد منها الجميع،

17- د. عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص 162. 163.

و لكن في هذه الحالة مسؤولية المرؤوس تعتمد على كل حالة على حدا بمدى توافر شروط محددة للإعفاء من المسؤولية.[18]

و هذا ما سيتسنى لنا فهمه من خلال دراسة مفهوم إطاعة أمر الرئيس الأعلى، و كذا كيفية التطرق لهذا الموضوع في ظل المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة و في نظام روما الأساسي.

أ/ مفهوم إطاعة أمر الرئيس الأعلى.

إن الفقه يقر بعدم مسؤولية الفرد الذي ينفذ أمر رئيسه إلا إذا كان لديه إمكانية عدم إطاعة الأمر.

إذن إطاعة أمر الرئيس مانع من موانع المسؤولية، و هذا ما أخذ به الرأي الغالب في القانون الداخلي و ذلك في حالتين الغلط في القانون و الإكراه المعنوي.

و قد أكدت الكثير من المواثيق و الأحكام الدولية هذا الاتجاه:

أولا: ما تضمنه تقرير الجمعية الدولية في لندن المنشور في ديسمبر 1943:" فيما يتعلق بالمرؤوسين لا يعتبر أمر دولة أو أمر رئيس إلا إذا كان هذا الأمر يمثل حالة ضرورة".

ثانيا: ما ورد بتقرير القاضي الأمريكي "جاكسون" المقدم بلندن سنة 1945 و الذي تضمن اتفاقياتها الشهيرة الخاصة بمحاكمات كبار مجرمي الحرب من دول المحور. من وجوب إعطاء المحكمة الدولية سلطة تقدير مدى إمكانية قبول أمر الرئيس الأعلى دفعا لمسؤولية المتهم حتى لا يعدو ذا قوة مطلقة في إباحة فعله أو درء مسؤوليته عنه، كما وردت نصوص متشابهة في لائحتي طوكيو و نورمبرغ و مشروع قانون الجرائم ضد السلام و أمن البشرية.[19]

لكن في هذا المجال أي إطاعة أمر الرئيس الأعلى هناك عدة تساؤلات تطرح و منها:

1. إلى أي مدى يستطيع المرء أن يضبط سلوكه وفق قواعد القانون الدولي و يخالف القانون الوطني بالرغم من علمه بأن العقاب ينتظره؟[20]

---

18 - د. عبد الله سليمان سليمان،المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص164.

19 - د. حسنين عبيد، المرجع السابق، ص 90.89.

20 - هذا مع العلم بأن القانون الدولي يسمو على القانون الداخلي، و هذا ما أكدته محكمة نورمبرغ و حكمها في هذا المقام، إذ رفضت هذه المحكمة الدفع بإطاعة الرئيس و أكدت أن الواجبات الدولية المفروضة على الأفراد تعلو على واجب الطاعة إلى الدولة التي يتبعونها، و بأن نصوص القانون الدولي ملزمة للأفراد حتى ولو كان القانون الداخلي لا يلزمهم بذلك.

2. إلى أي مدى يستطيع الإنسان أن يتحمل مغبة عدم إطاعته الأمر الصادر عن رئيسه المتبوع بالتهديد و العقاب الحال و المؤكد توقيا من وزر مخالفة القانون الدولي الذي يهدده بعقاب سينزل عليه في المستقبل أو ما قد ينجر عنه من جزاء مشكوك في توقيعه؟.

و على ذلك فإننا نجد أنه من العدالة بمكان وجوب مراعاة الظروف الشخصية و مدى إمكانية الشخص في أن يخالف الأمر الصادر له و ترك ذلك للمحكمة التي عليها أن تقدر كل هذه الظروف في سبيل البت في مسؤولية المرؤوس الذي يحتج بالأمر الصادر له من رئيسه.[21]

ب/ إطاعة أمر الرئيس في ظل المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة ونظام روما الأساسي.

ففي ظل المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة أولا و قبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أنه تم التنصيص على مسألة إطاعة أمر الرئيس الأعلى في المادة 7 فقرة 4 من نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا، و في المادة 6 فقرة 3و4.[22]

و أول ما نلاحظه على هاتين المادتين هو أنهما لا تعترفان بعذر إطاعة أوامر الرئيس كعذر يعفي من المسؤولية الدولية، و لكن في نفس الوقت هاتين المادتين تعتبر إطاعة أمر الرئيس ظرف مخفف[23] ، و هذا ما أخذت به محكمة نورمبرغ في المادة 8 و هذا عندما توجد حالة أين السلطة العليا قد نزعت من المرؤوس جميع الحريات المتعلقة بالفهم و العمل.

و العكس إذا ما كان للمرؤوس خيارا معنويا عند ارتكابه الجريمة، فهنا وقوع تلك الجريمة تنفيذا لأمر الرئيس لا يعتبر ظرفا مخففا. و لمعرفة مدى الاعتراف الظرف المخفف أم لا، هنا تدخل عدة اعتبارات نذكر منها العلاقة الوطيدة أم العكس بين الرئيس و المرؤوس، التحديد المتعلق بالأوامر، وجود أو عدم وجود الرئيس أثناء تنفيذ الأمر، الطابع اللأخلاقي للأفعال المرتكبة، أو بالعكس الشك الممكن تجاه شرعية هذه الأفعال، هكذا فقد أخذت هاتين المحكمتين بإطاعة أمر الرئيس كظرف مخفف، و هذه النظرية تعرف في القانون الجنائي الوطني بنظرية "Baïllonnettes Intelligentes".[24]

أما في نظام روما الأساسي فبمقتضى المادة 33 منه كقاعدة عامة لا يعترف بإطاعة أمر الرئيس كمانع من موانع المسؤولية، لكن استثناءا تعترف المادة 33 و في حالات مذكورة على سبيل

---

21 - د. عبد الله سليمان سليمان،المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص 168.167.

22 - راجع قرار مجلس الأمن رقم 227 (1923) المتبني نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا، المادة 07، و القرار رقم 955 1998 الذي اتخذه اتخذه مجلس الأمن في جالسته 3453 المنعقدة في 1998/11/08 المادة 06.

23 - هنا يعرف الظرف المخفف.

24 - Karine Lescure ,tribunal penal international pour l;ex yougoslqvie. Monchresien. Paris. 1994 ,P 106.

الحصر،[25] و عليه فإن نظام المحكمة الجنائية الدولية في نص المادة 33 منه ينص في الفقرة الأولى: "على أنه لا يتم الاعتداد بعذر ارتكاب الشخص لجريمة امتثالا لأمر حكومة أو رئيس عسكري كان أم مدنيا حتى يتم إعفاءه من المسؤولية الجنائية".

لكن في نفس الوقت هذه المادة قد حددت ثلاث حالات يتم من خلالها إعفاء الشخص من المسؤولية الجنائية، و هي:

1. إذا كان على الشخص التزام قانوني بإطاعة أوامر الحكومة أو الرئيس المعني: و معنى ذلك وجود التزام قانوني لا يمكن للشخص أو المرؤوس بموجبه التنصل منه أي التنصل من إطاعة أمر المسئولين التدرجيين عليه.

2. إذا لم يكن الشخص على علم بأن الأمر غير مشروع: و هنا يكون الأمر الصادر عن الرئيس مشوبا بجهل أو غلط في القانون بحيث يكون منذ البداية متضمنا بتكليف المرؤوس بإتيان فعل مخالف للقانون، فيأتيه هذا الأخير معتقدا مشروعيته.

3. إذا لم تكن عدم مشروعية الأمر ظاهرة: أي وجود حالة عدم مشروعية و لكن في نفس الوقت غير ظاهرة؛ أي أنه يصعب التحقق منها.و في هذا المجال فإن الفقرة 2 من نفس هذه المادة تنص على أن مسالة عدم المشروعية تكون ظاهرة في جريمتين اثنتين و هما جريمة الإبادة و الجرائم الإنسانية، و منه ففي هاتين الحالتين فإنه لا يمكن للمرؤوس أن يقول بأن مسألة عدم مشروعية الجريمة (الإبادة و ضد الإنسانية) هي غير ظاهرة و لا يمكن التحري منها.

و من هنا نستطيع أن نقول أن كل من نظام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا و يوغوسلافيا سابقا يختلف عن نظام روما الأساسي في موضوع إطاعة الرئيس كمانع من موانع المسؤولية، إذن كل من المادة 7 فقرة 4 من نظام محكمة يوغوسلافيا سابقا، و المادة 6 فقرة 3 و 4 من نظام محكمة رواندا تعتبر إطاعة أمر الرئيس و وفق السلطة التقديرية للمحكمة هي ظرف مخفف، أما المادة 33 من نظام المحكمة الجنائية الدولية فهي تعتد في حالات معينة بإطاعة الرئيس كمانع من موانع المسؤولية و ليس كسبب من أسباب الاستفادة من الظروف المخففة[26].

على كل حال فإن استفادة المتهم من هذا المانع مرهونة باعتبارات معينة يجب على المحكمة مراعاتها، إذ يتعين عليها أن تتأكد من وجود علاقة سببية بين الجريمة المقترفة و الأمر الصادر من

---

25 - أنظر نظام روما الأساسي المؤرخ في 1998/07/17، المادة 33.

26- د. عبد الفتاح بيومي حجازي: المحكمة الجنائية الدولية، دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، النظرية العامة للجريمة الدولية، نظرية الاختصاص القضائي للمحكمة، 2007، ص 181-184.

الرئيس، بأن تكون أفعال المنفذ مطابقة للأوامر، فإذا كانت مبنية على تفسير موسع للأوامر أو ان تكون مخالفة لها كان المنفذ مسؤولا مسؤولية كاملة عن أفعاله المجرمة. كما ينبغي أن تكون أوامر الرؤساء غير شرعية، و العبرة هنا بمخالفتها لقواعد القانون الدولي و لا يهم موافقتها للقانون الوطني. و يشترط في المخالفة أن تكون غير ظاهرة بحسب تعبير المادة، فإن كانت صارخة أو ظاهرة بطل الاعتذار بإطاعة الأوامر كسبب للإعفاء من المسؤولية و إن كان من الجائز الخ ذبه كسبب مخفف للعقوبة. و للمحكمة عند النظر في القضايا المطروحة أمامها أن تقرر مدى مخالفة الأوامر للقانون، و بالتالي قبول أو رفض دفع المتهم بإطاعته كسبب معفي من العقوبة[27].

الخاتمة:

هكذا نكون قد قمنا بدراسة أهم أسباب الإباحة و موانع المسؤولية في القانون الدولي الجنائي، بمعرفة الخطوط الحمراء التي يتوقف عندها القاضي الدولي الجنائي عند محاكمته لأي شخص متهم بارتكاب جريمة دولية؛ إذ أنه على سبيل المثال لا يمكن معاقبة جميع من يقوم بارتكاب فعل القتل في الجرائم ضد الإنسانية، إذ كان ذلك الفعل ناتجا عن دفاع شرعي قام به الشخص ليدافع عن نفسه أو ماله، و من هنا جاءت هذه الاعتبارت القانونية لإخراج الفعل المجرم من دائرة التجريم إلى دائرة العقاب، و كذا من أجل رفع المسؤولية الجنائية عن مرتكب ذلك الفعل المجرم.

لقد تطرقنا إلى أهم أسباب الإباحة من دفاع شرعي و حالة ضرورة، و عرفنا بأن الدفاع الشرعي في القانون الدولي كان دفاعا شرعيا يختص الدول فقط، لكن بتطور القانون الدولي و تفريعه إلى قانون دولي جنائي و ظهور المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، فكان لزاما من أن يمتد الدفاع الشرعي إلى الحالات الفردية بناء على قواعد المسؤولية الجنائية الدولية و الركن الدولي في الجرائم الدولية. و بالتالي جاءت شروط الدفاع الشرعي من شروط للخطر و شروط لفعل الدفاع في هذا الإطار مع ما يتناسب و مبادئ القانون الدولي الجنائي، لكن يعاب على نظام المحكمة الجنائية الدولية حصر الدفاع الشرعي في جرائم الحرب دون العدوان و جرائم الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب في وقت السلم و في وقت الحرب. كما أن هناك حالة الضرورة التي جاءت بها المادة 32 من نظام المحكمة الجنائية الدولية، و التي عرفت حالات مكملة للدفاع الشرعي من أجل جعل الفعل المجرم مباحا إذا جاء نتيجة خطر حال أو مستقبلي يهدد الشخص، شريطة أن يكون فعل الضرورة متناسبا مع الخطر.

و بتعرضنا لموانع المسؤولية تطرقنا إلى إطاعة أمر الرئيس كأهم حالة أحاطها القانون بمجموعة من القواعد و الشروط، حتى لا تؤدي إلى إخراج هذا المانع من قالبه كضمانة من ضمانات المتهم

[27]- نصرالدين بوسماحة، المحكمة الجنائية الدولية، شرح اتفاقية روما مادة مادة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، ص135.

متى كان متصرفا تطبيقا للأوامر الرئيس غير المشروعة و غير الظاهرة في نفس الوقت كأن يكون أمر الرئيس هو قنبلة مراكز العدو في مكان معين، في حين أن ذلك المكان هو مكان تواجد المدنيين و ليس القوات المسلحة و هذا ما يعتبر غير ظاهرا بالنسبة لمن يقوم بتنفيذ أمر القنبلة. و تبقى دائما في مثل هذه الحالات السلطة التقديرية للقاضي لاستنتاج تصرف المأمور بناء على أمر غير مشروع و غير ظاهر من طرف الرئيس من عدمه.

و تجدر الإشارة بأن الأمر الملفت للنظر هو التجانس و التشابه الكبير بين ما هو منصوص عليه في قوانين العقوبات الوطنية و القانون الدولي الجنائي، الذي أخذ معظم مبادئه خاصة تلك المتعلقة منها بالتجريم من القانون الوطني، و بلورها حسب ما يتماشى مع القانون الدولي الجنائي، و المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، الخاصة بالجريمة الدولية. و أقل ما يمكن القول في هذا النحو بأن القانون الدولي الجنائي يعرف مبادئ قانونية محكمة في مجال أسباب الإباحة و موانع المسؤولية، و هذا ضمانة من ضمانات حقوق الإنسان من جهة، و ضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة من جهة ثانية. و يبقى مستقبل القانون الدولي الجنائي مرهونا بنجاعة المحكمة الجنائية الدولية و الأحكام التي تصدرها، و هذا في ظل عالمية و ديمومة هذه المحكمة، و الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه المحكمة في بلورة قواعد أسباب الإباحة و موانع المسؤولية الجنائية خاصة، و جميع المبادئ المتعلقة بالقانون الدولة الجنائي عامة.

قائمة المراجع (ترتيب حسب الاستعمال)

-1
Patrick Daillier et Alain Pellet, droit international public, Lgdj, eja2eme edition, Paris, 2002.
2 - د. عبد الله سليمان سليمان: « المبادئ الأساسية في القانون الدولي الجنائي»، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.
3 - د. عبد الله سليمان:« شرح قانون العقوبات (القسم العام) الجزء الأول الجريمة»، دار الهدى، عين مليلة.
4- د. عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2007.
5- د. حسنين عبيد:« الجريمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية)» ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ،1992.
6 - ميثاق الأمم المتحدة.
7 - د. عبد الكريم علوان:« البسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر»، دار مكتبة التربية بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
8 - Cherif Bassiouni, introduction au droit pénal international/ Bruylant; Bruxelles; 2002
9 - www.tpiy.org
10- Olivier Corten, droit d,ingerence ou obligation de réaction. Bruylant, Bruxelle, 2eme édition, 1996.
11- قرار مجلس الأمن رقم 227 (1923) المتبني نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا، المادة 07، و القرار رقم 955 1998 الذي اتخذه اتخذه مجلس الأمن في جالسته 3453 المنعقدة في 1998/11/08 المادة 06.
12 - Karine Lescure ,tribunal penal international pour l;ex yougoslqvie. Monchresien. Paris. 1994 .
13 - نظام روما الأساسي المؤرخ في 1998/07/17، المادة 33.
14- د. عبد الفتاح بيومي حجازي: المحكمة الجنائية الدولية، دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، النظرية العامة للجريمة الدولية، نظرية الاختصاص القضائي للمحكمة، 2007.
16- نصر الدين بوسماحة، المحكمة الجنائية الدولية، شرح اتفاقية روما مادة مادة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر.

التطور المعماري ومظاهره في المملكة السبئية قبل الإسلام

الأستاذ: محمد كاكـــي
جامعة الجلفة – الجزائر

المقدمــة

تبدو دراسة المعمار العربي في المملكة السبئية من الدراسات المهمة في التاريخ العربي القديم وذلك لما لها من أهمية في تاريخ وتطور مظاهر الحضارة العربية قبل الإسلام ن وتهدف دراسة الموضوع لإيضاح الصورة التاريخية لهذا الجانب المعماري ولأهميته في الحضارة السبئية ككل ، ومع ندرة وضعف الكتابة المتخصصة وجب تنويعنا لمصادر المعلومات ومنها الدوريات والأبحاث المتخصصة في تاريخ المنطقة وبالأخص مجموعة النقوش والمواد الموروثة .

ومن إشكاليات هذه الدراسة هي لغة المادة النصية في الآثارات السبئية التي لا يمكن قراءتها بشكل بسيط دون الاعتماد على ترجمة بعض ما نشر حولها ، وسنحاول الإجابة عن تلك التساؤلات بخصوص قوة ذلك المعمار السبئي ومدى تطوره وكيف أدار السبئيون ذلك الكم من المعمار وهذه الأسئلة كانت من المسوغات التي اقتضت اختيار هذا البحث ودراسة الموضوع وسنعمل على تقديم إجابات لذلك مدعمة ببراهين ، كما اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي التاريخي بالوصف والمقارنة والتحليل بالإضافة لاستقاء المادة من مصادرها الأصلية نقوش وآثار وعلى تنويع المراجع والمصادر .

لقد كانت المملكة السبئية واحدة من بين أهم وأكبر الممالك في الجنوب العربي ، وقد تركت حضارتها العديد من الشواهد التي تدل على رصيدها وغناها ودورها في العالم القديم ، وسنحاول فهم إحدى جوانب هذه المملكة حضاريا من خلال مظاهرها المعمارية العديدة التي كانت من جهة انعكاسا لقوة ثرواتها .

المبحث الأول

التطور والنهضة المعماريين عموما

المطلب الأول/ عوامل نهضة المعمار السبئي :

أولا / زخم النشاط الاقتصادي وتراكم العائدات :

بفضل نشاط السبئيين التجاري على الخصوص واحتكارهم للكثير من المصادر والمواد والسلع وتنقلهم عبر الممالك اتسعت ثرواتهم وامتدت سيادتهم لأطراف الجزيرة العربية شرقا وغربا ، وقيل أنهم احتفروا الترع وبنوا السدود وحولوا الرمال لتربة خصبة وشادوا القصور والمحافد وتفننوا في تزيينها كما مدوا الأسوار وبرعوا في معمارها مثلما اغترسوا الحدائق ونوعوا ثمارها باستغلالهم لنظام الري وتصريفه وذلك لبراعتهم في بناء وترميم السدود .

ويؤكد المؤرخون أن سكان اليمن في العهد السبئي كانوا أكثر تحضرا ونمطا عمرانيا في الجزيرة العربية لأن بناء المحافد والقصور والمدن والهياكل ترقى لعصور موغلة في القدم وقد خلدت النقوش مختلف تلك المنجزات والهياكل المعمارية من طرف شخصيات وزعماء سبئيين (*) .

ثانيا/ وفرة الوسائل المادية والبشرية وتنوعها :

كان لسهولة توفر مواد البناء أثر مباشر فيما قام به سكان اليمن من انجازات معمارية بطابع هندسي أخاذ وإتقان رفيع في كل البيوتات والقصور والمعابد والأسوار، ولعل البيوت والقصور والمعابد كانت أبرز مظاهر العمران التي لقيت انتباه المؤرخين كمحرم بلقيس ومعبد أوام وسد مأرب (**) وقصر

(*) ورد ضمن النقوش والنصوص السبئية المكتشفة حديثا تعليقات عديدة حول منجزات معمارية قام بتنفيذها سبئيون من مختلف الفئات وأشهروها كتقربا وحمدا لآلهتهم أو كعرف إشهاري أو كتمييز في مكانتهم الاجتماعية ، ومن بين تلك المنجزات بناء معبد هوبس وعليه نقشت الكتابة السبئية القديمة ، وهي عبارة عن نص يخلد بناء المعبد بمنطقة مأرب شمالي المدينة خلال النصف ا لثاني من القرن 8 ق.م ، ومضمون النص << يثع أمر بن يكرب مالك | قد قام ببناء معبد هوبس >> . لمزيد من المعلومات أنظر : Christien darles , les temples , y.p.r.s, P . 133 . ؛ وهناك كتابة في نقش آخر بالمسند تخلد بناء معبد سبئي ، وهي بمثابة نص إهدائي يدعو صاحبه إيليقدم بذكره لأسماء آلهة معابد سبأ ويرد شعار ألمقه ، وهوبس إضافة لذكر أسماء بعض حكام وأمراء سبأ (كرب إيل الكبير ، سمهمو علي والأمير هالك بت ذمر علي) إضافة لشعار ألمقة وهوبس خلال القرن 7 ق.م ..، لمزيد من المعلومات أنظر : François Breton , Naissance et Destin de L'alphabet Sudarabique , y.p.r.s , P . 57 ؛ كما وجد مخطط القصر الملكي لشبوة عاصمة حضرموت وهو أحد أشهر المنجزات اليمنية في العهد الملكي السبئي . لمزيد من المعلومات أنظر : Jean François Breton , Shabwat : Capitale du Hadramawt , y.p.r.s ,P. 113 . (**) يرقى البناء المعماري الفلاحي للألف الأولى ق.م كما هو الحال في بناء سد مأرب العتيد حيث أشارت بعض الدراسات الأثرية التي أجريت ميدانيا على آثار هذا السد أن أسسه تعود لمطلع الألف الأولى ق.م وهي فترة حضارة يمنية راقية عرفتها المملكة السبئية في بدايات هذا الألف . لمزيد من المعلومات أنظر:الموسوعة اليمنية .../...

سلحين وقصر ود "وديح"[1] وبقايا قصر ناعط[2] وقصور أخرى كانت ببلاد اليمن ولازالت بعضها تحكي آيات ذلك الفن الخاص ببلاد الأرض السعيدة شكلا وزخرفة مثل ما هو الحال في قصر الحجر[3] .

وكانت اليمن على العموم بلادا غنية بالمعادن كالفضة بالرضراض وبالعفيف وجد العقيق والذهب كما وجدت أحسن أنواع الفضة في منطقة ألهان واستخرج العقيق بأنواعه والجزع من منطقة صنعاء واشتهرت ظفار بالجزع الظفاري إضافة لمعادن الحديد بأرض سليم في نقم وغمدان حول صنعاء وجبل الحديد حول عدن حيث صنعت منه مختلف الأدوات الإنتاجية للزراعة والري ، واستخدم الرصاص في العديد من الحرف وطلاء الأواني ومعدن الكبريت من ذمار والزجاج (الشب اليماني)الذي استعمل في الأدوية ودباغة الجلود ومعدن الملح بجبل الملح في مأرب وممالح تهامة ووادي السرحان حيث (قرى سباخ الملح المترامية)[*] .

كما وجدت مناجم لمعادن أخرى منها منجم حليت ويقع في حمى ضَرِيّة وكان يسمى النجادي[4] ويرى الهمداني أن معدن العقيق في نجد من أغزر معادن الذهب في الجزيرة العربية ، بينما يذكر ياقوت أكثر من عشرة معادن[5] وأشار أيضا لوجود عدة مناجم من معادن الذهب في اليمن[6] ، وهناك عدة مناجم للفضة في الجزيرة العربية في اليمن كمنجم شمام باليمامة[7] ، أما مناجم الحديد مثل منجم معدن

.../... الجزء.1 ص ص.211 . 213 وكان هذا السد آية المنجزات المعمارية حيث ظل صامدا وبدأت تصدعاته منذ النصف 2 من القرن 6 م . لمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة اليمنية ، المرجع السابق ، ص ص . 216 . 218 ؛ ومن مرافق سبأ المعمارية كان امتلاك السبئيين للقصور التي جعلت ملكتها تتطلع لما هو أكثر بهاء من قصورها السبئية حيث كانت زيارتها لأخذ الإلهام والحكمة والفنون من ملكها. لمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة اليمنية ، المرجع السابق ، ص ص.166.167 .

(1) Jean – François Breton , Villes et Villages , P . 104

(2) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 31

(3) نفسه ، ص ص. 253 . 276 .

(*) وهي معادن كانت موجودة في أنحاء جزيرة العرب حتى الوقت العباسي ، ويعد معدن بني سليم من أغزر مناجم الذهب وسمي أيضا معدن فرّان . لمزيد من المعلومات أنظر : الهمداني , صفة جزيرة العرب, دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض ، 1974 ، ص . 319 .

(4) البكري ، معجم ما استعجم ،ج.2 ،عالم الكتب ، القاهرة ، 1945، ص.264 ؛ الهمداني ،المرجع السابق، ص.329

(5) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج.2 ، ص.234 .

(6) الهمداني ، الجوهرتين ، ص. 139 .

(7) نفسه ، ص ص . 152 ، 129 .

رُغافة في اليمن الذي كان فيه خمسة عشر كيراً لسبك الحديد ومعدن قِساس في نجد [1] ، ومعادن العقيق والجزع في اليمن التي كان يصنع منها الخرز والفصوص والأواني البقرانية والسعوانيـة [2] .

وقد ترتب على وجود المعادن قيام بعض الصناعات المعدنية مثل صناعة الحدادة والصياغة كما ظلت صناعة الحدادة في اليمامة مزدهرة حتى القرن الخامس الهجري ، وكانت أسواق الصاغة مزدهرة في عدن وغيرهـا [3] .

إن وفرة مثل تلك الوسائل المادية كانت نتيجة للثروات الطبيعية ولإنتاج السبئيين لمحصول البخور وما يدره من أموال وصفه الكلاسيكيون بشكل خرافي وكان تصديره عاملا في زيادة التبادل التجاري [4] .

لقد توسعت نهضة المعمار الفلاحي بفضل ذلك الثراء ، فمنذ الألف 3 ق.م شهدت حقبة المكاربـة تطورا معماريا كبيرا فمن نجران وحتى السواحل الجنوبية للجزيرة العربية ومن سوحل البحر الأحمر حتى حضرموت ، ومنها توسع شبكات الري الصناعي وتطويرها [5] ، وهذا التطور المعماري والمالي كان نتيجة سيطرة سبأ على المنطقة تجاريا واقتصاديا ولعبها دورا محوريا في المنطقة [6] ، ولعل زيارة ملكة سب وحملها لأوراشليم أفخم أنواع الهدايا من سبأ لدليل على عنى المملكة السبئـة [7] .

لقد كان لتراكم الثروة السبئية مصادر أخرى منها ما كانت تجنيه من عائدات الضرائب التجارية من طرف التجار والقوافل العابرة لمدنها وأقاليمها عبر مختلف المسالك التجاريـة [8] .

---

(1) ياقوت الحموي ، المرجع السابق ، ج.3 ، ص. 35 ؛ ج.4 ، ص.345 .

(2) ابن رسته ، الأعلاق النفيسة ، مطبعة بريل ، لايدن ، 1891 ، ص. 112 .

(3) الإصفهاني ، بلاد العرب ، ص ص . 254 ، 358 .

(4) جون فرانسوا بروتون ، العربية السعيدة في عصر ملكة سبأ ، حوليات يمنيـة ، 2002 ، ص . 15 .

(5) جون ف. بروتون ، المرجع السابق ، ص ص . 9 . 10 ؛ مهيوب غالب أحمد كليب ، الصلات التجارية بين جنوب شبه الجزيرة العربية ومناطق الهلال الخصيب ومصر خلال الألف الأولـى ق.م ، ص. 335 .

(6) لوندين ، دولة مكربي سبأ ، موسكو ، 1971 ، ص. 136 ، ص ص . 204 . 205 ؛ مهيوب غ.أ.كليـب ، المرجع السابـق ، ص. 335 .

(7) التوراة ، سفر الملوك الأول ، الإصحاح 10 ، الآية 14 ؛ سفر أخبار الأيام الثاني ، الإصحاح 9 ، الآيات: 1 . 31 ؛ القرآن الكريم ، سورة النمل ، الآيات:22 . 24 ؛ كريستيان ج.روبان ، سبأ والسبئيون في حوليات يمنيـة ، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء ، 2003 ، ص . 23 .

(8) Strabon , Géographie de Strabon , xvi,iii, 2,3 ; Pliny le Grand , xii, 69 . ؛ مهيوب غالب أ . كليب ، المرجع السابق ، ص.350 ، شنت علاء الدين عبد المحسن ، التأثيرات الحضارية بين مصر الفرعونية وشبه الجزيرة العربية في العصر الحديدي ، دراسة نقدية ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد.11 ، المجلد . 1 ، القاهرة ، ص . 14.

المطلب الثاني/ تخليد وذكر المنجزات المعمارية(في النقوش والنصوص السبئية والأجنبية)

أولا/ حسب السبئيين :

لقد خلدت النقوش والنصوص السبئية مختلف المنجزات المعمارية ذات الطابع الديني (الجنائزي والتعبدي) كبناء وإنجاز أو ترميم الشواهد والمعابد والمذابح والهياكل أو ذات الطابع الفلاحي والزراعي كبناء السدود وترميمها ودعم وإنشاء الجدران والحواجز المائية ، ففي عهد المكاربة خلد كرب إيل وتر أنشطته ومنجزاته المعمارية كمشيد ومنظم وذكر تعداد المدن التي قام بتسويرها ، وهذا باتفاق المؤرخين على أن فن العمارة السبئي اتخذ نمطا فريدا من نوعه ، فهو قائم بحد ذاته لا علاقة له بالفن المعماري في أي بلد من بلدان الشرق (1) .

كما لم يغفل السبئيون عن تجسيد الكثير من منجزاتهم المعمارية في ألواح وجدران كانت بمثابة للإشهار والتوثيق وهذا العمل شمل تلك القصور والزخارف والصروح التذكارية التي شيدوها ومنجزات الري وتهيئتهم أو ترميمهم لها كما أشار المكرب لإحداث ثقب كبير في جدار صخري وبناء ثلاثة معابد ومنجزات لهياكل أخرى إضافة لعمليات تسوير المدن (2) .

فكتابة نقش النصر بصرواح تعود للقرن 8 ،7 ق.م حينما كانت صرواح العاصمة السبئية ، وتذكر مختلف المنجزات التي دشنها الملك المكرب كرب إيل وتر في وقت السلام كبناء قصر صالح ولأشغال الري في مأرب ولامتلاك قرى وأراضي زراعية لعشيرته فيشان Fayshan ولتنفيذه بشرف الآلهة هوبس وعثتر (Athtar et Hawbas) لأشغال الري في كل واحات منطقة مأرب (3) .

ففي الصحاري السبئية كانت الواحات من بين الأماكن التي أقام السبئيون فيها حواضرهم ودور سكناتهم وقصورهم مثل تلك المنشآت التي أقاموها في مأرب (4) ، وقد كان لتخليد المنجزات المعمارية لدى السبئيين دور طقسي وتعبدي لإشعار الآلهة وتقديم الحمد لها وطلب إبعاد الضرر (*) .

---

(1) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 286 . 293 .

(2) Christian J.R ,Fondation D'un Empire , La Domination Sabéenne Sur Les Premiers Royaumes ,Y.P.R.S (2) PP . 93 – 94 .

(3) IBID , P . 96 .

(4) Ueli Brunner , L'oasis de Ma'rib , Y.P.R.S , PP . 77 – 78 .

(*) تظهر العديد من النقوش والنصوص السبئية المدونة بالخط المسند مدى ولع السبئيين بتخليد أنشطتهم اليومية على جدران وألواح مختلف المعابد والأضرحة والنصب والشواهد ومن بينها تخليد بناء معبد هوبس بمنطقة مأرب خلال النصف الثاني من القرن 8 ق .م . لمزيد من المعلومات أنظر: Christian Darles , Les Temples , P. 133 ؛ وتخليد بناء قصر بالخط المسند بمطقة ظفار على لوح معماري . لمزيد من المعلومات أنظر : Iwona Gagda , L'Arabie du Sud Unifiée par Himyar , Y.P.R.S, P.192 . .

وقد وصف اليونانيون القدماء المعمار السبئي ومنهم المؤرخ أغاثرخيدس الذي أشار لحياة السبئيين

وحضارتهم ومعمارهم ، كما دعمت الأدلة الأثرية المادية بعضا مما ذكره القدماء كبقايا أسوار المدن والأبراج والمعابد والقصور ومجموعات الأعمدة والتماثيل ومختلف المنجزات الهندسية وسد مأرب ومختلف النقوش السبئية بالمدن والمعابد وتمائيل الآلهة والزعماء المقدمة كإهداءات وقرابين[*] .

ثانيا/ حسب الأجانب :

دلت سلسلة الكشوفات والحفريات الأثرية على مختلف المنجزات الكبرى في المملكة السبئية كالممرات العميقة التي تمتد أميالا عبر الجبال وصخورها وحفر الأنفاق الطويلة وبناء السدود والحواجز الصخرية الضخمة وطواحين الماء والصهاريج الكبيرة ، وهذه المنجزات لم تخلد من طرف السبئيين عموما في نقوشهم كتخليدهم للمنجزات والمظاهر المعمارية الدينية والحياة الشخصية للزعماء والحكام أو للحروب والتوسع ، واقتصر الخط المسند على تدوين النذور والأنشطة الدينية وحياة الملوك[1] .

فقد وجدت بقايا معبد صرواح العظيم وكتاباته التي يقرا منها منجزات معمارية عديدة كبناء بابين من الصخر وإحداث ثقب كبير لجدار صخري له علاقة بالسد العظيم إضافة لهياكل أخرى، وأشارت اكتشافات المغامرين والباحثين الأجانب المعاصرين لغنى فترة المكاربة بالأحداث المعمارية ، كوجود بقايا معبد صرواح العظيم على مسافة 40 كلم من مأرب باتجاه الهضاب العليا واتسعت في كتلة كتابتان كبيرتان من 20 سطرا .

ومن بين حكام هذه الفترة الذين دونت مآثرهم وجد إسم المكرب الفاتح والموحد كرب إيل وتر بن ذمر علي (Karib'il Watar Fils de Dhamar Ali) والذي كانت الحوليات الآشورية قد أشارت له باسم (Karibilu) حيث كانت صرواح العاصمة السبئية وتكلمت الحوليات الآشورية عن مختلف منجزاته كبناء قصر صالح Salh ولأشغال الري في مأرب وامتلاك قرى وأراضي زراعية لعشيرته فيشان (Fayshan) وتنفيذه الجيد لأشغال الري في واحات مأرب[2] .

كما باشر المكرب يثع امر بين بحركة عمرانية واسعة شملت إنجار العديد من أسوار المدن وترميم السدود وحفر الآبار إضافة لبناء المعابد[3] .

(*) كما في نقش النصر الذي سجل فيه المكرب كرب وتر أحداث حروبه الواسعة من أجل توسيع دولته والقضاء على منافسيه. أو نقوش نذرية مرفقة مع تقديمات نذرية للآلهة عثر عليها في معبد أوام الذي كان مزاراً يحج إليه كل السبئيين ، لمزيد من المعلومات أنظر: بشير عبد الرقيب ، دراسة أثرية للمواقع القديمة من المعافر ، رسالة ماجستير ، قسم الآثار كلية الآداب ، جامعة صنعاء 2009 ، (الملخص) .

(1) Christian J.R , Fondation D'un Empire, PP.93- 94 .

(2) Christian J.R , Fondation D'un Empire , P. 96 .

(3) محمد عزة دروزة ، تاريخ الجنس العربي ، ص.50

المبحــث الثانـــي

مظاهر الفن والنهضـة المعماريين في سبـأ

كان المجتمع السبئي أحد الشعوب السباقة للتمدن حيث شاد الدول وأسس الشرائع وشاد المدن ومختلف الهياكل ، وأصبح تمدنه لا يقل شأنا عن تمدن معاصريه في آشور وفينيقية ومصر وفارس وذلك بما خلفته عبقريته من فنون المعمار كالقصور ولواحق الفن المعماري [1] ، كما كانت مظاهر هذا التطور المعماري وارتقاء فنونه نتاج تطور اقتصادي وتراكم الثروة واحتكاك السبئيين بثقافات الشعوب التي عرفت نهضة فكرية ورقي حضاري [2] .

فتطور حضارة السبئيين المعمارية كانت كذلك إحدى مظاهر استغلال الفكر واليد استغلالا جيدا في سبيل الرفاهية التي شاد بها الأجانب ، وتزامنا مع تلك النهضة المعمارية التي أقيمت فيها القصور والحصون وتم استيراد الآلات من العراق وبلاد الشام وإفريقيا وإقامة الأبنية حتى غدت حضارتهم لا مثيل لها في بقية أنحاء الجزيرة العربية [3] .

المطلب الأول/ مظاهر الفن والنهضة المعماريين عموما :

أولا/ المظهر المعماري :

لقد عد المجتمع السبئي من بين الشعوب السباقة للتمدن وقيل أنه شاد المدن والهياكل والقصور وذلك نتيجة رقي وتطور حياته الاقتصادية ونهضته الزراعية والتجارية ونشاط نخبه في البيع والاستثمار والنقل ، وبذلك أصبح هذا المجتمع قادرا على خوض نهضته الفنية والمعمارية وعمارة بلاده مثل معاصريه في آشور وفينيقية ومصر وفارس .

وكان لقدرة السبئيين على استخراج وتوفير بل وجلب مواد البناء انعكاس على ما قاموا به من نهضة معمارية بشكل هندسي وإتقان رفيع شمل كل الدور والقصور والمعابد والأسوار، وكانت البيوت والقصور والأسوار والمعابد من بين أبرز مظاهر العمران التي لفتت إليها انتباه المؤرخين كمحرم بلقيس ومعبد أوام وسد مأرب وقصر غمدان وسلحين ، وقيل ان بعض القصور كانت مذهبة السقوف والجدران كما كانت مشاربهم من الذهب [4] .

وقيل أن قصورهم وأبوابهم باتت مذهبة بعد ما لبسوا التيجان وتحكموا في تجارة البخور واللبان [5] .

---

(1) جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ص.183 .

(2) مجلة المؤرخ العربي ، ع . 20 ، بغداد ، 1981 ، ص . 133 .

(3) حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، ط.1 ، ص . 29 .

(4) Ptolemy , Geography , Trans by Jones H, London , 1961 , T.3 , P.63.

(5) Strabon ,The Geography of Strabon ,Translated by Hamilton , London ,V.3 ,1937, P.177

ثانيا/ المظهر الفني "فن العمارة" : تميزت كثير من مظاهر المعمار بالفخامة ، فقد شاد السبئيون القصور التي كان بعضها مذهب السقوف والجدران والمشارب حتى بدى عنهم أنهم جميعا أغنياء وأن كل سبئي تاجر [1] .

فالسبئيون عندما أضحوا من الشعوب الغنية باتت قصورهم وأبوابهم مذهبة بعدما لبسوا التيجان وتحكموا في تجارة البخور واللبان [2] ، فمن خلال ملاحظة أبنية اليمن العديدة الطبقات نلمس الطراز المميز لفنون الزخرفة الخارجية واحتواء النوافذ الزائفة لإعطاء البناء شكلا فاتنا متناسقا في الجدران التي لا يحسن فتح نافذة فيها [3] .

إن فن العمارة في الجنوب العربي فريد من نوعه ورائع بمعالمه ، فهو قائم بحد ذاته لا علاقة له بالفن المعماري في العالم ، فمن ناحية البناء تقوم العمارة أساسا على محور متين وسطي مؤلف من قفص الدرج الذي يشكل بتصميمه المتين عامودا فقريا للبناء ، وبالتالي يتحول هذا القفص الركن إلى قاعدة للمبنى المتصل بها ، فوجود هذه القاعدة التي يرتكز عليها البناء يسمح بالارتفاع في المبنى إلى عدة طبقات .

ويبدو أن تصميم القاعدة كالعمود الفقري هي التي ساعدت مصممي الأبنية اليمنية منذ أقدم العصور ليشيدوا القصور متعددة الطوابق [4] .

المطلب الثاني/ وسائل وتقنيات المعمار السبئي :

قام اليمنيون بمنجزات معمارية عديدة استعملوا فيها مختلف التقنيات والأساليب ومنها تلك الحصون والقلاع كحصن "ذمر مر" الذي اختير موقعه على قمة منيعة مسيطرة على المنطقة من جميع الجهات وهو صعب المسالك والمرتقى مما يجعل من الصعب احتلاله ، وظل هذا الحصن حاميا لمدينة شبام حاضرة اقيال بني سخيم وسمعي كما يطل على وادي السر وقاع الرحبة ويقع حصن ذمرمر ومدينة شبام شمال شرقي صنعاء حيث لعب دورا كبيرا في فترة الحكم السبئي وذكرته نقوش القرن 5 ق.م مثل النقش رقم 600 الذي يشير لقيام معاهر بن جهاض بن ذخر سادن معبد ريام بالعديد من الأعمال الإنشائية في ذمرم منها إصلاح الطريق التي تؤدي للحصن وهي عبارة عن سلالم حجرية تبدأ من فوق مدينة شبام صعودا للمنحدر الصخري حتى أعلى الحصن بطريقة هندسية جميلة .

---

(1) Ptolemy , Géography , Trans by Jones H , London , 1961 , T.3 , PP. 63 -51 .

(2) Strabon ,The Géography of Strabo ,Translate by Hamilton , London ,3Vols ,1937,P.177,

(3) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 273 .

(4) نفسه ، ص . 287 .

أولا/ وسائل البناء وكيفياته : استعمل السبئيون العديد من مواد البناء وتنوعوا في تحضيرها واستخدامها للوصول لقمم الجبال وإنجاز أضخم القصور وأشدها ارتفاعا ، كما تفننوا في إنجاز مختلف السدود الضخمة بين الجبال واستعملوا المواد التي يمكنها مقاومة السيول وشدة الضخ ، كما برعوا في استعمال المرمر والطين المشوي ونحتوا الصخر وجلبوا الرخام ومختلف المواد الثمينة واستعملوها في المنجزات المعمارية ولواحقها .

فمدينة صرواح وحدها تعج بالآثار المعمارية الشاهدة كمعبد المقة ، وقد أقيمت المدينة نفسها على تلة صخرية محاطة بسور كبير مازالت بعض أجزائه الضخمة قائمة إلى اليوم ، وفي الطريق من مأرب نحو صرواح التي تبعد عنها بنحو40 كلم جهة الغرب كان السبئيون يقيمون أحسن أنواع الأشكال المعمارية ويتفنون في تزيينها واستخدام مختلف الوسائل لإنجازها فقد أنجزوا ذلك السور البيضوي لمعبد ألمقة والذي يبلغ ارتفاعه 8 م إضافة لعدة معالم معمارية كانت موزعة في أرجاء المدينة .

وقد قام المعهد الألماني للآثار "فرع صنعاء" منذ سنة 1992 بإعادة تشكيل وترميم المعبد ومختلف لواحقه وشواهده لمعرفة تلك المواد وكيفيات استعمالها .

ويتوسط هذا المعبد(*) ذلك النقش العظيم المعروف بنقش صرواح ، وقام المعهد الألماني بأبحاث أثرية مكنت من معرفة وسائل البناء وكيفية إنجاز ذلك السور الذي بني إضافة للسور البيضوي وقد خصص لمساعدة بناء السور الخارجي للمعبد كما قام الأثريون باكتشاف ومعرفة كيفية بناء مرافق نظام تصريف المياه .

ثانيا/ طرق البناء وتقنياته : تميز المعمار السبئي بنموذج فريد في أسلوب البناء المميز عموما للعمارة في الجنوب العربي فقد تم اكتشاف العديد من المنجزات والهياكل المعمارية ، ففي مدينة صرواح تم اكتشاف 8 مباني كبيرة منها 5 معابد وحدها مبنى إداري يعود للقرن الأول الميلادي يقع شمالي صرواح ولم يتبق منه إلا منصة ضخمة يصل ارتفاعها إلى 2 م مبنية من الأحجار الجيرية المشذبة بعناية فائقة .

وتم اكتشاف قصر كمقر للحاكم السبئي يرجع تاريخه لنهاية القرن 2 ق.م ويتكون من منصة وساحة أمامية محاطة برواق ، كما دلت المسوحات التي أجريت في سهل صرواح على بقايا معمارية لمرافق استغلال المياه منها السدود والمصارف والقنوات المحفورة في الصخر ، وآثار استيطانية على طول الوديان الصغيرة إضافة لوجود مئات النقوش الصخرية السبئية المنتشرة عبر الجبال المحيطة ، ووجد

(*) إضافة لتلك النقوش الموجودة على الوجه الخارجي للسور البيضاوي للمعبد والتي يرجع بنائها للقرن 7 ق.م في عهد المكرب السبئي "يدع إل ذرح" كما تم تشكيل مدخلان للمعبد من الجهة الغربية لهما أعمدة وفناء مرصوف يؤديان لفناء المعبد ، إضافة لوجود مرافق مقدسة تستعمل لطقوس العبادة ومجالس وطاولات حجرية ومذابح وقواعد للنذور .

لمزيد من المعلومات أنظر : صرواح مدينة سبئية تعج بالآثار : HistoricalCities. WordPress.Com, 21/03/2009.

سور طويل في السهل تحيط به سلسلة جبلية ويبلغ طوله عدة كيلومترات وارتفاعه متران قد يكون استخدم كحاجز لصيد الحيوانات[1]، وهذه الهياكل والمنجزت تتشابه مع مختلف المنجزات المعمارية المنتشرة في المدن السبئية القديمة في طرق بنائها وتقنيات تنفيذها من حيث الأعمدة الطويلة الضخمة والنوافذ الزائفة والبلاط المرمري والساحات المرصوفة والقصور المزخرفة المتعددة الألوان مع الإشارة لكثرة النقوش والتماثيل والملاحق المعمارية ومختلف المجسمات الحيوانية والبشرية والنباتية ذات الطابع التزييني والديني والترفيهي[2].

---

(1) Jean François Breton , Villes et Villages , PP. 103 – 106 .

(2) Burkhard Vogt , Marib : capitale de saba , PP. 107 – 109

المبحـــث الثالـــث

مختلـف المشاريـع والمنجـزات المعماريـة

المطلب الأول/ مشاريع ومنجزات الري والمعمار الفلاحي :

أولا/ مشاريع الري عمومـا :

نبغ السبئيون واهتموا بالمنجزات المعمارية الفلاحية ، فمنذ عهد المكاربة قام المكرب ذمار علي وتر بتحسين وسائل الري واستصلاح الأراضي المحيطة بها واستغلالها في الزراعة كما بنى على مقربة من مأرب فتحة لتنظيم تصريف المياه التي كانت تسير في القناة اليمنى إحدى القناتين اللتين كانتا تخرجان من سد مأرب وما زالت بقايا جداري هذه الفتحة حتى الآن في جنوب المدينة أمام الباب الرئيسي من السور المواجه آنذاك لمعبد أوام أي محرم بلقيس وهذه الفتحة بنيت أمام هيكل الإله عثتر[1] ، وقام المكرب كرب إيل وتر آخر المكاربة وأول الملوك والذي حكم سنة620 ق.م أو سنة 610ق.م[2] أو سنة 410 ق.م[3] بمشروعات مختلفة للري وإنشاء خزانات للـري :

أ) السدود والحواجز المائية : في عهد المكاربة قام المكرب يثعمر بين "يثع أمر بين" بإدخال عدة تحسينات على سد مأرب وبنى سد حبابض وسد مقرن وأوصل مياهه إلى أبين وبنى سد يثعان وأوصل مياهه إلى أبيـن[4] .

فالمكرب يثعمر بين كانت منجزاته هندسية وفكرية مكنت بفضله الفلاح السبئي من الاستفادة من الطبيعة ، وقد ظلت مشاريعه الاروائية لعدة قرون مصدر خير لأنها حولت المنطقة لجنات مثل أذنـة ووادي الخادر ، وكان اهتمامه بالسدود كبيرا ومنها عمله على زيادة سد رحب طولا وعرضا وارتفاعا بل وأقام سدا آخر كبيرا هو سد حبابض[5] ، وحكم هذا المكرب سنة 640ق.م حسب بيستون[6] وفلبي[7] وهو المكرب 12 حسب قائمة شرف الدين(640 . 620 ق.م) كما بنى سد مقرن وأوصل مياهه لأبين وبنى سد يثعان وأوصل مياهه إلى ابين ، ولذا فإن هذا المكرب قد قام بأعمال هندسية كبيرة في مجال الري للاستفادة من مياه الأمطار ، وكان حكام سبأ على حركة دؤوبة مع مشاكل السدود .

---

(1) مهران م.ب ، المرجع السابق ، ص . 279 .

(2) Philby , Op .Cit , P . 141 .

(3) Weismann , Op . Cit , P . 302 .

(4) جواد علي ، المرجع السابق ، ج . 1 ، ص . 138 .

(5) أحمد فخري ، الاكتشافات الأثرية في اليمن ، ص . 235 ; Philby , Op . Cit , P . 141 .

(6) Beeston , Op . Cit , P. 45 .

(7) Philby , Op . Cit , P . 141 .

ومن عوامل تفوق السبئيين في عمارة السدود نجد عامل البيئة حيث فرضت البيئة السبئية على هذا الشعب أن يتقن هذا الفن المعماري الفلاحي ، ونجد مشروعات مختلفة للري مثل الخزانات والجسور والحواجز المائية التي عرفها عهد كرب إيل وتر، وقلما تخل مناطق سبأ من توفر المياه بسبب براعة السكان في أسلوب الفن المعماري الزراعي لحجز مياه الأمطار ومختلف السيول [1] ، وتدل الآثار المعمارية على طريقة تنظيم وصرف المياه وكيفية تخزينها حيث اكتشفت مجموعات ضخمة من الأنقاض والجدران والكتل الحجرية التي توحي بالدور الحضاري الذي قام به شعب سبأ في السيطرة على الثروة المائية واستثمارها [2] .

وقيل أن السبئي احتفر الترع وبنى السدود وحول مساحات من الرمال لتربة خصبة فاغترس الحدائق حتى صارت البادية جنة عامرة ، وإذا تصدع السد رمموه ، وهذا الترميم يعنى تخصص المهندس المعماري والبناء السبئي في مشاريع الري ، ونتيجة لهذا الترابط والوعي كان تراكم الثروة في سبأ التي بالغ بعض المؤرخين في وصف أراضيها << وكانت الزراعة في تحسن مع مشقة الري في بلاد تنعدم فيها الأنهار ماعدا سقيها من السيول في الشتاء ، فإذا أقبل الصيف شحت المياه ويبس الزرع ولذا أنشؤوا سدودا كبيرة كالجبال يحجزون المياه في الأودية حتى ترتفع ويسقوا بها المرتفعات ويصرفون إليها المياه من نوافذ حسب الحاجة والخزانات هي السدود وأعظمها كان سد مأرب >> [3] .

وكانت عملية إصلاح وترميم السدود مستمرة لدى السبئيين وهي من المهام الوطنية التي تسخر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية ، ففي النقش الموسوم بالرمز H670 يشير صاحباه القيلان القبليان (شرحعثت أشوع وإبنه مرثدم من سخيمم) بكون سيديهما الملكين (ثاران يهنعم وملكيكرب يهامن) قد كلفاهما بقيادة جيش الأعراب والتوجه للسد(عرمن) عند موضع حبابض ورحبتن الذي تداعت جدرانه ومبانيه وأحواضه وسدوده الفرعية ومصارفه الواقعة بين حبابض ورحبتن ، فحمدوا الإله كثيرا لأنه حبس المطر والسيول حتى أنجزاو العمل وأسس وجدران السد ولتوفيقهم في خدمة سيديهم ثاران يهنعم وملكيكرب يأمن ملكي سبأ [4] .

كما حدث في عهد الملك شرحبيل يعفر بن أسعد الكامل ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت وأعرابهم قيامه بإصلاحات في سدود مأرب ومحاجر وادي يسرن في شهر ذو ثبتان عام 420 م [5] .

---

(1) بافقيه م .ع ، المرجع السابق ، ص. 63 ؛ جواد علي ، المرجع السابق ، ج .1 ، ص 138 .

(2) جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ص.263 .

(3) نفسه ، ص. 188 .

(4) جواد علي ، المرجع السابق ، ص .564 .

(5) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ، ص .229 .

لقد قام السبئيون بمنجزات في هذا المجال وبخاصة إنجاز مكاربتهم الذين حفروا الكثير من قنوات المياه وانشؤوا السدود التي اقاموها عليها مثل سد مقران الذي أوصل المياه عبر قناة إلى منطقة أبين وسد يثعان وغيرها ، وأهم هذه السدود كان سد مأرب الموجود بوادي ذنة الذي تقع مدينة مأرب عند حافته الشمالية ، حيث يقع بالقرب منها جبل بلق الذي يشقه وادي ذنة إلى نصفين هما بلق الأيمن وبلق الأيسر، وهناك أقام المأربيون سدهم العظيم في مقدم الوادي لحجز مياه السيول الواردة من أعالي الجبال المحيطة بالوادي المؤدي إلى منخفض عظيم حيث استخدم لتخزين المياه خلال موسم الأمطار [1] ثم تهدم هذا السد بسبب السيول العظيمة التي جاء ذكرها في القرآن الكريم باسم سيل العرم ، ولعل تراكم الطمي في منخفضه مع تصدع السد على مر السنين التي تجاوزت قرونا عدة جعل ملوك سبأ يعملون على صيانته وترميمه وتعليته وكان آخرهم شرحبيل يعفر الذي حكم اليمن خلال القرن 5 م وبإهمال الصيانة والترميم وغيرها بدأ السد بالضعف والتدهور ثم الانهيار .

كما أثبتت الاستكشافات الحديثة في جنوب الجزيرة العربية في حضرموت وأرض عاد (منطقة الربع الخالي) أنهم استخدموا في هذه المناطق الصهاريج الصخرية تحت الأرض لتخزين المياه ولعلهم استخدموا الأفلاج لسقاية مدنهم وبلداتهم لري مزروعاتهم أيضا [2] .

1) سد مأرب : لم يكن سد مأرب المنجز المعماري الضخم والفريد أول عمل إنشائي حققته المدنيات القديمة المتعاقبة على اليمن ، بل كان بين إحدى الانجازات لضبط المياه وتخزينها لحسن استعمال الري حيث سبق بناء هذا السد إنجازات متنوعة لا تزال آثارها ظاهرة أو مدفونة في أماكن عديدة من اليمن فأعمال الاستفادة من تخزين المياه مع دقة توزيعها لم تبدأ بإنشاء سدا يناهز طوله 650 م وعرض قاعدته 60 مترا فقط ، بل لا بد أن تكون قد سبقته منشآت فنية وهندسية مماثلة .

ونرى آثار هندسة رائعة وأسوار ضخمة لمدن كثيرة في منطقة الجوف الداخلية قد أطلعتنا على مدى تلك الحضارات الحضارات في معين وسبأ وقتبان وأوسان وحمير وذلك منذ ما يزيد عن 3000 عام ق.م حيث أنها تزامنت مع مدنية الفراعنة التي ترقى لما قبل5000 سنة ق.م ، وتقديس الجسد وتحنيطه وبناء المعابد الضخمة والأهرامات العملاقة من أجله اقتضت الحصول على محاصيل المر واللبان وهي المادة الراتنجية التي لا توجد إلا في بلاد بونت وهي محور الصومال واليمن، ولما ازدهرت العلوم والحضارة آنذاك في وادي النيل كان لابد من الازدهارفي البلدان المتعاونة معها وذلك منذ ما لايقل عن5 أو6 آلآف سنة ق.م [3] .

---

(1) بافقيه م . ع ، المرجع السابق ، ص . 196 .

(2) جواد علي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص.510 .

(3) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 47 .

لقد بدأ في وضع حجر أساس هذا المشروع منذ عهد المكرب سمه علي ينوف ، أو على الأقل بدأت دعائمه الأولى تتوضح وذلك على فم وادي أذنة بمأرب انطلاقا من سد رحب لحجز مياه الأمطاروالسيول والإفادة منها في ري مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية كما أجرى المكرب كرب إيل بين إضافات على هذا السد وذلك ما نجده لذكر اسمه على الصدف الأيمن لهذا السد .

* ترميماته وإصلاحاته الكبرى : من خلال ما يصوره نقش النصر بصرواح حول حملات وحروب المكرب كرب إيل وتر الجوارية فإنه يشير إلى أن هذا المكرب قد أضاف عدة إصلاحات جديدة إلى المساقي المتنوعة من سد مأرب من ناحية يسرن من وادي أذنة ، وهي إشارة تدل على أن هذا السد كان قائما حينئذ ومنذ عهد سبأ المكربية المتأخر على الأقل[1] .

* بداية تصدعه : ففي عهد ملوك سبأ وذي ريدان "المرحلة الأولى من العصر الثالث" ذكر المؤرخون بداية تصدع كبير شهده سد مأرب ، ونظرا لكثرة الحروب والاضطرابات في العهد المتأخر من هذه المملكة[2] ، أو كما تم بفعل عمليات تخريب أو تأخر في عمليات الإنجاز "والترميم" .

* بناؤه : يبالغ بعض المؤرخين الإخباريين العرب في كون هذا السد يرجع بناؤه إلى عهد عبد شمس "سبأ"[3] وقيل أن هذا السد تم بناؤه عبر مراحل طويلة[4] ، فقد وجد إسم المكرب كرب إيل وتر على الصدف اليمن لهذا السد وهذا يعني أن له علاقة بذلك[5] ، كما أدخلت عدة إصلاحات عليه في عهد المكرب يثعمر بيين بن سمهعلي ينوف "640 . 620ق.م"[6] وهو من خلفاء سمهعلي ينوف الذين أضافوا على جوانب هذا السد[7] . أنظر سد مأرب وملحقاته : ش. 1(أ،ب،ج) ، ص .15 .

2) سد رحب : ففي عهد المكرب يثع أمر بين ابن سمه علي ينوف تم إدخال تحسينات على سد رحب الذي يعود لفترة سابقة عن حكمه وفتح له فروعا وثغرة في منطقة صخرية لوصول المياه لأرض يسرن وزاد من تعليته وتقويته ، فقد قام المكرب سمه علي ينف بن ذمر علي ذريح بتنفيذ أعظم مشروع للري عرفته بلاد العرب في العصر القديم وهو إنشاء سد على فم وادي أذنة بمأرب وهو سد

---

(1) محمد عبد القادر بافقيه ، المرجع السابق ، ص . 65 .

(2) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 112 .

(3) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ، ص . 67 .

(4) نفسه ، ص. 73 .

(5) نفسه ، ص 74 .

(6) منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ص . 212 .

(7) جواد علي ، المرجع السابق ، ج .1 ، ص . 138 .

أ / أطلال وبقايا أثرية لسد مأرب . عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 111 .

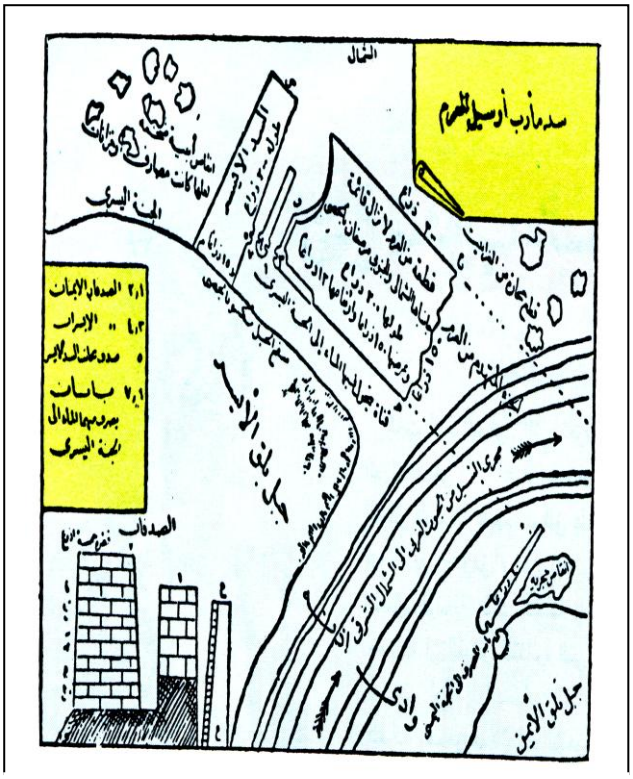

ب/ مخططات وتصاميم لسد مارب الشهير، وهو الأشهر والأكبر في العالم القديم . موسوعة المعرفة ، كتاب المعرفة، نشأة القارات، شركة إنماء النشر والتسويق، بيروت ، 1986 ، ص. 53

ج/ سد مأرب القسم الجنوبي ، بقايا آثار السد منذ الألـف 1 ق. م . Pierre Gentell , la Maîtrise De L'irrigation , Y. P . R . S , P. 76 .

ش.1 (أ،ب،ج)

رحب من أجل حجز مياه الأمطار والسيول والإفادة منها في ري مساحات كبيرة من الأراضـي [1] .

وكان سد رحب الذي عمل المكرب سمه علي ينوف على إنجازه كأكبر مشروع للري في المملكة بداية لتضخيم مشروع سد مأرب الذي بقيت محاجره وحواجزه صغيرة وبدائية وبالتالي شيد سد رحــب للسيطرة على مياه الأمطار والإفادة من سيولها ، وظل توسيع السد وتضخيمه قائما على مر الأيام حتى اكتمل في نهاية القرن 3 م على أيام الملك شمر يهرعش الذي نظم وسائل الري وأضاف مساحات كبيرة للأراضي الزراعية[2] ، فالمكرب سمه علي ينف ابن ذمر علي وتر الذي حكم سنة 660 ق.م حسب فلبي[3] ، أو سنة 515 ق.م حسب وايزمان[4] فقد بنى سدرحب "رحاب" قصد السيطرة على مياه الأمطار والاستفادة من السيول من أجل الزراعة والتحكم في المياه وهذا يدل على اهتمام السبئيين بالزراعة وبناء السدود منذ وقت مبكر من تاريخهـم .

3) سد الجفينــة : وهو سد قديم يقع على مسافة 8 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة مــأرب ويرتبط بمنظومة سد مأرب العظيم ، ويعود للعصر السبئي الأول وهو سدا تحويليا لما يفيض من مياه السد العظيم ، وشيد بهدف زيادة مساحة أراضي الجنة اليسرى وله أربع قنوات لتوزيع المياه مبنيــة بأحجار مهندمة يتصل بها عدد من الجدران الساندة يصل ارتفاعها إلى10م ويبلغ طول بعضها حوالي 300 م أما عرض أساسات الجدران فتصل إلى 4 م عند القاعدة وبين متر ونصف إلى متر أعلــى الجدران ، وقد أصيب بالتصدع وأعيد بناء جدرانه بأحجار بركانية غير مهندمة غطيت بمادة القضاض التي يرجع استعمالها على العصر السبئي الثاني بيــن : 350 . 100 ق . م[5] .

4) سد المنشاة "التحويلــي" :

3) سد هبذ : قام المكرب يثع أمر بين ببنائه

4) سد حبابض : وتم بنائه في عهد المكرب يثع أمر بين .

ب) الآبار والصهاريــج :

لقد استخدم اليمنيون تقنيات عديدة لجمع وتخزين وتنظيم المياه وخاصة في الماطق المرتفة وعلى سفوح الجبال وكان ذلك يتم عن طريق حفر قنوات تحول إليها مياه الجريان السطحي الناتج عن الهطل المطري ومن ثم تحفظ هذه المياه في حفر كبيرة أو خزانات أرضية لتستخدم لأغراض الشرب أو الري في فترات الجفاف ، واستخدمت هذه التقانات قديماً أيضاً

---

(1) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 111 .

(2) مهران م.ب ، المرجع السابق ، ص . 279 .

(3) Philby , Op . Cit , P . 141 .

(4) Weismann , Op . Cit , P . 145 .

(5) عبد الحكيم طاهر ، مأرب عنوان الحضارة السبئية وموطن الكنوز والآثار ، جريدة 26 سبتمبر الأسبوعي ، العدد 1175 ، 2011/9/19 ، ص.30 .

للأغراض الزراعية في مساحات صغيرة اعتمدت الحضارات القديمة المجاورة لليمن كما في حضارات شمال الجزيرة ومحدودة ، كما العربية على بعض هذه التقنيات المائية وخاصة في المناطق الجافة ، حيث كانت الأنظمة المائية فعالة وعملية بالرغم من كونها بدائية وتعتمد على الجهد البشري في إنشائها ، ومن أمثلة هذه التقانات استخدام أسطح المنازل أو الصخور الجرداء لحصاد المياه ومن ثم تخزين هذه المياه في آبار تجميعية وبرك أو إنشاء السدود والسلاسل الحجرية ، إضافة إلى استخدام الممارسات الزراعية الملائمة للإنتاج تحت الظروف الجافة والقاسية .

وتمكن المزارعون من توجيه مسار الوديان وإنشاء القنوات الموجهة للمياه من مناطق الوديان إلى مناطق ذات ترب عميقة ومستوية وصالحة للزراعة ، كما بلغت تقنيات المياه أوج ازدهارها في الجنوب العربي حيث نجد المنشآت المائية كالحفائر والبرك القديمة وآبار التخزين الجوفية وعدد كبير من هذه الأنظمة لا زال يعمل ويستخدم [1] .

ثانيا/ مشاريع الري الثانوية :

أ) المآجل والغيول : حيث أقام السبئيون المآجل عند ينابيع العيون والغيول في المواسم التي يقل فيها منسوب المياه لتجميعها وإيصالها إلى الأراضي الزراعية البعيدة .

ب) البرك والسواقي : وهي وسائل لحصر مياه الينابيع السطحية وتجميع مياه الأمطار والسواقي لتصريفها لأعمال الري وحاجيات الإنسان والحيوان [2] .

المطلب الثاني/ مشاريع ومنجزات المعمار الديني والجنائزي :

أولا/ المعمار الديني (المنجزات والهياكل) :

أ) المعابد(أشكالها ومجموعاتها ومواقعها) :

تذكر النقوش أهم المعابد ومؤسسيها من الملوك والأثرياء ومنها ما ورد حول المكرب يدع إيل ذرح إبن سمه علي والذي حكم سنة 780 ق.م بتسوير معبد الإله ألمقه بصرواح وقدم ثلاثة قرابين للآلهة حريمت زوجة الإله ألمقه وبنى للإله ألمقه وإبنته عثتر معبدا بمدينة مأرب وأنه قام ببناء جدار بمعبد ألمقة بمأرب كما قام بإنجاز دعائم في معبد صرواح [3] ، كما تذكر النقوش أن المكرب يثعمر بين (المكرب التاسع) إبن وخليفة سمه ينوف قام ببناء معابد مرشوم وأنسور وريدان "بظفار" [4] وبنى معبدا

---

(1) تاريخ استخدام تقانات حصاد المياه في المنطقة العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم ،1999،ص.34

(2) الحمادي هزاع محمد عبد الله ، المرجع السابق ، . 66 ; Miller J . L, Op . Cit , PP.2-10 .

(3) أحمد فخري ، المرجع السابق ، ص . 225 .

(4) جواد علي ، المرجع السابق ، ج .1 ، ص . 138 .

للآلهة ذات حميم في حنن وعدة أبنية في معبد ذهب ومذبحا عند باب توم للاحتفال بموسم صيد عثتر

وقام بعده المكرب يثع أمر وتر بتجديد معبد الإله هوبس[1] وتشييد معبدا يسمى مقرب ، وكان بيتا (معبدا) للإله ألمقه بقرية دبير بالجوف بين مأرب ومدن معين ويرى آخرون أنه جدده فقط احتفالا بإدخال بعض التنظيمات الاجتماعية التي تخص الآلهة في كثير من جوانبها .

قام المكاربة والملوك في سبأ بتشييد المعابد في كل نواحي المملكة ومتابعة ترميمها وتوسيعها وتسويرها وتجهيزها ، فقد شيد المكرب يدع إل ذرح ابن سمه علي سنة 780 ق.م معبدا رئيسيا "مقرب" وكان بيتا لألمقة احتفالا ببعض التنظيمات الخاصة بالإله وبالحامي "المكرب" وبالإتحاد الاجتماعي للسكان[2] وبتسوير معبد الإله ألمقة بمدينة صرواح وتقديم ثلاثة قرابين للآلهة "حرمت" زوجة الإله ألمقة وبنى للإله ألمقة وإبنته "عشتر" معبدا بمدينة مأرب .

كما قام بعده المكرب إل يثع أمر بتجديد معبد الإله هوبس[3] ، وأنشأ المكرب يثع أمر وتر معبدا للإله القمر بقرية دبير بالجوف بين مأرب ومدن معين ، ويرى آخرون أنه جدده فقط ، كما تم بناء معبد نسور ومعبد علم ومعبدا في ريدان ومعبدا للآلهة ذات حميم في حنن ومذبحا عند باب توم للاحتفال بموسم صيد عشتر .

1) أشكال المعابد وأساليب بنائها: تشهد العديد من الآثارات اليمنية على انتشار مراكز العبادة بالمدن السبئية القديمة ، ففي مدينة مأرب ومحيطها عثر على مجموعة صفوف من الأعمدة الصخرية تمثل مدخل معبد ورواق أمام بوابة المعبد وثمانية أعمدة متوازية في معبد أوام Awwam المكرس لعبادة الإله ألمقة إضافة لأشكال أخرى لمعابد داخل المدينة . **لاحظ معبد أوام"ألمقة" وملحقاته بمأرب : ش.2(أ،ب،ج)، ص .19 .**

وكانت المعابد السبئية بيضاوية الشكل أو مربعة مثل معبد مأرب الكبير ومعبد خور روي المربع التصميم شرقي حضرموت[4] ، وقد أسس حكام سبأ مجموعة ضخمة من المعابد حيث قام يدع ال ذرح سنة 750 ق .م بتأسيس معبد الإله ألمقة بصرواح وبناء معبد آخر لألمقة في مأرب ، كما أسس إبنه وخليفته يثع أمر معبدا للإله ألمقة في دابر بالجوف[5] .

---

(1) منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ص . 219 .

(2) نفسه ، ص . 258 .

(3) نفسه ، ص. 219 .

(4) سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص. 199 .

(5) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص .110.

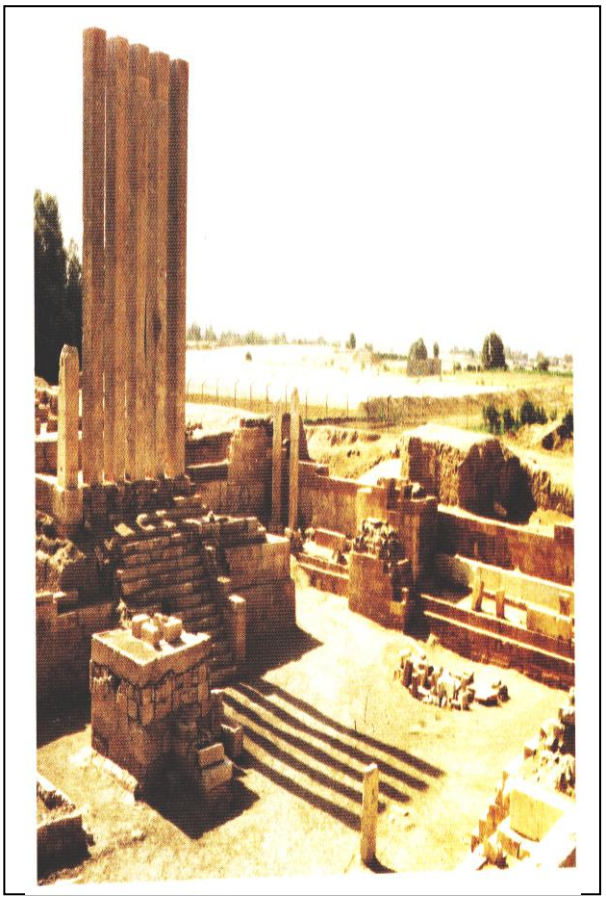

أ / مشاهد لبقايا أعمدة وأطلال لآثار معبد ألمقة الكبير بمأرب وهياكل أخرى . , Burkhard Vogt . Marib:Capital .De Saba ,Y.P.R.S , P.107 .

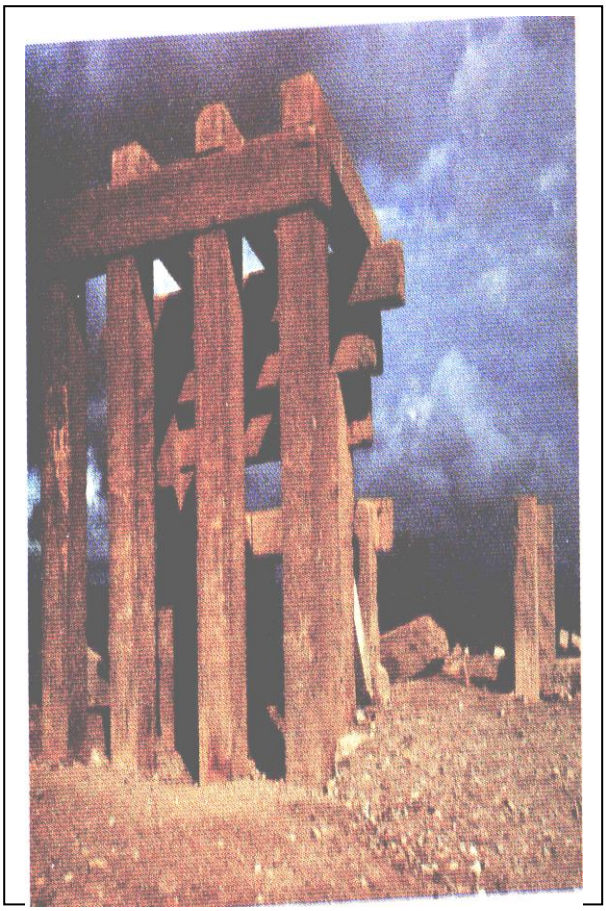

ب/ رواق مدخل ذو أعمدة لمعبد مأرب الكبير Christian Darles , Les Temples , Y. P. R . S , P . 130 .

ج/ معبد الإله ألمقة الكبير إله القمر بمأرب ، Burkhard Vogt , Marib , Capital De Saba , P . .

ش.2 (أ،ب،ج)

وذكر بلينيوس عدد معابد شبوة بستين معبدا بينما أكد علماء الآثار المعاصرون اكتشاف العديد من هذه المعابد منها اكتشاف معبد الحقة (Al Huqqa) شمال صنعاء ومعبد القمر في هريدة بحضرموت وفي مأرب اكتشف محرم بلقيس(Mahram Bilkis) أي معبد أوام معبود اتحاد القبائل السبئية ثم معبد شبـوة .

وعلى طول وادي حضرموت تنتشر عشرات الهياكل مثلما تنتشر بمنطقة الجوف مجموعة ضخمة من النصب والصروح الدينية كمعبد عثتر، واستخرج الأثريون معبد نقرح Nakrah ببراقش (يثيل قديما) ثم استكشف الألمان معبد برعان Bar'an في مأرب، وبذلك قدم الأثريون قراءة جديدة لتطور سلسلة الهياكل والمنجزات الدينية عبر كل مراحل المملكة السبئية والمواقـع [1] .

2) أسوار مقدسة محددة بمعالم حجرية أو جدران ويمكن تمييز أهم نماذجهـا :

* المعابد داخل الأسوار : وهي الأكثر عددا وقد أقيمت على مقربة من الأسوار في المدن ، ففي الفترة مابين القرنين 8 . 5 ق.م تم البناء بكل أبهة وفخامة في المعبد المعمد المرتكز سقفه على أعمدة داخل الأسوار حيث أن إقامة المعابد والصروح من الصخر وليس بعيدا عن يثيل نجد البناء بالصخورالمنحوتة

إن أسلوب البناء اليمني للمعابد يميز أقسام المعبد مثل مقصورات الآلهة أي موقع وضع التماثيل (Les Cellas) والسقيفات والرواقات أمام مدخل المعبد(Les Porches) ، فمعابد السبئيين كانت إذن بيضاوية الشكل أو مربعة في تصاميمها مثل معبد مأرب الكبير ومعبد خور روري بعمان ولذا أسس مكاربة وملوك سبأ معابد عديدة لعبادة آلهتم وبالأخص الإله القومي "ألمقـة" [2] .

وكان ملوك سبأ من عادتهم أنهم كلما فتحوا بلدة أو جهة ما إلا وقاموا بتأسيس معبدا لإلههم الرئيسي "المقة" ودعموا ذلك بكتابات وقرابين للإله تعبيرا عن رغباتهم وطلبا للدعم ، فالنص الموسوم بالرمز G484 يخلد ما قام به المكرب سمه علي بباء جدارمعبد أوام المخصص لعبادة الإله ألمقة (أوام بيت المقة) إله سبأ وقدم القرابين للإله عثتر كما ذكر الإله هوبس ويذكر النصG901 لصاحبه يدع إل ذرح بنائه لسور بيت المقة وهو معبد الإله بمدينة صـرواح [3] .

* المعابد والهياكل المنعزلة : وترتبط بممارسة طقوس ذات شكل فدرالي أي ما بين المدن والقبائـل بشكل مشترك أو لعمليات الحــج .

* معابد ذات ساحة ممتلئة بالأروقة : أي بالممرات المكشوفة والمسقوفة بعقود على الأعمــدة .

* معابد الجوف Jawf : تشكل تركيبا متجانس وهي متسعة ذات مجموعتين من العمارة .

---

(1) Christian Darles , Les Temples ''Les Royaumes Caravaniers'', P .132 .

(2) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص.110 .

(3) جواد علي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص.272 .

* مجموعة المعابد الصغيرة لحضرموت وهي متماسكة وتتكون من مجموعتين (داخل وخارج الأسوار)

* مجموعة المعابد خارج الأسوار: مثل معبد نشق وتشكل مجموعة من مخطط معماري متماثل ،أي المدرج النصبي والشرفة السماوية المفتوحة حيث يتجه البناء أو البناءات على المقدس (مقصورة أو موضع تمثال الإله) وأحيانا ملاحق مثل ما يوجد في ريدان وأدى الوضع الطوبوغرافي الجبلي الوعر لتدعيم الشرفات بجدران حماية وإسناد ضخمة ،أما المقدس فوجدت ببلاد الجوف منذ الألف الأولى ق.م

3) مجموعة المعابد داخل الأسوار :

* المعابد ذات القاعات المعمدة (المرتكزة سقوفها على أعمدة) وتتواجد بكثرة في بلاد الجوف اليمني وحضرموت أو حتى قتبان المجاورة ،وتبدو محوددة في مناطق مابين الجوف ومأرب وهي ذات جدار محيط خارجي مزود برواق على شكل نصب مفتوحا على قاعة مدعم غطائها بصف من الأعمدة .

* ومعابد ذات المساحة المركزية المحاطة بالرواقات :(ممرات مكشوفة مسقوفة بعقود على أعمدة) وتتواجد كذلك في الجوف بالسوداء ومعين وكمنا Kamna وفي خربة حمدان ، وهي كلها معابد خارج الأسوار ذات أبعاد متوسطة تتضمن جدارا قويا للإحاطة مزود ببوابة أو مدخل يفتح بممر مغطى في ساحة معراة مفتوحة محاطة برواقات من كلا الجانبين .

وهذا إضافة لمعبد عثتر في السوداء (بنشان القديمة والذي اكتشفه (J.F.Breton) ومعبد خربة حمدان الذي اكتشفه هاليفي وهيكل يحتوي على بقايا مماثلة شرقي كمنا ، وهكذا نجد أن المعابد ذات الساحات المركزية مألوفة في الملكة السبئية[1] .

4) أهمية بناء المعابد والاهتمام بها : كان لبناء وترميم المعابد وإصلاحها عمل مقدس يتودد به الأعيان ومختلف أبناء الطبقة الحاكمة ورجال القبائل والمعماريين والزعماء ، ففي عهد المكرب سمه علي ذرح قام والده الشرح حسب الكتابة الموسومة بالرمزCIH347 ببناء جدار معبد ألمقة ورمم أبراج هذا المعبد[2] وكثيرا ما كان يتم التقرب بإضافة قسم للمعابد أو كتابة تاريخ ذكرى يخلد فيها الشخص الحدث ، فقد خلد تبع كرب وهو كاهنا "رشو" الآلهة ذات غضرن وقينا في عهد الملوك يدع إيل بين ويكرب ملك ثم يثع أمر بين خلد ذكراه في كتابة سجلها عند بنائه هو وأبنائه وأسرته جدارا لمعبد المقة وحفر خنادق وإنشاء بروج تعبيرا عن شكرهم لألمقة وعثتر وهوبس وذات حميم وذات بعدن وذات غضرن ، لأنها أنعمت عليه إذ كان قائما بالصلح مع قتبان ، وقدم شكره وحمده لألمقة إله سبأ الكبير خاصة ببناء ذلك الجزء من جدار المعبد الذي نصبت الكتابة عليه[3] .

---

(1) Christian Darles, Op.Cit, P.133 .

(2) جواد علي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص.316 .

(3) جواد علي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص . 319 .

لقد كان اهتمام الحكام السبئيين شديدا بتعمير وترميم المعابد ، ويذكر النصG1108 والنص G1109 أن المكرب يدع آل ذرح قد اعتنى بتعمير معبد ألمقة وأضاف أجزاء جديدة له ويذكر في أحدهما المقة وعثتر

وفي الآخر المقة وعثتر وذات حميم ، كما تدل الكتابات على أن المكرب يدع آل ذرح قد اهتم كثيرا ببناء معبد أوام بمارب "محرم بلقيس" .

وكان السبئيون بكل فئاتهم يخلدون ما ينجزونه من عمائر دينية أويرممونها لأنها جزء من حياتهم الفنية والدينية ومنطقتهم غنية بهذه البقايا من الألواح الصخرية والتماثيل والجدران ، وتذكر الكتابة (Cih490) والتي ينسبها فلبي لعهد المكرب يثع أمر وتر [1] أن هذا الحاكم قام بتجديد بناء معبد الإله هوبس في موقع الداير [2] ، ويشير النص Ph.77 أن المكرب يثع أمر بين بنى معبد نسور ومعبد علم ومعبدا في ريدان ومعبدا لذات بعدن في حنن وبني عدمن وعدة أبنية قرب باب معبد ذهبم .

وفي كتابة أخرى دونت عند تشييده مذبحا عند باب نونم "نوم"، كما يذكر نقش صرواح مآثر ومنجزات كرب إيل وتر العسكرية والعمرانية حيث يذكر ما قام به من منجزت دينية كما يشير النص J550 ما قام به كاهن ذات غضرن ببناء جزء من جدر معبد ألمقة ومنجزات عمرانية أخرى [3] .

كان لبناء المعابد ولاهتمام بها عمل مقدس لدى المجتمع السبئي ، فحياة الأسرة والأولاد تجد في المعابد ملاذا لما يصيبها من الأمراض وما ينقصها من أمن ورغبات وما تحتاجه من أملاك وأموال وتجارة ومحاصيل ، وبالتالي فإن التقرب من المعابد لمناجاة آلهتها والتودد لكهنتها وتقديم قرابينها تعتبر من أهم أنشطة هذا المجتمع التي يحتفى بها .

ولذا كان الاهتمام بالمعابد وترميمها وتوسيعها وتزيينها وتقديم القرابين لها عملا مقدسا وكما ذكر تبع كرب في نصه الموسوم بالرمز:J550 أنه أمر ببناء جزء من معبد ألمقة نيابة عن أهله ولحماية أمواله وحتى يهبه ألمقة ولدا وكذلك لمنحه مركز إدارة في الدولة .

وفي النص J552 لصاحبه أبو كرب (إيكرب) سجله عند إنجازه بناء وقربه لمعبد ألمقة حتى يبارك في أولاده وعبيده وأملاكه ، وفي النص J555 لصاحبه ذمر كرب بن إيكرب دونه عند إنهائه لبناء جدار معبد ألمقة وقدمه لإله المعبد حتى يبارك في ذريته ويحمي مقتنياته [4] .

لقد كانت إقامة المعابد وبنائها والاهتمام بها عملية مقدسة عند السبئيين ، ففي كل مدينة أو قرية نجد المعابد بجدرانها والمقيمين عليها بمذابحها التي تقدم فيها القرابين ومخازنها التي تجمع فيها الأغلال

---

(1) Philby , Le Muséon , LXII , 3,4 , 1949 , P . 248 .

(2) جواد علي ، المرجع السابق ، ص .275 .

(3) نفسه ، ص ص . 284 . 300 .

(4) نفسه ، ص . 302 .

والمؤن ، ففي مدينة صرواح عاصمة المملكة الأولى وجد معبد ألمقة (Almaka) كبير آلهة سبأ ومن هذه المدينة انتشرت عبادته بانتشار السبئيين ، ومن معابد هذا الإله التي بنيت في صرواح معبد يفعن "يفعان" الذي أولاه المكاربة أهمية فائقة[1] وقد أخذ المؤرخ والباحث أحمد فخري صورا لأنقاض معبد المقة بعد زيارته ولعدد من الكتابات ترجم بعضها الباحث ريكمانس م (Ryckmans .M)[2] .

فقد ركز السبئيون على بناء المعابد من بين مختلف أماكن تعبدهم وكانت تحمل صور الشعائر ومحاطة بسور ومزودة بساحة كبيرة داخلية ومنها الشكل البيضوي كما هو معبد المقة أو المستطيل الشكل كما هو الحال في معبد المساجيد (Al-Masajid) إلى جنوب مأرب فغالبية المعابد تتركب من صرح بسيط بشكل مستطيل مزود بمقدمة الهيكل ذات أعمدة ساندة 3) أهم المعابد السبئية :

ب) أهم المعابـد :

1) معبد صرواح الكبير (أوعال صرواح) : وعثر على بقاياه على مسافة 40 كلم من مأرب باتجاه الهضاب العليا ، ودونت في كتلة حائطية كتابتان كبيرتان في عشرين سطرا ، ومن بين حكام هذه الفترة الذين دونت مآثرهم وجد اسم المكرب الفاتح والموحد كرب إيل وتر بن ذمر علـي Dhamar Ali والذي أشارت حوليات الملك الآشوري Sennachérib 705. 681 ق.م له باسم كربيلو karibilu حيث كان قد أرسل للملك الآشوري أحجارا ثمينة وعطورا وهدايـا[3] .

شيد هذا المعبد بحجار مهندمة وهو عبارة عن مبنى مستطيل الشكل يحيط بجداره الشرقي سـور بشكل نصف دائري ممتد ، وقد جرت على بعض جدرانه وأجزئه تغيرات على مر العصور، وفي جداره الخارجي تبرز أفاريز لرؤوس الوعول بمقدار 3 . 5 سم تشاهد على ارتفاعات مختلفة منـه .

كما يلاحظ شريط بارز يمتد بمستوى واحد يتضمن نقشا مكون من سطر واحد يدور حول البنـاء بشكل متقطع يبلغ طول هذا الشق 21،55م وارتفاع انحراف فيه 26سم ، ويذكر هذا النقش(ي د ع ا ل / ذ ر ح / ب ن / س م هـ ع ل ي) مكرب سبأ هو الذي بنى هذا المعبد ومعبد (أوم) في مأرب في القرن 8 ق.م وبنمط معماري متقارب[4] .

2) معبد الإله الموقاة "ألمقة" : ففي عهد مملكة سبأ العصر الأول قام الملك الشرح بن سمه علـي ببناء جدار معبد الإله ألموقاة في محرم بلقيس بمأرب وترميم أبراجـه[5] .

---

(1) Philby , Le Muséon , LXI, 3,4, 1948 , P . 215 .

(2) Ahmeed Fakhry , An Archaeological Journy to Yemen , Cairo , 1958 , P .18 .

(3) Christian J . R , Op . Cit , P . 96 .

(4) مدينة صـرواح . MarebPress.asrarpress.Net/articles.php. 8.12.2001,07:22 .

(5) مهران م.ب ، المرجع السابق ، ص .287 .

ويرى المؤرخ بافقيه أن السبئيين شيدوا في الأراضي المجاورة لمأرب معبدا كبيرا لألمقة ومعبدا آخر لأوام الشهير بـ : محرم بلقيس بجانب معبودهم الشمس التي عرفت في سبأ بعدة ألقاب[1] ، فالنصوص تشير لكون المكرب يدع إيل ذريح ساهم في بناء المعبد المعروف بمحرم بلقيس المخصص لإله سبأ الرئيسي ألمقـه[2] .

فمعبد اوام (Awwam) أو محرم بلقيس (Mahram Bilkis)[*] قد تم التنقيب عنه مع بدايـة النصف الثاني من القرن 20 من طرف المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان (AFSM) وهو يمثل أكبر هياكل جنوب الجزيرة العربية الدينية ويتكون من سور بيضوي ومن ساحة معمدة ذات أعمدة ومـن ملاحق ثانوية عديدة ذات وظائف أخرى ومقبـرة .

وقد ذكر إسم الهيكل في كتابة منقوشة على السور البيضوي وهو مكرس لعبادة الإله "ألمقــة" ويتراوح محيط هذا السور بحوالي 300م ، كما كان يرتفع جداره الضخم عن 13 م وكان يضم أكثـر من46 مكانا وقاعدة مركبة فوق بعضها ، أما واجهات الجدار وحجارة الحافة من الوجهين فهي من كتل كلسية قائمة الزويا ومستطيلـة .

وتعتبر أقدم الكتابة على الجدار لعهد المكرب يدع إيل ذرح(Yada Il Dharih) ابن سمع علــي (Sumhu-Ali) مكرب سبأ والذي حكم في منتصف القرن 7 ق.م ، وهذه الكتابة تذكر بملوك سبـأ الذين حكموا قبل منتصف القـرن 5 ق.م .

فالساحة المعمدة تتراوح أبعادها بين 24x 19م مع أعمدتها الثمانية لمدخل المعبد وهي محاطة بـ : 32 ركيزة إسناد ورفع من كتل صخرية واحدية الأصل تحمي روافد وعوارض الرواق ، كما لوحـظ

---

(1) بافقيه م.ع ، المرجع السابق ، ص . 213 .

(2) مهران م.ب ، المرجع السابق ، ص . 275 .

(*) معبد ألمقة : المعبد الرئيسي للإله السبئي القومي ألمقه حيث كانت الشعوب المنظوية تحت إتحاد قبائل المملكة تتلقى الأوامر والتعليمات منه ، وإليه تقدم القرابين والنذور قصد الحصول على طلب معين عائلي أو صحي أو تجـاري أو شخصي أو حربي ، ويتم الحج إليه في شكل جماعي في شهر أبهي ، وبشكل فردي في شهر ذ هوبس وقد تم بناؤه في عهد المكرب يدع آل ذرح بن سمه علي خلال القرن 8 ق.م ، ويتكون المعبد من سور بيضاوي الشكل ، وتقدر أبعـاد المنطقة الواقعة داخله بـ : 100 x 75 م ، وسمك جدار السور بـ : 3،90م إلى 4،30 م ، وفي الجهة الغربية منـه توجد فتحة في سوره اتساعها 88 سم ، على شكل باب ، والمدخل الرئيسي في الجهة الشمالية الشرقية ، يتقدمه صفا من 8 أعمدة حجرية ، يبلغ ارتفاعها بين 4،65 . 5،30م ، شكلت فيما بينها وبين الجدار ساحة مستطيلة الشكـل أبعادها 23،97 x 19،15م ، ثم يأتي بعد ذلك ساحة أخرى في مبنى المعبد ، يليها ساحة كبيرة مكشوفة تحيطها 4 أروقة تقوم أسقفها الحجرية على أعمدة حجرية . لمزيد من المعلومات أنظر: محرم بلقيس "معبـد أوام" :
forum . sh 3 bwh.maktoob.com/t134971.htlm, 01/3/2008 .

.

وجود مجموعة أرضيات حجرية ومقعدين من المرمر متلاصقين مع الباب إضافة لوجود قناة تصريف طويلة تقود لحوض برونزي محكم الصنع مع كتابة بالخط المسند تشير لآخ يدع إيل ويثع أمر(Yatha Yadu'il و u-Amar-) وقد يكونون حكاما[1] ، وكان الرواق "الممشى" مزدانا بـ: 64 نافذة زائفة منحوتة وهي مقسمة وموزعة بنظام في الداخل ومتعددة المواضع ، ووجدت العديد من الصفائـح واللوحات النذرية المنحوتة إضافة لمجموعة كبيرة جدا من التماثيل الصغيرة منها تمثال معد كـرب (Ma'di Karib) ، وكان هذا الهيكل قد أفرغ من محتوياته أمام إهماله وهجره منذ القـدم[2] .

عرف معبد أوام بعدة أسماء (محرم بلقيس ومعبد المقة الكبير ومعبد الشمس) يقع على بعد 4 كلم جنوب شرقي عرش بلقيس ، وهو أكبر المعابد السبئية وأهمها وكرس لعبادة المقة (الآب) والشمـس (الأم) والزهرة (الإبن) ويختلف شكله عن بقية المعابد ، فهو اهليلجي منبعج قليلا من الجهة الشرقية وأبعاده 92 . 82 م وارتفاع جداره 9 م ، وأمام مدخله الرئيسي في الجهة الشمالية بهو ذو أعمـدة على جوانبـه .

3) معبد برعان (Baran) عرش بلقيس(Arsh – Bilkis) :

فبعد عمليات التنقيب مابين 1997.1988 من قبل المؤسسة الأثرية الألمانية ، تم اكتشاف هذا المجمع الديني، وكان هذا الصرح قد أهدي للإله القومي ألمقة (إله القمر) وهناك كتابات سبئية مسندة تشير لألمقة سبد برعان Bar'ân تعد بالوعيد كل من يتعرض بسوء لكنوز المعبد ، وهذا المعبد المجمع يقع خارج المدينة بوسط الواحات الجنوبية وهو مركب فخم بحوالي 62 إلى75م يضم العديد من الوحدات المعمارية منها فناء معبد أمامي وهياكل فرعية احتياطيـة .

ويعتبر المعبد ذي المنصة مركز هذا المجمع المعماري وقد عرف تغييرات جذرية منها بناء أربعـة صروح مركبة على المعابد بشكل ظاهـري .

فإذا كان المعبد في مجمع الأول يعود لنهاية القرن 9 ق.م والمعبد الثاني في المجمع الثاني يعـود للقرن 8 ق.م والمعبد الثالث في المجمع الثالث يعود للقرن 7 ق.م فإن المعبد الرابع فيعود للقرن5 ق.م ويلاحظ عليه إعادة توسيع لهياكله وقد تم بناؤه على قاعدة واسعة ومتينة تقدر بـ : 19،5 x 27،5 x 4 م واستعملت عناصر معمارية مادية وفنية جديدة وهذا المجمع الضخم تم بشكل هندسي ينم عـن النبوغ الفني والذوق الرفيع وهو ماظهر في مواضع أخرى كالقصر الملكي لشبوة (Shabwa) والبناء الفخم لتمنـع (Tamn'a) .

كان معبد برعان خلال القرن 5 ق.م بالنسبة للزائر والعابد محجا ومقاما لأداء المناسك وممارسـة

---

(1) William D.Glanzman , Awwam (Mahram Bilkis) Grand Temple D'almaqah , Y.P.RS, P145 . .

(2) William D.Glanzman , Op. Cit , P. 146 . ؛ جواد علي ، ج.2 ، ص.273 .

الطقوس وتقديم القرابين على سفح جدار السور الخارجي للفناء الأمامي والذي لم يعد منفذا للهيكـل

داخليا فحسب أي بالدخول للسور من خلال مدخله الرئيسي في الغرب ، وكانت المجموعة البنائيـة للمركب تفرض على المرء الإحساس بالرهبة والخوف كما كان الزائر يستقبل فيها داخل ساحة مغطاة من ثلاث جهات ومجمعة بواسطة صف من المساند المصنوعة من الصخور المشكلة من كتلة أحاديـة الأصل بعلو 4 م تقريبا ي بطول جدرانها ، وهذه الممرات مزودة بحواجز مرمرية ورسومات ناتئـة منحوتة في المرمر وهي تمثل رؤوس ضباء وغزلان جاثمـة[1] .

ووسط كل لوح تحمل كتابة إهدائية تشير لكون كل واهب سخي قد مول أقساما من المبنى أو تكريس نذر والعديد من المنحوتات للإله المقة ، وكانت الكتابات مرسومة باللون الأحمر الفاتح وكان فـن الزخرفة يظهر بشكل فخم مـع تعدد الألوان ، وفي داخل السور فإن الممرات مخصصة لوضع القرابين والنذور، وفي الساحة الأمامية للأضحيات الحيوانية ، أما في وسط الساحة فيتوفر الماء لأجل العمليات الدينيـة[2] .

ومن خلال الترميمات أو الإضافة التي تمت على المعبد فإن طقوسه كانت تتغير وهذا من خلال تقديم إسم الإله في برعان وهذا التغيير يدل على النذور والوقوف الجديدة التي قدمت للمعبد ، وكان الكهان وأصحاب المقام والرتـب العالية لوحدهم ينظمون ويسيرون التنظيمات الطقسية والشعائرية للقرابين المكرسة والمسخرة للآلهة وهم عـادة عامة الشعب الذين يقومون بالابتهال والتضرع للآلهة من أجل همومهم اليوميـة .

فالمعبد يضطلع بوظائف جديدة كما توجد عدة بنايات لورشات ومحلات في القطاع الموجود ضمـن السور المعمول من الآجر الصلب ، وكانت هذه المحلات تشتغل باستخراج المعادن حيث تمت صناعة تماثيل صغيرة من البرونز ومواد أخرى ذات طابع ديني للمتعبدين ، وهناك محيط آخر خصص بشكل واضح لغرفة الأكل ومن خلال عدة كتبات فإن المعبد كان في حلة ثرية بالقرابين والأموال والعمـال والممتلكات واشتمل على نخيل وحقول وأراضي زراعية واقعة حوله وظل مستغلا حتى بدايات فترة الطقوس التوحيدية (Monothéisme) في القرن 4 م .

لقد وجدت الهياكل في غالبيتها ضمن مجمع برعان في الفناء الأول للمعابد إذ يلاحظ 4 نمـاذج رئيسية منهـا :

. نموذج قديم (Archaïque) وهو طراز سابق للعهود الكلاسيكية من القرن 7. 6 ق.م متميـز بقاعدة متدرجة (Piédestal) وبجوانب مزخرفة ونوافذ زائفة وبجوانب علوية حيث نقشت فيهـا كتابات إهدائيـة .

---

(1) Burkhard Vogt , Les Temples de Ma'rib , P . 140 .

(2) Burkhard Vogt , Les Temples de Ma'rib , P . 140 .

. ونموذج ثاني يعود للقرون 5 . 4 ق.م ذو مظهر قائم الزوايا مستطيل الشكل وزخرفة أقل إتقانا[1]

. ونموذج ثالث ذو شكل مربع يتواجد في القسم الجنوبي بفناء المعبد .

. ونموذج آخر دائري الشكل ويحمل نقوشا تشير لشخص وقطعة أرضية وحتى نخيل مهدى للإله ألمقة وقطعتين مكتوبتين باسم الآلهة عثتر وهوبس Athtar Hawbas تشيران بنفس الطريقة ومعبد برعن ليس مكرسا للإله ألمقة فقط[2] ، ويعتبر عرش بلقيس أحد المنجزات الدينية التي ذكرتها النقوش السبئية باسم "معبد برأن" حيث وصف بأنه بيت الإله المقه "القمر" وورد إلى جانب ذلك ذات حميم "الشمس" وعثتار "الزهرة" وهو معبد يلي محرم بلقيس في الأهمية ويبعد عنه حوالي 2 كلم شمال غرب[*] .

لاحظ معبد برعان : ش. 3(أ،ب) ،ص.28 .

4) معبد النسائب : (An-nasa-ib) ويتضمن4 صفوف من7 أعمدة لبناءات من نفس النموذج (متجهة نحو المدن البيضاء ونقشان والسوداء) وتلتحق بهذه المجموعة معابد حضرموت الصغيرة[3]

5) معبد خور روري : وهو من المعابد المربعة التصميم شرقي حضرموت في عمان جدرانه بالغة السمك من 10 قدم فأكثر ، وفي داخل الجدار الشمالي بنيت ثلاثة جدران أخرى وليس هناك سوى مدخل واحد وهو مضيق أقيم في الجدار الشرقي وفي ساحة المعبد مذبحان وبئر ركب فيها صهريج[4] .

---

(1) Burkhard Vogt , Les Temples de Ma'rib , P. 141 .

(2) Burkhard Vogt , Op . Cit , P. 141 .

(*) تم التأكد من هذا البناء الديني الضخم من قبل إحدى البعثات الأثرية الألمانية بعد تنقيب المكان، وخلص تقرير البعثة أن هذا المعبد مر بمرحلتين تاريخيتين واضحتين على الجدران ، المرحلة الأولى امتدت من الألف الثانية حتى بداية الألف الأولى ق. م والمرحلة الثانية من سنة : 850 حتى نهاية الدولة السبئية ، ومعبد برأن بناء مربع الشكل به ساحة مكشوفة أمام قدس الأقداس (الأعمدة الستة) يتوسط الساحة البئر المقدس مع ملحقاته والحوض الحجري مستطيل الشكل يصله الماء عن طريق رأس الثور المقدس ، ويصل بين القاعة المكشوفة وقدس الأقداس 12 درجا ، وتطوق الساحة المكشوفة جدران من الجهات الجنوبية والشمالية الغربية، كما يوجد صف من الكراسي المرمرية الثابتة في الجهة الغربية منه .

وكان يوجد في الساحة الخلفية لقدس الأقدس تمثال للثور المقدس محمول على 6 أرجل بطول 4 م، وتقف الأعمدة على قواعد حجرية ثابتة ويحيط الساحة المقدسة للمعبد سور تعلوه 5 أبراج ثلاثة منها في الجهة الغربية وبرج في الجهة الشمالية وبرج من الجهة الجنوبية ، وفي الجهة الشمالية يقع الباب الرئيسي للمعبد . لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الحكيم طاهر ، مأرب عنوان الحضارة السبئية وموطن الكنوز والآثار، جريدة 26 سبتمبر الأسبوعية ، العدد.1175 2011/9/19 ، ص.30 .

(3) Christian Darles , Op . Cit , P.139

(4) سباتينو موسكتي ، المرجع السابق ، ص. 198

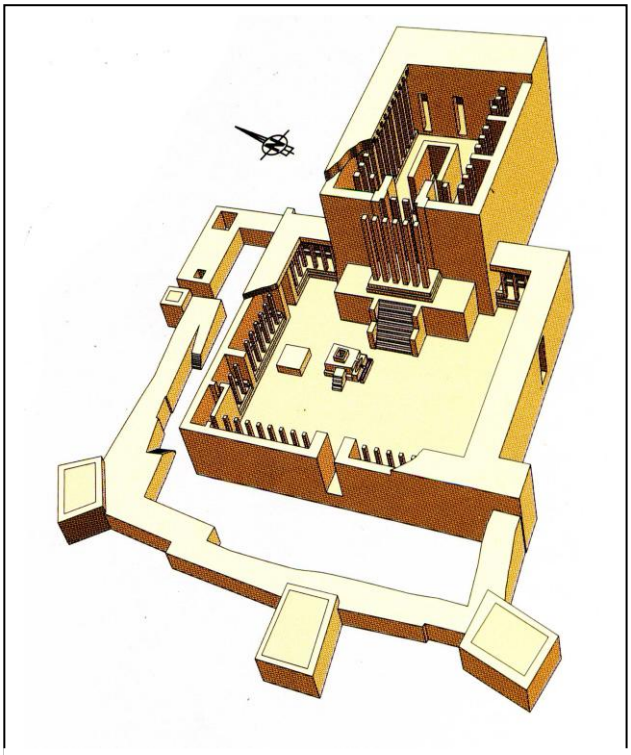

أ/ مخطط تصميم لمعبد برعان بمأرب عرش بلقيس "معبد ألمقه" . Burkhard vogt , les temples de ma'rib ,bar'an " arsh bilkis ou . temple d'almaqah , Y.P.R.S, P.140. 140 .

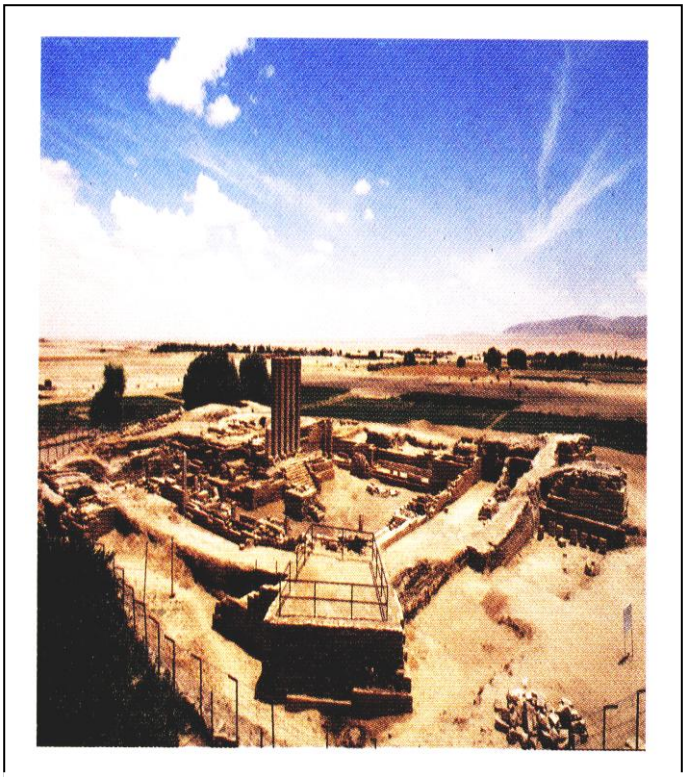

ب/ منظر فوتوغرافي من الجو لبقايا أطلال معبد برعـان . Burkhard Vogt ,Op. Cit , P . 140

ش.3(أ،ب)

6) معبد عثتر (Athtar) في نشـان(Nashshân) :

وتتجلى أصالة هذا المعبد من خلال زخرفته حيث توجد أربعة ركائز"دعامات" للمدخل الغربي مزخرفتان كلية وعلى أوجهها ألواح متوضعة طبقيا محاطة بدعامة من الأسفل للأعلى ويلاحظ رسم ثعابين ملتفة ورمح ووعول وعنز بري وأشكال نسوية وكتابة مع جرار وطيور النعام ، وركيزة أخرى تحف الساحة مزركشة من وجه واحد والوجه الآخر مزخرف بقرابين للإله عثتر (Athtar Dhu-Risaf) ، كما توجد أربعة من أوجه الركائز الشرقية مغطاة لنفس الأسباب بشكل أحسن ، وفي وسط هذه الرسومات البشرية يتجلى الفن بكل دقة خاصة الموجودة فوق قاعدة تمثال يرتدي صاحبه لباسا طويلا مقاسا على هيئته والشعر يعلوه بشكل خصلات ويحمل في ساعده الأيمن شيئا مجوفا والساعد الأيسر يحمل قصبة طويلة ، وقد ظهرت النسوة في أشكال غنية متنوعة في الرسم وكذلك كتابات القرابين الموجودة على البناء، ومن خلال تقرير البعثة الفرنسية لموقع هذا المعبد خلال سنوات 1988 . 1989 فإن هذا البناء كان يبدو على هيئة نموذجية للبناء المعماري الديني للعربية الجنوبية خلال القرن8ق.م (1) .

---

(1) Jean F.B , Nashshân , YPRS, PP . 136 -137 .

الخاتمــة

كانت المملكة السبئة من أهم ممالك الجنوب العربي وذلك بما خلفته من مآثر ومظاهر حضارية أكدت الشواهد الأثرية على الكثير منها ، كما أطنب المؤرخون لدرجة المبالغة في وصف تلك المظاهر إضافة لما أشارت له مختلف الروايات والنصوص الدينية من منجزات معمارية وقوة تجارتها وحكمة ملوكها وتنوع مجالسها وازدهار ثرواتها وسدودها وجنانهـا...

وكانت دراستها مقتصرة على جوانب من بعض تلك المظاهر الحضارية وهي التطور المعمـاري ومظاهره حيث تركزت الدراسة على ثلاثة مباحث تمت الإشارة في المبحث الأول للتطور والنهضـة المعماريين عموما من حيث عوامل نهضة المعمار السبئي ثم لتخليد وذكر المنجزات المعمارية (فـي النقوش والنصوص السبئية والأجنبيـة) .

وفي المبحث الثاني تعرضت الدراسة لمظاهر الفن والنهضة المعماريين في سبأ حيث أشرنا لمظاهر الفن والنهضة المعماريين ثم لوسائل وتقنيات المعمار السبئي ، وأخيرا تمت دراسة مختلف المشاريـع والمنجزات المعمارية ومنها بالأخص مشاريع ومنجزات الري والمعمار الفلاحي مثل السدود والآبـار والصهاريج ومشاريع الري الثانوية وذكر نماذج عنها كسد مـأرب .

ثم لمشاريع ومنجزات المعمار الديني والجنائزي وخاصة لذكر المعابد السبئية وأشكالها ومجموعاتها وذكر نماذج عنها كمعبد ألمقة وبرعان ، ولمختلف اللواحق والهياكل التعبدية الأخـرى .

وقد ألحقنا بالدراسة ملحقا يتضمن بعض أشكال السدود والمعابد السبئية ولأهم المراجع والمصـادر الواردة في الموضـوع .

بيبليوغرافيا المصادر والمراجع

أولا/ المصادر والمراجع العربيـة :

أ) المصـادر:

1) ابن رسته أبو علي أحمد بن عمر، الأعلاق النفيسة ، مطبعة بريل ، ليدن ، 1891 .

2) الإصفهاني أبو الفرج علي حمزة بن الحسين القرشي ، بلاد العرب ، ط.1 ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر الرياض ، 1968/ 1417هـ .

3) البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي ، معجم ما استعجم ، ج.2 ، عالم الكتب ، القاهرة 1945 .

4) التوراة ، سفر الملوك الأول ، الإصحاح 10 ، الآية 14 ؛ سفر أخبار الأيام الثاني،الإصحاح 10 الايات :1 . 31

5) القرآن الكريم ، سورة النمل ، الآيات : الآيات : 22 . 24 .

6) الهمداني أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف ، صفة جزيرة العرب ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، 1974 .

7) ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ، معجم البلدان ، ج.3. 4 ، دار صادر ، بيروت ، 1977

ب) المراجـع :

1) أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ من القرن 14 ق.م إلى20م ، " دراسة جغرافية سياسية تاريخية شاملة" ، ط .2 ، مطابع البادية ، الرياض ، 1964 .

2) بافقيه محمد عبد القادر ، تاريخ اليمن القديم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، طبعة بيروت ، 1958 .
3) جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ج.1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965 .
4) جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج.1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1969
5) جون فرانسوا بروتون ، العربية السعيدة في عصر ملكة سبأ ، حوليات يمنية ، 2002 .
6) كريستيان جوليان روبان ، سبأ والسبئيون في حوليات يمنية ، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء ،2003 .
7) لوندين . أ . ج ، دولة مكربي سبأ "الحاكم الكاهن السبئي" ، ترجمة قائد محمود طربوش ، ط .1 منشورات دار جامعة عدن ، 2004 .
8) منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، تاريخ الدول الجنوبية في اليمن مطبعة جامعة البصرة ، مديرية دار الكتب ، بغداد ، 1980 .
9) مهران محمد بيومي ، دراسات في تاريخ العرب القديم " تاريخ العرب قبل الإسلام" ، ج .2 ، ط .10 المطبعة الأهلية للأوفست ، الرياض ، 1977.
10) عدنان ترسيسي ، بلاد سبأ وحضارات العرب الأولى "اليمن العربية السعيدة" ، ط .2 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1990 .
11) فخري أحمد ، دراسات في تاريخ الشرق القديم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1963 .
12) سباتينو موسكاتي ، الحضارات السامية القديمة ، ترجمة السيد يعقوب بكر ، دار الرقي ، بيروت ، 1986 .
13) السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب "تاريخ العرب قبل الإسلام" ، منشورات شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1974 .

ج) الرسائل الجامعية :

1) بشير عبد الرقيب ، دراسة أثرية للمواقع القديمة من المعافر ، رسالة ماجستير ، قسم الآثار كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، 2009 .
2) الحمادي هزاع محمد عبد الله ، أنظمة التاريخ في النقوش السبئية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، معهد الآثار والأنثروبولوجيا ، قسم النقوش ، الأردن ، 1997 .
3) محمد عبد الحكيم شائف ، الأنثروبولوجيا الطبيعية وأهميتها لعلم الآثار ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، 1977 .
4) العريقي منير عبد الجليل ، بيوت المعبودات في مملكة سبأ ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، معهد الآثار والنثروبولوجيا ، قسم الآثار ، الاردن ، 1995 .

د) الدوريات :

1) بافقيه م.ع ، لمحات عن أعمال الصيانة والترميم في اليمن القديم ، مجلة دراسات يمنية ، العدد 36 مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، 1989 .
2) مجلة المؤرخ العربي ، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ع.20 ، بغداد ، 1981 .
3) ميهوب غالب أحمد كليب ، الصلات التجارية بين جنوب شبه الجزيرة العربية ومناطق الهلال الخصيب ومصر خلال الألف الأولى ق.م ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد 1 + 2 ، 2011 .
3) عبد الحكيم طاهر ، مأرب عنوان الحضارة السبئية وموطن الكنوز والآثار ، جريدة 26 سبتمبر الأسبوعي ، العدد 1175 ، 2011/9/19 .
4) شنت علاء الدين عبد المحسن ، التاثيرات الحضارية بين مصر الفرعونية وشبه الجزيرة العربية في العصر الحديدي ، م.م.ع ، ع.11 ، مج.1 ، القاهرة .

هـ) الموسوعات :

1) موسوعة المعرفة ، "كتاب المعرفة" ، نشأة القارات ، شركة إنماء النشر والتسويق ، بيروت ، 1986 .

2) الموسوعة اليمنية ، ج.1 ، مؤسسة العفيف الثقافية ، صنعاء .

و) منظمـات :

1) بافقيه م . ع ، موجز تاريخ اليمن قبل الإسلام ، مختارات النقوش اليمنيـة ، م .ع.ت.ث.ع تونس ، 1985

2) تاريخ استخدام تقانات حصاد المياه في المنطقة العربية ، م ع ت ز ، الخرطوم ، 1999

ثانيا/ المصادر والمراجع الأجنبية :

أ) المصـادر :

1) Pliny le Grand , Natural History , Translated by Rackham , London and . Cambridge , 1969.

2) Ptolémy , géography , Trans by Jones H , London , 1961 .

3) Strabon , Géographie de Strabon , xvi , III , 2,3 .

4) Strabon , Géography of Strabon , Translated by Hamilton , London v.3 , 1937 .

ب) المراجـع :

1)Ahmed Fakhry , An Archaeological Journy to Yemen , Cairo , 1958

2) Burkhard Vogt , Marib : Capital de Saba (yprs)

3) Christian Darles , Les Temples , Yemen Au Pays de la Reine de Saba , (YPRS) Institut du Monde Arabe , Flammarion , Paris , 1998 .

-- Le Temples de Marib , Bar'an "arsh bilkis ou temple d'almaqah" , (yprs)

4) Christian J.R , Fondation D'un Empire , La Domination Sabéenne Sur Les . Premiers Royaumes , (yprs).

5) François Breton , Naissance et Destin de L'alphabet Sudarabique , (yprs) .

6) Jean François Breton , Shabwa , Capitale du Hadramawt , (yprs) .

-- Nashshân , (yprs) .

-- Villes et Villages , (yprs) .

7) Iwona Gagda , L'Arabie Unifiée Par Himyar , (yprs) .

8) Philby , le Muséon , lx3 , 32,4 , 1949

9) Pierre Gentell , La Maitrise de L'Irrigation (yprs) .

10) Ueli Brunner , L'oasis de M'arib , (yprs) .

11) William D .Glanzman , awwam "mahram bilkis" , Grand Temple . D'almaqah (yprs)

12) Wismann , Zur Geschichte Und Landskunde Von Alt – Südarabien,Wien,1964 .

ج) الموسوعات :

1) Beeston , Beeston .A.F.L, EncyclopédieDe L'islam, Nr . 3

مختصرات : (Y P R S) : Yémen Au Pays De La Reine De Saba , Flammation Institut Du Monde Arabe , Paris , 1997 .

صعوبات القراءة باللغة الفرنسية وأسبابها
(دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور الجلفة)

الأستاذة: خديجة كاملة خالدي
جامعة الجلفة – الجزائر

ملخص

تهتم هذه الدراسة بالبحث عن أهم صعوبات القراءة باللغة الفرنسية و عن أهم مسبباتها لدى الطالب الجامعي، لأجل ذلك وُزع استبيان على 140 طالبا في التخصصات العلمية و الأدبية بجامعة الجلفة و تم اعتماد التقنية الإحصائية كا^2.

من أهم نتائج هذه الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين و بين طلبة التخصصين الأدبي و العلمي فيما يتعلق بمستوى القراءة، كما تبين ضعف الأداء و المهارة اللغوية لدى أغلبية المبحوثين. أسباب ذلك ترجع بالدرجة الأولى إلى البيئة الاجتماعية، و إلى تأثير أستاذ المادة في الأطوار ما قبل الجامعية: (ثانوي، متوسط و الابتدائي) بالدرجة الثانية، ثم إلى طبيعة المنهاج الدراسي و أخيرا إلى عدم اهتمام أسر المبحوثين بتدريسهم هذه المادة.

كلمات مفتاحية

اللغة الفرنسية, صعوبات القراءة, الطالب الجامعي.

Résumé

Le présent travail consiste en l'étude des différentes difficultés ainsi que leurs causes dans la lecture de la langue française chez l'étudiant universitaire. Pour cela un questionnaire a été proposé pour une population de 140 étudiants des filières des sciences humaine et techniques de l'université de Djelfa. L'exploitation statistique (χ^2) a montré qu'il existe une différence statistiquement significative entre les sexes masculin et féminin ainsi qu'entre les spécialités littéraire et scientifique en ce qui concerne la lecture du français. Les principales causes de cette faiblesse reviennent en premier lieu au milieu social et en second lieu aux enseignants du français des cycles secondaire, moyen et primaire puis aux programmes et en fin à la négligence familiale en vertu de l'enseignement de cette langue.

Mots clés

La langue française, difficultés de la lecture, l'étudiant universitaire

1. مقدمة

يعتبر التعليم العالي في أي بلد من بلدان العالم دليل على مستوى النهضة الاجتماعية والثقافية التي بلغها ذلك البلد، وهو عنوان للرقي الحضاري الذي يطمح له المجتمع، ذلك أنه يمثل نهاية السلم التعليمي العام، وينبئ عن قدرات البلد في تأهيل موارده البشرية في شتى التخصصات و في جميع المجالات.

من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقيها مؤسسات التعليم العالي هي تحسين مخرجات التعليم المتمثلة في الطلاب، وتهيئتهم للحصول على مستوى تحصيل عالي والتزود بالمهارات الأساسية. إن الجامعة من اقدر المؤسسات التعليمية على إجراء البحوث الميدانية، الموضوعية و الدقيقة، و هي بذلك تكشف عن مشكلات المجتمع ومعاناته وتضع البرامج والحلول الممكنة لهذه المشكلات، كما أن الجامعة تزود المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية و تقوم بتنشيط الخطط وترسيخ النظم والقيم والمعايير و الاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم.

إن الطالب اليوم هو المسؤول غدا، و لأجل ذلك يجب أن يكون متعلما و مثقفا و باستطاعته التفكير السليم و التعبير بشكل صحيح بلغته الأم و باللغة الأجنبية حتى يتمكن من الانفتاح على العالم.

لقد شهد تعليم اللغات الأجنبية تطوراً جوهرياً واسعاً من حيث الأساليب والأهداف والنظريات والخطط الدراسية وتأهيلُ مدرسي اللغة، ولقد أسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير طرائق تدريس اللغات وسبل نجاحها والوسائل التقنية اللازمة، فضلاً عن مختبرات اللغة وأجهزة الحاسوب والانترنيت وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية، وبات الجميع الآن يدركون أهمية تعلم اللغات الأجنبية في فتح آفاق معرفية جديدة لطلابنا الجامعيين من خلال كونها أداة فعالة للتواصل الحضاري وبناء جسور الاحترام المتبادل بين الشعوب.

تعتبر اللغة الفرنسية من أهم اللغات الأجنبية المستعملة في العملية التدريسية في الجامعة الجزائرية، سواء أكان هذا التدريس يتم بهذه اللغة بمجمله في التخصص العلمي أو على شكل مقاييس مصطلحات في التخصص الأدبي أو كمادة للدراسة. ورغم الجهد الكبير التي تقوم به الجزائر على توفير كل الوسائل المتاحة قصد تحسين المردود الدراسي للطالب الجامعي و مسايرة العصرنة التكنولوجية التي يشهدها العالم الحديث، إلا أنه ما يلفت النظر أن الأداء اللغوي لمعظم الطلبة الجامعيين و مهاراتهم اللغوية غير كافية. ومنه نشأت فكرة اختيار موضوع البحث و التي أردنا من خلاله تسليط الضوء على صعوبات القراءة باللغة الفرنسية وأسبابها ، حيث اتخذنا جامعة الجلفة نموذجا لهذه الدراسة .

2. مشكلة الدراسة

إن التقدم العلمي الحاصل مع الكم الهائل المقدم من المعلومات العليمة و الثقافية بين مختلف الأمم و الحضارات، و المطروحة أمامنا بشتى اللغات و بمختلف الوسائل التقليدية منها و الحديثة، كالكتاب و الكومبيوتر، يفرض علينا جملة من التوجهات حتى نتمكن من مواجهة العصرنة و العولمة بمفهومها العلمي، و من بين هذه التوجهات اللغات الأجنبية.

و تعد مرحلة الدراسة الجامعية من أكثر مراحل الحياة أهمية لما لها من دور رئيس في صقل شخصية الطالب، بالإضافة إلى تزويدها إياه بكم كبير من المهارات العلمية و العملية مما يترك عليه أثرا كبيرا لعقود قادمة، و من بين أهم هذه المهارات اكتساب لغات أجنبية.

إن للغة الفرنسية أهمية بالغة، كونها أداة تمكن الطالب الجامعي من اكتساب كل ما هو حديث و متطور لإثراء مكتسباته الجامعية التي يجب أن تمتد إلى ما هو أبعد من المقررات الدراسية، حتى تواكب أرقى و أحدث ماُ نشر في العلوم و التكنولوجيا و الأدب و العلوم الإنسانية، إلا أننا نلاحظ أن العديد من طلاب الجامعيين الذين هم في تخصص العلمي أو الأدبي و الذين درسوا اللغة الفرنسية لمدة اثنتي عشر عاما على الأقل يعانون من صعوبة استيعاب اللغة الفرنسية، بل نجد أسوأ من ذلك، فإنهم لا يستطيعون التعبير عن أفكارهم، ناهيك عن التحدث أو القراءة بطلاقة، ذلك أن اعتماد الطلاب الأكبر يدور حول محور ما يقدم و يترجم لهم من قبل مدرسيهم، و ليس على ما يكتشفونه بأنفسهم من حقائق. فلإطلاع على ما توصل إليه الآخرون من أبحاث و دراسات لا يتأتى إلا عن طريق القراءة التي تكتسي أهمية كبيرة في اكتساب المعرفة الأساسية اللغوية، و هي أمر حيوي جدا في تعلم أي لغة.

من هذا المنطلق، أردنا من خلال بحثنا هذا التعرف صعوبات القراءة باللغة الفرنسية وأسبابها، و وضعنا لهذا الغرض التساؤلات التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة التخصص الأدبي وطلبة التخصص العلمي فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم؟
- ما هو مستوى الطالب الجامعي في القراءة باللغة الفرنسية؟

3. الفروض

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة التخصص الأدبي وطلبة التخصص العلمي فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم.
- مستوى الطالب الجامعي في القراءة باللغة الفرنسية ضعيف.

4. الأهداف

- إبراز أهمية القراءة باللغة الفرنسية لا سيما في المرحلة الجامعية.
- تسليط الضوء على أسباب ضعف الطالب الجامعي في القراءة باللغة الفرنسية.
- كشف العلاقة بين مستوى القراءة باللغة الفرنسية و بين كل من الجنس و الاختصاص.

5. الأهمية

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول موضوعا مهما في المجال التربوي و يتطرق إلى اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، و ضرورة التحكم فيها لمواكبة التطور العلمي و الإطلاع على العلوم الحديثة.
- كما تتمثل أهمية الموضوع في تحديد الجوانب السلبية لواقع القراءة باللغة الفرنسية لدى الطالب الجامعي.
- إضافة على معرفة الأسباب الكامنة وراء ضعف مستوى القراءة لدى الطالب الجامعي، من خلال لفت أنظار الجهات المختصة بتحسين الظروف الدراسية من أجل تحسين المردود الدراسي للطالب.

6. حدود الدراسة

يتحدد البحث بالحدود التالية:

1–الحدود المكانية: تمت هاته الدراسة بجامعة زيان عاشور بالجلفة.
2–الحدود البشرية: تقتصر على عينة من الطلبة السنة ثانية جامعي LMD بجامعة الجلفة.
3–الحدود الزمنية: الدراسة أجريت خلال سنة2012.

7. مصطلحات الدراسة

القراءة: "القراءة هي عملية التعرف على الرموز المكتوبة أو المطبوعة التي تستدعي معاني تكونت من خلال الخبرة السابقة للقارئ في صورة مفاهيم أدرك مضامينها الواقعية، ومثل هذه المعاني يسهم في تحديدها كل من الكاتب والقارئ معا" (نبيل عبد الفتاح حافظ، 1998 ، ص 56).

التعريف الإجرائي: إن القراءة عملية ذهنية ورمزية، كما أنها نشاط يتم تعلمه بشكل متسلسل، حيث يتصور أن القارئ يتعلم أولا كيف يوفق بين الأصوات ورموزها، ثم يربط بين مجموعة الكلمات التي يواجهها ليتمكن من إدراكها، ومن هنا فإن القارئ يقرأ لا باستخدام عينيه فقط بل أن العامل الرئيسي في القراءة هو العقل، وبمقدار المعرفة السابقة تكون القدرة على التحليل والتنبؤ بالمعنى والقدرة على الفهم والاستيعاب. فالقراءة = فك الرموز + الفهم + التفاعل + التمثل

اللغة الفرنسية: هي لغة غير اللغة الأم و تحتل بذلك مركز اللغة الأجنبية فهي تدرس في إطار مدرسي وفق مناهج محددة، و تنظيم التعلم يتم عادة وفق مراحل متتالية، حسب العمر و المستوى. Michèle (VERDELHAN-BOURGADE , 2002, p66)

الطالب الجامعي: هو كل شخص يزاول دراسته في جامعة زيان عاشور بالجلفة في مستوى الثانية جامعي نظام جديد (L M D).

متغير الجنس: ينطوي متغير الجنس على عاملي الذكورة والأنوثة، وتأثيرهما الفاعل بصفة عامة، ويهتم هذا البحث بهذين العاملين من خلال الاختلاف في درجة تأثيرهما في مستوى القراءة باللغة الفرنسية. ويشمل مجموع أفراد عينة البحث ذكوراً وإناثاً.

متغير التخصص: ويتمثل ذلك في التخصص العلمي والتخصص الأدبي لطلبة المستوى ثانية جامعي نظام جديد(LMD).

8. الدراسة الميدانية

1.8 منهج الدراسة

اعتمد في انجاز البحث على المنهج الوصفي الذي هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، و تصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"(رجاء وحيد دويدري، 2000، ص184).

2.8 عينة الدراسة

تم اختيار العينة بطريقة مقصودة، حيث تم اختيار مجموعة من الطلبة و عددهم 140 من التخصصين الأدبي و العلمي من الجنسين من مستوى السنة الثانية جامعي نظام جديد(L M D)، و قد قمنا بتوزيع 140 استمارة على أفراد العينة و استرجعت 130 استمارة كما ألغيت ثلاث استمارات لعدم اكتمالها، و بذلك أصبح عدد أفراد العينة النهائية ما يمثل 127 وحدة معاينة.

جدول رقم(01) يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	61	48
أنثى	66	52
المجموع	127	100

تبين النتائج أن أفراد عينة البحث يتوزعون كما يلي: 48% من الطلبة الذكور و52 % من الطلبة الإناث مما يدل على وجود توازن نسبي بين الجنسين في عينة البحث.

جدول رقم(02) يوضح توزيع العينة حسب متغير الاختصاص

التخصص	التكرار	%
علمي	59	46.5
أدبي	68	53.5
المجموع	127	100

تبين النتائج أن أفراد عينة البحث يتوزعون كما يلي: 46.5 % من الطلبة الذين يزاولون دراستهم في التخصص العلمي و53.5 % من الطلبة ممن يزاولون دراستهم في تخصص أدبي.

3.8 أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستمارة لقياس مستوى القراءة في اللغة الفرنسية لدى الطالب الجامعي، إضافة إلى أسئلة مخصصة لجمع المعلومات اللازمة حول الطلبة من حيث الجنس و نوع الاختصاص.

4.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية
- اختبار (كا^2) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين التكرارات.

5.8 تحليل النتائج

- **<u>تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:</u>**

و التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم.

جدول رقم (03) يبين علاقة الجنس و رأي أفراد العينة في كون البنات أكثر ميلا للقراءة باللغة الفرنسية من الذكور

الإجابات / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	33	54.10	28	45.90	61	100
أنثى	56	84.84	10	15.16	66	100
المجموع	89	70.07	38	29.93	127	100

بلغت قيمة (**كا^2**) المحسوبة 14.29 وهي دالة عند المستوى 0.05، و بالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يخص القراءة باللغة الفرنسية، و هي لصالح فئة الإناث.

و يرجع كون الإناث (الطالبات) أكثر ميلا للقراءة باللغة الفرنسية، إلى ارتفاع دافعية الانجاز لدى الإناث في سعيهن لإثبات وجودهن(أديبي وعبادة، 1994)، و بسبب ارتفاع مستواهن في القراءة بشكل عام، و مهارات القراءة الصامتة بشكل خاص (المحروس 1991).

قد يعود السبب في ذلك أيضا أن القراءة تستحوذ على اهتمام كبير من الطالبات أكثر من الطلاب، فالسيطرة على مهارات القراءة تتيح لهن التفوق في اللغة بشكل عام، و هذا ما أكده (السباعي، 1985، ص39) إلى أن الساعات التي تقضيها الطالبات في المطالعة و القراءة الحرة أكثر من الساعات التي يقضيها الطلاب في هذا الخصوص. كما يتميز أداء الإناث من الذكور بقلة الأخطاء اللغوية و النحوية(هلال 1987)، و من ثم ساعدت كل الظروف السابقة على حصول الإناث نتائج أفضل في مستوى القراءة باللغة الفرنسية مقارنة بالذكور في هذه الدراسة.

- **تحليل و مناقشة نتائج الفرضية الثانية:**

التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة التخصص الأدبي وطلبة التخصص العلمي فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم.

جدول رقم (04) يبين علاقة الاختصاص باستجابات أفراد العينة حول سبب اضطرارهم للقراءة باللغة الفرنسية

الإجابات / التخصص	نوع التخصص		المرجع موجود باللغة الفرنسية فقط		المرجع أكثر دقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علمي	51	83.60	5	8.20	5	8.20	61	100
أدبي	45	64.28	14	20	11	15.72	70	100
المجموع	96	73.28	19	14.50	16	12.22	131	100

*131 تمثل الإجابات المتعددة لأفراد العينة

و قد بلغت قيمة (**كا^2**) المحسوبة 6.30 و هي دالة عند المستوى 0.05، و بالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول سبب اضطرارهم للقراءة باللغة الفرنسية، و كانت الفروقات لصالح نوع الاختصاص.

نلاحظ أن ما يمثل 73.28 % من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن ما يدفعهم للقراءة باللغة الفرنسية هو نوع الاختصاص، و هذا يبدو طبيعيا و خاصة إذا علمنا أن جل مقاييس الاختصاص العلمي تدرس باللغة الفرنسية و هذا ما يدفع الطلاب إلى هذا الاتجاه، إلا أننا نجد نسبة لا يستهان بها من الطلاب12.22% أكدت أن اضطرارهم للقراءة باللغة الفرنسية سببه أن المرجع الموجود باللغة الفرنسية يكون أكثر دقة، كما أن نسبة 14.50% من الطلاب قالت أن المرجع المراد(المبحوث عنه) موجود فقط باللغة الفرنسية.

- **<u>تحليل و مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:</u>**

التي تنص على **أن** مستوى الطالب الجامعي في القراءة باللغة الفرنسية ضعيف.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه (رقم 05) أن ما نسبته 58.5% من مجموع الطلبة المبحوثين معدلهم في مادة اللغة الفرنسية في شهادة البكالوريا تحت ال10 منهم 21.3 % معدلهم أقل من ال5، بينما نجد نسبة 31.5 % فقط من الطلاب المبحوثين معدلهم يفوق ال10، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مستوى الضعيف لمعظم الطلبة في مادة اللغة الفرنسية على العموم.

جدول رقم (05) يبين معدل الطالب الجامعي في شهادة البكالوريا في مادة اللغة الفرنسية

الإجابات / المعدل	ك	%
فوق ال10	40	31.5
تحت ال10	60	47.2
أقل من 5	27	21.3
المجموع	127	100

جدول رقم (06) يبين إمكانية قراءة نص باللغة الفرنسية

الإجابات / نوع القراءة	ك	%
بطلاقة	26	20.5
تتلعثم	90	70.8
لا تستطيع	11	8.7
المجموع	127	100

تبين من خلال الجدول أعلاه (رقم 06) نسبة 70.9% من عينة البحث يتلعثمون عند قراءة نص باللغة الفرنسية و ما نسبته 20.5% يستطيعون قراءة النص بطلاقة، و أخيرا نسبة 8.7% لا يستطيعون كليا قراءة نص باللغة الفرنسية، وبالاستناد على نتائج الجدول السابق رقم (05) نجد أنه زيادة على أن مستوى الطلبة ضعيف في اللغة الفرنسية عامة فهو ضعيف أيضا في القراءة، فمعظم الطلبة المبحوثين يجدون صعوبات جمة عند قراءة نص باللغة الفرنسية.

جدول رقم (07) يبين علاقة إمكانية قراءة النص باللغة الفرنسية بفهم مضمونه

الإجابات / نوع القراءة	بعد القراءة الأولى		بعد مرتين		بعد أكثر من ثلاث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بطلاقة	5	20	10	40	10	60	25	100
تتلعثم	5	7.16	15	21.42	50	71.42	70	100
المجموع	10	10.52	25	26.32	60	63.16	95	100

من خلال الجدول أعلاه بلغت قيمة(**كا^2**) المحسوبة 08.18 و هي دالة عند المستوى 0.05، إذن توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إمكانية قراءة نص باللغة الفرنسية و إمكانية فهم مضمونه، و هي لصالح الطلبة الذين يستطيعون فهم النص بعد قراءته أكثر من ثلاث مرات، ذلك لان الطالب الذي ليس باستطاعته القراءة أو الذي يتلعثم عند قراءة نص باللغة الفرنسية لا يمكن أن يفهمه بطبيعة الحال إلا في حالة إعادته أكثر من ثلاث مرات، أو ربما حتى اللجوء إلى قواميس فرنسية –عربية لترجمة المصطلحات الصعبة ثم العودة إلى تكوين الجملة في حد ذاتها (grammaire, conjugaison) حتى يتمكن من فهم مضمونها.

الجدول رقم (08) يبين أسباب عدم قدرة الطالب على القراءة باللغة الفرنسية

	التكرار	%
عدم اهتمام الأسرة	17	09
بيئتك الاجتماعية	65	34.40
تأثير أستاذ المادة	57	30.15
طبيعة المنهاج الدراسي	28	14.81
عدم ميلك للقراءة باللغة الفرنسية	22	11.64
المجموع	189	100

إن أسباب عدم قدرة الطالب على القراءة باللغة الفرنسية تعود بالدرجة الأولى للبيئة الاجتماعية بنسبة 34.40 % و نقصد به البيئة الجلفاوية، فهي بيئة تنتشر بها قيم و اتجاهات سلبية نحو هاته اللغة تحُث على الحط من شان اللغة الفرنسية بوصفها لغة الاستعمار و بالتالي عزوف معظم الطلبة عن القراءة أو حتى المطالعة بهذه اللغة.

في المقام الثاني يرجع الطلبة سبب عدم قدرتهم للقراءة باللغة الفرنسية بنسبة 30.15 % إلى تأثير أستاذ المادة، و يمكن أن يكون تأثير أستاذ المادة على الطلبة منذ نعومة أظافرهم من جانبين، الجانب الأول هو جانب معرفي أي عدم امتلاك الأستاذ المسؤول عن المادة المؤهلات و التكوين اللازم لجعله كفؤا لتدريس هذه المادة و خصوصا في المرحلة الابتدائية أين يتم بناء الشق الأكبر من مهارات القراءة لدى الطالب، والجانب الثاني هو الضمير المهني لأنه في أحيان كثيرة يتوفر أساتذة مادة اللغة الفرنسية على مؤهلات كافية لكنهم لا يمتلكون الحد الأدنى من الضمير المهني كالغياب المتكرر و اللامبالاة،...

في المرتبة الثالثة تأتي طبيعة المنهاج الدراسي، فصعوبة فهم المنهاج الدراسي المتغير يجعل أساتذة المادة غير متمكنين منه، و بالتالي عدم قدرتهم من تمرير المعلومة إلى الطلبة، و ينتج عن كل هذا –كما أكد الطلاب بنسبة 11.64 % –عدم ميلهم واجتنابهم القراءة باللغة الفرنسية.

أخيرا يرجع الطلبة عزوفهم عن القراءة باللغة الفرنسية بنسبة 09% إلى عدم اهتمام أسرهم بتدريسهم، علما بان هذه الأسر هي جزء من المحيط الاجتماعي للطالب تتأثر بالقيم السلبية المنتشرة فيه، إضافة إلى عدم امتلاك بعض الأسر الثقافة اللازمة لمساعدة ابناهم للقراءة.

9. نتائج الدراسة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم، و يرجع كون الإناث (الطالبات) أكثر ميلا للقراءة باللغة الفرنسية، إلى ارتفاع دافعية الانجاز لدى الإناث في سعيهن لإثبات وجودهن(أديبي وعبادة، 1994)، ناهيك عن العوامل النفسية الذاتية التي تتميز بها الأنثى عن الذكر.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة التخصص الأدبي وطلبة التخصص العلمي فيما يتعلق بمستوى القراءة باللغة الفرنسية لديهم، خاصة إذا علمنا أن جل المقاييس في الاختصاص العلمي تدرس باللغة الفرنسية، إضافة إلى ذلك نجد أن أغلبية المراجع متوفرة بهذه اللغة، مما يدفعهم إلى هذا الاتجاه.
- مستوى الطالب الجامعي في القراءة باللغة الفرنسية ضعيف، حيث اتضح من خلال النتائج أن معظم طلبة الجامعة في (الاختصاص العلمي و الأدبي على حد سواء) يتلعثمون عند قراءة نص باللغة الفرنسية، إضافة إلى عدم فهم فحواه إلا بإعادة قراءته لأكثر من ثلاث مرات و قد أيدت ذلك نتائج الطلبة في شهادة البكالوريا.
- أسباب عدم قدرة الطالب على القراءة باللغة الفرنسية حسب رأي الطلاب ترجع بالدرجة الأولى إلى البيئة الاجتماعية (منطقة الجلفة) التي تنتشر بها قيم و اتجاهات سلبية نحو هاته اللغة تحُث على الحط من شانها بوصفها لغة الاستعمار و بالتالي عزوف معظم الطلبة عن القراءة أو حتى المطالعة بهذه اللغة. في المقام الثاني يرجع الطلبة سبب عدم قدرتهم للقراءة باللغة الفرنسية إلى تأثير أستاذ المادة، و يمكن أن يكون تأثير أستاذ المادة على الطلبة منذ نعومة أظافرهم من جانبين، الجانب الأول هو جانب معرفي أي عدم امتلاك الأستاذ المسؤول عن المادة المؤهلات و التكوين اللازم ليجعله كفؤا لتدرس هذه المادة و خصوصا في المرحلة الابتدائية أين يتم بناء الشق الأكبر من المهارات القراءة لدى الطالب، و الجانب الثاني يتمثل في الضمير المهني لأنه في أحيان كثيرة يتوفر أساتذة مادة اللغة الفرنسية على مؤهلات كافية لكنهم لا يمتلكون الحد الأدنى من الضمير المهني كالغياب المتكرر...

في المرتبة الثالثة يأتي طبيعة المنهاج الدراسي، فصعوبة فهم المنهاج الدراسي الذي يتغير من سنة لأخرى يجعل أساتذة المادة غير متمكنين من فهمه و بالتالي عدم قدرتهم من تمرير المعلومة إلى الطلبة، و ينتج عن كل هذا كما أكد الطلاب عدم ميلهم واجتنابهم القراءة باللغة الفرنسية.

أخيرا يرجع الطلبة عزوفهم عن القراءة باللغة الفرنسية إلى عدم اهتمام أسرهم بتدريسهم، علما بان هذه الأسر هي جزء من المحيط الاجتماعي للطالب تتأثر بالقيم السلبية المنتشرة فيه، إضافة إلى عدم امتلاك بعض الأسر الثقافة اللازمة لمساعدة أبنائهم للقراءة باللغة الفرنسية.

10. اقتراحات وتوصيات

في آخر هذه الدراسة يحسن بنا أن نقدم بعض الملاحظات التي تحمل طابع الاقتراحات و التوصيات، من أجل المساهمة في الرفع من مستوى القراءة باللغة الفرنسية:

- التوعية بمدى أهمية اللغات الأجنبية و إعطاء صورة حسنة لهذه للغات على أنها أدوات تواصل و البحث العلمي و عدم اعتبارها لغات دخيلة،
- النهوض بتدريس اللغات الأجنبية بما فيها اللغة الفرنسية في جميع مراحل التعليم و خاصة في المراحل الابتدائية،
- السهر على التكوين الجيد لأستاذ اللغة الفرنسية الذي ينعكس إيجابا على مستوى الطلبة عامة و في القراءة على وجه الخصوص،
- زرع ثقافة المطالعة لدى أبنائنا،
- محاولة التخلص من عقدة اللغات الأجنبية (الفرنسية)،
- توفير كتب و مراجع متخصصة و حديثة باللغة الفرنسية في المكتبات الجامعية مما يضمن و يحث الطالب الجامعي على القراءة،
- إجراء بحوث أخرى معمقة حول ثقافة القراءة في مراحل تعليمية سابقة.

11. قائمة المراجع

1. **أديبي عباس و عبادة أحمد، قدرات الابتكار و علاقتها بعادات الاستذكار قلق الاختبار لدى عينة من طلاب مرحلتي التعليم الثانوي و الجامعي بدولة البحرين، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث، كلية التربية، جامعة البحرين، 1994.**
2. **رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارساته العملية، ط1، سورية، دار الفكر، 2000.**
3. **السباعي مطاوع، ميول تلاميذ الصف التاسع أساسي في القراءة الحرة و مدى اتفاقها مع موضوعات القراءة المقررة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1985.**
4. **المحروس أنيسة، دراسة تقويمية لبعض مهارات القراءة الصامتة لدى تلاميذ الصف السادس ابتدائي في مدارس البحرين الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البحرين، 1991.**
5. **محمد جوارنه، مستوى مقروئية كتاب التربية الاجتماعية و الوطنية للصف الرابع الأساسي في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 4، عدد2، 2008، ص125-136.**
6. **نبيل عبد الفتاح حافظ، صعوبات التعلم والتعلم العلاجي، زهراء الشرق، القاهرة، 1998 .**
7. **هلال علي أحمد، الأخطاء النحوية لدى طلاب الصف الثالث ثانوي في دولة البحرين أسبابها و مقترحات علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 1987.**
8. **Gérard VIGNER, Le Français Langue Seconde, Hachette éducation, 2009.**
9. **Michèle VERDELHAN-BOURGADE, Le Français de scolarisation, Pour une didactique réaliste, PUF Éducation et Formation, 2002.**

الخطة التسويقية خصائصها و أهميتها لرجل التسويق

الاستاذ: مرزق سعد
جامعة الجلفة – الجزائر

ملخص :

لقد أصبح التوجه الإستراتيجي هو الأداة العلمية الصحيحة لبقاء المؤسسات و استقرارها ونموها و تحقيق فعالية الأداء على المدى الزمني طويل و قصير الأجل على حد سواء ،و رغم ما تؤكده غالبية المؤسسات المعاصرة على أهمية الخطة الإستراتيجية للتسويق التي تضمن تكيف المؤسسة في بيئة متغيرة باستمرار لا تكفي لتحقيق الكفاءة في الأداء و الفاعلية في تحقيق مكانه تنافسية في أسواقها التي تستهدفها ،و لدى الفئات المستهدفة من عملائها ، ولا بين المنافسين الحاليين و المحتملين ، إلا بوجود أداة تستطيع تحليل الوضعية الحالية و ترجمة الخطة الإستراتيجية إلى خطة قابلة للتنفيذ و هذا هو دور الخطة التسويقية .

الكلمات الدالة: الخطة التسويقية ، خطة الطوارئ ، الرقابة التسويقية.

Résumé

L'orientation stratégique est devenu un outil scientifique correct pour la survie des enterprises et de leur stabilité et de croissance et d'atteindre une performance efficace dans le long et à court terme, bien que la majorité des enterprises ont confirmé l'importance contemporaine du plan stratégique de marketing afin de s'assurer une adaptation à un environnement en constant d'évolution ,qui s'avère pas suffisant pour atteindre l'efficacité dans l'exécution et l'efficacité dans la l'acquisition d'une place dans les marchés concurrentiels visés et dans les groupes cibles de clients, et entre les concurrents actuels et potentiels, sauf si on a un outil qui peut analyser la situation actuelle et la traduction du plan stratégique à un plan qu'on peut metre en œuvre, et c'est ça le rôle du plan de marketing.

Les mots clés : Le plan marketing**,** Plan d'urgence, Le contrôle marketing.

مقدمة:

أصبحت أسواق العالم المعاصر تتميز بالمنافسة الحادة بين المؤسسات التي تسعى لإشباع احتياجات المستهلكين وتحقيق رضاهم والتمتع بالمزايا التنافسية التي تمكنهم من الحفاظ على موقعهم في الصناعات التي يعملون بها.

هذه المنافسة دفعت كل مؤسسة من أجل المحافظة على نجاحها ووضعها في السوق أن تكييف مزيجها التسويقي مع الاتجاهات و التطورات البيئية المختلفة، حيث أن طبيعة التغيير و عدم التأكد و التنبؤ لعوامل البيئة تؤثر و بعمق على أنشطة المؤسسة وقد تكون هذه التغيرات مفاجئة وعنيفة لا يمكن التنبؤ بها مما تحتم على كل مسير على رأس كل مؤسسة البحث لإيجاد الاستراتيجيات التي تضمن له البقاء و الاستمرارية في السوق بالاعتماد على التخطيط الاستراتيجي للتسويق الذي بات يلقى اهتمام مختلف إدارات الأعمال حيث يمثل العملية الرئيسية التي تستعين بها المؤسسة للاستجابة و التكيف مع التغيرات البيئية سواء الكلية

لاستغلال الفرص وتجنب التهديدات، و الجزئية لتعزيز وتشجيع نقاط القوة و التخلص و التقليل من آثار نقاط الضعف ، فهو أداة ربط بين المؤسسة و بيئتها .

كما أن التخطيط الاستراتيجي للتسويق يساعد رجل التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية و أيضا في القرارات اليومية المتخذة باستمرار فهو يساعد المؤسسة في المستقبل .

و تقوم إدارة التسويق بإعداد نوعين من الخطط ،خطة تتعلق بالأعمال طويلة المدى و يطلق عليها اصطلاحا الخطة الإستراتيجية للتسويق، و الثانية تتعلق بأعمال قصيرة الأجل أو ما يطلق عليه اصطلاحا الخطة التسويقية التي تمثل نتاج عملية التخطيط الاستراتيجي التسويقي ،فهي توثق و تقوي التخطيط الاستراتيجي للتسويق بشكل رسمي و تلخص الوضع الحالي حيث تحدد أهداف المؤسسة، ومن ثم تقترح الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها .

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها في العناصر التالية:

1- محاولة إزالة اللبس و الغموض الذي يكتنف الخطة التسويقية، إعدادها و تنفيذها و لو نسبيا من خلال أبراز الخطوات الأساسية التي يجب إتباعها من أجل إعداد و تنفيذ الخطة التسويقية .
2- محاولة إبراز الأهمية الخاصة التي يكتسيها موضوع الخطة التسويقية لاسيما في ظل المعطيات الراهنة .
3- إبراز تأثير الخطة التسويقية على تحسين صورة المؤسسة، وبناء مكانة لها في ذهنية الزبائن.
4- توضيح الأدوات التي من خلالها يتم تقيم مدى فاعلية الخطة التسويقية.

لتحقيق هذه الاهداف تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور هي كالأتي:

1-تقديم تعريف و أهمية الخطة التسويقية.
2-شرح أهم مكونات الخطة التسويقية .
3-دراسة الرقابة التسويقية كونها تمثل آخر نقطة في الخطة التسويقية الحالية و نقطة بداية للخطة التسويقية القادمة .

1. ماهية الخطة التسويقية :

يميز المختصين في التسويق ثلاث أنواع من المؤسسات ، النوع الأول يتمثل في المؤسسات التي تجعل الأشياء تحدث والثانية التي تراقب ما يحدث و الأخيرة تسأل و تتعجب مما يحدث، إن الفرق بين النوع الأول من المؤسسات و النوعين الباقين يتوقف على إعداد خطة تسويقية جيدة . ونشير أن المؤسسة تتضمن على عدد من الخطة الفرعية المحتوية على الخطة التسويقية ، التي تشكل مجتمعة الخطة الإجمالية للمؤسسة حيث تبقى تحتاج إلى الموافقة و التنسيق ضمن خطة عمل إجمالية واحدة .

1.1. تعريف الخطة التسويقية :

هناك عدة تعاريف للخطة التسويقية ،تدور جميعها في التعاريف التالية:

- الخطة التسويقية هي وثيقة التي تسمح بإحصاء الفرص المتاحة في السوق أو المنتج و تقديم الاستراتيجيات التسويقية التي تتكيف مع حجم المبيعات أو الحصة السوقية المستهدفة، بالتنسيق مع إستراتيجية التوزيع العامة (1).
- الخطة التسويقية هي قبل كل شيء وثيقة مكتوبة، تتضمن بعد تشخيص وتحليل البيئة و السوق و تثبيت أهداف المؤسسة أو قسم أو نشاط أو خط منتجات، تحديد الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف وتقديم البرنامج المناسب للوصول إلى ذلك (2).
- الخطة التسويقية هي وثيقة تحدد الإستراتيجية و بيئة التسويق و الزبائن المتوقعين ، و المنافسة المنتظرة إضافة لأهداف الموضوعة للمبيعات و الربح للعام القادم(3) .
- الخطة التسويقية هي ترجمة على ورق الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة، يُقدم فيها مبررات والوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المحددة سلفا (4).

من كل هذه التعاريف يمكن استخلاص ما يلي :

* الخطة التسويقية هي وثيقة مكتوبة ، و نشير أن كل هذه التعاريف لم يحددوا عدد صفحات هذه الوثيقة و يتوقف هذا العدد على طبيعة كل مؤسسة .

* تشمل الخطة التسويقية على كل من الأهداف التي تريد المؤسسة تحقيقها ،الإستراتيجيات التي تم اختيارها لتحقيق هذه الأهداف .

* تشمل الخطة التسويقية على برنامج يتحدد فيه كل النشاطات اللازمة و المسؤولين عليها و جدول زمني محدد يلتزم به الجميع .

* تشمل الخطة التسويقية على الموارد اللازمة التي تؤدي إلى تنفيذها بإحكام.

* الخطة التسويقية هي التي توثق وتقوي الخطة الإستراتيجية بشكل رسمي.

* يعتمد إعداد الخطة التسويقية على تحليل البيئة الكلية و الجزئية للمؤسسة .

2.1.. أهمية الخطة التسويقية :

الخطة التسويقية ضرورية لأي مؤسسة تريد البقاء و النمو ، وخير دليل على ذلك حجم الإعلانات و الترويجات التي نشاهدها يوميا ، ويرجع ذلك إلى التعقيد و التغير المستمر في البيئة و الأسواق، فإعداد خطة تسويقية بانتظام و سنويا أمر هام للغاية ، وتتجلى أهمية الخطة التسويقية في النقاط التالية(5):

- بوجود خطة تسويقية، تتضح للمؤسسة رؤية واضحة ومفصلة عن أهداف المحددة مما يسمح لها بتحديد أي انحرافات و تصحيحها و بالتالي فالخطة التسويقية هي أداة للرقابة .
- بوجود خطة تسويقية،تتأكد المؤسسة أن المنتجات المقدمة ، تشبع حاجات و رغبات زبائنها الحاليين و المرتقبين ، ذلك لأن الخطة التسويقية تبدأ بتشخيص و تحليل البيئة المحيطة بها من أسواق ومنافسين وزبائن و غيرها، و بالتالي فالخطة التسويقية هي أداة ربط بين المؤسسة و سوقها.

- بوجود خطة تسويقية ، يصبح لدى عمال و موظفي المؤسسة خطة عمل واضحة ودقيقة فتعمل على تحفيزهم ومراقبتهم لتحقيق الأهداف ، و بالتالي هي أداة تحفيز و صرامة .
- تعمل الخطة التسويقية على تجنب كل الشكوك و التشويش و الأخطاء و تمنع كل من الازدواجية في العمل و التكرار الذي لا مبرر له و التي يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف و بالتالي فهي أداة لتوضيح الرؤية لدي كل من المسؤولين و الموظفين على كل المستويات .
- تسمح الخطة التسويقية من تخطيط مسبق للتظاهرات التجارية كالمعارض أو إعداد وثائق إعلانية خاصة للمنتجات الجديدة و غيرها و بالتالي فهي أداة تساعد المؤسسة في التنبؤ و الاستعداد لما سيحدث في المستقبل و ليس إتباع ما سيحدث.
- وفي الأخير الخطة التسويقية تسمح بوجود صرامة داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة خاصة ما يتعلق باتخاذ القرارات في المجال التجاري الذي يتصف بالصعب و غير المؤكد، ففي نهاية الخطة التسويقية تكون المؤسسة على دراية تامة عن كل من : حاجات ورغبات زبائنها الحاليين و المرتقبين ، كل التحسينات الضرورية الواجب إدخالها في المنتجات ، كل الأفكار الإبداعية للمنتجات الجديدة ، كل المعلومات الخاصة باستراتيجيات و تصرفات بالمنافسين ، كل شكوى الزبائن و كل ما يجعل من إستراتيجية المزيج التسويقي أكثر فاعلية .

3.1. العوامل التي تعوق المؤسسات من الاعتماد على الخطة التسويقية :

كثيرا من المؤسسات لا تعد الخطة التسويقية و لا ترى أهمية لذلك و من أهم الأسباب و العوامل التي تقف ضد الإعداد و الاعتماد على الخطة التسويقية في معظم المؤسسات ما يلي (6):

- جهل المسئولون أو عدم معرفتهم بمضمون و أهمية الخطة التسويقية و لا كيفية إعدادها .
- قلة المعلومات حول البيئة المحيطة بالمؤسسة ، و يرجع ذلك أن المؤسسة لا تستثمر في هذا المجال ، و بدون معلومات لا يمكن إعداد الخطة التسويقية المناسبة و التي تستثمر كل موارد المؤسسة و تحقق أهدافها استنادا على المثل الصيني الذي يقول القائد الذي لا يشتري المعلومات فهو قائد لا يملك اتخاذ القرار .
- يتطلب إعداد الخطة التسويقية تكاليف تكون مرتفعة و لا تستطيع المؤسسة توفيرها دائما ، رغم أن من أهداف الخطة التسويقية هو اختيار الاستثمارات التي تتكيف مع قدرات المؤسسة ، و بالتالي تجنب التبذير و ترشيد الإنفاق أي الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و المالية و المادية المتاحة .
- كثيرا من المؤسسات لا تعد خطة تسويقية لها ، رغم أنها تتميز بمركز و حالة جيدة ، و بالتالي فلا فائدة من الخطة التسويقية ، نستطيع أن نجيب على ذلك بالرجوع إلى أهمية التخطيط بصفة عامة كونه نقطة انطلاق أي نشاط، فمن خلاله يمكن التصدي للمفاجآت التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل .

- ما فائدة التنبؤ ووضع خطط في بيئة متحركة ومتغيرة باستمرار تتميز بعدم التأكد، هذا الاعتراض يرجع إلى عدم فهم طبيعة الخطة التسويقية التي هي فضلا على أنها وسيلة تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها، وتضع كل أفراد المؤسسة في ضغط وتجعل المسؤولين أكثر صرامة في اتخاذ قراراتهم ، فهي أداة تفسير تتميز بالمرونة لكي تستطيع أن تتكيف مع أي تغيير في البيئة.
- الخطة التسويقية تضع المؤسسة على الطريق الصحيح ، بإتباع البرنامج المسطر، ولكن هناك الكثير من المسؤولين الذين يرونها على أنها تشل قدراتهم و تقف ضد التغيير و التجديد و الابتكار. و للإجابة على هذه الإشكالية ، نرجع إلى أن من مميزات الخطة التسويقية المرونة، أي يمكن تعديلها عندما يلتزم الأمر ذلك ، كما أنها تعد كل سنة بالإضافة أنه بدون خطة تسويقية يجد المسؤولون أنفسهم أمام الكثير من الأحداث غير المتوقعة و بوجود الخطة معظم هذه الأحداث يمكن توقعها ومعالجتها بأقل التكاليف .
- كثيرا من المسؤولين يتخوفون من المراقبة و المحاسبة ، و يفضلون الإدارة في الظلام بدون خطط، ذلك أن الخطة التسويقية تحدد المهام و الواجبات و مدى الجهد المطلوب بذله للوصول إلى المستوى المطلوب من الأداء وفق الأزمنة المحددة لذلك و بالتالي فالخطة التسويقية تنور و توضح العمل و تتحسس كل خلل وظيفي أو تأخير أو خطأ ، فتعمل على تسهيل عملية الرقابة ويرجع ذلك أن هذه المؤسسات ترتكز على الرقابة السلبية التي تنتهي بالعقوبات و عليه يجب على المؤسسات الاتجاه إلى الرقابة الإيجابية التي تساعد على عملية اتخاذ القرارات و تصحيح الانحرافات .
- يأخذ إعداد الخطة التسويقية من المؤطرين عليها وقت كبير ، و كثير من المسؤولين يرون أنها مضيعة للوقت لكونها تتطلب لقاءات و اجتماعات و تشاور و حسابات ، و لكن لا يوجد مجال للمقارنة بين هذه التكاليف (الوقت في إعدادها) مع الفوائد التي تقدمها الخطة التسويقية للمؤسسة، خاصة بما يتعلق بالصرامة في اتخاذ القرارات ، و يبقى السؤال يطرح نفسه : من يُعد الخطة التسويقية ؟

يشارك في إعداد الخطة التسويقية جميع المسؤولين في أهم الوظائف للهيكل التنظيمي للمؤسسة (التسويق ، المالية , الإنتاج , البحث و التطوير , الأفراد) ويقترحون الخطة التسويقية المناسبة و يتبقى على الإدارة العليا الحكم عليها و المصادقة النهائية عليها و يتطلب وجود (منسّق) الذي يعمل على التنسيق مع جميع المسؤولين المشاركين في إعداد الخطة و تحضير اللقاءات و جمع المعلومات و اقتراح فرضيات العمل و تحرير المشروع الأولي الذي يقدم إلى الإدارة العليا للموافقة النهاية ثم تحرير الخطة النهائية، و في معظم المؤسسات يتولى مدير التسويق هذه العملية و قد يكون مسؤول منتج معين أو سوق معين و ذلك حسب الهيكل التنظيمي المعتمد في المؤسسة .

و يمر إعداد الخطة التسويقية على فترات زمنية محددة موضحة في الشكل(1)

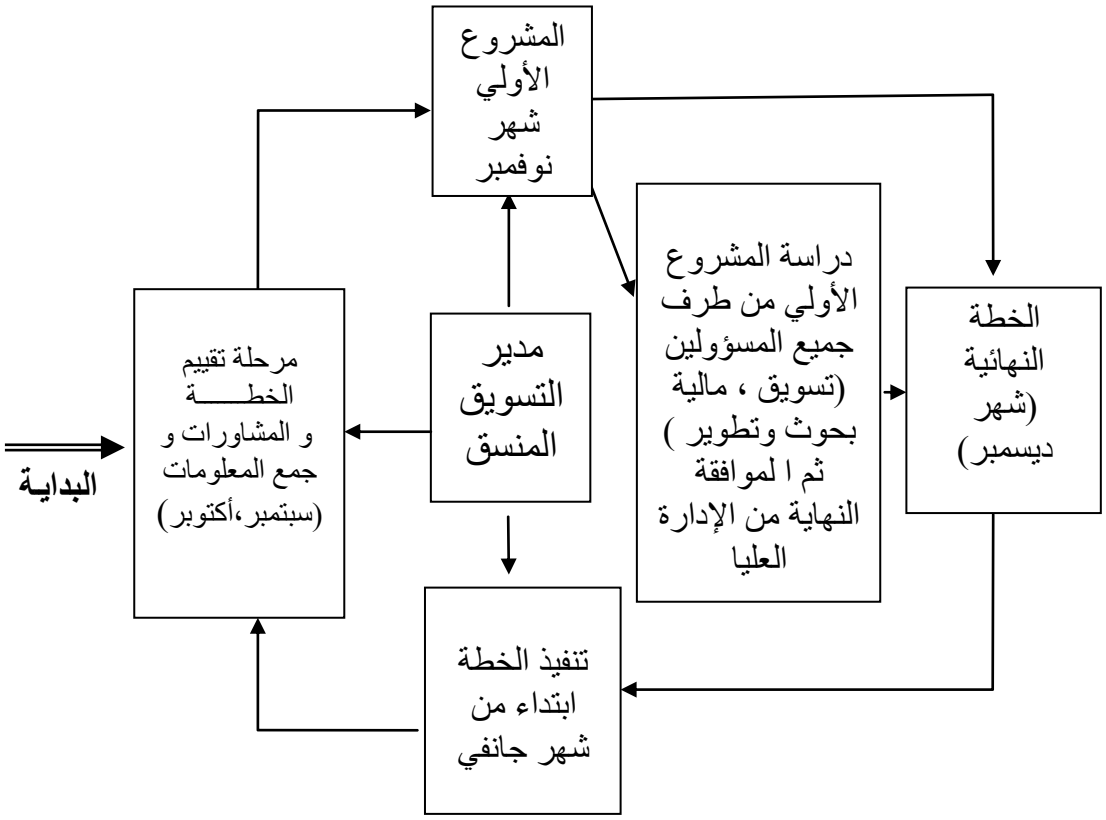

شكل (1) مراحل إعداد الخطة التسويقية

المصدر بتصرف : Armand Dayan , et les autres , op .cit page 56

4.1. خطة الطوارئ :

إن ما يميز بيئة الأعمال الحالية عدم التأكد و التغيير المستمر و بشكل متسارع ، قد تفرز فرص أو تهديدات، تتطلب من المؤسسة و رجل التسويق البحث عن استراتيجيات جديدة بأسرع ما يمكن ،وهو دور خطة الطوارئ و الأزمات و في الحقيقة فإن الأزمات التسويقية أصبحت إحدى السمات المميزة للنظام العالمي الجديد ، حيث لم يعد اهتمام المسؤولين في المؤسسة عن حدوث الأزمة أم لا و لكن الاهتمام عن توقيت حدوث الأزمة و نطاقها و عن الوسائل التي تساعد في مواجهتها و التعامل معها .

فالأزمات يمكن أن تصيب عدة قطاعات أو عدة دول، و المشكلة لا تتركز عن الأزمات المتكررة أو المعتادة التي تتطلب إستراتيجية اتصال فعالة ، و إنما المشكلة في الأزمات المفاجئة و النادرة حيث لا تملك المؤسسة أي خبرة في التعامل معها و التي تتطلب إجابات و تحركات سريعة و هذا ما يفرض على رجل التسويق أن يعد خطة تسويق مرنة يمكن أن تتكيف مع هذه التغيرات و الأزمات ، و أفضل المؤسسات من تعد خطة طوارئ توضع جنبا لجنب مع الخطة التسويقية .

ومن مرادفات خطة الطوارئ نجد خطة الأزمات أو خطة التغيير أو خطة النجدة و هي تهدف إلى تقديم مجموعة من السبل التي تسمح للمؤسسة عند ظهور فرص أو أزمات نتيجة لعوامل بيئية مفاجئة لا تتحكم فيها ، تعوق الاستراتيجيات المقدمة في الخطة التسويقية ، من تحقيق الأهداف المحددة سلفا(7).

بتقديم مجموعة من الافتراضات المتعلقة في المجال المحدد الذي يعمل فيه النظام التسويقي ، أو يحتمل أن يحدث ، و يمكن من تحليل المعلومات المتاحة و التنبؤ بسير الأحداث و تحديد أنسب البدائل للتصرف و آليات التنفيذ بهدف الوصول إلى أفكار جديدة ومبتكرة و التي تكون في شكل سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية اللازمة و كذلك فرص المناورة و الإمكانات المتاحة لتفادي المواقف الحرجة التي قد تنشأ أثناء الأزمة و التقليل من عنصر المفاجأة للأزمات المتوقعة(8)، كتوقع دخول منافس جديد أو سن قوانين جديدة نتيجة لظروف اقتصادية معينة ، كما حدث في الجزائر في أزمة الحليب و الدقيق. وكثير من الخبراء يرجع الأزمة التسويقية على أنها خلل في واحد أو أكثر من عناصر المزيج التسويقي يترتب عليه تأثيرا ماديا على النظام السوقي في مجمله أو هي موقف أو حدث مفاجئ ينطوي على مشكلة حادة غير محددة الأسباب تؤدي إلى وجود شعور بالقلق لعدم معرفة النتائج التي قد تقرب عليها(9) وتتميز الأزمات التسويقية من مجموعة من الخصائص هي ملخصة في الجدول (1) التالي :

الجدول (1): خصائص الأزمات التسويقية.

	خصائص الأزمات التسويقية
1	مباغتة ومفاجئة عنيفة
2	متعددة و متغلغلة الأسباب و العناصر
3	معقدة ومتشابكة ومتداخلة العناصر
4	تولد مجموعة من الضغوط على المؤسسة
5	تهدد بشدة مصالح المؤسسة و أهدافها
6	تتفاقم النتائج باستمرار
7	يصعب تحملها لفترة طويلة
8	تثير الشكوك و تفقد الثقة
9	توسع دائرة عدم التأكد و نقص المعلومات
10	تمثل صراعا حادا بين قوتين
11	يسود في ظلها حالة من القلق و الخوف
12	تؤدي إلى تضارب العناصر و اختلاطها
13	تصيب متخذ القرار بالحيرة و العجز
14	ضيق الوقت أمام متخذ القرار
15	تحتاج إلى أساليب و طرق مبتكرة لمواجهتها

المصدر : جمال الدين محمد المرسي , مرجع سبق ذكره , ص 15.

1.4.1. مسببات الأزمات :

إن معرفة مسببات هذه الأزمات يساعد رجل التسويق من التعامل الجيد مع الأزمات و نميز بين أربع مصادر رئيسية للأزمات تتمثل في الأفراد ، المباني، المنتجات و التمويل(10).

أولا : أزمات الأفراد : يتعلق الأمر بكل أحداث التي تمس الجانب العاطفي للأفراد ، مثل الحالات الاجتماعية تصريح العمال ، تصفية المؤسسة ، اختفاء المسؤولين فهذا النوع من الأزمات له تأثير عاطفي ، قد يؤثر بالسلب على مستقبل المؤسسة .

ثانيا : أزمات الهياكل : يتعلق الأمر من قريب أو بعيد بالبيئة الكلية التي تنشط بها المؤسسة ، و تشمل على التلوث ، احتراق أو انهيار المباني و كل ما يمس الجانب المادي .

ثالثا : أزمات المنتجات : وهم الأزمات الأكثر انتشارا ، خاصة في مجال الصحة و الغذاء ،كطرح منتج في الأسواق قد انتهت صلاحيته كما حدث للمؤسسة كوكاكولا سنة 1999 ببلجيكا و فرنسا و عندما طرحت قارورات مسمومة مما أدى إلى انخفاض قيمتها بنسبة 13%(11).

رابعا: أزمات التمويل : وهي الأزمات الأكثر وضوحا ويتعلق الأمر مثلا في انخفاض أسهم المؤسسة في البورصة أو تحويل الأموال مما يؤثر على سمعة المؤسسة أمام المساهمين و العمال و جمهورها بصفة عامة.

ويمكن أن نجمع هذه المسببات في مجموعتين من العوامل إحداهما خارجية و الأخرى داخلية(12).

أ) **المسببات الخارجية للأزمات التسويقية** : القرارات الحكومية المضادة (الضرائب , الخوصصة القوانين...إلخ)، تصرفات المنافسين ، تهديدات الموردين ،التلوث البيئي، تحول أذواق العملاء أو تغير اتجاهاتهم ،مواقف الصحافة و الرأي العام و جماعات المصالح ، تعثر بعض كبار العملاء، الظروف الاقتصادية (الكساد ، تغير أسعار الصرف ، التضخم) ،التعدي على الحقوق الفكرية ،الإشاعات المغرضة المقاطعة ، التغير التكنولوجي المفاجئ ، الإرهاب .

ب) **المسببات الداخلية للأزمات التسويقية** : سوء تصميم المنتج، خلل أنظمة التشغيل، ضعف الإستراتيجية التسويقية، تخلف التكنولوجيا،الاضطرابات العمالية ،ضعف أنظمة الأمن و الحماية،انخفاض كفاءة الموارد البشرية ، التعثر المالي، غياب الدراسات و البحوث و عدم القدرة على تحقيق التوافق البيئي .

2.4.1. مراحل إعداد خطة الطوارئ :

إن تبني خطة الطوارئ للتعامل مع الأزمات تمكن المؤسسة من أن تكون أكثر قدرة على التنافس و تحقيق الأهداف ، و قد تدفعها إلى تجديد شراييها و القضاء على مجالات الضعف و عدم الفاعلية .

ويتطلب إعداد خطة طوارئ سليمة وضع سبع مراحل أساسية للتنفيذ(13):

- غرس ثقافة الأزمات أكيد في الإدارة العليا و أيضا في مختلف وظائف المؤسسة ، خاصة مسؤول التسويق و الاتصالات .
- تشخيص درجة تحضير المؤسسة للأزمات .
- اختيار مجموعة من الافتراضات على الأزمات الممكنة،الأكثر خطورة.
- إعداد خطة للطوارئ تسمح بمواجهة و التعامل مع الافتراضات السابقة .
- تكوين خلية للأزمات تعمل على تجميع المعلومات وتجيب بسرعة و بدقة عن كل ما يتعلق بالأزمات الممكنة.

- وضع نظام للإنذار المبكر للصد و تحليل الإشارات التي تُنبئ عن قرب حدوث أزمة مثل تعدد شكاوى العملاء ، كثرة المطالبات القضائية أو التدهور المستمر في المبيعات .
- تقييم الأداء بعد الأزمة ، لغرض تكوين الخبرات المكتسبة من وراء الأزمة و إدراجها في محفظة الأزمات لاستخدامها في معالجة أزمات أخرى قد تفرض نفسها على المؤسسة .

3.4.1. أهم استراتيجيات خطة الطوارئ :

يمكن أن نميز ثلاث استراتيجيات لمواجهة الأزمات(14) هي كما ما يلي :

- تقديم عروض ترويجية مثل تخفيض السعر أو تقديم خدمات جديدة للرفع من حجم المبيعات خلال فترة زمنية محدودة أو التركيز على قطاع معين من السوق لخدمته و تعزيز ولاء الزبائن للمؤسسة مثل هذا التكتيك يتميز أنه سريع المفعول أمام الأزمات و محدود زمنيا .
- التركيز على الخدمات الإضافية هنا تقوم المؤسسة بتقديم دروس و تكوينات الزبائن الحاليين أو المرتقبين ، أو خدمات خاصة ، كما فعلت المؤسسة دال Dell ، فمنحت لكل مؤسسة زبونة لها مواقع متخصصة على الانترنت في الصفحات الأولى .
- تحسين المر دودية ، هنا على المؤسسة و مسؤولي التسويق الانتقال من التسويق الذي يتركز على التكاليف إلى التسويق الذي يتركز على الفوائد أي مقارنة الفوائد بحجم التكاليف ، فلا يهم حجم التكاليف مع ما تستفيد بها المؤسسة من فوائد .

2. مكونات الخطة التسويقية :

تمثل الخطة التسويقية الناجحة العصب الرئيسي في أي مؤسسة ، و لكنه من الصعب على المسؤولين عليها أن يعد خطة تتسم بالديناميكية و الواقعية على تحقيق النتائج المطلوبة ، و نشير إلى أنه لا يوجد نموذج موحد للخطة ، و إن كل مؤسسة تعدد خطة لها حسب طبيعتها وحجمها و لكن هناك اتفاق حول العناصر التالية المقدمة في الجدول (2):

جدول (2): مكونات الخطة التسويقية .

الموضوع	الهـدف
الملخص التنفيذي	ملخص قصير من الخطة ، يحتوي على الأهداف الرئيسية ، و أهم القرارات و التوصيات التي تم جمعها لإعداد الخطة التسويقية .
تحليل الوضعية الحالية	يحتوي على أهم المعطيات حول البيئة الكلية للعمل ، المنتج ، المنافسة السـوق
تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات	استخلاص الفرص المتاحة للمؤسسة ، نقاط ضعفها و قوتها و التهديدات التي تواجهها .
الأهداف	تحديد الأهداف المراد الوصول إليها لحجم المبيعات ، رقم الأعمال، حصة السـوق .
الاستراتيجيات التسويقية	تتضمن الخيارات الإستراتيجية المختارة لتحقيق الأهداف .
برنامج العمل	يحتوي إجابات على: ما الذي سيتم عمله ؟ ومن الذي سيقوم بالعمل ؟ ومتى سيتم القيام به ؟
تدعيم البرنامج بالتنبؤات	التنبؤ بالنتائج المتوقعة من الخطة.
نظام المراقبة	تقديم نظام للمتابعة و تقييم تنفيذ الخطة .
عرض الخطـة و تنفيذها	إبلاغ الخطة إلى من يوافق على تنفيذها و الذين سينفذونها فعلا .

المصدر : Yasmine Dahmane ; http:// marketing . thus .ch/ loader/php?page =piton _ VI .le 07- 07-

07

ويجب على المسؤول عن إعداد الخطة التسويقية أن يكتبها بشكل واضح و موجز و خال من التفاصيل المفرطة أو غير الملائمة، و إن كان يرغب في إضافة معلومات أساسية أخرى فعليه فعل ذلك في ملاحق و ليس في الوثيقة الأساسية ،فالأولوية في جعل الخطة سهلة القراءة ويمكن الاسترشاد بالنقاط التالية لتحرير الخطة(15).

- يفضل أن يبدأ كل قسم جديد على صفحة جديدة حتى لو كان ذلك يعني وجود خمسة أو عشرة أسطر فقط في بعض الصفحات .
- فصل النقاط الأساسية أي جعل كل نقطة أساسية في فقرة خاصة بها.
- عدم وضع الكثير من الأرقام في صفحة واحدة .
- إذا كانت الوثيقة طويلة جدا لن يقرأها أحد، لذا يجب حذف المواد غير الضرورية.
- وضع لائحة المحتويات أو فهرس يسهل للقارئ في تحديد موقع مختلف أجزاء الخطة.
- يجب أن يكون حجم الخط المكتوب به معقولا.

وسنحاول في الأسطر القادمة معالجة كل عنصر من العناصر المكونة للخطة التسويقية بأكثر إسهاب.

1.2. الملخص التنفيذي :

يعتبر الملخص التنفيذي أداة مؤثرة عند تقديم الخطة للإدارة العليا أو ممولي المشروع من البنوك أو المستثمرين أو شركاء . وهو عبارة عن عدة فقرات قصيرة تلخص النقاط الأساسية للخطة في شكل واضح و موجز(16) ، و يجب ألا تكون طويلة جدا . إذ يجدر لكل من سيقرأ الملخص أن يفهم جوهر الخطة و يكون قادرا على تحديد النقاط المهمة في الوثيقة . و ينبغي أن يشمل الملخص على أهداف الخطة ، الجدول الزمني الذي ستنفذ خلاله الخطة و الافتراضات الكامنة التي ترتكز عليها الخطة(17).

الملخص التنفيذي هو آخر جزء يكتب و لكنه يكون أول جزء في الوثيقة ، ويجب أن يتميز الملخص بالوضوح و الإيجاز و أن يخلو من التفاصيل المفرطة أو غير الملائمة التي يمكن أن تربك القارئ.

2.2 تحليل الوضعية الحالية :

يغطي هذا الجزء معلومات أولية عن السوق الحالي ، و نظرة عامة على المنتج و المنافسة و التوزيع و تحليل بيئة العمل ، أي يجب أن تكون المؤسسة على دراية تامة لموقع المؤسسة و منتجاتها في السوق لكي تتمكن من تحديد الأهداف التسويقية والاستراتيجيات المستقبلية(18) ، ويتم ذلك بإجراء دراسة تحليلية لواقع المؤسسة و موقفها في السوق سواء بشكل عام شامل أو خاص بالتسويق ، و دراسة متغيرات البيئة الكلية و الجزئية ويجري التنبؤ بالفرص و التهديدات التي تفرزها هذه البيئة ، إضافة إلى دراسة الموارد و الإمكانيات المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يتوفر منها مستقبلا وما قد لا يتوفر ، لتزويد المخططين بنظرة شاملة عن حالة المؤسسة و اتجاها ت السوق(19).

وخلاصة ما سبق ، فإن تحليل الوضعية الحالية يساعد المؤسسة :

- في تحديد وضع السوق الحالي و التوجهات الرئيسة في السوق و الوضع الاقتصادي العام الذي يؤثر على السوق .

- على مراجعة احتياجات الزبائن في القطاعات المستهدفة في السوق .
- في عرض قائمة بالمنافسين الرئيسيين و المعلومات الأخرى ذات القيمة مثل حجم هؤلاء المنافسين و أهدافهم و المنتجات و الخدمات التي يقدمونها .
- في تقييم الأداء السابق للمنتج أي النتائج التجارية التي حققها في السنوات الأخيرة ، و إذا تعلق الأمر بمنتجات جديدة فما هي النتائج المتوقعة منه .

3.2. تحليل نقاط القوة والضعف و التهديدات :

يعتمد هذا الجزء على تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص المتاحة و التهديدات التي تواجه المؤسسة ، و يطلق على هذا النوع من التحليل الثنائي و يرمز له بتحليل Swot وهي اختصارات لأربعة أحرف الأولى لكلمات التي تكونه وهي(20):

نقاط القوة **S**trengths،نقاط الضعف **W**eaknesses ، الفرص **O**pportunities ، التهديدات **T**hreats .

و الجدول (3) يمثل الإطار العام لهذا التحليل

جدول (3): نموذج تحليل SWOT

تقييم البيئة الداخلية (المؤسسة) / تقييم البيئة الخارجية	نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص	لدى المؤسسة نقاط قوة تستطيع أن تستغل الفرص المتاحة لها، و عليها أن تقوم بإستراتيجية هجومية	لدى المؤسسة نقاط ضعف قد تمنعها من اقتناص الفرص المتاحة لها ،و عليها معالجة المشاكل الداخلية لتمكن من استغلال الفرص من خلال تطبيق إستراتيجية إصلاحية .
التهديدات	تركيز المؤسسة حول كيفية استغلال نقاط قوتها إلى أقصى حد المواجهة التهديدات المحيطة بها ، من خلال الاعتماد على إستراتيجية دفاعية .	تقوم المؤسسة على تقليل كل من نقاط الضعف و التهديدات بالاعتماد على الاستراتيجيات الانكماشية.

المصدر : أحمد ماهر , دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية , الدار الجامعية القاهرة 1999 ص134.

من الجدول السابق على المؤسسة أن تقوم بجمع البيانات و المعلومات عن التغيرات التي تقع خارج حدود المؤسسة و التي لا تتحكم فيها ، بتحديد ماهية الفرص التي تقدمها للمؤسسة و التهديدات التي تفرضها عليها (21).

أو إنها حاجة ورغبة المشتري التي تجد فيها المؤسسة احتمالا كبيرا تستطيع بموجبه أن تحقق ربحا عن طريق إشباعها لتلك الحاجات ، وقد ميّز Kotler ثلاثة مصادر رئيسة لفرص السوق وهي(22) :

أولا : عرض سلعة ما بكمية قليلة لزيادة الطلب عليها وهنا يمكن للمنتجين أن ينتهزوا هذه الفرصة خاصة عندما يصطف المشترون لشرائها بالمطالبة بأسعار عالية .

ثانيا : عرض سلعة موجودة بطريقة جديدة و راقية ، هنا تحاول المؤسسة التأثير على الزبائن بالاعتماد على نفس المنتج و التغيير في طريقة تقديمه .

ثالثا : عرض سلعة جديدة : هو أن تقوم المؤسسة بتقديم منتج جديد أو إدخال تحسينات على المنتج.

أما التهديدات تعني مشاكل واضطرابات و أضرار محتملة الحدوث ولها آثار سلبية على أهداف المؤسسة و موقفها التنافسي ، أو هي تغير سلبي لا يتوافق مع اتجاهات المؤسسة و يؤثر تأثيرا ضارا على تحقيق أهدافها(23) .

إن استغلال الفرص المتاحة في البيئة يتطلب توفر سمات معينة للمؤسسة تكون قادرة على توظيفها بشكل يؤدي إلى نجاح المؤسسة في استغلال هذه الفرص وتحقيق الربحية المطلوبة ، وعلى هذا فإن على رجل التسويق أن يقوم بتقييم نقاط القوة و نقاط الضعف حتى يتمكن من الحكم على مدى إمكانية استغلال المؤسسة للفرص أو مواجهة التهديدات و تحديد ماهية الإستراتيجيات الملائمة لكل حالة ، و الجدول(4) التالي يوضح أمثلة لكل من الفرص و التهديدات و نقاط القوة و الضعف.

جدول (4): أمثلة للفرص و التهديدات و نقاط القوة و الضعف .

الفرص	التهديدات
– ظهور بدائل جديدة من الخامات – توافر شبكة واسعة للأسواق. – صعوبة دخول المنافسين في السوق – استقرار في موقف النقد الأجنبي – زيادة عدد المستهلكين – توافر مصادر التمويل في سوق المال	– إلغاء الدعم الحكومي عن المؤسسة – إهدار قوانين لحماية البيئة من التلوث . – رفع الرسوم الجمركية على الواردات. – زيادة منافسة المنتجات الأجنبية . – ارتفاع أسعار الطاقة. – تغيير في تكنولوجيا الصناعة.
نقاط القوة	نقاط الضعف
– تكاليف الإنتاج منخفضة. – القدرة على إنتاج السلعة بجودة مناسبة. –حصة سوقية كبيرة. – توافر قوى بيعية على درجة عالية من المهارة . – وجود خدمات ما بعد البيع. – سمعة عالية للمؤسسة في الأسواق.	– عدم وجود برامج لتخفيض التكاليف. – عدم وجود قسم متخصص للبحوث و التطوير. – ضعف نظام الحوافز. – موسمية الطلب على المنتجات . – عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة . – ارتفاع تكاليف النقل و التوزيع.

المصدر : محمد فريد الصحن وطارق طه , مرجع سبق ذكره ص 171, 172.

4.2. الأهداف :

يمثل تحديد الأهداف أهم جزء في الخطة التسويقية ، لأنه يمثل ثمرة ومجهود عمل جماعي بين فريق التسويق وكل الأقسام المهمة في المؤسسة من إنتاج ،مالية خدمات وغيرها ، و يجب أن تكون الأهداف محددة ، قابلة للقياس ، واقعية ،منسجمة مع بعضها ، ومنبثقة من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة . و يجدر التعبير عن الأهداف بقيم محددة وتفادي التعابير الغامضة مثل الرفع أو التحسين أو الزيادة إلى الحد الأقصى كما هو موضح في الجدول (5) :

جدول (5) : مثال عن صياغة الأهداف

إستراتيجية المؤسسة	أهداف إستراتيجية	الهدف العام للخطة
استراتيجية التوجه الزبون	خلق ولاء مع أفضل الزبائن	تحقيق على الأقل إلى 95% من وعي زبائن تجاه المنتجات التي تقدمها المؤسسة خلال فترة الخطة

المصدر : Nathalie Van Laethem et Laurence Body . op.cit ; p :112

وتشمل الخطة على نوعين من الأهداف :

* الأهداف المالية : تتمثل في معدل المردودية و الربح الإجمالي السنوي .

* الأهداف التسويقية : وتتمثل في حصة السوق أو رقم الأعمال خلال مدة الخطة من حيث المنتج وقطاع السوق .ويجب أن تتوافق الأهداف مع موارد المؤسسة ، ومن المفيد أيضا ترتيب الأهداف على شكل هرمي بحيث يتم اشتقاق الأهداف الدنيا من الأهداف العامة . و أخيرا يجب أن تكون الأهداف ذات طابع تحدي بحيث تستنفذ جميع الطاقات ولكن يجب أن تبقى ضمن المدى الذي يمكن تحقيقه حيث تبقي المدراء و الموظفين في حالة تحفيز دائم(23) .

5.2. الإستراتيجية التسويقية :

إن الأهداف هي ما نريد إنجازه أو هي النهايات التي نريد الوصول إليها فيما الاستراتيجيات هي كيفية تحقيق ذلك، أي هي الوسائل التي تساعد المؤسسة لتحقيق الأهداف . ففي هذا الجزء من الخطة يتم تحديد الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف وتحديد قطاعات السوق المستهدفة التي ستركز عليها المؤسسة اعتمادا عن نتائج الدراسة الخاصة بتحليل الوضع .

وتأخذ الإستراتيجية بعين الاعتبار المزيج التسويقي (المنتج ، السعر، الترويج ، التوزيع) فعلى رجل التسويق أن يكون قادرا على تصميم المزيج التسويقي المناسب الذي يتوافق مع الإستراتيجية المختارة و الأهداف المحددة ، أي يجب عليه أن يكون قادرا على الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما هي المنتجات التي ستعرض و بأي سعر؟
- أين ومتى سيتم توزيع هذه المنتجات للزبائن ؟
- أي أنواع الترويج ضرورية ، و لمن سيتم توجيهها وكيف ؟

بمعنى آخر يجب ذكر في هذا الجزء من الخطة أي الاستراتيجيات التي ستعتمد عليها المؤسسة استراتيجيات الدفاع أو التطوير أو الهجوم أو مزيجا من مختلف الأنواع(24) ثم تجزئة الإستراتيجية المختارة تحت عناوين .

وهناك معلومات أخرى ذكرها في هذا الجزء من الخطة مثل طرق تحسين قوى البيعية و التدريب و الترويج و التوسيع، وكل المقترحات لتحقيق أهداف المؤسسة في مجال خدمة الزبائن ويمكن تلخيص مكونات إستراتيجية التسويق في النقاط التالية(25) :

السوق المستهدفة،الخدمات المعروضة و أين، مجالات الإنتاج ،السعر ،مواقع التوزيع ،حجم القوة البشرية العاملة في التسويق و هيكلتها ،الإعلان ،الترويج ،الأبحاث و التطوير وأبحاث السوق .

6.2. برنامج العمل :

في هذا الجزء من الخطة يتم تحويل التحليلات و الأهداف والاستراتيجيات إلى أعمال محددة . ويعتبر هذا الجزء حاسما في الخطة التسويقية لأنه إذا لم تتوافر برامج عمل واضحة فإن خطة التسويق سوف تجمع الغبار فقط و يجب أن يكون برنامج العمل محدد من حيث تحديد بداية و مراجعة و استكمال النشاطات ويجب أن تكون مواعيد إنجاز العمل منطقية و ذات طابع تحدي لحفز كل من المدراء و الموظفين لتحقيق الجزء الذي يعنيهم في الخطة الكلية، و بصفة عامة فبرنامج العمل هو جدول يظهر برنامج تنفيذ خطة العمل ويجيب عن الأسئلة التالية(26) :

ماهي النشاطات التي سنقوم بها ؟ وما هو الهدف منه ؟ من هو المسؤول عن كل نشاط ؟ ما الذي يجب عمله؟ من أين سيبدأ البرنامج ؟ متى سيتم إنجازه ؟ لماذا هو مهم، ذوعلاقة ،وضروري ؟ كيف سيتم تنفيذه ؟ماذا سيكلف ؟ وكيف ستتم مراقبته و التحكم به ؟

7.2. تدعيم البرنامج بتنبؤات :

إن تحديد برنامج العمل يسمح لرجل التسويق من التنبؤ بالميزانية أو الكلفة الإجمالية لتنفيذ الخطة التي تسمح بإعطاء فكرة عن الربح و الخسارة ، وبذلك يعتبر هذا الجزء من أهم الأجزاء في الخطة التسويقية حيث انه يعطي تفصيلات عن العائدات و النفقات و الفرق بينهما يمثل النتائج المالية التي تهدف إليها المؤسسة ،و يشمل الجزء الخاص بالعائدات حجم المبيعات المتوقع ، و السعر بينما يوضح الجزء الخاص بالنفقات ،الرواتب ، تكلفة الإنتاج ، الأجور و نفقات التسويق .

8.2. نظام الرقابة :

في هذا الجزء نحدد كيفية مراقبة وتقييم الخطة لكي تستطيع المؤسسة قياس الأداء في بلوغ أهداف الخطة التسويقية و بالتالي تحديد الانحرافات لتتمكن المؤسسة من تداركها و القيام بأعمال تصحيحية عند الضرورة و قد تحدث تغييرات في البيئة التسويقية، تجعل من الاستراتيجيات غير فعّالة وقد تحدث تأجيلات في تنفيذ بعض خطط العمل ، فبوجود نظام الرقابة فعال تستطيع المؤسسة أن تكتشف أي معوقات تحتم المؤسسة إلى اللجوء إلى خطة الطوارئ و القيام بإجراءات تحديث في الخطة المكتوبة ، وتكمن أهمية هذا

الجزء من الخطة كونه يعتبر آخر نقطة في الخطة التسويقية الحالية و نقطة بداية للخطة التسويقية القادمة حيث كثير من المؤسسات تستخدم خططها التسويقية كأساس لعملية الموازنة السنوية ، و هكذا تستمر العملية التكرارية من خطة التسويق إلى الميزانية ، ومن الميزانية إلى تحديث مراجعة الخطة التسويقية ومن ثم إلى الميزانية التالية و الأخيرة.و سنخصص المحور الأخير في هذا البحث لدراسته .

9.2. عرض الخطة و تنفيذها :

بعد تحديد الخطة التسويقية النهائية يتم إبلاغها إلى الذين يفترض بهم الموافقة على تنفيذها الإدارة العليا و أولئك الذين سينفذونها فعلا ويحتاج عرض الخطة إلى الوضوح و الإيجاز أكثر من الوثيقة المكتوبة نفسها . فقد لا يملك المسؤول عن عرضها سوى ساعة واحدة أو حتى أقل ،لعرض خطة تتطلب إعدادها عدة أشهر(27) . ومع ظهور برنامج العرض Microsoft Office PowerPoint بات الجميع يستخدمه لما يولد من آثار رائعة شرط استخدامه بالطريقة الصحيحة .

وتفقد خطة التسويق معناها إذا لم تقترن بالتنفيذ المناسب ، و هذا يعني تأكد الإدارة العليا من عكس رسالة المؤسسة و أهدافها قصيرة و طويلة الأمد في خطة التسويق و أهدافها، ومن المهم أن يفهم جميع الموظفين في المؤسسة ضرورة وجود خطة التسويق وكذلك دور كل منهم في تنفيذ هذه الخطة .

ولا يعتبر تنفيذ خطة التسويق عملية سهلة وقد تواجه مشاكل ،وفيما يلي بعض المشاكل الشائعة (28):

- مقاومة الموظفين و المدراء للتغير ، يحدث التغير في كل مجال من مجالات المؤسسة و لذلك يجب تثقيف جميع الموظفين عن التغير وسبب حدوثه ، وفي معظم الحالات سوف يؤدي هذا التغير إلى زيادة الفعالية و إدخال تقنية جديدة لتطوير المؤسسة ، و يجب أن يعرف الموظفون و الزبائن الفوائد الناتجة عن التغير وتحضير أنفسهم للتحديات .
- اهتمام بعض المدراء بالأهداف قصيرة الأمد ،إلا أنه يجب عدم إغفال الأهداف طويلة الأمد من أجل تطوير المؤسسة و البلد.
- إذا لم تكن خطة التنفيذ وخطة التسويق محددة ومتماسكة ويمكن تحقيقها ، فإنه سيكون من الصعب حفز الموظفين لإقناع الزبائن ، إن الأهداف و الخطط و التنفيذ يجب أن تكون مفصلة و يجب تحديد مهمات محددة للموظفين الذين يمكن الاعتماد عليهم لإنجاز العمل.
- إشراك جميع الدوائر المعنية في تحضير خطة التسويق بحيث يكون لكل دائرة حصتها من الخطة للالتزام بها وتنفيذها. والخطة ليست مجموعة أوراق تصمم بواسطة الإدارة العليا ثم تترك في الأدراج ، و لكنها مجموعة وثائق متحركة ونشيطة يشارك فيها المدراء و الموظفين و الزبائن . وتنظم بعض الشركات لجان صغيرة أو مجموعات عمل لتسهيل تنفيذ خطة التسويق ، ويلعب عمل فريق دورا مهما في أية مؤسسة ، ويمكن أن تكون خطة التسويق امتحانا كبيرا لعمل الفريق .

على الرغم من المعوقات ، إلا أن تنفيذ خطة التسويق و التحكم بها بطريقة تسمح بالتطور المستمر للمؤسسة هي عملية صعبة ولكنها تعطي ثمارها على المدى البعيد .

3. الرقابة التسويقية :

إن إعداد خطة تسويقية جيدة ، هو شرط أساسي لتحقيق الأهداف المراد بلوغها ، إلا أنه غير كاف بل يستلزم فاعلية و كفاءة ،كون تنفيذ الخطة يأخذ معظم أوقات المسؤولين عكس وقت إعداد الخطة التسويقية .

ويستوجب التنفيذ السليم للخطة التسويقية متابعة سير و تطور مختلف الأنشطة المحددة في برنامج العمل ومراقبتها من أجل تعزيز نقاط القوة و تصحيح الانحرافات التي تم تسجيلها ، مما يساعد في النهاية على الرقي بالأداء التسويقي الكلي وتحقيق الأهداف المسطرة .

فالرقابة التسويقية تهدف إلى تصحيح الأخطاء وتعديل الانحرافات ، إلى تطوير ومعرفة كيفية استخدام الموارد المادية و البشرية من أجل تحقيق أعلى درجات الكفاءة و الفعالية.

وسنحاول في الأسطر القادمة تقديم تعريف للرقابة التسويقية ، أنواعها و خطواتها و أدواتها .

1.3. تعريف الرقابة التسويقية :

لقد بات للرقابة التسويقية أهمية كبيرة للمؤسسات ، بسبب تعقد الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وتزايد العلاقات المتداخلة في البيئة ، وتزايد عدد وحجم و نوع المؤسسات و القنوات التسويقية المختلفة، تزايد حجم ونوع السلع و الخدمات المنتجة محليا و المستوردة و التي تتدفق داخل حلقات التوزيع المختلفة ، و أخيرا يؤدي تزايد الفجوة الاستهلاكية من حيث عادات الشراء و أنماط الاستهلاك لمجموعات المشترين إلى ضرورة فرض رقابة تسويقية لضمان تحقيق الأهداف التسويقية المختلفة (29).

وتُعرّف الرقابة التسويقية بأنها عملية قياس وتقييم نتائج الاستراتيجيات و الخطط التسويقية واتخاذ الإجراءات التصحيحية للتأكد من أن الأهداف التسويقية قد تم تحقيقها(30).

وتعرف أيضا على أنها الوسائل التي يمكن بواسطتها أن تتأكد إدارة التسويق من تحقيق الأهداف التسويقية ، والقيام بالإجراءات اللازمة لتحسين الأداء و تعديل الأهداف(31).

مما سبق فالرقابة التسويقية تعمل على منع حدوث أخطاء و هي مصححة للانحرافات و الأخطاء في نفس الوقت، و يتوقف نجاحها على تحديد الأهداف بدقة، فإذا كان الهدف هو بيع أكبر كمية أو الرفع من معدل المبيعات ،فإنه يستحيل مراقبة و إنجاز مثل هذه الأهداف .

2.3. أدوات الرقابة التسويقية :

تستخدم إدارات التسويق عدة أدوات تساعدها من أجل رقابة فعالة ، هذه الأدوات تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب حجم النشاط التسويقي وعدد رجال البيع و انتشار مناطق البيع و طبيعة المنافسة ومن أهم هذه الأدوات التي تساعد في الرقابة التسويقية نجد(32):

- تقارير السوق التي تفيد في توفير معلومات دورية لمتخذي القرارات التسويقية ، وقد يتم توفير هذه المعلومات من داخل المؤسسة أو من خارجها كتقارير ممثلي البيع لمعرفة بعض المعلومات الكمية مثال أرقام المبيعات و الأسعار التي تساعد في عملية الرقابة .

- الزيارات الميدانية لتقييم كفاءة أداء رجال البيع و المسؤولين عن التوزيع التي يقوم بها المسؤولين ، لحثهم على مزيد من المجهودات أو توجيههم عند الضرورة .
- المراجعة التسويقية التي تتضمن الفحص الشامل و المنظم و المستقل و الدوري للمؤسسة و البيئة التسويقية و الأهداف و الاستراتيجيات و الأنشطة لتحديد المشاكل و الفرص وتقديم خطة عمل مقترحة لتطوير الانجاز التسويقي بالمؤسسة(33) .
- الميزانيات التقديرية للمبيعات ،ويعني قياس و تقييم المبيعات المحققة فعلا و مقارنتها مع المبيعات المستهدفة في الخطة خلال الفترات الزمنية المختلفة .
- النسب التسويقية، أي تقدير ما إذا كان تحقيق الأهداف البيعية لم يكن على حساب التكلفة ، و تتم بمقارنة معدلات التكلفة بالمبيعات .
- قياس مدى رضاء العملاء و اتجاهاتهم نحو المؤسسة ، وما تقدمه لهم من منتجات أو خدمات و كذا الموزعين و الموردين أو غيرهم من الفئات التي تهتم بها المؤسسة نظرا لما لهم من تأثير مباشر على كفاءة العمل التسويقي بالمؤسسة ،ويمكن الاعتماد هنا على نظام شكاوي العملاء و مقترحاتهم وغيرها من الطرق .

وقد وضع كوتلر Kotler أربع أدوات لقياس ومراقبة أداء الخطة التسويقية هي كالآتي(34) :

أولا : تحليل المبيعات : يتمحور حول قياس وتقييم رقم الأعمال المحقق مع ما تم تقديره في الخطة التسويقية و يتم ذلك على مرحلتين : أولا تحليل التقلبات في المبيعات وتحديد الفروق في رقم الأعمال .

ثانيا : تحليل حصة المؤسسة : إن تحليل رقم الأعمال المبيعات للمؤسسة لا يكفي الإدارة من معرفة مدى تحسن مركزها السوقي بالمقارنة بالمنافسين حتى تطمئن إلى سلامة مركزها التنافسي بالسوق ، و للإجابة على هذه الإشكالية ، تعتمد المؤسسة على تحليل الحصة السوقية للمؤسسة ، و لها أن تختار إحدى هذه الطرق للقيام بتحليل مركزها التنافسي :

- تحليل المركز التنافسي بالنسبة للسوق كله و هو بنسبة مبيعات المؤسسة على مبيعات السوق كله.
- تحليل المركز التنافسي للمؤسسة مقارنة بالقطاع المخدوم أو المستهدف و يمثل نسبة مبيعات المؤسسة على مبيعات القطاع المستهدف .
- تحليل المركز التنافسي مقارنة بالمؤسسة الرائدة في السوق و يمثل نسبة مبيعات المؤسسة الرائدة في السوق .

وكما في تحليل المبيعات يفضل تحليل حصة المؤسسة لكل منتج أو كل قطاع أو كل منطقة لتتمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات التصحيحية السليمة .

ثالثا : تحليل نسب التكاليف بالنسبة إلى رقم الأعمال : تتطلب أيضا مراقبة الخطة التسويقية تحليل التكاليف الإجمالية بالنسبة لرقم الأعمال المحقق، وتمثل نسب ميزانية التسويق على رقم الأعمال .

رابعا : التحليل المالي : كثير من مسؤولي التسويق لا يهتمون على ما حققوه من مبيعات أو رقم أعمال و إنما يهتمون بالعائد أو المردودية المحققة من هذا الرقم بالنسبة لرأس المال باعتباره من أهم ما يركز عليه

المساهمين و كذا العائد على حقوق المساهمين و رأس المال المستثمر و مقارنتها بالمعايير المستهدفة ،يهدف التحليل المالي إلى تحديد العوامل التي تساعد في تحقيق أكثر مردودية للاستثمارات المنجزة .

3.3. خطوات الرقابة التسويقية :

للقيام بعملية الرقابة التسويقية بأكثر فاعلية على رجل التسويق القيام أولا بتحديد المعايير التي تساعده في عملية القياس و التقييم ، ثم يقوم بعملية القياس و التحليل ما تم انجازه و أخيرا اتخاذ الإجراءات التصحيحية و سنحاول في الأسطر القادمة التطرق إلى كل عنصر من هذه العناصر(35):

1.3.3. تحديد المعايير للرقابة :

إن نقطة انطلاق عملية الرقابة تتمثل في اختيار معايير باستطاعتها قياس و تقييم ما هو مطلوب قياسه و تحليله و تقييمه و قد تكون هذه المعايير مادية أو معنوية .

أولا : المعايير المادية أو الموضوعية : وتضم جميع المعايير التي يمكن التعبير عنها رقميا و تأخذ الأشكال التالية :المعايير النقدية .المعايير الكمية ،المعايير الزمنية ،المعايير القطاعية : وهي المعايير الخاصة بالنشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة كأن يحدد مؤشر الربحية في قطاع تجارة الألبسة بـ 20% من رقم الأعمال .

ثانيا : المعايير غير الملموسة : تضم جميع المعايير التي لا يمكن التعبير عنها رقميا ، و إنما يتم التعبير عنها بمستويات أو مراتب.

2.3.3. قياس و تقييم ما تم إنجازه .

بعد ما تم تحديد المعايير التي تعتمد عليها المؤسسة لقياس و تقييم ما تم إنجازه بالمعايير التي تم تحيدها مسبقا تقوم الإدارة بإعداد تقرير نهائي عن الانجازات التسويقية و الاختلافات التي قد تظهر بين هذه الانجازات و المعايير و أسباب ذلك .

3.3.3. الأعمال التصحيحية :

تعتبر عملية تصحيح الانحرافات الخطوة الأخيرة في وظيفة التقييم و الرقابة ، وتعني هذه المرحلة تحديد الأعمال المطلوب إدخالها على الخطة لتصحيح مسارها و إعادتها إلى الوضع الذي يمكنها من تحقيق أهداف الخطة ،و عادة ما تشمل الأعمال التصحيحية تغيير أهداف الأداء التسويقي أو تغيير توزيع التكاليف أو تغيير استراتيجيات التسويق(36).

و أخيرا يجب أن تأخذ الإدارة في اعتبارها و هي بصدد تحديد أهداف و استراتيجيات الخطة التسويقية الجديدة، النتائج التي أسفرت عنها عملية التقييم و الرقابة للخطة الحالية ، هكذا يتبين مدى اتصال و ترابط عمليات التخطيط و التنفيذ و الرقابة و كيف تؤثر كل مرحلة من هذه المراحل في المراحل التي بعدها و تلك التي قبلها و كأنها وحدة واحدة .

4.3. أنواع الرقابة التسويقية :

يمكن تقسيم الرقابة إلى رقابة داخلية تتم داخل المؤسسة ، و رقابة خارجية تتم خارج المؤسسة يقوم بها أفراد معينين لذلك ، كمراقبة مجال البيع و قنوات التوزيع و غيرها . و الرقابة الداخلية يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية(37):

1-الرقابة المسبقة :تتم قبل بداية العمليات و الأنشطة في المؤسسة ، و تشمل مراجعة كل النقاط و العناصر و الإجراءات بالخطة التسويقية .

2- الرقابة اللاحقة : تتم الرقابة اللاحقة بعد انتهاء من تنفيذ كل برنامج العمل للخطة ، و ذلك من خلال جمع معلومات عن الأداء الفعلي و تحليل هذه المعلومات و الوصول للنتائج ومعرفة ما إذا كانت مطابقة لما هو مخطط له أم لا .

3- الرقابة الجارية أو الموجهة:وتتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ الخطة من خلال نظام الرقابة ، و الغرض من هذه الرقابة هو متابعة التنفيذ لاتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب . ويعتبر هذا النظام أفضل من سابقه الذي يحدد الانحرافات بعد نهاية الخطة حيث تكون الخسائر قد حدثت فعلا و يصعب تداركها ، ويتطلب هذا النوع من الرقابة بيانات حديثة و سريعة عن الإنجاز في شكل دوري في كل شهر لتحديد أية انحرافات تحدث في أعمال هذا الشهر و أسبابها ، ومن الوسائل المفيدة لبيان الانحرافات في الإنجاز عن الخطط المقدرة خرائط المراقبة التي توضح بصفة مستمرة مستويات موازنات الكلفة كمتوسط و الانحرافات المسموح بها عن هذا المتوسط كحد أدنى وحد أعلى،حيث تقوم الإدارة بمراقبة سير الأداء فإذا تبين أن هناك تعدي عن الحدود التي حددتها خرائط المراقبة ، تقوم الإدارة بإعادة النظر في الموقف واتخاذ القرارات التصحيحية الفورية و يمثل الشكل (2) مثال عن خرائط مراقبة الإعلان و المبيعات وتنشيط المبيعات حيث يظهر أن هناك اتجاه نحو زيادة تكلفة الإعلان في نهاية الشهر الأول من الخطة عن الحدود المسموح بها ، و كذلك الحال بالنسبة لتنشيط المبيعات ، في حين نلاحظ أن تكلفة البيع الشخصي تسيير وفقا لمعدلات الموازنة في الخطة (38).

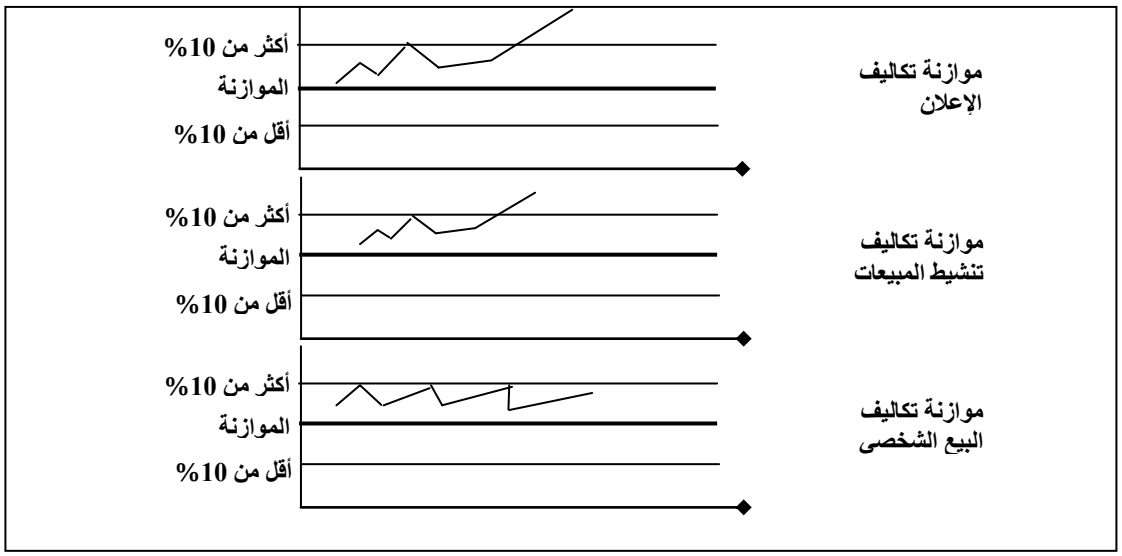

الشكل (2) :خرائط المراقبة

المصدر: عبد الرحمان توفيق، مرجع سبق ذكره، ص.45

4- الرقابة التكييفية : تشبه الرقابة الجارية أو الموجهة من حيث التركيز على تعديل الخطط قبل نهاية تنفيذها ولكن الاختلاف هو أن الرقابة الجارية تحدد الانحرافات في الأداء خلال التنفيذ ، بينما الرقابة التكييفية تحاول منع الانحرافات قبل البدء في حدوثها بناء على نظام التنبؤ بالمتغيرات (نظام الإنذار المبكر).

5.3. شروط تنفيذ الرقابة على الخطة التسويقية :

من اجل تنفيذ جيد و فعال للرقابة على الخطة التسويقية ، يجب على رجل التسويق الأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية :

أولا: قابلية الخطة التسويقية للتطبيق :مهما كانت درجة دقة الخطة التسويقية و كفاءة المكلفين بإعدادها فلابد من معرفة ما إذا كان وضعها قيد التنفيذ يسمح ببلوغ الأهداف الموجودة ذلك أن الحسم في كفاءة الخطة و صلاحيتها يتطلب من رجل التسويق الإطلاع على خطط السنوات السابقة و مقارنة الأهداف التي كان من المفترض بلوغها و النتائج الحقيقية المتوصل إليها و بالاعتماد على تجارب السنوات السابقة يمكن التأكد فيما إذا كانت الخطة الجديدة قابلة للتطبيق أم لا.

ثانيا : مدى تناسق الخطة التسويقية : يجب على رجل التسويق التأكد من تناسق وتكامل و انسجام كل أنشطة البرنامج العمل المسطر ، فمثلا إذا أمكن التنسيق بين الجهود الإعلانية وجهود البيع الشخصية يمكن الوصول إلى النتائج المقدرة.

ثالثا :تزامن الأعمال : عند إعداد الخطة التسويقية يجب الأخذ في الحسبان عنصر الوقت، وعند تنفيذ هذه الخطة يتم الاعتماد على الجداول الزمنية و التواريخ المختلفة التي تهدف إلى الترتيب الزمني للنشاطات الموضحة في الخطة .

رابعا : فعل ورد فعل المنافسين :على المسؤولين عن إعداد الخطة التسويقية أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المعيار ذلك أن كل الأنشطة الواجب تنفيذها مشروطة بفعل ورد فعل المنافسة ، فقد يقوم المنافس بإعلان حروب أسعار يجعل المؤسسة مجبرة على تخفيض أسعارها ، لذلك يجب أن تغطى الخطة التسويقية تصورا لما قد تكون عليه ردود فعل المنافسة .

الخاتمة

من خلال ما تم استعراضه في هذا البحث هو محاولة لمعالجة موضوع الخطة التسويقية و أثرها على تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة ، حيث أصبحت تمثل أهم أداة تسمح بالاستغلال المنظم للموارد التسويقية في المؤسسة ،من أجل تحقيق أهدافها ،فهي سلسلة منطقية من الأنشطة المترابطة التي تهدف إلى وضع الاستراتجيات التسويقية و صياغة التكتيكات اللازمة لتحقيق الأهداف.

تنبثق الخطة التسويقية ، من الخطة الإستراتيجية للتسويق و هي التي تقويها و توثقها. و هي وثيقة مكتوبة تتضمن الأهداف المسطرة و الاستراتيجيات المناسبة التي تسمح من تحقيق هذه الأهداف و تحديد البرنامج المناسب للوصول إلى ذلك. و تتكون من مجموعة من العناصر، تتطلب من أجل إعدادها و تنفيذها كفاءات بشرية مؤهلة تعمل على التنسيق مع جميع المسؤولين داخل المؤسسة،

وجمع المعلومات التي تساعد على ذلك ثم تنفيذها، و متابعتها بالاعتماد على أهم عنصر بها و المتمثل في الرقابة التسويقية .هذه الأخيرة تساعد في تحديد الانحرافات و تصحيحها كما أن رجل التسويق يعتمد على نتائجها في إعداد الخطة التسويقية لسنة المقبلة.

دون أن ننسى خطة الطوارئ و التي يجب أن توضع جنبا لجنبا مع الخطة التسويقية خاصة و أن في عصرنا هذا لا نتساءل عن حدوث الأزمة أم لا، و لكن نتساءل عن توقيت حدوثها و شدتها ،و عن الوسائل و الاستراتيجيات المساعدة في مواجهتها و التعامل معها، و التي تتطلب وجود نظام إنذار مبكر لرصد و تحليل الإشارات التي تنبئ عن حدوث أزمة .

قائمة الهوامش

1- Chantal Ammi, le marketing , Ed Ellipses , Paris,1993, p :176

2- Armand Dayan et les autres ; marketing , Ed puf . paris 1992. p 49 .

3- أ.عريشي,الخطة التسويقية, file:///d:/plan%20mark/t-503, htm_ . (31.12.2007)

4-http://www.usero.org/webworld/romp/html/r8801f/r8801f09.html le 25.08.07.

5-فضل الهنداوي , كيف تصنع خطة تسويق ناجحة , http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs217087/.

(25.08.2007)

6- Armand Dayan et les autres, op , cit .p.p 51.52.

7- Nathalie Van laethem et laurence Body, le plan marketing, Ed Dunod , Paris , 2004, p.234

8- جمال الدين محمد المرسي , إدارة الأزمات البيعية و التسويقية , الدار الجامعية الاسكندرية 2006 , ص 38

9- جمال الدين محمد مرسي , المرجع السابق , ص 14.

10-Nathalie Van Laethem et Laurence Body, op,cit p 191.

11- Nathalie Van Laethem et Laurence Body, op,cit p 190.

12 - جمال الدين محمد مرسي , مرجع سبق ذكره , ص.ص 24.23.

13- Nathalie Van Laethem et Laurence Body, op,cit , p.p 207.208.

14- Nathalie Van Laethem et Laurence Body, op,cit , p.p.p 212.213.214.

15- جون ويستوود , إعداد خطط التسويق خلال 30 دقيقة , ترجمة مركز التعريب و البرمجة الدار العربية للعلوم ,إنجلترا , 1990، ص 57.

16- اهاب محمد عبد العزيز خفاجي http://www.kenanonline.com /ws/ichafagy/page/62161.(le 07.07.07.)

17- جون ويستوود , مرجع سبق ذكره , ص 60 .

18- د.إعراب http.www.4uarab.com/vb/shuwread.phpMt=42867.(18.07.07)

19- ح.محمد http://vmco.maktoobblug.com/857005.le 19.03.2008 .

20- شوقي ناجي جواد , إدارة الستراتيج , دار الحامد , الأدرن 1999 , ص 203.

21- محمد فريد الصحن و طارق طه , إدارة التسويق , دار الفكر الجامعي, الإسكندرية مصر,2002، ص 171 .

22- فيلب كوتلر , كوتلر يتحدث عن السوق , كيف تنشئ الأسواق و تغزوها و تسيطر عليها ترجمة فيصل عبد الله باكر, مكتبة حرير , الطبعة الأولى 2000 , ص.ص.47.46.

23- عبدالرحمان توفيق وآخرون،المناهج التدريبية المتكاملة،مركز الخبرات المهنية للمراكز2004، ص 17.

24- http://www.kenanonline.com /ws/ichafagy/page/62161.(le 07.07.07)

25- جون ويستوود , مرجع سبق ذكره , ص 67.

26- Yasmine Dahmane ; http:// marketing . thus .ch/ loader/php?page =piton _ VI .(le 07- 07- 07.)
27- جون ديستوورد , مرجع سبق ذكره , ص 75.
28- اهاب محمد عبد العزيز خفاجي http://www.kenanonline.com /ws/ichafagy/page/62161.(le 07.07.07).
29- فريد النجار , التسويق بالمنظومات و المصفوفات , الدار الجامعية الاسكندرية 2006 , ص 488 .
30- محمد فريد الصحن , قراءات إدارة التسويق , الدار الجامعية , الإسكندرية 2002. 318 .
31- http://www.hrm.group.com/vb/archiv/index.php/t-9967html. (le 23.03.08.)
32- فريد النجار , مرجع سبق ذكره , ص 491.
33- عبدالرحمان توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره , ص 32 .
34- P.kotler et autres, Marketing management , Edition Pearson ,

12e Edition,Paris,2000, p.p.p.p:138.139.140.141.

35- غازيباون علي , الرقابة التسويقية و أهميتها في المؤسسة , مذكرة ماجيستر تخصص تسويق , جامعة سعد دحلب بالبليدة , كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير , جويلية 2005 ص.ص.68.69.
36 - عبد الرحمان توفيق و آخرون , مرجع سبق ذكره , ص 47.
37- إبراهيم الحمود http.//aljoufedu.gov.sa/vb/printth read .php?t=186 (.le 23.02.08 .)
38- عبد الرحمان توفيق , مرجع سبق ذكره , ص 45.

خصائص لغة القصيدة الشعبية الجزائرية المعاصرة :
"منطقة البيض أنموذجا"

الأستـاذ: طـالبـــي عبـد الـقـادر
المركز الجامعي بالبيض – الجزائر

لكل شاعر لغة يرسم بكلماتها ما يتحرك في أعماقه من أحاسيس، وما يولد في خياله من صور ،فيصبح الشعر لوحات من الكلمات تلامس ألوانها الجذابة وأشكالها الفتانة نقاط إبداع لامتناهي.

الشاعر الشعبي كغيره من الشعراء مبدع له تجربة الشخصية ولغته الخاصة التي يبلغ بها إلى العالم رسالة الإنسان البسيط ، يعكس صورة الإنسانية المتواضعة ،التي تأتي أن تتخلى عن دراسة الإحساس النبيل "الآن الألفاظ عامة "...ليست وعاء لنقل الأفكار فحسب ولكنها وعاء لكم كبير من الأحاسيس و المشاعر والخلال تختزل الماضي وتعبر عن الحاضر وتكتشف المستقبل إنها تنطوي على تراث الأمم والحضارات " [1].

إن لغة الشعر الشعبي تجتمع مع لغة سائر أشكال التعبير في الأدبي الشعبي في كونها لغة تمتاز بصعوبة وصفها "....ولكنها على وجه القطع ليست غامضة وعلى أساس الترجيح ففي راعت السهولة في إنشائها"[2] ولا يفهم من هذا الكلام أن لغة الشعر الشعبي يمكن أن تشابه لغة الحكاية أو الأسطورة أو المثل لأن " لغة الشعر و الغناء تختلف عن اللغة العادية لغة الحديث و التفاهم ،مهما بلغت الجماعة اللغوية من بدائية أو تحضر "[3]

الشاعر الشعبي مهما بلغت لغته من بساطة والتصاق بمعجم الألفاظ الشعبية المتداولة في بيئته،يحاول أن يرقى بلغة القصيدة إلى مستويات ترتفع عن اللغة العادية وهو ما دعا إليه أرسطو قديما ،حينما قال " إن معجم الكاتب ينبغي أن يكون واضحا ولكن ينبغي أن يرتفع في نفس الوقت عن المستوى العادي .."[4]

ولا يتحقق هذا الأمر إلا بمخالفة اللغة العادية لأنه كما يقول أرسطو – دائما –عن طريق مخالفة المصطلحات العادية تكتسب نوعا من الامتياز" فلا بد للكلمة في الشعر أن تعلو على ذاتها وأن تزخر بأكثر مما تعد به وأن تشير إلى أكثر مما تقول " [5]

إن هذه الأهمية التي نوليها للغة الشعر ،أشار إليها القدماء و المحدثون الذين رأوا" أن الدخول إلى عالم الشعر من خلال لغته يبدو اقرب إلى جوهر الشعر الغنائي على نحو خاص وإذا كان شعرنا العربي ينتمي في مجمله إلى هذا اللون الأخير، فان أبحاث لغة الشعر تبدو حميمية الصلة به، والذي يؤكد هذا أن النقد العربي القديم انتهى في قمة تطوره إلى اعتناق نظرية لغوية خالصة في تفسير الشعر،وهي نظرية النظم التي أخذ بها الجرجاني في القرن الخامس هجري أي بعد فترة طويلة من محاولات النقاد مع مناهج أخرى لم تكن لغوية خاصة وان كان دور اللغة فيها واضحا " [6]

من خلال تأملنا في القصائد الشعبية التي بحوزتنا لشعراء شعبيين من منطقة البيض ودراسة لغتها ،تبين أن السمة البدوية الطاغية على القصيدة الشعبية في المنطقة ألقت بظلالها على لغة الشعر، من خلال الاتصال الوثيق باللغة العربية في مجمل ألفاظها ،مما يجعلها قوية موحية وفي هذا السياق يحضرنا رأي الأستاذ رابح بونار في لغة الشعر البدوي : "يبدو من دراستنا للآثار الشعرية الشعبية أن لغة الشعر البدوي هي أقوى وأغنى من لغة الشعر الحضري ألفاظها الفصيحة التي تمت إلى الفصحى بنسب قريب كثرة الحكم والأمثال ....وضروب التشبيه والاستعارة التي تتخلل أبياتها قد اقتبسوها من القرآن الكريم والحديث والفقه وبعض القصائد الفصيحة التي درسوها أو حفظوها بالرواية و السماع" [7]

ونشير هنا إلى أن لغة الشعر الشعبي المعاصر في هذه المنطقة مازالت تحافظ على سماتها العربية، رغم ما اعترى لغة التخاطب اليومي من تغيرات كبيرة من دخول الألفاظ غربية و ألفاظ من لهجات محلية لمناطق من الغرب و الشرق الجزائري ، و السبب في هذا التمسك بالسمات العربية للغة الشعر الشعبي في هذه المنطقة هو طبيعتها المحافظة ،والنظام الاجتماعي القائم على نظام القبيلة و العرش الذي يرسخ الارتباط بالهوية و الاعتزاز بها .

التفاصح ظاهرة تفرض حضورها في اللهجة المحلية لمنطقة البيض، فضلا عن حضورها في القصيدة الشعبية، التي تستمد معجمها اللغوي منها ،لكنها في القصيدة الشعبية خاصة المعاصرة منها أكثر وضوحا وظهورا ويعد ذلك في نظرنا إلى :

أ/الطبيعة الاجتماعية و الثقافية لمنطقة البيض.

ب/تمتع الشعراء الشعبيين المعاصرين بمستويات ثقافية وتعليمية متفاوتة مما يجعل حضور الثقافة الرسمية في أشعارهم أمرا مؤكد سواء عن وعي أو دون وعي.

ج/خصوصية القصيدة البدوية الغالبة على طبع الشعراء المحلين.

1- تشكيل اللفظ المتفاصح عند شعراء البيض :

الحديث عن الألفاظ المتصافحة في القصيدة الشعبية عند شعراء منطقة البيض يلزمنا النظر في كيفية تشكيلها وبنائها و بالعودة إلى مجموع القصائد المعتمد عليها في هذا البحث نجد أن الألفاظ المتفاصحة المستعملة تشكل بالطرق التالية:

1-الجانب الصوتي :

1-1/ <u>تخفيف الهمزة وحذفها:</u>

هذه الظاهرة تناولها القدماء و المحدثون في مؤلفاتهم وبحوثهم المتعلقة بالأصوات العربية

و لهجات العرب، و أصبح معلوما لدى المتقدم والمتأخر منهم ".. أن الهمز كان خاصة من خصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها " تميم" وما جاورها وأن تخفيف الهمز كان خاصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها وقد ورد النص في كلام أبي زيد الأنصاري أن أهل الحجاز وهزيل وأهل مكة و المدينة لا ينبرون "[8]

-بالعودة إلى القصائد الشعرية نجد مايلي :

أ/تخفيف الهمزة :

خففت الهمزة في كثير من الألفاظ لتسهيل النطق وأسير مثال على هذا لتجنب نبرها في بعض الكلمات مثل :

فأر ←فار في قول الشاعر نور الدين مقدم في قصيدة تتبدل الأحوال [9]:

حتى الفار يجيك ما تعرفش منين لفراشات الزايخة ليها يعطب

البصيره راحت ابقاو العينين درك الناس اليوم فيها تتعجب

ب/ حذف الهمزة

حذفت الهمزة في كثير من الكلمات العربية لفصيحة أو المتفاصحة المستعملة في القصيدة الشعبية ،كنوع من التخفيف والتسهيل خاصة بعد المد:

مثل: الأنبياء ←الأنبيا

الأولياء ←الأوليا

اليـاء ←اليـا

وهذا ما نجده في قصيدة "شاب الراس" للشاعر جلول جلجلي [10]:

أكتب جيم ولام واختمهم باليا ودير قبلهم باش تفهم جيم ولام

والصلاة عليك خير البرية صلاة ترضيه ومعاها سلام

وعلى آل البيت وعلى الأنبيا وجميع لي سار في نهج الإسلام

1-2-الإبدال

الإبدال لغة:" استبدال الشيء بغيره وبتدله به أذا أخذ مكانه" [11]

وفي الاصطلاح : جعل حرف مكان حرف آخر مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة، ولا يفهم من هذا أنه عوض عنه فالاختلاف بين البدل و العوض لخصه صاحب الخصائص في قوله " جماع ما في هذا أن البدل أتيه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه و العوض لا يلزم فيه ذلك ....فالبدل أعم تصرف من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا" [12]

والإبدال في اللغة المستعملة في القصائد الشعبية المعاصرة في منطقة البيض يتجلى في عدة وجود منها:

أ/ إبدال الهمزة بالعين أو الواو

مثل القرآن ـــــالقرعات

يقول الشاعر البشير بوسماحة في قصيدة "دينار الغرور " [13]

وذا دايراته في كسبه ماكانش ريال بين الزنق يتظولل ما كان من عبا بيه

ذا دايراته طالب فالقرعان جلجال وذادايراته حتى الهدره تتلف عليه

ومثل : أذن ـــوذن

يقول نور الدين مقدم في قصيدة الحواق[14]

قابن شعرك دايمن ليه اتزير فيه ما يعرف مشطه أولا يعرف ليدام

وامتعب مولاك يلوي وايدور حازم له وذنيه ما يسمع لكلام

ب-إبدال السين بالصاد

مثل راس ـــراص

يقول الشاعر جلجلي في قصيدة شاب الراس[15]

شاب الراص وذرك تبياض اللحية ويا قلبي ما تلانا في الصغـر مقام

صغرى كله ضاع من بين يـديا وحتى كبرت ذرك يمشي كي لمنام

ج-إبدال القاف القريشية باليمينية :

يقول الشاعر جلول جيجلي :

واحد قال أدواه عند الأوليا واحد ثاني قال يشفيه الحجام

وأنيا من المرض درقوا عينيا او من الحمى أتقول راني في الحمام

د-إبدال القاف بالكاف :

ونجد هذا في الكلمات التي يتولى فيها حرف الكاف مع حرف التاء مثل :

قتل ـــكتل

وردت في كثير من القصائد الشعرية منها ما جاء في قصيدة "رثاء بوشريط للشاعر بوسماحة :

ياللي كتلت الرايس هاوين لقبال لا شرع لا بوقاضو راك تأكل عليه

1-3-الإقلاب :

القلب في اللغة تحويل الشيء عن وجهه ....وقلبه حول ظهر لبطن[16] وعند علماء الأصوات " تقديم بعض أصوات الكلمة عن بعض لصعوبة تتابعه الأصلي على الذوق اللغوي [17]"

ويظهر قلب الحروف في كثير من الكلمات مثل :

لعنة ـــنعلة ونجدها في قصيدة بن حاحا يا" القمري "

أو كما يحلو لبعض المهتمين بشعر بن حاحا عنونتها بـ" رسالة إلى فلسطين و الدرة "جاء فيها:

عديان الرسول نبينا طه ياربي هذا ليهود زلزلهم

حبو يدو بلادنا يستقلوها في هذا الزمان صهيون تقدم

ذيك القصة فالكتوب قريناها هذا القوم يهود ربي ناعلهم

2- التشكيل النحوي :

اللغة الشعرية في أغلب القصائد الشعبية لشعراء منطقة البيض مستمدة من معجم مفردات اللهجة المحلية و الملاحظ في صياغتها النحوية أن كمّا لا بأس به يميل إلى التفاصح ومن أشكال صياغته نحويا :

2-1إهمال الحركات الإعراب

إهمال حركات الأعرابية ظاهرة عامة في اللهجات العربية القديمة و الحديثة،

و الإهمال هنا لا نقصد به اللحن في اللغة المعروف؛ بل هو باختصار عدم تحقيق نطق الحركات الإعرابية للكلمات العربية، وهذه الظاهرة نجدها في لغة القصائد الشعرية لشعراء المنطقة البيض كثيرا ومثال ذلك ما جاء في قصيدة الشاعرة جودي ذهبية " طلت شمسي " [18]

طلت شمسي كي صحى قيمي واقدا ولمع نجمي في سمايا نوره زاد

وافتح وردي فرش أوراقه وندا وزهى فصلي حين باكر بالتوارد

كما نجدها ايضا في قصائد الشاعرحميدي بونوة مثل ما ورد في قصيدة الجزائر[19] :

الشعب الأبي كان متعذب مهموم تقتيل وتشريد هتكوا حرماته

من طبيعة الاستعمار حقار وظلوم يفهم حوار الرصاص ولغاته

الملاحظ من هذه الأمثلة أن الألفاظ متفاصحة لا ينقصها إلا تحقيق الحركات الأعرابية فيغدو البيت أقرب إلى الفصيح منه إلى الشعبي.

2-2اختزال الصيغ أو إطالتها :

أ/ اختـــزال الصيغ :

كثيرة هي الألفاظ الواردة في لغة القصائد الشعرية الشعبية التي يظن البعض أنها عامية، لكنها متفاصحة لها صلة بالعربية الفصحى، وما طرأ عليها هو اختزال للصيغ * مثل :

مـاعندهش ما + عنده – شيء

ما +(عند +هـ) + (ش- ي- ء)

يقول الشاعر مقدم نور الدين في قصيدة تتبدل لأحـوال[20] :

سوق الدنيا يروح تقعد لكرا طين يلعب بيها الريح و الصادق يكسب

لي ما عندهش القلب يموت سمين و العارف تلقاه شاقي متعذب

-ب – إطالة الصيـغ :

هذه الظاهرة قديمة في لهجات العرب الفصيحة سماها ابن جني بـ "مطل الحركات " [21] ومن ذلك ما نجده في اسم الإشارة .

ـ ذاك هـذاك

هـ +ذ + ألف+ ك

(ممدودة) (ممدودة)

3-استعمال الألفاظ المتفاصحة

يختلف شعراء منطقة البيض في استعمالهم للألفاظ المتصفحة باختلاف مستوياتهم التعليمية و الثقافية و البيئية التي يعيشون فيها (البدو- الحضر) ويمكن تصنيف هؤلاء الشعراء حسب استعمالهم للألفاظ المتفاصحة إلى فئتين :

الفئة الأولى :

هذه الفئة من الشعراء الشعبيين يكثر في شعرها استعمال الألفاظ المتفاصحة ومنها ويبرز فيها الشاعر : حميدي بونوة ،الشاعر : مقدم نور الدين ،الشاعرة جودي ذهبية هؤلاء الشعراء من أكثر شعراء المنطقة البيض استعمالا للألفاظ المتفاصحة في شعرهم كما هو مبين في الجدول التالي :

الشاعر	القصيدة	عدد الأبيات	عدد الألفاظ	عدد الألفاظ المتفاصحة	النسبة المئوية للألفاظ المتفاصحة	معدل استعمال الألفاظ المتفاصحة في البيت الواحد
حميدي بونوة	الجزائر	49	406	337	%83	07
مقدم نور الدين	تبدل الأحوال	34	272	146	%53	04
جودي ذهبية	طلت شمسي	30	254	163	%64	05

السبب الذي جعل نسب استعمال الألفاظ المتصافحة عن هؤلاء الشعراء عالية هي في نظرنا مقترنة بطبيعة الثقافة التي يتمعون بها فالشيخ الحاج حميدي بونوة المعروف بتعلقه بالمدارس القرآنية و الثقافة الإسلامية جعلت لغة شعره خاضعة لهذا الجو الثقافي ،فلم يستطع النزول بها إلى اللغة العامية الدارجة أو حتى توظيف بعض الألفاظ البدوية المعروفة في المنطقة بل تركه هذا التشبع الثقافي في حالة صراع تملص من سلطة العربية الفصحى، حتى وهو يبدع قصيدته الشعبية .

نفس الكلام ينطبق على الشاعر مقدم نور الدين ،فسلطة الثقافة الرسمية واستعمال اللغة العربية الفصيحة في التداول اليومي خاصة في حقل التدريس ،تبرر حضور الألفاظ المتصافحة بقوة وتجعل القصيدة تأبى أن يمر فيها بيت دون ورود للفظ متصافح .

ونشير هنا أن سلطة حضور طبيعة الثقافة أو المستوى التعليمي و المهني وأثره في استعمال الألفاظ المتصافحة في القصيدة لا يفهم منه عجز الشاعر على توظيف لغة الخطاب اليومي للجماعة التي ينتمي إليها أو المنطقة التي يسكنها كما لا ينظر اليها على أنها معيبة للشاعر في مجارات فحول الشعر القدامى أو الخروج على مستواهم وإنما هو سمة خاصة بالشعراء الشعبيين المعاصرين في المنطقة البيض خاصة و الجزائر عامة

الفـئة الثانية

هذه الفئة من الشعراء الشعبيين يقل استعمال الألفاظ المتصافحة في قصائدها الشعرية نسبيا مقارنة بالفئة الأولى من الشعراء ولنا في الجدول التالي مثال عن ذلك :

الشاعر	القصيدة	عدد الأبيات	عدد الألفاظ	عدد للألفاظ المتصافحة	النسبة المئوية للألفاظ المتصافحة	معدل استعمال الألفاظ المتصافحة في البيت الواحد

مولاي عبد القادر	العز للي راح	64	423	191	%45	03
جلجلي	الوسواس	30	214	72	%34	02

قلة استعمال الألفاظ المتصافحة عند الفئة الثانية من شعراء منطقة البيض و التي مثلنا لها بشاعرين من أعلام الشعر الشعبي المعاصر في المنطقة – يعود إلى ميل بعض الشعراء إلى استعمال اللغة العامية البسيطة التي تنزل أحيانا إلى الدارجة التي يحاولون الهروب إليها للتخلص من استعمال الألفاظ الأجنبية التي تجري على ألسنتهم بحكم التكوين الثقافي و العلمي و طابع الوظيفة اليومية فالميل إلى استعمال اللغة العامية الدارجة وتطعيمها في بعض الأحيان بألفاظ متفاصحة سهلة ومتداولة، يرمي من خلالها الشاعر إلى ابتكار لغة شعرية تمكنه من التعبير بحرية ،وتبليغ أفكار إلى المتلقي بصورة واضحة وبسيطة.

سلطة اللغة البدوية وألفاظها هي الأخرى جعلت من بعض الشعراء عبيدا لها فولعهم بفحول القصيدة البدوية خاصة تلك التي يتغنى فيها أصحابها بمظاهر الحياة العربية البدوية ،قيدت معجم ألفاظهم في حيزه ضيق غير قابل للتجاوز لاعتقادهم فساد صورة القصيدة وتجريدها من عبق البداوة كلما انساب إلى أبيات القصيدة ألفاظ متفاصحة، ولا يسمح باستعمال الألفاظ المتفاصحة إلا ما توافق مع معجم الألفاظ البدوية المعروفة أو ما أملته الضرورة الفنية في القصيدة.

هوامش البحث

[1]– النقد الأدبي في القرن العشرين، تأليف:جان إليف تارليه ،ترجمة: قاسم مقداد دط منشورات وزارة الثقافة،سوريا 1993 ص 281

[2]–الأدب الشعبي العربي (مفهومه ومضمونه)محمود ذهني ، دط، دار لإتحاد العربي للطباعة ،مصر 1972 ص 81

[3] –اللغة بين الفرد والمجتمع ، تأليف :يسبرسن –ترجمة:،عبد الرحمن أيوب ،د ط، مكتبة الخانجي،مصر ،دت ص214

[4]–المرجع نفسه:ص214–215

– الحداثة في الشعر العربي المعاصر ،محمد حمود ، ط1 الشركة العالمية للكتاب لبنان 1996 ، ص 170

[5]– بناء لغة الشعر، جون كوين، تر: أحمد درويش،الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر، دت ص 11

[6]– ينظر مقدمة المرجع السابق ،ص3

[7]– نظرة حول الشعر الشعبي وتطوره الفني(مقال) ، رابح بونار – مجلة أمال ، وزارة الاتصال و الثقافة الجزائر عدد 68 سنة 2000 ص 31

[8] – المقتبس من اللهجات العربية و القرآنية ، محمد سالم محيسن مؤسسة شباب الجامعة ، دط،الإسكندرية ، مصر 1986 ص84

ينظر أيضا : المزهر في العلوم – جلال الدين السيوطي تحق – محمد أبو الفضل مصر 1958 ج1 ص 222وما بعدها

[9]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

[10]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

[11]– معجم الصحاح : الرازي،تحقيق :خليل توفيق موسى ،ط18،دار الإرشاد للنشر،حمص،سوريا 2008ص 51

[12]– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق محمد علي النجار،ط2 دار الكتب المصرية مصر 1952، ج:1 ص 265

[13]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

- [14]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

- [15]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

[16]– ينظر لسان العرب ج 42 مادة قلب.

[17]- لحن العامة والتطور اللغوي،رمضان عبد التواب ،ط1،دار المعارف، القاهرة،مصر،1967 ص48

[18]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

[19]– القصيدة من مدونة مخطوطة لقصائد موثقة بحوزة الباحث.

* ينظر بعض الباحثين إلى اختزال الصيغ أنه نحت، لكننا نعتقد أن مجموع الألفاظ المستعملة في اللهجة المحلية ينطبق عليها مفهوم الاختزال أكثر مما تنطبق عليها قواعد النحت المعروفة في اللغة .

[21]– الخصائص ،ابن جني ج 3ص 121

دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية – حالة الجزائر –

الاستاذ: يونسي مصطفى
جامعة الجلفة – الجزائـر

ملخص

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم الدول و حكومات العالم لاسيما الدول النامية منها، و حتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة و تجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها و البشرية ضمن سياساتها و استراتيجياتها ، في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد. و على هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي و من ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. إن أهمية قطاع السياحة أصبحت واضحة في الآونة الأخيرة ، فمعظم دول العالم سعت و مازالت تسعى جاهدة لتنمية هذا القطاع و تطويره و تحقيق ما يعرف بالصناعة الحقيقية للسياحة ، و ذلك لما لها من دور واضح في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ،لاسيما في الدول النامية و التي تعاني اقتصادياتها بالأحادية في التصدير و المتمثل في النفط كمصدر وحيد لإيراداتها لتغطية نفقاتها.

من خلال هذه الورقة نحاول التطرق إلى بعض من جوانب السياحة و دورها اقتصاديا و اجتماعيا خصوصا في الجزائر لمكانتها و للإمكانيات التي تتوفر عليها ،مما يؤهلها لاحتلال مكانة في السوق العالمية للسياحة و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية على مستوى هذا البلد.

الكلمات المفتاحية : السياحة – التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – الجزائر.

Le développement global est devenu la principale préoccupation de la plupart des pays et des gouvernements du monde, en particulier les pays en développement, Et pour atteindre cet objectif, il nécessite la mobilisation de toutes les ressources matérielles et humaines dans leur politiques et leur stratégies, dans le cadre dite technique complète de l'économie. Et sur cette base, le secteur du tourisme est un des secteurs les plus importants pour la croissance économique et à partir de là pour atteindre le développement économique souhaité. L'importance du secteur du tourisme est devenu évident dans ces derniers temps, ou la plupart des pays du monde ont cherché et cherche encore pour le développement de ce secteur pour d'atteindre ce qui est connu comme l'industrie réel du tourisme , de son rôle manifeste dans la réalisation du développement économique et social, En particulier dans les pays en développement dont l'économie souffre d'unilatéralisme en exportation de pétrole est le seule source de revenus pour couvrir ses dépenses.

Cette intervention tentent de résoudre quelques aspects du tourisme et son rôle économique et social, en particulier en Algérie pour sa position et possibilités qui le dispose , ce qui l'amène à occuper une place dans le marché mondial du tourisme et ainsi parvenir à un développement économique et social .

Mots clés: Tourisme - Développement économique et social – Algérie

مقدمـــة:

قد شهدت الفترة الماضية تطورات عديدة لم تعهدها البشرية من قبل شملت مجالات عدة، منها ظاهرة السياحة الحديثة، التي انتشرت في مختلف جهات العالم، إذ لم تعد تقتصر على المجتمعات الصناعية فحسب، بل توسعت الرحلات السياحية لتشمل فئات عريضة من مختلف مجتمعات دول العالم، الأمر الذي ذهب بالبعض إلى القول أن هذا القرن هو "قرن السياحة"، وذلك بسبب انتشارها وانعكاساتها على مختلف مجالات حياة المجتمعات المعاصرة.

وقد حظيت السياحة بأهمية متزايدة لد الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم، نظرا لما لهذا النشاط من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والدول، وتزايد الاهتمام بهذا القطاع منذ منتصف القرن العشرين باعتباره موردا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به، مما يستوجب التفكير والعمل على كيفية استغلال إمكاناته على أحسن وجه. ومرد هذا الاهتمام تلك المزايا التي تسمح بالحصول على عائدات تساهم في زيادة مداخيل مختلف الدول السياحية، وتوظيف الملايين من الأشخاص في هذه الصناعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لمختلف الدول السياحية، ونظرا للمزايا التي يحققها النشاط السياحي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على الدول السياحية، سعت العديد من الدول النامية إلى النهوض بهذا القطاع ببلادها وجعلت منه إحدى الخيارات الرئيسية لإخراج شعوبها من التخلف، هذا الخيار كان بسبب ما تختصه هذه الدول من مؤهلات سياحية، والسبب الآخر رغبة منها في تنويع صادراتها، باعتبار معظم هذه الدول تعتمد على الأحادية في التصدير و النفط كمورد رئيسي لاقتصاديات هذه الدول.

ونظرا للمزايا التي يحققها النشاط السياحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول السياحية، سعت الجزائر إلى النهوض بهذا القطاع، وجعلت منه أحد الخيارات الإستراتيجية للنهوض باقتصادها، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن بالشكل الكافي والمطلوب من طرف دولة الجزائر.

من خلال ما سبق نسعى من خلال هذه المقال إلى إبراز دور السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالنسبة للدول السياحة، من خلال التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالنسبة للدول السياحية؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنستعرض المحاور التالية:

1- مفاهيم حول السياحة.

2- دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- دراسة حالة الجزائر

I- مفاهيم حول السياحة : تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فبفضلها تتلاقى الثقافات ويحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب.

1- تعريف السياحة : إن الدارس لمفهوم السياحة يجد تنوع التعاريف المتعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر مختلفة أهمها:

- عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي "شوليرن شراتنهوس" على أنها "الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا[1].

- أما "هونز كينز" رئيس سابق للجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين فيعرف السياحة بأنها "مجموع العلاقات التي تترتب على سفر أو إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يوفر ربحا لهذا الأجنبي[2].

- أما منظمة السياحة العالمية **(WTO)** فتعرف السياحة: بأنها نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة لغرض الترفيه والاستماع أو غيرها على أن لا تكون مرتبطة بممارسة نشاط يهدف الحصول على دخل[3].

يستخلص من التعريف السابقة بأن مفهوم السياحة يجسد عنصرا أساسيا وهو "انتقال الأشخاص من مكان إلى مكان آخر لغرض إشباع رغباته المختلفة".

2- أنواع السياحة : السياحة لا تتفق على تعريف واحد بذاته لأن لها أنواع مختلفة، وتعريف كل نوع يعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله وفيما يلي نورد بإيجاز الأنواع المختلفة للسياحة والمعروفة[4]:

2-1- السياحة الدينية: وتعني السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة، وذلك لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.

2-2- السياحة العلاجية المعدنية: تشمل السياحة المعدنية شكل السياحة الصحية الأكثر انتشارا لكن التقاليد المنتشرة في هذا الميدان تجعلها تتجاوز هذا الإطار تماما حيث أنها تعتبر كإحدى وسائل التسلية والراحة.

2-3- السياحة الاجتماعية: ويطلق عليها أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، والسبب في تواجد مثل هذا النوع أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط، وبما أن التطورات العالمية توجب التغيير في كل ما يوجد من حولنا فكان لابد من هذه التغييرات أن تحدث أيضا مع السياحة لتواكب التطورات والمستحدثات العالمية لكي تضم السياحة أو تشرك معها الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمعات ذوي الإمكانيات المحدودة بإعداد رحلات سياحية لهذه الطبقات غير الثرية.

2-4- سياحة المعرض: وهي سياحة تشمل جميع أنواع المعرض وأنشطتها المختلفة، مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية التشكيلية ومعارض الكتب، وقد ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف بلدان العالم.

2-5- سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين معظم دول العالم، ونجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بسياحة المعارض.

2-6- السياحة البيئية أو السياحة البحثية: وهي التي تشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانية، وكذلك دراسة حركة الطيور وهجرتها العالمية.

2-7- سياحة السفاري والمغامرات: وهي السياحة التي تتم عبر الصحاري وتتنوع أنواعها وأهدافها، فالبعض يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه لزيارة الوديان وعيون الماء، وآخر يتجه للصيد البري في المناطق المسموح بها...إلخ.

2-8- السياحة الرياضية: تعني السفر من مكان لآخر من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة ومشاهدتها.

2-9- سياحة التسوق: وهي سياحة حديثة أيضا تكون لغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما، وعادة ما تسري عليها التخفيضات من أجل جذب السواح إليها.

2-10- السياحة الترفيهية: تكمن أهمية هذه السياحة في أن الإنسان يحتاج للراحة لاستعادة القوى النفسية والفيزيائية، علما أن كل فرد يبحث عن التنوع في حياته ويهرب ويتحرر من روتين العمل اليومي، وتمثل الراحة الفعالة أحيانا بتغيير مكان السكن وهدف هذا النوع من السياحة هو المحافظة على صحة الفرد.

2-11- السياحة الثقافية (الأثرية والتاريخية): تهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث ينم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة. ويمثل هذا النوع نسبة 10% من حركة السياحة العالمية.

2-12- السياحة الشاطئية: تنتشر هذه السياحة في البلدان التي توجد بها مناطق ساحلية جذابة، وبها شواطئ رملية، ومياه صافية، ويوجد هذا النوع من السياحة في الكثير من بلدان العالم، دول حوض البحر الأبيض المتوسط ودول البحر الكاريبي.

3- مقومات السياحة: ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي والآخر بشري، والعنصر الثالث مادي، نوجزها فيما يلي[5]:

3-1- المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية .....إلخ، أي كل مظاهر جذب السواح.

3-2- المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

3-3- المقومات المالية والخدمة: وتتمثل في مدى توافر البنية التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران....إلخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية في مختلف وسائل الإعلام على جذب السواح، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

II- دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية : بالنظر إلى الدور الكبير للسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اعتبرها المحللون الاقتصاديون قطاعا اقتصاديا هاما في الاقتصاد العالمي حيث أن لها انعكاسات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول.

1- دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية : يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي، فالسياحة لم تعد شرفا بل تنامت وأصبحت الآن صناعة المستقبل لكثير من الدول، نظرا للانعكاسات الإيجابية على اقتصادياتها.

1-1- الأهمية الاقتصادية للسياحة: تشير معظم الإحصائيات والتقارير المأخوذة من مختلف الدول إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تلعبه السياحة عامة في التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل، وهذا نظرا لمجموعة من المعطيات نوضحها في النقاط التالية:

- حسب المجلس العالمي للسفر والسياحة فإن السياحة تساهم أكثر من 10% من الناتج الوطني الخام (PiB) العالمي و10.7% من الاستثمار و11.7% من الموارد الجبائية للدول والتي تمثل عوامل مهمة في التنمية الاقتصادية وهذا لسنة 2010، مما يدل على أن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الاقتصادية الكبرى كالعمالة والاستثمار[6].
- وحسب معطيات المنظمة العالمية للسياحة فقد أحصت عدد السواح سنة 1997 بـ 625 مليون سائح وهو ما يقابله 445 مليار دولار كإيراد للدول المضيفة، ليتطور العدد ليصبح سنة 2006 إلى ما يقارب 842 مليون سائح وهو ما يقابله 800 مليار دولار كإيراد للدول المضيفة، وهو ما يشهد على أهمية هذا النشاط في الحياة الاقتصادية[7].
- تشير التوقعات أن عدد السوح سيبلغ سنة 2020 الرقم01.6 مليار سائح مقابل مداخيل مساوية لـ 2000 مليار دولار[8].
- إن قطاع السياحة يحتل الترتيب الأول بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في التجارة العالمية، كما تمثل الخدمات 30% من حجمها، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (1): ترتيب مشاركة القطاعات الاقتصادية في التجارة العالمية

حديد	نسيج	إلكترونيك	سيارات	نفط	سياحة
%2	%2	%5	%6	%7	%5.8

المصدر: هواري معراج، محمد سليمان جرادات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية – حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد1، سنة 2004، ص26.

- أن السياحة تجلب مداخيل هامة للدول التي تتمتع بصناعة سياحية قوية مما يؤثر على اقتصاديات هذه الدول بالأثر الإيجابي.

1-2- الدور الاقتصادي للسياحة: للسياحة دور كبير في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، مما ينعكس إيجابا على اقتصاديات الدول السياحية، وهذا لكون السياحة تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة نظرا لمساهمتها في:

1-2-1- تدفق الموارد المالية: تساهم السياحة بدرجة كبيرة وملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، خصوصا وأن أغلب الدول السائرة في طريق النمو تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وللازمة لإنشاء الاستثمارات الواجبة للتنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه التدفقات فيمايلي[9]:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كبناء الفنادق والمطاعم.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- الفروق في تحويل العملات.
- الاتفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

وكما ذكر سابقا أن السياحة تجلب مداخيل هامة للدول التي تتمتع بصناعة سياحية قوية كما بينه الجدول رقم (02) الذي يظهر مداخيل عشرة دول الأولى في العالم والتدفقات السياحية المقابلة لها، وهو ما يؤكد مساهمة السياحة في تحقيق اقتصادية شاملة.

الجدول (2): مداخيل السياحة في العالم لسنة 2000

البلد	عدد السياح بالملايين	المداخيل السياحية دولار مليار
فرنسا	66.80	27.94
أمريكا	49.03	27.05
إسبانيا	43.4	27.19
إيطاليا	34.08	30

المملكة المتحدة	25.96	20.56
الصين	23.77	12.07
بولونيا	19.51	08.70
المكسيك	18.66	7.53
كندا	17.61	8.29
التشيك	17.40	–

المصدر: هواري معراج، محمد سليمان جرادات، مرجع سابق ذكره، ص26.

1-2-2- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما تستحقه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية المتمثلة في الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية، وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة والمساهمة في عملية البناء الاقتصادي[10].

1-2-3- تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين: إن وجود الشركات الأجنبية في مجال السياحة يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين أنظمة وفنون الإدارة في هذا القطاع، وتبرز أهمية هذا في كون السياحة تعد كوسيلة وأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق (أي العقود الإدارية) كما هو مطبق بالنسبة لسلسة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم[11]. إضافة إلى هذه النقاط، للسياحة دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول عن طريق مايلي :

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتوجيهها نحو استثمارات جديدة، وذلك لوجود حركة على مستوى اقتصاديات الدول بفضل قطاع السياحة[12].
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وذلك لظهور أنشطة جديدة.
- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى كقطاع النقل البري، الجوي، البحري وقطاع الصناعات الغذائية.

2- دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية : إن التوسع في النشاطات السياحية في كثير من دول العالم أدت إلى تغيير أنماط العمل والثقافات ورفعت في مستويات المعيشة لدى الكثير من الدول، لذلك يمكن القول أن للسياحة دور إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة من خلال العناصر التالية:

2-1- توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة: باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تساهم في خلق العديد من مناصب الشغل والعمل بالمنطقة التي تنشأ المرافق أو المركبات السياحية (الفنادق مثلا) أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي مثلا به مقهى ومطعم ينجر عن ذلك فتح العديد من مناصب العمل الدائمة، وبالتالي التخلص من مشكلة البطالة وتبعاتها السلبية على المجتمع[13].

2-2- تحسين مستوى معيشة السكان: تنشأ عن النشاط السياحي انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح.

من جهة أخرى تنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحليين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية أحيانا أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي، وقد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان[14].

2-3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي: رغم عدم وجود معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى استقرار دولة ما سياسيا واجتماعيا إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تمكن التنبؤ بدرجة هذا الاستقرار في دول ما، فارتفاع معدل التضخم وانخفاض تصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية، كالإجرام، الجريمة وعوامل أخرى، تعتبر عوامل تهدد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في الدولة، وبالتالي فإن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكنه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يساهم بشكل كبير في حل المشكلات السابقة (التضخم، انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، البطالة، الإجرام) وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي للدولة، وتدعيم الثقة بالحكومة، وهو مايعني تحقيق الاستقرار السياسي[15].

إضافة للعوامل السالفة الذكر تساهم السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع عن طريق عوامل أخرى نوجزها في النقاط التالية[16]:

- تعمل على رفع مستوى المجتمع من حيث ثقافتهم، طريقة الاتصال، وتحسين نمط حياتهم.
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية.
- تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة.
- تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه، وذلك من خلال تنمية فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر (السائح).
- توفير تسهيلات ترفيهية للسكان المحليين.
- حماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات أما على الصعيد الثقافي فإن السياحة لها دور كبير في تحقيق مايلي:
  - تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.
  - توفير التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني وللمواقع الأثرية التاريخية.
  - تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات، بين السائح والمجتمع المضيف.
  - الشكل الموالي يوضح دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل رقم (1): دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

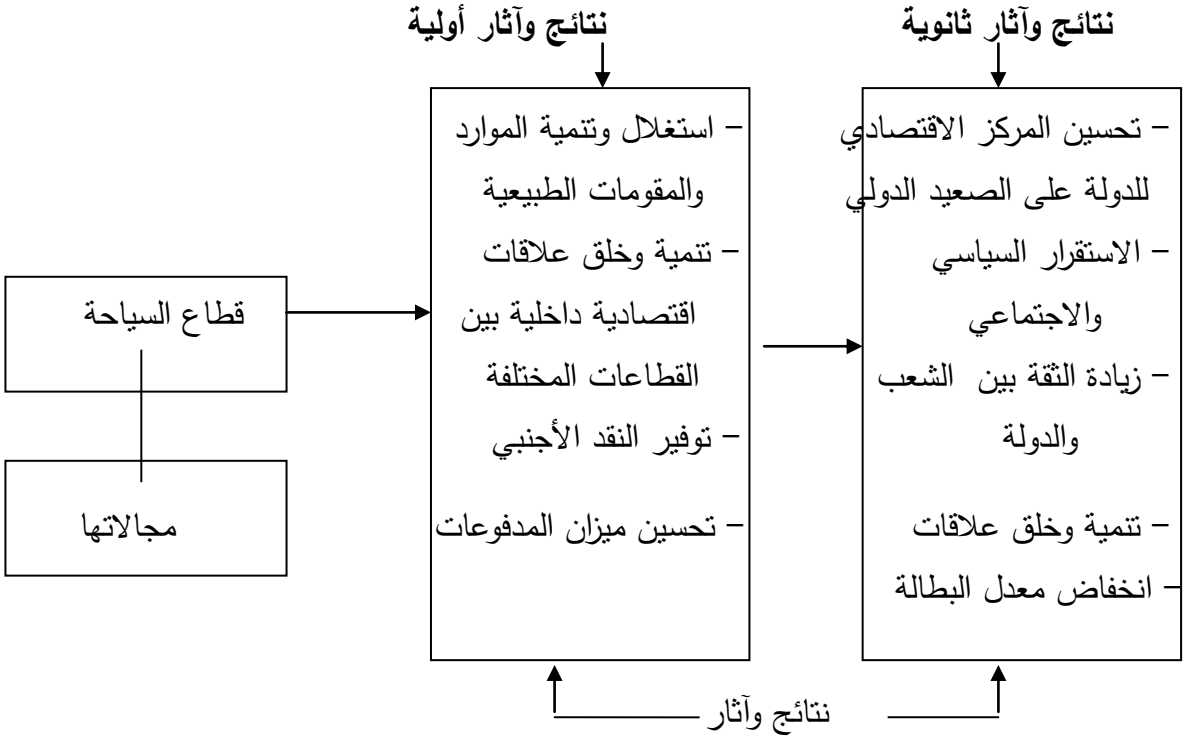

المصدر: بتصرف: بريخي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص57.

III- مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومختلفة باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، إلى جانب تراث ثقافي وتاريخي وحرفي مهم، لكن رغم هذا الثراء فإن السلطات العمومية لم تول الاهتمام الكافي بهذا القطاع الحساس، وخصصت له إمكانيات محدودة من أجل ترقيته وتطويره، رغم هذه الإمكانيات والامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا القطاع، إضافة لتنوع المنتجات السياحية، إلا أن عدد السياح حسب إحصائيات 2006 بلغ 1640000 سائح منهم 480000 سائح أجنبي ما يمثل نسبة 8.5% ، و1160000 مهاجر جزائري ،اي ما يمثل نسبة 71% مقيم بالخارج ، مقابل مبلغ مالي 23.4 مليون دولار كايراد ، اي بنسبة 2.6 % من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، ويفسر هذا باكتفاء الجزائر ولمدة طويلة بالمداخيل من قطاع المحروقات ، مما ادى الى تدهور قطاع السياحة . [17]

1- مقومات السياحة في الجزائر: تمتلك الجزائر العديد من المقومات والمزايا ما يمكنها من أن تكون قطبا سياحيا هاما في العالم، إلا أنها لم تستغل الاستغلال الأمثل من قبل الدولة، وتتمثل هذه المقومات فيمايلي:

1-1- المقومات السياحية الطبيعية: الجزائر من الدول المغاربية التي تتوفر على إمكانات سياحية متنوعة لها مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية، مما يجعلها مؤهلة للنهوض بهذا القطاع إذا ما توافرت الجدية الكافية لتطوير هذا القطاع[18]، ويمكن تلخيص المقومات السياحية الطبيعية في النقاط التالية[19]:

أ- إن الموقع الممتاز لدولة الجزائر شمال القارة الإفريقية يجعلها قطب سياحي هام، حيث تمتد على مساحة 2.381.741 كم^2، ولها اتصال بكثير من الدول الأوربية بخطوط جوية مباشرة .

ب- تضاريس الجزائر متباينة، وهي تتابع من الشمال إلى الجنوب، وهي تقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- السلسلة الساحلية للتل.
- الهضاب العليا.
- السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي: وتمثل 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتعتبر هذه الأخيرة من أكثر المناطق المستقطبة للسياحة في البلاد.

ج- المناخ في الجزائر متنوع كذلك وتعرف الجزائر المناخات التالية:

- المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 18 درجة مئوية.

- مناخ الهضاب العليا: يتميز بشتاء بارد ورطب، وصيف حار.
- المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري ومتوسط درجة الحرارة السنوية هو 40 درجة مئوية.

د- تنقسم المنتوجات السياحية الجزائرية نتيجة لهذا التنوع إلى خمسة أصناف هي: المنتوج الصحراوي، المنتوج الجبلي، المنتوج البحري، المنتوج الحضري، المنتوج الصحي.

1-2- **المقومات التاريخية الحضارية:** احتكت الجزائر بالعديد من الحضارات عبر مختلف العصور تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، مما أورثها خاصية تتسم بتنوع حضاراته التي تعكس عمق وأصالة هذا البلد، ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر موقع التاسيلي[20].

1-3- **المقومات الفندقية:** تمتلك الجزائر طاقات استيعابية للوحدات الفندقية معتبرة، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، مما يمكن الجزائر من استيعاب واستقبال السياح القادمين، والجدول الموالي يلخص تطور عدد الفنادق الموجودة في الجزائر.

الجدول (3): توزيع الفنادق حسب تصنيفها في الجزائر

السنوات / حسب التصنيف	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
5 نجوم	5	8	11	13	13	13	13
4 نجوم	17	31	34	23	54	54	53
3 نجوم	87	91	110	76	145	145	142
نجمتين	63	83	93	69	155	157	160
نجمة واحدة	55	70	72	57	97	97	99
الإجمالي المصنف	227	283	320	238	464	466	467
الإجمالي العام للفنادق	380	653	827	1105	1134	1140	1147

المصدر: صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سابق الذكر، ص158.

يلاحظ من خلال الجدول (3) بأن الفنادق المصنفة قدر عددها في سنة 2008 بـ 467 وحدة من إجمالي الفنادق والمؤسسات المعدة لاستقبال السياح في الجزائر والتي بلغ عددها 1147 وحدة في نفس السنة، أي ما يعادل 40.71 % فقط، هي حصة الفنادق المصنفة في الجزائر، وبمعدل نمو متوسط سنوي بـ 12.6%، ولغير المصنفة بـ 20.39%[21].

2- دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: للسياحة دور إيجابي وأهمية كبيرة ينعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لدولة الجزائر.

2-1- دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: رغم الأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات (1990-2000)، إلا أن ذلك لم يمنع قطاع سياحة من المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى دولة الجزائر وذلك من خلال مساهمة قطاع السياحة في[22]:

- تدعيم مداخيل الدولة عن طريق الإيرادات من النقد الأجنبي.
- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات.

2-1-1- إيرادات السياحة في الجزائر: تعتبر الإيرادات السياحية من بين العناصر التي تستغلها الحكومة في تحسين الأداء الاقتصادي، سيما إذا كانت هذه المداخيل معتبرة، ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين[23]. وفي الجزائر حدث تطور ملحوظ في حجم الإيرادات السياحية مما سيؤدي إلى رفع إيرادات الدولة وهو ما سينعكس حتما على اقتصاد الدولة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2008)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	105	33	102	184.3	215.3	219	325

المصدر: صليحة عشي، مرجع سابق ذكره، ص134.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة معتبرة في المداخيل السياحية، بين الفترة الممتدة ما بين 1995 و2008 حيث تضاعفت إلى 10 مرات تقريبا الإيرادات السياحية.

كما نلاحظ أنه في الفترة ما بين (1990 و 1995) تراجع كبير لمستوى الإيرادات السياحية وكما أسلفنا الذكر يرجع ذلك للأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها الجزائر.

2-1-2- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، و بشكل يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر حيث تساهم الإيرادات السياحية في الناتج المحلي بنسب وحتى إن كانت ضعيفة، فقد بلغت سنة 2008 نسبة المساهمة في الناتج المحلي 0.20% من الناتج المحلي والمقدر بـ (162.9 مليار دولار)، وفي سنة 20009 بلغت النسبة 0.4% من الناتج المحلي والمقدر بـ (183.7 مليار دولار)[24].

2-1-3- ميزان المدفوعات السياحي: يعتبر ميزان المدفوعات سجل منظم يتكون من جانبين جانب دائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي، وجانب مدين تدرج به كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخارجي[25]، أما فيما يخص ميزان المدفوعات والخاص بالسياحة لدولة الجزائر فقد كان موجب في سنتي 2009 و 2010، حيث بلغ رصيده في سنة 2009 ما قيمته 28 مليون دولار، وفي سنة 2010 بلغ 45 مليون دولار [26] وهو ما سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية بالجزائر.

2-2- دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية: كما للسياحة دور في تحقيق تنمية اقتصادية للبلدان السياحية، فلها دور آخر ويتعلق بالجوانب الاجتماعية للمجتمع الجزائري وذلك من خلال مايلي:

2-2-1- المساهمة في التشغيل والحد من البطالة: تعد السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الرئيسية للقيام بالنشاط السياحي، لذلك فهي تعد أحد القطاعات الهامة التي تساهم في تشغيل الأفراد والحد من مشكلة البطالة، وما ينجر عنها من آفات اجتماعية (الجريمة، المخدرات، ..... إلخ)[27].

في الجزائر تعتبر الفنادق من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوظيف، حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع السياحي 503.4 ألف في سنة 2008[28].

وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (5): تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر

السنوات / عدد العاملين	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
عدد العاملين المباشرين	63	97.3	136.8	154.1	173.1	171	172.5
إجمالي العاملين في القطاع	209	269.8	414.4	491.3	509.3	510.3	503.4

المصدر: صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، مرجع سبق ذكره، ص 157

2-2-2- دور السياحة في تحسين مستوى المعيشي للسكان: لقد كان لقطاع السياحة دور كبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد الجزائريين، حيث بلغ نصيب الفرد الواحد من إجمالي الإيرادات السياحية ما قيمته 6.43 دولار سنة 2006 و2007 ليرتفع في سنة 2008 ليصل إلى ما قيمته 8.66 دولار، وهو ما سينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للأفراد الجزائريين[29].

من خلال ما سبق نستخلص أن قطاع السياحة بالجزائر يساهم بشكل ملحوظ في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للدولة رغم التهميش الذي يعاني منه القطاع، نظرا لكون الدولة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لمداخيلها.

الخاتمـة: من خلال ما سبق يتضح لنا بأن السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وتعد من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية في كثير من الدول النامية، وذلك لما توفره من توازنات اقتصادية واجتماعية في هذه الدول، ويمكن أن نخلص إلى نتائج من خلال هذه الدراسة نوضحها في النقاط التالية:

- ان قطاع السياحة يعتبر من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي، ونشاطا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، ويتفاعل مع باقي قطاعات الاقتصاد للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- أن السياحة تساهم في إبراز مكانة الدول الطبيعية والتاريخية والحضارية وحمايتها واستثمارها واستغلالها للنهوض بهذا القطاع، كما أنها تعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب والاهتمام بتراثها الحضاري وحماية القيم الثقافية للمجتمعات.
- تطوير السياحة والاهتمام بقطاعها سيؤثر بشكل إيجابي على مستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان السياحية فهي تساهم التنمية الاقتصادية عن طريق ضمان جلب تدفقات النقدية من العملة الأجنبية، إضافة إلى خلق مناصب عمل والحد من مشكلة البطالة وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

- أن الجزائر ورغم المقومات التي تتوفر عليها إلا أنها لم تولي لهذا القطاع (قطاع السياحة) الاهتمام الكافي. وبالرغم من هذا فان قطاع السياحة يساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .

قائمة الهوامش والمراجع:

(1) فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد6، مارس 2012، ص61.

(2) محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1975، ص16.

(3) pierre.py; Tourism un phénoméme Economique; PARIS; 2007,p11.

(4) فلاق علي، مرجع سابق ذكره، ص63، 64.

(5) هواري معراج، محمد سليمان جرادات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية – حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد1، سنة2004، ص22،23..

(6) بشوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد5، جويلية 2011، ص71.

(7) نفس المرجع السابق، ص71.

(8) نفس المرجع السابق، ص71.

(9) أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص18.

(10) فلاق علي، مرجع سابق ذكره، ص63، 64.

(11) نفس المرجع السابق، ص74.

(12) نفس المرجع السابق، ص75.

(13) نفس المرجع السابق، ص75.

(14) صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، 2010، 2011، ص157.

(15) برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008، 2009، ص56.

(16) فلاق علي، مرجع سابق الذكر، ص75.

(17) نفس المرجع السابق، ص82.

(18) صليحة عشي، مرجع سابق ذكره، ص51.

(19) هواري معراج، محمد سليمان جرادات، مرجع سابق ذكره، ص24.

(20) صليحة عشي، مرجع سابق ذكره، ص59.

(21) نفس المرجع السابق، ص98،99.

(22) نفس المرجع السابق، ص143.

(23) نفس المرجع السابق، ص144.

(24) فلاق علي، مرجع سابق ذكره، ص78.

(25) نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1985، ص93.

(26) فلاق علي، مرجع سابق ذكره، ص78.

(27) وفاء عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص95.

(28) صليحة عشي، مرجع سابق ذكره، ص165.

(29) نفس المرجع السابق، ص165.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

[1] KHELLIL A. 1998. Les villes dans la revitalisation des espaces Hauts Plateaux. Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement. 315P

[2] Villaret F. non daté. Siècles de steppe, Jalons pour l'histoire de Djelfa. Ouvrage dactylographié. 218P

[3] Derradji Ahmed. 2008. Monographie de la wilaya de Djelfa, Données arrêtées au 31/12/2007. Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire. 665P.

[4] BASSIAND M, Thaï THI NGOC DU. 2000. Métropolisation, crise écologique et développement durable. Ed. Presses polytechniques et universitaires romandes. 299P.

[5] SAUVEZ M. 2001. La ville et l'enjeu du développement durable. Ed. La documentation française. 436P

[6] APW. 2008. Rapport de la commission des équipements et de l'aménagement urbain, PDAU Djelfa, Ain Oussera, Messaad. APW Djelfa. 10P

En matière de réglementation de l'urbanisme:

Le Cardinal Richelieu disait:" Faire une loi et ne pas la faire exécuter, c'est autoriser la chose qu'on veut défendre". Pourquoi la loi n'est-elle pas appliquée?

- réorganiser la police urbaine qui doit veiller à l'application de la loi en vigueur (loi 29/90) qui définit les règles générales d'aménagement d'urbanisme et de construction, les délivrances des différents certificats d'urbanisme, permis de construire, permis de démolir[6];
- réintroduire les autorisations d'occupation après délivrance de certificat de conformité.
- un suivi administratif judiciaire s'impose ainsi que des mesures coercitives ;
- l'amélioration de l'urbanisme donc du cadre de vie cela est du ressort de tout l'environnement avec sa composante sociale, élective et institutionnelle.

Secteur du transport et de la circulation:

- mettre en place et exécuter un plan de circulation qui doit tenir compte du flux routier à court terme [6];
- résoudre les problèmes de stationnement par la création d'aires de stationnement de véhicules et la construction d'aires de parcage à étages ;
- éliminer les points noirs notamment ceux des carrefours Rouini, Porte Charef, par la réalisation de trémies (autoponts) [6];
- prévoir la construction de deux ponts reliant la cité El Falah et la cité Nouvelle Mosquée aux cités Boukhalfa et Chaabani.

L'environnement:

- aménager des berges de part et d'autre de l'oued Mellah, par la création des voies carrossables et piétonnières (promenades) [6];
- drainer des eaux allant d'Ouled Oubeidallah au pont d'Ain Srar, avec la réalisation d'un collecteur principal [6].
- planter des arbres qui répondent aux conditions climatiques de la région dans tous les boulevards.
- construire des parcs d'attractions dans les différentes cités;

- étudier la possibilité de récupérer la caserne du centre ville et le centre de stockage de carburants;
- réserver des terrains pour construire des cimetières surtout vers l'Est de la ville;
- transférer le champ de tir vers la forêt Senalba et utiliser cet espace comme passage naturel ;
- le marché de gros doit être transféré vers la voie d'évitement entre la route de Boussaâda et Moudjbara, et aménagé selon les normes (chambres froides, hall, administration, cafétéria…);
- le marché à bestiaux actuel doit être agrandi ou transféré pour devenir "un marché national du mouton" avec les infrastructures nécessaires (écuries, dépôts, hangars, chambres froides, unité sanitaire, banque, café, restaurant, hôtel…);
- à très court terme, la zone d'extension (zone Est) allant d'Ouled Oubeidallah jusqu'à la station route d'Alger, qui est traversée par la voie d'évitement, ne sera qu'une voie principale urbaine[6];
- il y a lieu de prévoir que toutes les voies allant de la ville vers l'Est, doivent former de grands carrefours qui seront des centres des futures quartiers. Ces derniers seront aménagés et équipés par de grands équipements nécessaires tels que: places publiques, mosquées, marchés couverts, commerces modernes [6]…
- prévoir le tracé de la future ligne de chemin de fer et tenir compte de ses contraintes éventuelles;
- possibilité de prévoir une deuxième zone industrielle derrière le CET;
- concevoir les nouvelles voies prévues dans les routes principales selon les normes qui sont de 15 m de largeur et plus [1];
- l'extension doit être aussi prévue vers l'Ouest de la ville pour créer un équilibre et stopper la prolifération des bidonvilles ;
- en prévision de la protection de la population, cartographier et classer les zones à haut risque d'inondation [6].

- réintégrer les anciens bâtiments collectifs du programme de Constantine dans la continuité et le style de la cité Boudiaf, sinon procéder à leur démolition;
- améliorer le cadre bâti par la restructuration des anciens quartiers et l'éradication de l'habitat précaire;
- l'Etat doit offrir les conditions de relogement aux habitants démunis. Cette option est apparemment complexe, coûteuse et prend énormément de temps dans sa mise en œuvre, mais elle demeure la mieux appropriée pour l'amélioration de l'urbanisme de la ville de Djelfa ;
- lancer plusieurs opérations d'auto construction au niveau de certaines agglomérations de faible taille (Chaoua-Bensaid-Fousha) en veillant à les intégrer dans un nouvel ensemble qui bénéficierait de projet de viabilisation et d'aménagement pour les inclure au tissu urbain;
- renforcer l'ancien centre ville par des équipements structurant et la création d'autres centres secondaires. La ville aura un système de centralité composé d'un centre primaire avec trois centres secondaires à l'Ouest, l'Est et au Sud (village Oubeidallah) [1];
- améliorer les conditions d'infrastructures de base (AEP et assainissement), éclairage public, déviation des lignes HT, cas du village Oubeidallah;
- sensibiliser les citoyens pour l'embellissement des façades surtout au niveau des grands boulevards;
- créer une bande d'espaces verts entre la zone industrielle et les zones d'habitat;
- aménager des espaces libres en espaces verts dans les quartiers des ZHUN et les lotissements [1];
- exploiter les forêts de Moudjbara, Senalba et Chaabani comme des lieux de détente et de loisirs;
- voir la possibilité de transférer le champ de course (Hippodrome) vers l'Est et utiliser cet espace pour les besoins du public en parc d'attraction, espaces verts, stade de proximité…

Les chevauchements de prérogatives et la dilution des responsabilités sont également à l'origine de nombreux problèmes et entretiennent le « flou » qui caractérise la gestion urbaine de la ville. Il n'y a pas beaucoup donc de place pour l'innovation. L'architecte n'est pas maître de son œuvre, il a souvent le rôle de simple « exécutant » de décisions administratives.

Le rôle de la société civile est ignoré dans la mesure où les citoyens ne sont pas consultés pour des questions et des décisions concernant la gestion de leur ville. Ce rôle de la société civile est normalement fondamental. Mais beaucoup d'associations, il faut le dire, ont occulté les raisons mêmes de leur création, pour se reconvertir en demandeurs de locaux, de logements et autres subventions. Ces préoccupations les ont éloignées, à quelques exceptions près, et les ont empêchées de s'impliquer dans la vie de la collectivité. Elles ont terni leur image de marque, au point où la suspicion est jetée sur tout l'ensemble du mouvement associatif. Quant aux vrais notables et intellectuels de la ville, ils sont plutôt marginalisés.

Face à ce constat, des solutions durables sont à envisager pour corriger l'extension de la ville de Djelfa et maîtriser sa gestion urbaine.

Les perspectives : des recommandations pour une meilleure gestion urbaine

Dans le secteur de l'habitat et de l'urbanisme:

- préciser les zones urbaines homogènes en répondant aux questions: qu'est ce qu'on construit? Et comment on construit?
- construire ce qu'on appelle aujourd'hui des éco quartiers où les espaces verts occupent une large part;
- pour mieux intégrer la ville dans le 21eme siècle, l'habitat individuel futur doit prendre une forme plus esthétique, sous forme de villas avec des espaces verts et des loisirs (placettes, clubs, stades de tennis…);
- encourager l'habitat promotionnel au lieu de l'habitat social afin d'éviter la création de cités dortoirs, sans aucune architecture. Cette promotion d'habitat doit obéir à la grille d'équipement sous toutes ses formes surtout pour les surfaces accessoires (espaces verts, parkings, aires de jeux…) [6];

Le phénomène des constructions inachevées est « partout présent ». Les constructions inachevées des quartiers de Djelfa offrent un visage hideux à la ville, qui n'a rien à envier aux bidonvilles. Depuis des années des centaines de bâtisses sont toujours en construction, ou carrément laissées à moitié construites. Tous les quartiers d'habitat individuel de la ville connaissent ce phénomène pourtant réglementé par la loi

Djelfa connaît également un certain nombre de problèmes environnementaux. Une mauvaise gestion des déchets est remarquée à cause du manque des moyens et de la collecte qui est mal organisée et ne couvrant pas toute la ville. Selon les élus de la commune, l'absence de civisme est parfois à l'origine du non respect des horaires de dépôts. Quant aux rejets des eaux usées, les travaux de construction de la station d'épuration est toujours en cours depuis 5 ans. La dégradation de la forêt et des parcours steppiques est également parmi les grands problèmes d'environnement de la région. La pollution atmosphérique existe bel et bien à Djelfa. Elle est principalement due aux gaz émanant des automobiles, camions et surtout des autobus anciens, autorisés à circuler en ville. Le domaine des aménagements paysagers des espaces verts à Djelfa continue à être considéré comme étant une activité secondaire. L'entretien des espaces verts existants est quasiment absent.

Le problème du foncier dans la commune est dû au chevauchement des responsabilités des opérateurs publics (l'administration des domaines, l'agence foncière). A titre d'exemple, la direction des domaines qui doit gérer seulement les terrains en dehors du PDAU, continue à vendre les terrains à l'intérieur du PDAU. Cette prérogative est du ressort de l'agence foncière qui ne gère actuellement que les salaires de son personnel. Plusieurs réserves foncières communales, conçues pour contenir des projets publics et collectifs, ont été détournées de cet objectif. Cette situation s'est traduite par une urbanisation non contrôlée, une consommation irrationnelle des terrains, des contentieux et des dettes financières, qui s'entassent sur le dos de la commune.

la population et les besoins sociaux sont de plus en plus importants. Au 31/12/2007, la densité moyenne dans la commune de Djelfa est de 411,65 hab/km² (la densité de la population moyenne du pays étant de 14 habitants/km²).[3].

L'accroissement non contrôlé et le développement spontané sans aucune logique d'organisation du tissu urbain dans la ville sont à l'origine des difficultés de gestion de la croissance urbaine. En outre, il faut noter l'existence des contraintes du site (contraintes naturelles et artificielles), la prolifération des quartiers périphériques précaires, illicites et sous intégrés à la trame urbaine de la ville. Ces quartiers précaires constituent aujourd'hui une plaie et une véritable entrave quant au bon fonctionnement du système urbain. La ville est passée par une étape de développement du centre ville vers l'extérieur, mais jusqu'à présent, elle reste unipolaire. Les causes de cette uni polarisation peuvent être expliquées par la concentration des équipements et des services au niveau du centre. Par ailleurs, une mauvaise qualité des aménagements des cités est enregistrée. Elle est caractérisée par l'inadaptation de la géométrie, soit de l'axe soit du carrefour, tant à la demande de circulation qu'à celle de stationnement. L'absence de signalisation horizontale et verticale au niveau de plusieurs carrefours et certaines sections encourage le non respect de la réglementation par les usagers. Le stationnement au centre ville est incohérent. Les activités de livraison engendrent des perturbations considérables de la circulation générale causées par des poids lourds et les autres moyens utilisés. Cela est très souvent dû à l'absence des services de l'ordre. L'inexistence de l'entretien et de la maintenance des aménagements et équipements de signalisation ne permet pas de garantir un fonctionnement permanent du système circulatoire.

A Djelfa, les cimetières sont dans un état déplorable. Lieu réservé aux morts, lieu public, lieu du passé et devenir de chacun, lieu collectif et d'isolement, lieu de totale égalité, lieu de souvenir et de recueillement, lieu d'identification et de recherches de ses racines, le cimetière fait partie intégrante de notre histoire, et reste attaché à notre société, nos vies, nos peines, nos souvenirs. Toutefois, les responsables de la commune de Djelfa ne semblent accorder aucun intérêt à la gestion et la préservation de ces lieux que sont les cimetières.

plus équipés. Un autre groupement de construction, celui des lotissements a également vu le jour. Cette opération a été conçue pour soutenir la tâche de l'Etat dans la réalisation des logements. Dans la ville de Djelfa, les lotissements occupent une superficie de 462,68 ha et répartis en 8610 lots. Ils se trouvent dans les cités Belghzal, Boutreifis, Berebih, Ain Chih et 5 juillet.

Les contraintes

A l'instar des grandes villes algériennes, Djelfa est confrontée à des problèmes de gestion urbaine l'empêchant de remplir pleinement sa fonction potentielle (fonction qui a été confirmée par les différents instruments d'aménagement du territoire).

Oued Mellah et ses terres inondables ont formé une rupture entre la zone Est et les autres zones de la ville. La liaison existante n'est assurée que par quelques axes équipés par des ponts. Mais cette liaison reste insuffisante et toute intervention d'étude, dans la ville doit prendre en charge ce problème. La partie Nord et Nord-Ouest est caractérisée par des pentes supérieures à 15 %. Les terres agricoles, et les zones reboisées constituent une contrainte pour la continuité du tissu urbain.

La zone industrielle bloque l'extension de la ville vers le Sud. Les terrains militaires au Nord-Est de la ville constituent eux aussi un handicap. Le centre ville est occupée par une caserne désaffectée de 6,8 Ha qui paralyse l'urbanisme et coupe le vieux tissu urbain en deux. A ce s'ajoute les servitudes (les routes, la voie ferrée, lignes électriques HT-MT et le gazoduc).

Djelfa est aussi confrontée à des contraintes démographiques avec un taux d'accroissement de la population des plus élevés de tout le pays soit 3,7% (le taux national étant de 1,72%), un flux migratoire important venant d'autres agglomérations, et l'exode rural. Elle totalise une population de 338878 habitants d'après les résultats préliminaires du 5eme Recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) du 16 avril 2008. La wilaya connaît un boom démographique en se classant quatrième parmi les wilayas les plus peuplées avec 1164870 habitants. Le taux de chômage est estimé à 18,33 %. La pauvreté présente 20 % de

Ainsi, depuis l'indépendance, la ville de Djelfa s'étend progressivement du centre vers tous les sens. Au cours des trente dernières années et avec la création de la zone industrielle constituant un blocage à l'extension vers le Sud, la ville tend à se développer beaucoup plus dans les sens Est, Ouest. Elle passe de la forme "damier" à celle en "étoile". Ce développement de la ville et l'importance du trafic routier ont provoqué la création d'abord d'une voie d'évitement à l'Ouest et d'un autre à l'Est.

Groupements humains

L'agglomération de Djelfa s'est construite en différentes étapes de croissance et selon des plans d'occupation du sol (POS). C'est ce qui a donné naissance à plusieurs groupements urbains et une typologie distinguée.

Parmi ces différents groupements de construction: le noyau colonial, les quartiers périphériques, les ZHUN et les lotissements. Le noyau colonial couvre une superficie de plus de 40 ha répartis en 37 îlots. Il est limité par la cité El bordj au Nord, la rue Khemisti au Sud, la route nationale n° 1 à l'Est et le boulevard Sidi Nail à l'Ouest. Il y a quatre types d'habitat dans le noyau colonial, localisés au centre : l'habitat de type européen, le traditionnel, le collectif et l'habitat précaire.

Les quartiers périphériques renferment deux types, le premier étant les habitats périphériques réguliers localisés dans la périphérie immédiate du centre ville. Parmi ces quartiers, Guénani, Cité A.M.S, Bel Ombrage. Le deuxième type concerne "les habitats périphériques irréguliers" où la ville a connu l'apparition des quartiers El bordj, Ain Srar, Chaoua, Aissa Elkaid et le bloc 40.

Au début des années 1980, pour répondre aux besoins de la population, les ZHUN de la cité 5 juillet et des cités El Fateh, El Hawas, Che Guevara ont été créées. De 1987 à 2013, des milliers de logements de type individuel et collectif ont aussi été réalisés à travers toute la ville (cité des jardins, Berebih, Boutreifis, Ain Srar et dernièrement le pos 27). Les nouvelles cités d'habitats collectifs se caractérisent par une architecture plus moderne et des logements mieux conçus et

les années 1970 et 1980, les touristes venaient de toutes parts. Ils appréciaient les traditions et l'hospitalité légendaire des Djelfaouis.

Développement historique du tissu urbain

Les vestiges découverts font remonter la présence de l'être humain, dans la région de Djelfa, aux premiers âges de la pierre taillée. L'histoire de la région a été marquée par la présence des berbères et des romains en passant par l'islamisation et l'arrivée des tribus hilaliennes en 1049 puis celle des Turcs après le 13eme siècle. Avec le débarquement des Français en 1830 et la défaite des Turcs, une partie des Ouled Nail firent allégeance à L'Emir Abd El Kader et livrèrent plusieurs batailles aux Français. La pénétration française définitive dans la région s'est faite en 1844 [2]**.**

Avant 1850, il n'y avait qu'une auberge routière qui desservait Laghouat à Ksar El Boukhari. Les autorités militaires avaient perçu dès cette époque ce que représentait pour eux cet endroit. A partir de 1852, ils s'efforcèrent de développer un village dans le cadre d'une politique de construction d'une place militaire fortifiée. Ce poste militaire, devant regrouper une cinquantaine de familles, verra par la suite (1854), l'installation de civils au Bordj, construit à la même période. Après 1882, Djelfa connaîtra une certaine immigration locale de la population qui sera de 700 habitants dont quelques familles européennes. Des équipements furent créés comme la construction d'une école, d'un abattoir, d'un marché de bétail, de bois et de sel. Tout cela engendra la construction d'une voie ferrée et d'une gare routière au Nord de la ville (1912). A la fin des années 1950 et au début des années 1960, il y a eu la démolition des remparts construits de 1878 à 1882 suite à l'insurrection de "Tayeb Bouchendouka"[2].

L'extension de la ville dans tous les sens vint par la suite, avec l'apparition de plusieurs autres quartiers (Bordj, Zahaf, Cent maisons, Bendjermain, les logements H.L.M de Guénani, Porte Charef).

Le climat dans la commune de Djelfa est de type continental semi-aride, caractérisé par un hiver froid et un été relativement chaud. La température moyenne varie entre 4°C en hiver et 27°C en été. Présentant une irrégularité très marquée, les précipitations sont relativement faibles avec une moyenne de 200 mm par an. Le phénomène des gelées blanches est important surtout pour l'agriculture et les automobiles, à cause des dégâts qu'il peut occasionner. Le nombre de jours de gelées blanches observées est en moyenne 31 jours par an. Les enneigements, saisonniers et variables, enregistrés varient en moyenne de 4 à 13 jours par an [1].

La fréquence et les directions des vents varient en fonction des saisons. En hiver ce sont les vents pluvieux du Nord-Ouest qui dominent avec parfois des vents du Nord secs et froids et parfois enneigeux. En été le Sirocco, vent sec et chaud, souffle du Sud-Ouest et ramène des pluies orageuses. La vitesse varie entre 3,3 et 5,2 m/s et accentue la température.

Les plateaux occupent une grande partie du territoire communal soit 52,47 %. Les pentes sont généralement faibles. La région est caractérisée par une faible séismicité [1].

Oued Mellah, un cours d'eau modeste traverse la ville du Sud au Nord et la sépare en deux entités égales. Cet Oued est un réceptacle des eaux usées de la ville.

Les forêts, d'une superficie évaluée à 15442 ha, représentent 28,11 % de la superficie de la commune. Elles occupent les chaînes du mont du Sen Alba, Kaf Elhawasse et Djebel Elgharbi. Les principales essences forestières sont le pin d'Alep, le chêne vert et le genévrier Phénicien (Arar). Les forêts sont ainsi appelées à jouer un rôle déterminant dans la mise en œuvre d'une agriculture de montagne stimulant la production fruitière et dans la lutte contre la désertification et la sauvegarde de l'écosystème si précieux mais déjà menacé[1].

La capitale des Ouled Nail est traditionnellement commerçante et se caractérise par un réseau très diversifié de commerces agro-alimentaires de gros ainsi que l'élevage du cheptel ovin. Chaque été, Djelfa accueille des centaines d'estivants venant du Sud du pays pour profiter de son climat tempéré. La région est aussi connue par la fête du mouton, ses stations de gravures rupestres et sa steppe. Dans

Des ronds- points beaux mais certains provoquent des dysfonctionnements à cause de leurs surdimensionnement. De nouvelles cités d'habitat collectif font la beauté de la ville, "Les jardins", "Elwiam", "Ain Srar", toutes équipées et embellies. Des équipements publics très beaux et répondant aux besoins de la population ont été construits partout dans la ville. Un jardin botanique a été réalisé sur un terrain immense, il y a de cela 10 ans et reçoit chaque jour des visiteurs. Ceux-ci constatent qu'il s'agit plutôt d'un simple jardin public. Un évitement à l'Est de la ville de 16 km a été entrepris. De nouvelles artères ont été ouvertes. Les travaux de réaménagement des anciennes cités sont à pied d'œuvre. La ville est un interminable chantier.

Si nous quittons le "centre-ville" et les belles cités, lieux qui désignent l'agglomération. C'est le côté cour délaissé qui s'offre à présent à nous. A l'Ouest de la ville, les quartiers de Fousha et de Zeria, une immense étendue de taudis collés les uns aux autres, abrite plus de 4000 familles, chacune possédant 6 à 8 personnes. Des montagnes d'immondices couvrent une terre boueuse qui n'a pas connu le bitume. Des hommes accroupis à proximité de leur demeure défient les caprices de la nature et s'adonnent à leur passe temps favori : le jeu de dominos. Le bidonville de la cité "Bentaiba", à l'Est de la ville, n'est pas de moindre.

Djelfa, le milieu physique

La ville de Djelfa se situe au centre du Nord du pays, à 300 km au Sud de la capitale et à moins de 300 km de 11 wilayas. Djelfa en tant qu'agglomération, chef-lieu de wilaya, a connu un développement assez typique. Son assiette bâtie, n'a cessé d'évoluer pour prendre une superficie considérable. La ville est située dans la zone de l'Atlas Saharien (monts des Ouled Nail) à une altitude de 900 mètres. Cette situation lui confère des conditions naturelles spécifiques et favorables par rapport aux zones environnantes (Hauts Plateaux). Elle est située entre 2,67° et 3,14° de longitude Est et 34,20° et 34,63° de latitude Nord. Elle couvre une superficie de 549,17 km^2.

les architectes paysagistes. Au sein de cette nouvelle forme du paysage urbain anticipé, l'Algérien du 21eme siècle saura retrouver son civisme. Il trouvera, au seuil de sa maison, la sensation d'un ailleurs où toutes les commodités nécessaires pour un meilleur cadre de vie sont existantes. Ce cadre sera semblable à celui qu'il voit à travers les chaînes de télévision satellitaires et durant ses voyages en Occident ou en péninsule Arabique.

Djelfa, "cœur de l'Algérie": ***Problèmes de gestion urbaine***

Djelfa est située dans la partie centrale du Nord algérien. Elle s'érige en un important carrefour de transit et d'échanges. Cependant, elle est confrontée à des problèmes de gestion et d'aménagement urbains. Depuis des années, la ville connaît un accroissement important de la population (l'un des taux les plus élevés du pays, soit 3.7 % selon le dernier RGPH, ONS 2008), un exode rural générant des quartiers d'habitats précaires et illicites et un flux continu de la population des wilayas limitrophes.

"*L*a commune de Djelfa vous souhaite la bienvenue". C'est en ces lettres géantes accrochées au flanc d'une montagne, un peu à la "Hollywood", que Djelfa accueille ses visiteurs. La ville tire son nom du vocable "Jelf" qui veut dire en Arabe "Terre inondable". Les terres étaient classées par les tribus de la région en trois catégories à savoir: "Bore", "Dayas" et "Jelf". Découvrir Djelfa avec ses innombrables bâtisses aux couleurs vives est à la fois surprenant et plaisant pour l'œil. C'est l'œuvre de jeunes entrepreneurs et architectes (Mailbi, Mkhalet, Chellali, Mokhtari, Jaouef…), qui ont voulu donner un nouveau visage à la ville où modernité et tradition s'allient avec goût.

Les établissements scolaires et universitaires ont une empreinte architecturale spécifique à la région. Les arcades, les imposantes entrées, la couleur verte et sablée ont été réservées pour les grands édifices publics, concentrés dans la nouvelle ville de Djelfa, à l'image du nouveau siège de la wilaya, de la clinique ophtalmique cubaine et du theatre régional. Celui qui traverse le centre-ville ne peut en aucun cas rater l'imposant lycée "Enajah" (Réussite) et l'hôtel "El Emir".

capacités de déplacement et un environnement naturel afin d'assurer la qualité de vie des habitants et des usagers. Les limites géographiques de la ville sont ouvertes aux échanges et à la circulation des personnes, des ressources (eau, énergie, déchets) et des marchandises. **[5]**

La politique de la ville valorise une approche stratégique multiforme des difficultés urbaines. Cette approche passe par la définition de territoires prioritaires d'intervention, avec une recherche de solutions à une échelle plus vaste que celle du quartier. **[5]**

La question urbaine en Algérie est centrale. Au cœur des mutations de la société, elle fait l'objet de toutes les préoccupations. L'essor considérable des villes, la constitution d'une importante armature urbaine qui structure le territoire et organise la vie sociale et économique, interpellent à plus d'un titre. Le caractère dynamique mais inachevé de la ville, les tensions diverses qui la caractérisent laissent perplexes les autorités publiques et les praticiens de la ville. Prises dans « l'urgence », les réponses institutionnelles se limitent à la production du logement, des infrastructures et des équipements de base. La ville est pensée par le logement.

A quand ces solutions "politiques" de secours qui prennent même au dépourvu les architectes, ingénieurs et spécialistes et induisent parfois des erreurs irréversibles. Construire la ville, ce n'est pas aisé. Ce sont les grands architectes qui sont à l'origine des grands concepts d'urbanisme : Le Corbusier, Giovanni, Perret, Gréber, Prost, etc. Et ce sont leurs disciples qui ont pris en charge les villes qui sont devenues attractives à travers le monde : Paris, Berlin, Barcelone et autres. Par ailleurs, certains maires ont pris le relais, et ont fait preuve d'une sensibilité extraordinaire vis-à-vis de leurs municipalités.

On doit associer les élus et la population à l'élaboration des plans d'aménagement de leurs communes. Meziane Abdellah, architecte paysagiste diplômé de Versailles, reprend inlassablement dans ses articles, l'idée qu'il faut anticiper une politique d'aménagement paysager. L'objectif est de construire des villes jardins avec des éco quartiers en faisant intervenir

Introduction

L'aménagement du territoire est une science qui intervient dans le but de rassembler toutes les réflexions ayant une relation avec l'espace dans lequel vit l'être humain afin d'assoir les bases d'un développement durable**[4]**. Ces dernières années, on entend, de plus en plus parler, en Algérie d'aménagement du territoire et de vision lointaine des futures villes ainsi que de nouvelles stratégies de protection de l'environnement. Sur le terrain, la situation est peut-être complètement différente!

Ce présent article est une analyse de l'état des lieux ainsi qu'une synthèse des diverses recommandations sur la maîtrise de la croissance urbaine de la ville de Djelfa. L'objectif est de mettre la réflexion et l'expérience au service de l'action et de sensibiliser les collectivités locales et la société civile aux enjeux qui se rattachent à l'évolution anarchique de la ville de Djelfa, et aux stratégies qu'il convient d'adopter pour rétablir son harmonie urbaine et la convivialité, éléments essentiels à la cohésion sociale.

Située au cœur des hauts plateaux steppiques, à une altitude de 900 m, Djelfa occupe une position de carrefour de transit entre le Nord et le Sud et entre l'Est et l'Ouest du territoire national. Cette position stratégique, renforcée par l'axe ferroviaire Ain Oussera-Boumedfaa et le projet de la ville nouvelle de Boughzoul, peut constituer à elle seule, un atout certain, permettant à Djelfa d'assumer le rôle de capitale de la partie centrale des Hauts Plateaux[1].

Les villes sont au cœur des enjeux du développement. Eléments moteurs du dynamisme économique, elles doivent également assurer un cadre de vie de qualité pour leurs populations, et veiller à limiter les impacts sur l'environnement. Le développement consiste à trouver un équilibre entre ces trois dimensions, économique, sociale et environnementale, de façon à garantir la viabilité à long terme des systèmes urbains. **[4]**

La ville est un ensemble, composé d'infrastructures collectives, individuelles, sociales, économiques, de mobilité qui interagissent à l'échelle urbaine. Cette organisation permet à la ville d'offrir un habitat, des services, des emplois, des

Gestion urbaine de la ville de Djelfa : des contraintes et des perspectives

Maître-assistant : Guenchouba Abderrahmane
Université de Djelfa – Algérie

ملخص

هذا المقال هو رسم و تحليل للوضعية الحالية و تجميع لمختلف التوصيات حول التحكم في التطور العمراني لمدينة الجلفة. الهدف هو الارتقاء بالتفكير و الخبرة ليصبحا في خدمة النشاط العمراني و تحسيس الجماعات المحلية و المجتمع المدني بمختلف الأضرار الناجمة عن التطور الفوضوي لمدينة الجلفة، و كذا اقتراح الاستراتيجيات الواجب اعتمادها من اجل إعادة الانسجام ما بين العمران و الترابط الاجتماعي و ضمان تطور متوازن و مستديم لمدينة الجلفة.

Résumé

Cet article est une analyse de l'état des lieux et une synthèse des diverses recommandations sur la maîtrise de la croissance urbaine de la ville de Djelfa. L'objectif est de mettre la réflexion et l'expérience au service de l'action et de sensibiliser les collectivités locales et la société civile aux enjeux qui se rattachent à l'évolution anarchique de la ville de Djelfa, et aux stratégies à adopter pour garantir un développement équilibré et durable de la ville de Djelfa.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

❖ OUVRAGES:

- **Andreff. W.**, "Les multinationales", éd. La découverte, Paris,1987.
- **Bessis. S.**," Banque mondiale et FMI en Tunisie: une évolution sur trente ans", A.A.N., tome XXVI, 1987.
- **Donahue.J.D**, "The Privatization Decision", New York, Basic Books, 1989.
- **Frank.I,** "Multinationales et développement ", éd.Masson, Paris, 1981.
- **Hamdouche.B.,** "Politiques de développement et d'ajustement au Maroc face à la crise", SMER, Rabat, 1990.
- **Jacquemot.P.,**" Les firmes multinationales : une introduction économique ", éd.Economica, 1990.
- **Kent.C.A.**, "Privatization of Public Functions: Promises and Problems ", Entrepreneurship and the Privatizing of Government, éd. C.A. Kent.,Westport, Quorum Books, 1987.
- **Kolderie.T.**, "Let's Not Say Privatization ", Urban Resources , 1985.
- **Lillientthal.D.E.,** " Management of the multinational corporation " , Mac Graw Hill, New York, 1960.
- **Michalet.C.A**.,"La séduction des nations ou comment attirer les investissements ", Economica, 1999.
- **Selowsky.V.M.,** " L'ajustement dans les années 80: Une vue d'ensemble ", éd. Finances et développement, juin 1987.

❖ Revues et Rapports:

- **Aharoni.Y,** " On the definition of a multinational corporation ", Quarterly Reviews of Economics and Business; New York, 1971.
- **Belahcène-Tlemçani.M.**,"Endettement et restructurations économiques et financières au Maghreb", Revue Française d'économie, vol. 6, été 1991.
- **CNUCED,** "Rapport statistique sur le développement économique dans le monde",2002.
- **CNUCED,**" Rapport économique sur l'Afrique :le rôle de l'Etat dans la transformation économique",2011.
- **CNUCED**: "Rapport sur l'investissement dans le monde" ,2012.
- **Manuel du F.M.I**, 4ème édition, 1977.
- **OCDE :** "Définition de référence détaillée des investissements directs ", éd. Economica Paris, 1983.
- **OCDE**: " Evaluer les conditions d'investissement dans les économies en transitions", Paris, 1994.
- **OCDE** : " Fiscalité et Investissement direct étranger : l'expérience des économies en transition ", Paris , 1995.
- **Yachir.F**, "Crises et politiques d'ajustement dans les pays arabes", Revue internationale des sciences sociales, n°4-6. 1989.

❖ Sites sur internet :

- Agence nationale de développement de l'investissement ANDI : www.andi.dz
- Site de la Dree : www.dree.org
- Site du medef : www.medef.com
- Site ANIMA Réseau euro-méditerranéen des agences de promotion de l'investissement. www.animaweb.org
- Site consacré à l'export: www.interex.fr
- Site officiel banque mondiale:www.banquemondiale.org
- Le Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements : www.mipi.dz

partenaire étranger. En plus, cette loi, dans la mesure où elle exclut le secteur privé de faire partie du partenariat étranger, n'a pas donné l'effet attendu. Par ailleurs, avec les liens étroits en matière d'investissements et de commerce entre l'Algérie et l'union européenne, les perspectives à court terme des IDE peuvent être affectées en raison de la grave crise financière que traverse l'UE.

C'est dans ce sens que des mesures de politique économique doivent être entreprises par l'Etat algérien afin de tirer un maximum de profit des avantages des IDE.

A ce titre, des mesures de facilitation on été prises par le gouvernement algérien entre 2011-2012, les plus importantes sont:

- Exonération de tous droits d'enregistrement des actes portant constitution de sociétés;
- Amélioration des conditions d'octroi de crédits d'investissements;
- Etablissement d'un registre informatique de garantie;
- Les ***projets d'investissement*** peuvent, sur proposition du Conseil National de l'Investissement et après décision du Conseil des Ministres, ***bénéficier d'un abattement supplémentaire sur le montant de la redevance locative annuelle*** fixée par les services des domaines territorialement compétents et correspondant à 1/20 de la valeur vénale du terrain concédé ***(Art. 8. Lois de finances complémentaire LFC 2011)****;*
- Les concessions portant sur ***des actifs immobiliers consentis pour la réalisation de projets d'investissement*** (bénéficient également d'une exemption des frais de publicité foncière, ainsi que de la rémunération domaniale **(*Art. 66 LF 2012*);**
- Des mesures ont été prises en vue de réguler l'accès au foncier industriel;
- Projet de ***réorganisation de l'ANDI*** en introduisant les offices de développement régional devant assurer la coordination au niveau régional de la mise en œuvre des missions dévolues à l'ANDI.
- Une cellule sectorielle chargée de mener une réflexion sur les actions douanières susceptibles de contribuer à améliorer le climat des affaires en Algérie a été installée en juin 2012 au niveau des Douanes;
- Renforcement de la réglementation des changes et des mouvements de capitaux de et vers l'étranger**;**
- Renforcer la concurrence et la transparence dans les activités économiques.

Au final, le champ de la recherche de ce papier reste largement ouvert dans la mesure où les études empiriques existantes reposent sur des statistiques perfectibles, que les approches économétriques n'apportent toujours pas des réponses généralisables. Ces travaux devraient être complétés par des études de cas qui nous aideront à expliquer ces phénomènes économiques. De ce fait, la contribution à ce numéro, bien que ne couvrant qu'une petite partie de ce vaste sujet, permet d'aborder des aspects divers touchant la politique de privatisation d'une part et le monde de IDE d'une autre part.

De nouvelles procédures ont été approuvées en matière de gestion et d'exploitation des biens , de sorte à mobiliser toutes les capacités disponibles et à valoriser toutes les dépendances du domaine public. Ces nouvelles procédures permettront, certainement, de régler le problème de foncier auquel sont confrontés la majorité des investisseurs. Hélas, les investisseurs critiquent toujours le climat des affaires en Algérie en citant le problème de l'accès au crédit d'investissement, comme étant un frein à leurs financements. En effet, les institutions financières en Algérie se sont spécialisées dans les crédits à la consommation et ont négligées les crédits à l'investissement.

Tout cela a été confirmé au Forum économique mondial 2012-2013 dans son rapport annuel sur le climat d'affaires et d'investissement, tous les indicateurs de la compétitivité économique montrent un recul important enregistré dans l'environnement des affaires et de l'investissement en Algérie. Avec un PIB de 190 milliards de dollars, l'Algérie demeure toujours une destination non préférée par les investisseurs étrangers. Selon le même rapport, l'Algérie vient au 87ème rang sur 142 pays en 2011-2012, et 110ème sur 144 pays en 2012/2013. Ce recul important s'explique par l'existence de plusieurs déséquilibres structurels dans la gestion de l'économie.

Conclusion:

L'investissement direct étranger demeure l'outil de financement par excellence pour toute économie et plus particulièrement pour les économies en développement qui ont tant été affaiblies par l'endettement. La contribution des sociétés étrangères peut apporter aux PVD le soutien et la technologie dont ils ont besoin pour renforcer leurs capacités de production. C'est dans cette logique que les PVD doivent chercher à rendre leurs climat des affaires plus attractif aux IDE afin de bénéficier des avantages qu'apportent les IDE à leur développement. Pour cela, il faudrait songer à l'amélioration de l'environnement juridique ainsi que le climat des affaires.

En effet, les PVD ont besoin d'une bonne gestion des affaires publiques, le respect des libertés et la construction d'infrastructure ainsi que la mise en œuvre effective d'une bonne politique de privatisation .C'est avec cette conclusion que nous pouvons répondre à la problématique de départ à savoir la promotion des IDE dans le cadre du processus de privatisation.

Pour l'Algérie, la stratégie de redéploiement du secteur public économique confirme la privatisation par le retrait de l'État des secteurs de consommation finale, concurrentiels et non stratégiques. En effet, elle vise :

- le développement des secteurs porteurs à forte valeur ajoutée à l'appui de partenariats stratégiques;
- l'étude d'opportunité et la promotion de secteurs potentiellement porteurs et structurants;
- la poursuite du processus de privatisation pour EPE dans les autres secteurs.

En perspectives, l'Algérie projette une nouvelle configuration de son secteur publique :

1.Les Sociétés Economiques de Développement (SED): En charge des activités porteuses, notamment dans les secteurs de la pétrochimie naval, des engrais, de la pharmacie, des matériaux de construction, du BTPH, de l'Electronique Grand Public, des véhicules industriels, des tabacs et des transports (aériens et maritimes);

2.Les Sociétés de Promotion Industrielle (SPI): La promotion d'activités présentant des potentialités (telles que la Sidérurgie, la Construction et la Réparation navales, Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication TIC, industrie Automobile);

3.La poursuite du processus de privatisation: des entreprises non retenues dans les secteurs à développer ou à promouvoir.

Il faut noter que la politique en faveur des IDE reste toujours passive, en dehors du secteur des hydrocarbures ouvert aux capitaux étrangers depuis 1971. La loi de 1982, porte à 49%, la part du

Selon le rapport du CNUCED 2011[14], les IDE algériens à l'étranger se sont chiffrés à 226 millions de dollars en 2010 contre 215 millions de dollars en 2009 et 318 millions de dollars en 2008. Le nombre de projets agréés par le CNI s'élève à 23 projets pour l'année 2011, pour un montant de 415 milliards de dinars, contre 11 projets pour un montant de 58.9 milliards de dinars en 2010. La volonté des pouvoirs publics derrière ces projets réside dans la réduction des importations (46 milliards de dollars) en faveur des investissements productifs. Pour l'année 2011, l'Algérie fait partie des 10 pays du sud de la Méditerranée qui ont attiré en 2011, 38,94 milliards dollars, soit une hausse de 2,6% des IDE mondiaux.

b) <u>Tendances des IDE en Algérie</u> :

Les flux nets d'IDE ont connu durant la période **2002-2011** des évolutions remarquables : le tableau ci dessous le montre clairement:

Tableau (2) : **Flux nets d'IDE entrants unité Mrd $**

Années	**Algérie**
2002	1.065
2003	0.663
2004	0.881
2005	1.081
2006	1.795
2007	1.662
2008	2.761
2009	2.761
2010	2.291
2011	2.571

Source : www.banquemondiale.org

On constate que les flux des IDE entrants sont faibles durant la période 2002-2007 ; importants durant la période 2008-2011. Sachant qu'en 2008, une privatisation de plus de 200 entreprises publiques et la suspension de la privatisation du secteur bancaire, mais cela n'a pas empêché l'enregistrement d'une baisse de 60% des investissements étrangers en 2009 par rapport à l'année 2008. ***Cette baisse est-elle la conséquence des mesures d'encadrement des investissements directs étrangers prises dans le cadre de la loi de finances complémentaire 2009 ou est-elle liée à la conjoncture mondiale?*** En effet, l'Algérie a remédié au manque des investisseurs occidentaux qui, malgré toutes les facilitations qui leur sont accordées en matière de législation, ne prenaient pas le risque d'investir leurs capitaux en Algérie. L'Etat a proposé aux pays du Golf de lancer des projets, en leur donnant des garanties de retour d'investissements. Pour 2008 /2009, l'ANDI n'a enregistré que douze projets provenant des pays arabes comme nous l'avons déjà cité, dont huit sont inscrits parmi les grands projets de tourisme et complexes multifonctionnels et cinq principaux projets dans le secteur industriel. L'ANDI a signalé que la mise en œuvre des projets importants nécessite forcément une maturation dans la réflexion (entre 5 à 6 ans, notamment pour les mégaprojets). Depuis 2000 à fin septembre 2006, par exemple, l'Andi a traité des dossiers de projets d'investissements arabes pour un montant de six (06) milliards de dollars. Sur ces investissements déclarés, 60% ont été réalisés, dont ceux du groupe **Orascom** qui a investi 2,4 milliards de dollars, les cimenteries du même groupe égyptien et **Wataniya Télécom Algérie**. Les projets inscrits pour 2007 sont par ailleurs reportés sur les deux années à venir ce qui justifie l'augmentation remarquable des flux des IDE à partir de 2008. Ces projets se répartissent sur le secteur de la grande promotion immobilière, le tourisme, les centres d'affaires, le médicament, la production d'électricité, de l'acier, la production de fertilisants et l'aluminium.

[14] CNUCED," Rapport économique sur l'Afrique :le rôle de l'Etat dans la transformation économique",2011.

n° 09-01 du 22 juillet 2009 et n° 10-01 du 26 août 2010.), couvre aussi bien les investissements nationaux qu'étrangers. Les activités qui relèvent de son champ d'application sont celles relatives à la production de biens et de services, l'activité de revente en l'état en est exclue. L'Ordonnance y fait cependant référence lorsque l'activité est exercée par des personnes physiques ou morales et qu'elle est le fait d'importation .

Les lois de finances complémentaires pour 2009 et pour 2010 ont posé de nouvelles règles d'encadrement du principe de liberté d'établissement tel qu'énoncé à l'article 4. Dans une large mesure, ces règles inscrivent le partenariat comme modalité unique pour tout établissement des investissements en général (public/privé) et des investissements étrangers en particulier. Dans ce sens, l'article 4 de l'Ordonnance est complété par quatre (04) articles dont trois (03) sont entièrement dédiés aux investissements étrangers. Aux termes de l'article 4 bis, les investissements étrangers, en vue de produire des biens ou des services, ne peuvent être réalisés que dans le cadre d'un partenariat dont l'actionnariat national résident représente 51 % au moins du capital social. Par actionnariat national, il peut être entendu l'addition de plusieurs partenaires.

Par ailleurs, « ***les activités de commerce extérieur ne peuvent être exercées par des personnes physiques ou morales étrangères que dans le cadre d'un partenariat dont l'actionnariat national résident est égal au moins à 30 % du capital social*** ». Cependant, la mise en œuvre d'un code des investissements afin d'alléger toutes les procédures législatives et réglementaires, n'exclut pas l'existence de certaines questions complexes. D'une part, la question du foncier qui reste l'un des principaux facteurs bloquants le démarrage des projets, d'autre part, la question relative à la complexité des procédures administratives. La mise en œuvre d'un arsenal d'avantages se trouve freinée par une mauvaise compréhension aussi bien de la part des investisseurs que de la part des organismes administratifs. En d'autres termes, tous les codes et les lois régissant l'attraction des investisseurs étrangers n'ont pas donné de résultats attendus, excepté le secteur des hydrocarbures.

B)- Les IDE en chiffres :

a) Motivations d'investissement en Algérie:

Concernant les déterminants d'IDE que recherchent les investisseurs, l'Algérie satisfait amplement les conditions. L'Algérie bénéficie d'une position géographique stratégique pour la mise en valeur de son potentiel d'investissement, notamment les investissements étrangers orientés vers l'exportation, d'une taille de son marché inférieur à 33 millions de consommateurs, d'une richesses naturelles importantes (pétrole, gaz) et d'autres ressources minérales, non négligeables et qui restent peu exploitées, notamment les phosphates, d'une abondance des ressources humaines et flexibilité du marché du travail, d'une situation sécuritaire améliorée, d'une meilleure maîtrise de la dette publique extérieure . Depuis 2000, l'Algérie attire un nombre considérable d'investisseurs étrangers, qu'ils soient de pays développés ou de pays en développement. Les secteurs d'activité attractifs aussi se diversifient. Par ailleurs, la mise en place de l'accord d'association avec l'union européenne (UE) ouvre des perspectives positives pour les IDE en Algérie. Plusieurs organismes sont chargés des investissements étrangers en Algérie, que ce soit au niveau des ministères ou des administrations relevant de ces ministères, du conseil national de l'investissement (CNI) ou encore de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI).

En effet, la politique des IDE a fait l'objet de la programmation de plusieurs projets dans divers secteurs qui n'attendent que leur mise en œuvre par les partenaires étrangers. Pour la période 2008-2009 par exemple, l'ANDI a enregistré 12 projets en provenance des pays arabes dans le domaine du tourisme et complexes multifonctionnels, et le secteur industriel.

- Cession de l'entreprise d'une câblerie électrique et d'une câblerie téléphonique au groupe DOUMET(Liban);
- Cession de l'EPE ENICAB (Cablerie) à Grupo General Cables Sistemas S.A. Filiale de General Cables Corp.(USA);
- Cession de 35% du capital de quatre cimenteries à des partenaires italiens, français et égyptiens adossée à des mandats de gestion ;
- Cession partielle de filiales de transport maritime de marchandises à des partenaires français et italiens ;Cession totale de l'Hôtel Ryadh au groupe DOUMET(Liban) ;
- Cession totale de la quasi-totalité des briqueteries à des privés nationaux .

2. politique des IDE en Algérie :

L'objectif de la plupart des pays qui ont opté pour la privatisation comme canal d'attraction des investissements directs étrangers, réside dans le choix des investisseurs stratégiques puisque ces derniers, outre leurs apports en capital, contribuent au transfert de nouvelles technologies et facilitent l'accès aux nouveaux marchés pour l'exportation. De même, ils participent à la promotion d'une gestion professionnelle des entreprises.

A partir de l'étude de la tendance des IDE pendant les dernières années, il paraît que les pays développés dominent la réalisation de ses flux. Donc ils ne laissent aux pays en développement qu'une légère partie, mais ce qui est remarquable est que le taux d'évolution des flux d'IDE, pour les pays en voie de développement est en nette amélioration.

Selon un rapport du CNUCED[12] présenté en 2012 concernant l' investissements dans le monde, les flux mondiaux des IDE ont augmenté de 16 % en 2011, dépassant, pour la première fois, le niveau atteint avant la crise sur la période 2005-2007, en dépit des effets persistants de la crise financière et économique mondiale (2008-2009) et de l'actuelle crise des dettes souveraines. Cette progression est intervenue sur fond d'une hausse des profits des FMN et d'une croissance économique relativement élevée dans les pays en voie de développement au cours de l'année.

En ce qui concerne l'Algérie, son économie fonctionne grâce à un seul secteur, celui de l'énergie. Les autres secteurs restent marginalisés de la sphère de financement de l'économie. En absence de diversification économique, le secteur des hydrocarbures occupe une place dominante en matière d'attraction d'IDE. La fin des années 1980, est marquée par l'engagement de l'Algérie pour une politique de réformes économiques dans un but de rétablissement des équilibres macroéconomiques et de libéralisation de l'économie nationale permettant l'amélioration des performances en terme de croissance du PIB, de développement du secteur privé, et d'accroissement des flux d'IDE entrants. De toutes ces réformes, nous nous sommes concentré sur la programme de privatisation qu'a connu l'Algérie. Nous allons essayer dans ce point d'établir un état des lieux de ces IDE dans ce contexte précis de privatisation.

A) Cadre légal des IDE en Algérie:

Le régime applicable aux investissements réalisés dans les activités économiques de production de biens et de services est régi par les dispositions de l'ordonnance n° 01/03 du 20 août 2001[13], modifiée et complétée, relative au développement de l'investissement . L'Ordonnance(***Modifiée et complétée par l'ordonnance 06-08 du 15 juillet 2006 et les ordonnances portant lois de finances complémentaires pour 2009 et pour 2010, respectivement***

[12] CNUCED, "Rapport sur l'investissement dans le monde" , 2012.

[13] Ordonnance n° 01/03 relative au développement de l'investissement JORA n°47 du 20 août 2001.

- **SGP ou EPE non affiliées:**
  - Détention pour le compte de l'État et gestion des valeurs mobilières détenues dans les EPE;
  - Rôle actif dans le processus de privatisation (appel d'offres, gré à gré, cession aux salariés, négociations...) ;
  - Mise en œuvre des résolutions du CPE.
- **E.P.E:**
  - Périmètre de privatisation;
  - Adhésion et implication de l'EPE.

Nous pouvons conclure que le Processus de Privatisation en Algérie se résume en:

- Un Conseil National des Participations (C.P.E) pour statuer sur les questions relatives aux privatisations.
- Un Ministère des Participations qui valide et propose les dossiers de privatisation à soumettre au CPE ; il assure le secrétariat du CPE.
- Des SGP érigées en de véritables agences de privatisation.

d)- Bilan du programme de privatisation en Algérie:

Selon un bilan dressé par le Ministère de l'Industrie et de la Promotion de l'Investissement MIPI, le programme de privatisation affiche les résultats suivants durant la période 2001 à août 2008:

Tableau (1) : Bilan du programme de privatisation (2001-août 2008)

Nombre d'opération par mode de privatisation	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008 (août)	TOTAL
Privatisation totale	-	1	5	7	50	62	68	18	210
Privatisation partielle(>50 %)	-	-	1	2	11	12	7	1	34
Privatisation partielle(<50 %)	-	-	-	3	1	1	6	2	13
Reprise par les salariés	-	-	8	23	29	9	-	7	76
Partenariats [JV]	5	3	4	10	4	2	9	1	38
Cession d'actifs à des repreneurs privés	1	1	2	13	18	30	20	7	91
TOTAL	**6**	**5**	**20**	**58**	**113**	**116**	**110**	**36**	**458**

Source: Note n°17 du MIPI, 2008.

Quelques opérations de privatisation et de partenariat réussies:

- Cession de MTA (Maghrébine des Transports) à MSC (Suisse);
- Cession de 70% du capital de SIDER(Sidérurgie) à Arcelor Mittal (Inde) ;
- Cession totale de 03 usines de détergents ENAD au Groupe HENKEL (Allemagne);
- Cession partielle de ENGI (Gaz Industriels) à LINDE (Allemagne);

- **Toute opération de privatisation est un acte d'investissement, ce qui motive notre problématique de départ à savoir la promotion des IDE dans le cadre de ce processus de privatisation.**

B)-Objectifs et méthodes de la privatisation en Algérie:

a) Les objectifs:

Afin de mettre en avant les atouts compétitifs de l'Algérie, de capter de nouveaux capitaux et d'investissements et de rechercher un management moderne, l'Algérie s'est fixée comme objectif principal la croissance de l'entreprise publique à travers sa privatisation. pour cela plusieurs mesures ont été entreprises:

- Assurer la pérennité des activités et des entreprises ;
- Assurer le maintien de l'emploi et son accroissement;
- Rendre plus compétitives les EPE;
- Accueillir des technologies nouvelles;
- Accroître la production;
- Ouvrir de nouveaux marchés;
- Augmenter les exportations hors hydrocarbures.

b) Les méthodes:

L'ordonnance 95/22 détermine les différentes méthodes du transfert de propriété au secteur privé des biens relevant du patrimoine de l'entreprise publique. Les opérations de privatisation peuvent s'effectuer :

- Par recours au marché financier ;
- Par appel d'offres ;
- Par le recours au gré à gré, après autorisation du CPE et sur rapport circonstancié du MIPI;
- Par tout autre mode de privatisation visant à promouvoir l'actionnariat populaire;
- Pour la PME, le CPE a institué la formule de la manifestation d'intérêts.

c) Spécificités du processus de privatisation en Algérie:

- **Les acteurs du processus de privatisation:**

  On constate que plusieurs acteurs peuvent intervenir dans ce processus sachant que chaque acteur a sa mission et son rôle que nous pouvons résumer en ce qui suit:

  - **Conseil des Participations de l'Etat(C.P.E):**
    - Arrête la stratégie globale de privatisation;
    - Définit et approuve les politiques et programmes de privatisation;
    - Examine et approuve les dossiers de privatisation.
  - **Ministère de l'industrie et de promotion de l'investissement MIPI:**
    - Assure le secrétariat du CPE;
    - Élabore et propose, le programme de privatisation ainsi que les procédures, modalités et conditions de transfert;
    - Élabore et met en œuvre une stratégie de communication;
    - Exécute les opérations contenues dans le programme de privatisation adopté par le Conseil des ministre;
    - Suivi des résolutions du CPE.

Section 3:PRIVATISATION ET IDE EN ALGERIE ETAT DES LIEUX ET PERSPECTIVES

1.Evaluation de l'expérience algérienne en matière de privatisation :

Suite à la crise apparue au milieu des années 80, l'Algérie a entrepris, dans le cadre du PAS, un ensemble de réformes structurelles dans le but d'asseoir les fondements d'une économie plus libérale, ouverte sur l'extérieur et basée sur la promotion de l'initiative privée. Le programme de privatisation qui constitue la pierre angulaire du PAS a été entamé avec beaucoup de précaution, voire même, avec réticence en 1995 et ce avec la promulgation de l'ordonnance n° 95/22 . En effet, l'entreprise publique algérienne a connu plusieurs réformes. Certaines sont relatives à la période socialiste. D'autres ont vu le jour depuis l'annonce de la transition vers l'économie de marché concrétisée par la mise en œuvre de la privatisation, sous l'égide de la Banque Mondiale et du FMI.

Nous allons essayer dans ce point d'évaluer l'expérience algérienne dans ce processus de privatisation tout en mettant en exergue les spécificités de ce programme en matière d'objectifs, cadre légal de ce processus ainsi que son bilan et ses perspectives.

A)- Historique et cadre légal de la privatisation:

L'opération de privatisation en Algérie est apparue pour la première fois au début des années quatre-vingt avec la loi 81/84 relative à la cessation des biens immobiliers publics aux particuliers presque au Dinar symbolique, suivie de la loi 87/19 concernant les exploitations agricoles publiques, qui a donné lieu à la création d'Exploitations Agricoles Individuelles (E.A.I) et d'Exploitations Agricoles Collectives (E.A.C). Ont été aussi mises en place les lois de la réforme, dès janvier 1988, sur l'autonomie de l'entreprise publique (loi 88/01), les lois 88/02, 88/03, respectivement loi relative à la planification, et loi relative aux fonds de participation, la loi 89/01 enfin qui complète la notion de contrat de "management" et ses principales caractéristiques : c'est à ce titre que le groupe français "ACCOR" avait signé un contrat de gestion de deux hôtels d'affaires "SOFITEL/MERCURE" avec l'Entreprise de gestion touristique du Centre (E.G.T.C).

La constitution du 23 février 1989, dans son article 12, précise le champ de la propriété publique. Celui-ci fut mieux apprécié dans l'article 18 qui distingue le domaine privé de l'Etat, de son domaine public ; quant au secteur bancaire, on peut citer la loi n° 90/10[9], relative à la monnaie et au crédit .Mais la loi propre à la privatisation des entreprises publiques est celle contenue dans l'ordonnance n° 95/22[10] du 26 août 1995. Cette loi a été révisée et modifiée par le décret n° 96 /10 de janvier 1996 . Elle a permis de définir clairement les modalités de la privatisation, ainsi que les branches à privatiser et les différentes procédures relatives à cette opération.

En fin, **l'Ordonnance n°01-04**[11], du 22 août 2001, relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publiques économiques vient mettre la lumière sur plusieurs points restés jusque là ambigus. Les principes généraux de la loi sont :

- Sont éligibles à la privatisation les EPE relevant de l'ensemble des secteurs d'activité économique ;
- Ouverture de tout ou partie du capital social;
- Privatisation par cession d'actions, de parts sociales ou souscription à une augmentation de capital;

[9] Loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques, (1990), Législation de la réforme économique, Secrétariat Général du Gouvernement, Direction des Journaux Officiels, pp. 6-26.
[10] Ordonnance 95-22 relative à la privatisation des entreprises publique, JORA n° 34 du 26 août 1995.
[11] Ordonnance n°47 du 22 août 2001 relative à l'Organisation, la Gestion et la privatisation des Entreprises Publiques Economiques, p. 7.

- Les fournisseurs locaux sont tenu à respecter les normes dans le processus de production et de gestion qui relèvent de la pratique des filiales étrangères ;
- L'intensification de la concurrence pousse les entreprises locales à s'adapter aux méthodes de production et de gestion introduites par les multinationales;
- Augmentation mécanique de l'offre de travail, ce qui devrait exercer une pression à la hausse des salaires locaux ;
- La réduction de l'offre de travail à l'attention des entreprises locales, à cause des conditions salariales favorables offertes par les filiales de groupes étrangers;

Donc, les entreprises locales devront revoir leurs salaires à la hausse afin de garder leur attractivité. Concernant le marché des facteurs, on peut constater que les prédictions théoriques sur ce point restent ambiguës, du fait qu'elles dépendent notamment de s'avoir si l'emploi et l'activité domestique sont complémentaires ou substituables.

C)- Sur l'environnement : plusieurs études ont montré que les effets des IDE sur la consommation d'énergie et la pollution peuvent être décomposés en 3 éléments :

- **Un effet d'échelle :** la consommation d'énergie et la pollution sont proportionnellement liées à l'activité économique ;
- **Un effet de composition :** les IDE auront un effet différent en fonction de leur destination sectorielle.
- **Un effet technologique :** les technologies qui sont transférées dans les PVD par le biais de l'IDE sont plus sophistiqués et plus propres sur le plan environnemental, que celles dont disposent les pays d'accueil.

Ceci dit, les effets positifs des IDE sur l'environnement sont possibles par ce que :

- Les FMN sont technologiquement avancées par rapport aux entreprises locales;
- L'application stricte des normes environnementales par les firmes du pays d'origine;
- Le transfert de savoir faire vers les pays d'accueils.

4.2.2- Les désavantages de l'IDE:

Si l'on admet que la délocalisation d'une production conduit à une diminution des exportations du marché étranger mais il faudrait souligner qu'elle n'implique pas, nécessairement, la disposition des flux commerciaux entre pays d'origine et pays d'accueil. Il peut y avoir un effet de substitution si la production délocalisée utilise des biens intermédiaires ou des services importés du pays d'origine.

De plus, nous pouvons constater un effet négatif sur les importations du pays d'origine puisque celui-ci verrait diminuer ses éventuels besoins en biens intermédiaires importés. En outre, la réalisation des investissements directs étrangers entraîne des distributions de salaires, une augmentation du revenu nominal et par un accroissement des importations et une nouvelle détérioration des paiements courants. Ultérieurement, il faudrait encore supporter le change des intérêts, des dividendes, des redevances sur brevets de fabrication,...e.t.c.

Il faudrait admettre que les IDE sont devenus, de nos jours, l'un des grands enjeux des concurrences et des rivalités entre les pays. Ils sont réalisés en fonction des avantages comparatifs de chaque pays, ainsi que son stade de développement. La combinaison des facteurs motivant l'investissement permet à l'investisseur de choisir le lien d'implantation qui permettra le plus de réaliser ses objectifs fondamentaux à savoir la recherche du profit global et la quête de stabilité.

alors un instrument de lutte contre les disparités régionales. Il s'avère d'ailleurs que les investisseurs étrangers ont souvent mieux répondu aux stimulants gouvernementaux visant à la déconcentration.

b)- Effets sur la balance des paiements:

Au cours de certaines périodes, la balance de paiement revêt une grande importance pour un grand nombre de pays, qui s'efforcent d'attirer les capitaux étrangers. Les IDE peuvent à court terme éponger un déficit de la balance des paiements du pays d'accueil. Ils peuvent également présenter certains avantages sur la balance des paiements lorsqu'ils permettent la substitution de la production locale à l'importation et de nouvelles recettes d'exploitation.

c)- L'effet sur la concurrence interne:

L'IDE est avantageux pour le pays d'accueil dans la mesure où les entreprises nationales seraient incitées à faire les adaptations nécessaires pour faire face à la nouvelle concurrence étrangère et ce en améliorant la qualité de leur produit, en réduisant les prix, en offrant de nouveaux produits et services, en adoptant de nouvelles techniques...e.t.c.

Afin d'éviter les pratiques anticoncurrentielles, le meilleur moyen est d'élargir le marché en ouvrant peu largement l'économie du pays d'accueil au commerce extérieur, et de durcir les règles et les pratiques locales en matière de concurrence.

d)- Développement des entreprises dans les pays hôtes :

L'IDE peut contribuer à la dynamisation de développement des entreprises dans les PH. Dans une telle situation, l'entreprise objet d'IDE, peut exploiter des synergies avec l'entreprise investisseuse en matière d'investissement, d'amélioration de l'efficience économique, de minimisation des coûts, de développement d'activités économiques nouvelles, et d'exploitation de nouvelles opportunités. Dans ce cas, l'absorption d'une entreprise individuelle, dans une entreprise développée se traduit dans la majorité des cas par la réalisation de gains d'efficience importants.

B)- Effets sur le marché des facteurs :

L'IDE sortant peut être définie comme un élément permettant d'accroitre la volatilité de l'emploi dans les entreprises implantées à l'étranger. Dans ce cas, un effet d'arbitrage entre différentes implantations s'installe, et les FMN peuvent faire évoluer facilement leurs effectifs employés localement afin de s'adapter aux chocs conjoncturels.

a)-Les effets sur les conditions travail dans le pays d'accueil :

L'effet majeur de l'IDE sur le capital humain dans les PVD paraît être indirecte du fait qu'il résulte non pas grâce aux efforts déployés par les entreprises multinationales que par les mesures prises par les gouvernements locaux pour attirer l'IDE, en améliorant le capital humain local. Certaines firmes, ayant pour objet de bénéficier de l'existence d'un niveau bas des salaires ou de conditions de travail moins favorables dans certains pays d'accueil, sont parfois accusées de concurrence déloyale et de recours au Dumping Social.

b)- Impact sur les salaires :

Les études récentes montrent que les employés travaillant dans des FMN perçoivent des salaires plus élevés que leurs homologues au niveau local, en particulier dans les PVD. Il faut noter que les IDE peuvent générer des effets indirects sur les conditions salariales des entreprises locales qui ne sont pas détenues par les actionnaires étrangers et ce grâce à:

- La diffusion des progrès de productivité introduits par les FMN vers les entreprises locales;
- Amélioration de la productivité des entreprises locales par l'application des processus de production et méthodes de gestion des entreprises étrangers;

aux firmes étrangères du fait que ces politiques sont souvent coûteuses pour les PH. Les FMN sont soumises par conséquent à des codes de bonnes conduites, pour limiter les pratiques non éthiques dans les pays d'accueils.

Par conséquent, la problématique qui se pose pour les PVD est: ***quelles sont les bonnes mesures à adopter en matière d'attraction de l'IDE ?***

En effet,il existe trois générations de mesures d'attraction :

- **Les mesures de première génération :** elles consistent à adopter une politique économique plus libérale ,et ce par exemple, par l'assouplissement du régime national d'investissement, la réduction des obstacles à l'entrée de capitaux étrangers, l'équité dans le traitement des investisseurs locaux et étrangers,…etc. Le but recherché est de rendre l'environnement économique plus attractif, notamment à travers l'instauration de climats politique et macroéconomique stables, l'amélioration des infrastructures et du capital humain local, l'assouplissement de la législation du travail,…e.t.c.
- **Les mesures de deuxième génération :** elles consistent à intensifier d'avantages les mesures d'attractivité des IDE en adoptant une démarche plus active que les mesures de première g énération, en créant par exemple une Agence de Promotion d'Investissements (A.P.I) créée dans chaque pays avec un statut généralement public et ce pour promouvoir les IDE à travers le monde.
- **Les mesures de troisième génération :** étant donné que l'IDE fait l'objet d'une concurrence de plus en plus intense, plusieurs pays se lancent dans des compagnes vigoureuses de promotion de leur territoire auprès des entreprises multinationales, notamment à travers des mesures de troisième génération qui consistent pour les gouvernements, à cibler les investisseurs étrangers par secteur par exemple, dans le but de satisfaire leurs besoins spécifiques à leurs politiques de développement.

Il faut souligner que les pays développés peuvent aider les PVD à améliorer leur attractivité en offrant par exemple : des programmes de mise à niveau des entreprises.

4.2- Les effets des IDE sur leurs pays d'accueil:

Conscients que le capital étranger est sollicité partout dans le monde et constituant une ressource complémentaire indispensable à l'épargne nationale, les PVD ne cessent de mener une course contre la montre afin d'attirer ces investisseurs étrangers . Si de nombreux pays ont assoupli les restrictions pesant sur les investissements directs étrangers et ont pris des mesures pour les encourager, c'est qu'ils ont pris conscience des avantages qu'ils sont susceptibles de leur fournir.

4.2.1- Les avantages des IDE:

A)-Effets sur la croissance économique: L'IDE a un impact positif sur la croissance des pays d'accueil par l'amélioration de la productivité des facteurs grâce au transfert de technologie et de savoir faire qui accompagne l'investissement. Ce dernier permet de faciliter l'accès au marché d'exportation et contribue à une amélioration de la compétitivité des entreprises locales.

Dans les PVD, l'IDE semble avoir un effet peu moindre sur la croissance, ce que l'on a imputé à l'existence « d'effet de seuil ». Pour qu'un effet de l'IDE soit positif sur la croissance économique des pays d'accueil, il faut qu'un certain nombre de conditions soient réunies en matière d'éducation, de technologie, de développement de marchés financiers, d'infrastructures et de santé.

a)-La contribution au développement régional:

Les IDE contribuent à la déconcentration des activités au sein du territoire du PH. En effet, les investisseurs étrangers ne donnent pas d'importances sociologiques et n'ont pas de préjugés sur les régions qui connaissent des difficultés de développement. L'entreprise étrangère, devient

- L'internationalisation des entreprises;
- Une gestion spécifique aux entreprises internationalisées;
- Le développement des technologies de l'information et de la communication;
- Le déploiement international de la chaîne de valeur par la délocalisation;
- Les fusions acquisitions transfrontalières;
- La montée du libéralisme économique;
- Les privatisations.

4- Les pays d'accueil et attractivité des IDE

L'implantation d'une FMN dans un pays d'accueil exige des choix stratégiques. Le premier est la décision d'investir à l'étranger. La décision est fondée sur une évaluation du risque ,qu'on appelle "risque pays", encouru dans chaque PH potentiel. En effet, cette évaluation est fondée sur une analyse de son climat d'affaires et sur le choix de la localisation minimisant avec un minimum de couts.

Les facteurs et politiques d'attractivité sont mis en place par les PH pour attirer les investisseurs étrangers, et refléter un environnement suffisamment attractif pour bénéficier de leur installation, source de développement local et de croissance.

La concurrence entre pays se déroule entre un groupe de pays réunissant les conditions d'attractivité maximale, ou appartenant au cercle de pays à attractivité potentielle, ou à des pays périphériques . Selon Michalet (1999) , les dimensions indispensables de l'attractivité peuvent être réparties en quatre groupes :

- la taille et le taux de croissance du marché;
- le système des communications et des télécommunications;
- la disponibilité en ressources humaines qualifiées;
- l'existence d'un tissu d'entreprises locales performantes.

4.1- Facteurs d'attractivité d'IDE:

Les investisseurs recherchent à l'échelle mondiale la meilleure localisation possible pour leurs activités et mettent pour cela en concurrence plusieurs sites dans différents pays. L'économie mondiale est une économie de concurrence acharnée entre firmes. La concurrence entre FMN induit une concurrence entre les PH qui cherchent à attirer les implantations de ces dernières. L'Etat d'origine soutient ses FMN et renforce leur compétitivité. Les mesures s'inscrivent dans une politique générale d'aide aux FMN , pour les rendre plus compétitives sur les marchés internationaux face aux autres FMN étrangères. Pour cela, les Etats d'origines cherchent à obtenir des PH le « traitement national », c'est-à-dire le même traitement que les entreprises locales, la stabilité des contrats et la sécurité des IDE contre les risques économiques et politiques, et bénéficier des facilités d'octroi des crédits bancaires dans les PH.

En ce qui concerne les PVD, et depuis le début des années 1980, les politiques de ces pays se sont intensifiées et diversifiées pour l'attractivité des IDE . Libéralisation et attractivité des IDE ont motivés les PVD à la suite des déficits extérieurs, endettement, croissance ralentie, et chômage à adopter des réglementations plus souples, des codes d'investissements libéraux, des zones franches élargies et des paradis fiscaux plus nombreux. Les systèmes d'incitation sont de nature fiscale (dégrèvements, régime d'amortissements, crédits d'impôts), financière (crédits préférentiels, subventions et primes) ou autres (offre de terrains viabilisés, bâtiments industriels, centres d'affaires…). Selon Jacquemot (1990), les incitations à l'investissement peuvent avoir un impact positif sur la décision d'implantation, tandis que les conditions ou les obligations de résultats imposées aux partenaires étrangers peuvent avoir un effet dissuasif. L'auteur annonce que la décision de localisation dépend des impératifs stratégiques, et ce n'est qu'une fois que le choix de la région d'implantation est fixé, que les mesures d'incitation interviennent. Les pays d'une même région ont tout intérêt à s'entendre pour harmoniser et réduire les avantages offerts

son siège dans son pays d'origine mais qui opère et vit sous les lois et les devoirs d'autres pays ». Pour investir à l'étranger, une entreprise est dans l'obligation de déployer d'importants efforts, aussi bien financiers qu'humains.

Une question légitime se pose alors : ***Pourquoi les entreprises qui s'intéressent à un marché international, ne déploie- t - elle pas toute sa compétence pour produire dans son pays et exporter, ou bien concéder des licences à des entreprises étrangères pour l'exploitation de sa technologie ?***

La réponse à cette question réside dans les circonstances qui font de l'entreprise multinationale ce qu'elle est :

- Premièrement, les actifs de l'entreprise peuvent être exploités d'une manière plus rentable à une échelle plus large. Nous, visons par actif : la propriété technologique (technologie et noms de marques), l'organisation, la gestion et le réseau de distribution.
- Deuxièmement, il s'avère plus rentable de produire avec ces actifs dans plusieurs pays que de produire dans le pays d'origine et d'exporter.
- Troisièmement, l'octroi de licences à des entreprises étrangères semble moins rémunérateur que d'exploiter le potentiel des actifs de l'entreprise à l'étranger.

3. Principaux facteurs de croissance de l'IDE dans le monde:

Une forte expansion des flux d'investissements internationaux a permis l'accélération des mouvements d'échanges entre différentes zones, avec une variété accrue de ses formes et une évolution quantitative de son contenu. Les pays deviennent promoteurs de la mondialisation de la production en créant un climat d'investissement favorable. Pour les pays d'accueils, le recours à l'investissement direct étranger (IDE) constitue un enjeu suffisamment important de développement local, de formation du capital fixe, et de progrès technique dû à la technologie qu'il incorpore. Les IDE permettent aux pays hôtes (PH) un accroissement des échanges, la création de pôles de compétitivité par des phénomènes d'agglomération d'activités, le transfert de technologie, la mise à niveau des firmes locales, et la création d'emplois. Conscientes de ces effets, les PVD ont mis en place des mesures d'attractivité pour bénéficier de l'installation des firmes étrangères.

En effet, les IDE ont considérablement augmenté au cours des vingt dernières années. Ils sont considérés comme étant le principal outil par lequel les PH s'intègrent dans l'économie mondiale. De plus en plus de pays analysent les relations économiques internationales sous l'angle de l'IDE et plus seulement, sous l'angle du commerce international (import export).

Selon le rapport du CNUCED[8], Les flux mondiaux d'investissement étranger direct (IDE) ont dépassé en 2011 le niveau moyen d'avant la crise, atteignant 1. 500 milliards de dollars en dépit de l'instabilité de l'économie mondiale. Toutefois, ils sont restés encore inférieurs de 23 % environ au niveau record de 2007. Le CNUCED prévoit un tassement dans la progression de l'IDE en 2012, avec des flux se stabilisant à environ 1 600 milliards de dollars.

Avec de tels chiffres, nous nous interrogeons sur les facteur qui augmentent les flux des IDE à travers le monde.

d'après de diverses lectures de recherche, nous pouvons les résumer en sept (07) principaux facteur de croissance:

[8]CNUCED, "Rapport sur l'investissement dans le monde" , 2012.

En terme de patrimoine, l'investissement direct correspond à l'ensemble des avoirs en biens et créances que détiennent les investisseurs d'un pays et qu'ils ont accumulé à l'étranger dans des périodes passés.

Par opposition au prêt et à l'investissement de placement, l'investissement direct implique le fait de contrôler une entreprise localisée en dehors du pays d'origine. En tant que catégorie de flux financiers, il correspond au souci de tenir compte, dans la mesure du possible, de la stratégie de l'investisseur.

Selon ***l'OCDE***[6]: Un investissement direct est effectué en vue d'établir des liens économiques durables avec une entreprise, tel que notamment, les investissements qui donnent la possibilité d'exercer une influence sur la gestion de la dite entreprise au moyen :

- De la création ou de l'extension d'une entreprise ou d'une succursale appartenant exclusivement au bailleur de fonds.
- De l'acquisition intégrale d'une entreprise existante.
- D'une participation à une entreprise nouvelle ou existante.
- D'un prêt à long terme (5 ans et plus).

La notion de prise de contrôle est interprétée de la façon suivante : il y a présomption d'investissement direct au sens de l'OCDE s'il y a contrôle de 20% ou plus des actions ordinaires, *« à moins qu'il puisse être établie que cela ne permet pas à l'investisseur d'avoir un pouvoir de décision effectif dans la gestion de l'entreprise »* ***(Andreff, 1987).***

Le manuel de la balance de paiement du Fonds Monétaire International[7] donne une autre définition des investissements directs : ***« les investissements effectués dans une entreprise exerçant ses activités sur le territoire d'une économie autre que celle de l'investisseur, le but de ce dernier étant d'avoir un pouvoir de décision effectif dans la gestion de l'entreprise. Les entités ou les groupes d'entités associés non-résidentes qui effectuent les investissements sont appelés « investisseurs directs » et les entreprises, érigées ou non en société (respectivement filiales ou succursales) dans lesquelles ces investissements directs ont été effectués, sont distinguées par le terme 'entreprises d'investissement direct»***.

On voit bien à travers, toutes ces définitions que les firmes multinationales jouent un rôle très important dans l'analyse du phénomène. Elles représentent le premier acteurs majeur de la décision d'investissement. Ce qui nous mène à se poser la question quant à la définition du terme *« Firme Multinationale »*.

2. Définition de la Firme multinationale "FMN":

Les entreprises multinationales ont joué un rôle particulièrement important dans le développement des Pays en Vois de Développement. ***I. Frank*** (1991) définit une multinationale comme étant ***« une société qui opère dans plusieurs pays étrangers au travers de filiales qui sont soumises à un certain degré de contrôle central »***.

Les Nations- Unis préfèrent utiliser le terme de transnationale au terme multinationale, lorsqu'elles veulent indiquer qu'il s'agit d'une société mère basée dans un pays avec des filiales dans un certain nombre de pays étrangers. Le terme multinationale signifierait alors qu'il s'agit d'une société détenue par plusieurs nations, qu'elle ait ou non des filiales dans d'autres pays.

En 1960, D.E. Lillientthal (cité par ***Aharoni****,1971),* utilise le terme de « firme multinationale » pour la première fois par et la définit comme étant ***« Une entreprise qui a***

[6] Rapport O.C.D.E,"Définition et référence détaillées des investissements internationaux", éd.Economica,1983, p.31.
[7] Manuel du F.M.I, 4ème édition, 1977.

nombreux pays (dont le Maghreb) ont opté pour une libéralisation de la réglementation et une mise en place d'une politique de privatisation.

La recherche d'une attractivité du territoire consiste à ouvrir l'économie nationale aux investisseurs étrangers dans l'espoir que leur arrivée entraînera des créations d'emplois, un accroissement de la valeur ajoutée, un accès aux marchés étrangers, un transfert de technologie dans l'organisation et les méthodes de production, l'introduction de nouveaux produits, la modernisation de la gestion des entreprises et une stimulation de leur esprit d'innovation par l'intensification de la concurrence ***(Michalet, 1999).***

1. Définition des IDE:

Le sujet des investissements directs étranger a été traité dans plusieurs disciplines économiques. Les diverses théories existantes s'accordent à donner leur définition propre, en y joignant des éléments susceptibles de préciser le champs d'application d'une telle notion. Ce champs s'applique aux déterminants de l'investissement, à ses modalités de financement, à ses critères d'efficience et des incitations offertes par le pays hôte aux investisseurs potentiels.

En ce sens l'investissement international se comprend à travers deux points de vue : celui du pays hôte (P.H) , pour lequel l'investissement direct offre des opportunités de développement et celui du pays investisseur, l'investissement direct permettant de délocaliser des activités devenues coûteuses dans le pays d'origine et d'obtenir d'autres avantages d'ordre législatif, fiscal et financier. Ainsi les trois principaux acteurs de l'investissement direct sont : les entreprises privés multinationales, les investisseurs publics nationaux et internationaux et les banques commerciales et financières.

La notion des IDE a subi de profondes modifications au fil du temps et elle est passée d'une définition traditionnelle de cette forme d'investissement à une nouvelle plus contemporaine. En effet, la définition la plus traditionnelle qualifie l'IDE comme un transfert de capitaux à l'étranger.

En effet, on est en présence d'un **investissement international** ou **étranger** lorsque le ressortissant d'un Etat effectue un investissement sur le territoire d'un autre Etat. Le rattachement d'un investissement à une économie nationale et à un Etat repose généralement sur le critère de la nationalité pour les personnes physiques et celui de l'incorporation et du siège social pour les personnes morales. La résidence, le domicile ou le lieu d'établissement n'intéressent qu'exceptionnellement le législateur alors que les notions de contrôle et d'intérêt prépondérant servent dans plusieurs codes d'investissements à définir l'investissement étranger et dans plusieurs conventions à compléter la description du lien du rattachement d'une société. Selon ***Jacquemot (1990)***, l'investissement international (notion plus large que l'investissement direct) est formellement défini comme l'emploi des ressources financières qu'un pays fait à l'étranger. C'est ainsi qu'en terme de flux l'investissement correspond à trois éléments essentiels de la balance des paiements :

- L'investissement à long terme du secteur non monétaire.
- Les transferts unilatéraux privés et publics.
- Le solde des revenus des capitaux à l'extérieur.

Il est judicieux de noter que les sorties de capitaux enregistrés dans les balances de paiements donnent une vision tronquée des investissements directs réalisés. Ces investissements peuvent croître sans sorties de capitaux, grâce aux réinvestissements des profits des filiales des firme multinationales et grâce à leur appel aux marchés financiers non comptabilisés dans les balances de paiements. Ce qui biaise l'estimation des flux réels d'IDE.

La privatisation peut être réalisée au moyen de nombreuses techniques, si bien que les confusions ne manquent pas à propos des travaux de privatisation accomplis dans différents pays et différentes situations. De nombreuses expressions sont utilisées: partenariats public-privé, contractualisation, dénationalisation, dégouvernementalisation, désétatisation, actionnarisation, désinvestissement, par exemple. D'autres expressions, comme entreprisation, commercialisation, marchéisation, peuvent se référer à la privatisation ou à la tentative de faire fonctionner les entreprises gouvernementales comme dans un économie de marché .

La privatisation semble s'opérer selon plusieurs modalités dont chacune se réalise selon des techniques qui restent dépendantes en premier lieu des objectifs recherchés, et en second lieu du comportement des différents agents économiques concernés : bourse, investisseurs, ménage et classe d'industriels. Ces Techniques sont soit la cession d'éléments d'actifs qui sont adaptée surtout pour les entreprises à structure financière déséquilibrée et dont le redressement nécessite des moyens importants. Cette technique, de moins en moins utilisée, cède progressivement la place à la technique de vente de blocs d'actions qui s'effectue sous deux formes: soit vente de blocs d'actions, soit vente combinée d'un bloc de contrôle et offre public de vente (O.P.V). Cette pratique est utilisée pour les entreprises financièrement saines et disposant d'un potentiel de croissance. Dans ce cas, la vente d'un bloc de contrôle est combinée avec la réalisation d'une OPV. Cette technique est de nature à assurer une large diffusion de l'actionnariat et l'introduction en bourse de nouveaux titres. D'autre techniques sont utilisées tels que la fusion – absorption, ouverture du capital, concession...etc.

En ce qui concerne l'expérience algérienne dans la gestion du processus de privatisation, nous avons constaté l'absence de vision stratégique , inséparable d'une vision de la réforme globale. Or, la privatisation ne peut intervenir avec succès que si elle s'insère dans le cadre d'une cohérence et visibilité de la politique socio économique globale et que si elle s'accompagne d'un univers concurrentiel et un dialogue soutenu entre les partenaires sociaux.

En effet plusieurs action ont été entreprises dans le cadre de ce processus. Cela implique, par exemple:
-la suppression des barrières à l'entrée, afin de favoriser l'introduction de nouveaux produits sur le marché ;
- la réorganisation interne de l'entreprise privatisée (aux normes des entreprises concurrentes internationales) ;
- et enfin, la mise en place d'une instance de régulation, véritablement impartiale.

<u>En conclusion</u>, la privatisation répond à de nombreux objectifs qui ne sont pas tous compatibles et qu'il convient de hiérarchiser dans la formulation d'un programme de privatisation, en soulignant le fait qu'elles ne sauraient s'assimiler au bradage du patrimoine public : Dans le cas de l'Algérie, les objectifs peuvent varier et être adaptés en fonction de l'activité ou de l'entreprise objet de la privatisation.

<u>SECTION 2:</u> LES INVESTISSEMENTS DIRECTS ET ETRANGERS (I.D.E)

Certains pays en voie de développement (PVD) semblent être exclus du processus d'intégration de l'économie mondiale véhiculé par les IDE. Caractérisé par une épargne domestique insuffisante par rapport à leurs besoins en investissements (déficit de leur balance courante), le recours aux sources de financement externes est indispensable. Cependant, pour une grande majorité des PVD, atteindre l'attractivité des capitaux étrangers s'avère une tâche assez difficile. Le constat révèle une répartition inégale des flux d'IDE à destination des PVD par rapport au reste du monde. La part de l'Afrique dans le total des flux à destination des PVD passe de 20% dans les années 70 à 6,7 % fin des années 80, pour tomber à 3% en 2000. De

De profondes réformes ont été engagées en Algérie dans le cadre de la mise en œuvre des programmes d'ajustement structurel. Parmi ces réformes celle de l'entreprise publique dans un processus de privatisation qui n'a cessé au fil des années de peser sur le budget de l'Etat.

3. Les objectifs affichés par la privatisation:

A travers le monde, nous constatons que certains programmes de privatisation ont connu des obstacles divers voire même des échecs qui sont duent principalement à la non clarté des objectifs fixés par ces pays ou à cause de la poursuite simultanée d'objectifs incompatibles.

Il est donc indispensable de bien définir les objectifs de la privatisation. De ce fait, nous allons présenter les principaux objectifs visés par la privatisation.

- **L'objectif politique:**

"Privatiser", c'est opérer un certain désengagement de l'Etat. Cela signifie d'abord un accord négocié avec les représentants politiques d'une part et avec les organisations d'employeurs et de travailleurs d'autre part. "***Privatiser"*** c'est aussi une occasion d'améliorer la participation des travailleurs aux décisions de leurs entreprises avec le développement de l'actionnariat des salariés. En effet, la privatisation est un acte éminemment politique et non technique car déplaçant des segments de pouvoir d'où des résistances au changement, c'est aussi un processus de libéralisation véritable qui doit porter le transfert au secteur privé des activités entrepreneuriales.

- **Développement du marché des capitaux:**

C'est l'objectif de la privatisation le plus important auquel attendent la plupart des gouvernements. En effet, l'impact macro-économique de la privatisation sur le marché des capitaux, notamment sur le marché financier, est tributaire du choix de la part accordée par les pouvoirs publics aux options et procédures de vente des entreprises publiques, facilitant ainsi et par nature le développement des marchés financiers nationaux .

- **Attraction des investissements étrangers:**

L'attraction des investissements étrangers a toujours été l'une des principaux objectifs de tous les Etats à travers le monde du fait que ces investissements constituent les sources qui permettent aux pays en voie de développement, plus particulièrement, d'enregistrer des taux de croissance élevés.

L'objectif de la plupart des pays qui ont opté pour la privatisation comme canal d'attraction des investissements étrangers, réside dans le choix des investisseurs stratégiques qui contribuent au transfert de nouvelles technologies en facilitant l'accès aux nouveaux marchés pour l'exportation. De même, ils participent à la promotion d'une gestion professionnelle des entreprises.

La privatisation dépend, aussi aujourd'hui, de la plus grande fluidité des flux financiers. L'internationalisation financière et la montée de la concurrence ont incité les Etats à renforcer la compétitivité de leur propre système financier. C'est dans ce que contexte que la privatisation présente l'avantage de renforcer la capitalisation boursière d'un pays, d'augmenter considérablement le nombre des transactions et d'améliorer la liquidité du marché.

Au final, la privatisation dépasse ces principaux objectifs pour viser d'autres qui sont forts pertinents et dont nous pouvons citer les objectifs de développement de l'économie (la création d'une économie de marché, l'encouragement de l'initiative privée, l'efficacité et la compétitivité macro-économiques ou sectorielles, promotion de l'investissement étranger…e.t.c.), les objectifs budgétaires et financiers (maximiser le produit net de la privatisation, financer des investissements importants qui ne sont plus assurés par les finances publiques…), les objectifs de l'efficacité et du développement de l'entreprise.

leur dette, Certains d'entre eux ont d'abord adopté des mesures d'austérité qui n'ont pas été suffisantes, et ont du se résoudre à conclure un accord d'ajustement avec le FMI, c'est les cas par exemple de la Tunisie, le Maroc ainsi que l'Algerie[2] . Ces pays ont adopté des mesures entrant dans le cadre de l'ajustement structurel mais à des époques différentes et à des degrés divers.

b) ***L'ajustement structurel en Algérie***[3] **:** Contrairement à ses voisins qui ont conclu plusieurs accords avec le FMI et la Banque Mondiale, dès 1983 pour le Maroc[4], et en 1986 pour la Tunisie[5], l'Algérie a longtemps fait preuve d'intransigeance à l'égard des organisations financières internationales, tentant par elle-même d'éviter le rééchelonnement de sa dette.

C'est en 1986, année qui voit les recettes d'exportation de l'Algérie chuter à la suite de l'effondrement du prix du pétrole, que celle-ci met en œuvre une première série de mesures d'austérité pour limiter les déséquilibres extérieurs : réduction des importations alimentaires, réduction des dépenses de l'Etat, incitations à l'exportation, encouragement aux investissements étrangers notamment dans le secteur pétrolier et gazier. De nouvelles mesures seront adoptées entre 1986 et 1994 : reformes fiscales et douanières, libéralisation du commerce extérieur, ouverture aux investissements étrangers etc. Toutes ces mesures ont grandement contribué à libéraliser l'économie algérienne, mais elles n'ont pas permis d'éviter le rééchelonnement de la dette extérieure en 1994. Un accord "stand-by" est alors conclu en mai 1994, il sera suivi d'un autre portant sur 3 ans contenant les grandes mesures que doivent prendre les autorités algériennes pour opérer les restructurations économiques.

Des résultats positifs ont été enregistrés après une année de mise en œuvre de cet accord: la croissance du PIB hors hydrocarbures qui était en baisse s'est rétablie, l'inflation s'est ralentie et le déficit budgétaire a été sensiblement réduit. De même cette période a été marquée par la libéralisation du commerce extérieur, la levée du contrôle des prix et la réduction des subventions généralisées.

La deuxième étape de l'ajustement structurel est marquée par l'accord signé avec le FMI le 22 mai 1995 portant sur un crédit total d'environ 1,8 milliard de dollars au titre du mécanisme élargi de crédit. Ce crédit sera décaissé sur trois ans (1995-1998) à l'appui d'un programme gouvernemental de réformes structurelles. Il vise dans ses grandes lignes le rétablissement des équilibres macro-économiques. Pour 1995/1996, il est prévu d'accélérer la croissance économique réelle en la faisant passer à 5,3% contre 1,1% en 1994/1995 et ramener le taux d'inflation en fin d'année à 10,3% contre 35,1%. Ainsi d'ici avril 1998, l'Algérie devra réduire s'on déficit budgétaire et réduire son inflation. Le programme prévoit aussi la libéralisation totale des prix ainsi que du commerce extérieur. Il est également prévu la réforme structurelle du secteur financier ainsi que la restructuration des grandes entreprises publiques et des entreprises locales. L'accord prévoit la mise en place d'un cadre juridique pour la privatisation des entreprises publiques et la définition et la mise en œuvre d'un programme de privatisation. D'autres secteurs sont également concernés par cet accord comme l'agriculture et l'habitat.

---

[2] Belahcène-Tlemçani.M. , "Endettement et restructurations économiques et financières au Maghreb", Revue Française d'économie, vol. 6, été 1991, p.p. 115-142.

[3] Belahcène-Tlemçani.M., idem, p.139.

[4] Hamdouche.B., "Politiques de développement et d'ajustement au Maroc face à la crise", SMER, Rabat, 1990, p. 71.

[5] Bessis. S.," Banque mondiale et FMI en Tunisie: une évolution sur trente ans", A.A.N., tome XXVI, 1987. p.p 130-142.

institutions sont l'engagement du pays emprunteur de prendre certaines mesures économiques et financières dans le but de parvenir à un équilibre qui leur permette de dégager des excédents financiers destinés à rembourser leur dette extérieure. Les mesures préconisées par le FM.I et la Banque Mondiale sont appelées **« ajustement structurel »**. En effet les pays endettés présentent des déséquilibres de la balance des paiements et du budget, déséquilibres qui ont été considérablement aggravés par le poids de la dette. L'ajustement a donc pour but de réduire les déséquilibres internes et externes.[1]

Traditionnellement l'ajustement structurel est appliqué par les pays développés capitalistes pour rééquilibrer leur balance des paiements. Ce sont ces mesures que le F.M.I demande aux pays du Tiers-monde d'appliquer lorsqu'ils sollicitent des prêts supplémentaires. On est donc amené à parler de programmes d'ajustement structurel pour désigner des programmes pour lesquels le retour à l'équilibre extérieur se fait à travers un ensemble de mesures institutionnelles ou réglementaires qui doivent permettre l'exercice des mécanismes du marché et qui visent donc à supprimer les obstacles à une croissance future . L'ajustement structurel implique donc un certain nombre de mesures d'ordre monétaire, fiscal, budgétaire et commercial destinées à rétablir les mécanismes du marché et la vérité des prix.

A ces mesures, s'ajoutent d'autres mesures destinées à limiter l'interventionnisme de l'Etat dans l'économie : il s'agit de la privatisation du secteur public, de la promotion du capital privé national, de l'encouragement de l'investissement privé étranger, de la vérité des prix par la suppression des subventions aux produits de première nécessité ou aux biens d'équipement, et enfin le libre échange par l'abolition des contrôles du commerce extérieur. Ainsi, ces mesures se présentent soit comme des mesures de stabilisation destinées à rétablir les équilibres fondamentaux, soit comme des modifications de structures destinées à libérer les initiatives du secteur privé et à favoriser la relance.

En effet, la doctrine du FMI est inspirée des théories économiques libérales dont le fondement principal est le rôle assigné à l'Etat dans l'économie. Constatant la faible productivité des entreprises publiques, cette théorie considère que l'Etat ne doit pas être gestionnaire. Ainsi les économies étatisées doivent être libéralisées et l'Etat doit se désengager en ne conservant, dans l'économie, que son rôle de régulateur.

En effet, le désengagement de l'Etat est un vaste mouvement auquel peu d'Etats échappent dans le monde. Qu'ils soient de pays développés ou de PVD, les Etats reculent et cèdent le terrain au privé. Ce désengagement peut prendre des formes très variées et l'on constate que ce terme est employé pour désigner des situations très diverses.

Quelle est la place de la privatisation dans le désengagement?

La privatisation est la forme la plus importante du désengagement de l'Etat et souvent les deux sont confondus. En réalité la privatisation recouvre un sens plus restrictif.

Il faut rappeler que certains pays ont tenté de mettre en œuvre des politiques d'ajustement structurel sans l'intervention des organisations internationales, Ces pays ont considéré qu'ils devaient agir pour réduire les déséquilibres de leur économie en adoptant des mesures en grande partie identiques à celles préconisées par le FMI.

Il s'agit le plus souvent de pays en voie de développement ayant opté pour un modèle socialiste et qui sont longtemps restés hostiles à l'intervention du FMI et au rééchelonnement de

[1] Selowsky.V.M., « L'ajustement dans les années 80: Une vue d'ensemble », éd. *Finances et développement*, juin 1987, p.p. 11-14.

Section 1: LES ASPECTS THEORIQUES DE LA POLITIQUE DE PRIVATISATION

1. Définition de la privatisation:

Dans son sens le plus étroit, le mot privatisation désigne la vente totale ou partielle d'entreprises appartenant à l'État à des investisseurs du secteur privé. Cette définition est conforme à celle de 1965 donnée par le ***Petit Robert*** qui décrit la privatisation comme: ***«cession d'une activité relevant jusqu'alors du secteur public*** ».

Donahue (1989), laisse entendre que le mot *privatisation* peut correspondre à quelque chose d'aussi général que l'affaiblissement du rôle de l'État-providence et la promotion de l'entraide et du bénévolat. Des définitions aussi étendues du mot privatisation font ressortir la nécessité pour le secteur public de poursuivre son évolution, comme celle que propose ***Kent*** (1987), mettent l'accent sur les dimensions économiques de la privatisation et ne tiennent pas compte des aspects politiques qui y correspondent. Selon ***Kent***, la privatisation désigne le transfert, au secteur privé, de fonctions exécutées auparavant exclusivement par le gouvernement, à des prix nuls ou inférieurs à tous les coûts de production, pour que ces mêmes fonctions soient exercées par des entreprises à des prix auxquels l'offre est égale à la demande et qui tiennent compte du coût total de production. La définition présentée par ***Donahue***, c'est-à-dire le fait de confier à des entreprises privées la prise en charge de fonctions exécutées par le secteur public, permet de faire ressortir la question fort pertinente de la responsabilité du gouvernement face au recours à la privatisation comme instrument d'intervention.

Kolderie(1985) distingue deux notions différentes, souvent confondues, dans le mot privatisation. La première notion, celle qui touche la prestation, désigne le fait de fournir un bien ou un service. La seconde, celle qui concerne la production, désigne l'action de produire ce bien ou ce service. Cette conceptualisation des choses est fort nécessaire en ce qu'elle montre que le gouvernement peut choisir de privatiser la prestation des services, la production de biens et de services ou les deux. Elle permet également d'examiner et de comprendre les diverses formes de privatisation qui ont été adoptées a travers le monde.

Au final, nous pouvons dire que la privatisation est toute cession par l'Etat de la totalité ou d'une partie de ses parts dans une société à des capitaux privés.

Donc, sous ces différentes appellations, la privatisation a plusieurs significations:

- **Au sens restreint:** le concept privatisation renvoie à l'idée de décharger l'Etat de certaines responsabilités ou de certains biens pour les confier au secteur privé.
- **Au sens large**: elle vise la mise en place d'un cadre organisationnel et institutionnel favorable à l'encouragement du secteur privé et les lois du marché : libéralisation du commerce extérieur, démonopolisation des marchés, l'emprunt par le secteur public des modes de gestion privé.
- **Au sens managérial** la privatisation est une technique de management public qui introduit dans le secteur public privatisé la logique propre à celles des entreprises privées (rentabilité) et des pratiques habituelles du marché (concurrence).

2. Les programmes d'ajustement structurel (P.A.S):

a)- Définition de l'ajustement structurel : la spirale infernale de l'endettement extérieur a débouché au début des années 80 pour certains pays, quelques années plus tard pour les pays producteurs de pétrole, à un état d'insolvabilité, ces pays se trouvant dans l'impossibilité de rembourser leur dette. Les bailleurs de fonds internationaux, notamment le Fond Monétaire International(F.M.I) et la Banque Mondiale, face à cette crise financière généralisée ont décidé de conditionner tous nouveaux prêts aux pays concernés. Les conditions exigées par ces

Introduction:

Suite à une croissance lente, un chômage élevé et une faible productivité, les pays en voie de développement ont besoin d'intégrer un programme de développement qui leur permet d'attirer le plus de capitaux pour dépasser cette situation économique défavorable.

Ces pays doivent effectuer des investissements qui leur génèrent des capitaux, mais l'Etat ne peut pas assurer le financement de ces investissements. Même les entreprises publiques sont des sources à faible rendement. C'est pour cette raison que ces pays doivent changer la structure de propriété de leurs entreprises par le passage du secteur public au secteur privé en adoptant une politique de privatisation.

Les privatisations, voila un sujet depuis longtemps à l'ordre du jour et qui suscite toujours autant de débats aussi bien dans les pays développés que pour les pays émergents.

Si les privatisations sont utilisées dans les pays développés pour réduire la dette publique, elles sont plutôt considérées comme un véritable instrument de politique économique dans les pays en transition. Elle repose sur trois piliers tels que le marché financier, la bourse et les investissements directs étrangers (I. D. E).

Ces investissements sont conçus pour le développement d'un pays. En effet, ils apportent des compétences technologiques et managériales pour accélérer la transformation, favoriser l'essaimage dans le tissu industriel et faciliter l'accès au marché mondial. De plus, ils sont considérés comme étant un des vecteurs de la globalisation permettant d'intégrer les firmes réceptrices dans les stratégies régionales-continentales des grandes entreprises multinationales qui acquièrent des firmes ou en créent de nouvelles dans les pays hôtes.

Il importe que la privatisation cherche à intéresser un capital étranger à l'opération de développement économique afin de bénéficier de l'expérience étrangère, illustrée par les IDE dans des domaines stratégiques.

Optant pour la privatisation comme moyen encourageant les IDE pour figurer sur les agendas politiques et économiques de la plupart des Etats partenaires, ces investissements constituent l'un des moteurs de la mondialisation voire même sa source principale ainsi qu'un élément important du processus de restructuration, de modernisation et de l'éventuelle réorientation de l'économie. En plus, les IDE possèdent le grand privilège de créer des opportunités supplémentaires de financement sans toute fois alourdir la dette extérieure des pays. C'est pour cette raison que les pays en développement cherchent des moyens qui leur assurent l'attraction de ces investissements.

On s'intéresse, dans le cadre cet article, à l'étude de l'impact des transformations économiques, notamment à celui des privatisations sur les économies des pays pour s'adapter au nouvel environnement concurrentiel et sur l'attractivité de ces économies pour attirer le capital étranger pouvant contribuer à la mise à niveau des entreprises de ces pays.

Nous essayerons, plus particulièrement, de montrer le rôle que peut jouer la privatisation dans la promotion des IDE dans les pays en voie de développement dans le contexte actuel marqué par la mondialisation et l'ouverture sur l'extérieur, d'où la nécessite de trouver des réponses appropriées à la question suivant. :

En optant pour la privatisation comme processus d'ouverture de l'Algérie sur l'économie mondiale, est elle capable de promouvoir l'investissement direct étranger ?

Résumé:

La privatisation vise d'une part à améliorer les performances des entreprises publiques et d'autre part, à relancer la croissance économique et à dynamiser le marché des capitaux, sa réussite comme une stratégie de développement reste très dépendante de l'environnement socio-économique. En effet, la privatisation repose sur trois piliers**:** le marché financier, la bourse et surtout les Investissements Directs Etrangers **(I. D. E**).. Ces investissements sont conçus pour le développement d'un pays. Ils constituent l'un des moyens de l'ouverture de l'économie sur le monde voire même sa source principale ainsi qu'un élément important du processus de restructuration, de modernisation et de l'éventuel réorientation de l'économie.

Ce papier se propose de répondre à la question suivante : "**En optant pour la privatisation comme processus d'ouverture de l'Algérie sur l'économie mondiale, est elle capable de promouvoir les IDE ?"**

Afin d'examiner cette problématique, la première section s'attarde sur les aspects théoriques de la politique de privatisation. La deuxième section présente des éléments fondamentaux des IDE. La troisième section est focalisée sur l'évaluation de l'expérience algérienne en matière de privatisation et d'IDE. Elle essaye de donner un éclairage aussi exhaustif que possible sur le bilan général de privatisation des entreprises et d'apprécier le climat des affaires ainsi que l'attractivité de l'Algérie des capitaux étrangers.

Mots clés: *Privatisation, Investissement Direct Etranger, Attractivité des I.D.E, Ajustement structurel, Croissance*.

Abtract:

Privatization aims to improve the performances of the public enterprises in one hand and in another hand to improve the economic growth and dynamization of the capital market, its success as a development strategy remains very dependent on the socio economic environment. However, privatization lays on three pillars: the financial market, the stock exchange and especially the direct foreign investments . These investments are devoted to the development of a country. They constitute one of the means of the opening of the economy on the world and taking into consideration its primary source and it is an important component of the process of reorganization, modernization and possible reorientation of the economy. This paper aims to answer the following question: "Is the selection of privatization as a process of the opening of Algeria on the world wide economy, will it be able to promote the direct foreign investments ?"

In orde r to examine this problimatic, the first section is consecrated to the theoretical aspects of the policy of privatization. The second section presents basic elements about the direct foreign investments . The third section is focused on the evaluation of the Algerian experience about privatization and direct foreign investments. It tries to lighten as exhaustive as possible the general balance sheet of the privatization of companies and to appreciate the business climat as well as the Algeria's attractiveness of the foreign capital.

Key words: *Privatization, Direct foreign investment, Attractiveness of direct foreign investments , Structural setting, growth.*

Privatisation et Investissement Direct et Etranger dans les pays en voie de développement - Cas: ALGERIE

Maître-assistante : Rabia Lamia
EPSECG d' Alger – Algérie

ملخـــــص

تهدف الخوصصة إلى تحسين أداء المؤسسات العمومية من جهة وكذا إلى تعزيز ودفع وتيرة النمو الإقتصادي وتفعيل عمل الأسواق المالية من جهة أخرى . فنجاح هذه السياسة عند انتهاجها كإستراتيجية للتنمية الإقتصادية تعتمد أساسا على طبيعة الظروف الإجتماعية والإقتصادية للبلد. في الواقع ترتكز الخوصصة على ثلاث ركائز أساسية وهي : الأسواق المالية ، البورصة وكذا الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أن هذه الخيرة تهدف إلى المساهمة في التنمية الإقتصادية للبلد ، فهي وسيلة الإنفتاح الإقتصادي على الأسواق العالمية كما أنها تساهم بشكل كبير إلى إعادة هيكلة الإقتصاد .

يهدف هذا البحث إلى إجابة عن السؤال التالي:

هل بإمكان الخوصصة في ظل انتهاجها كسياسة للإنفتاح الإقتصادي على العالم الرفع من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الإقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذا السؤال ، يرتكز القسم الأول على التدقيق في الجوانب النظرية لسياسة الخوصصة و يعرض القسم الثاني الجوانب النظرية الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر أما القسم الثالث فهو مخصص لتقييم التجربة الجزائرية في مجال الخوصصة و الإستثمار الأجنبي المباشر ، فهو يسعى لتسليط الضوء على نتائج إنتهاج الجزائر لسياسة الخوصصة و كذا التطرق لعرض مميزات مناخ الأعمال في الجزائر و مدى قدرة الجزائر على جلب رؤوس الأموال الأجنبية

الكلمات المفتاحية : الخوصصة، الإستثمار الأجنبي المباشر، إعادة الهيكلة العضوية، التنمية.

دراسات وأبحاث

DIRASSAT WA ABHATH

www.revue-drassat.org
www.univ-djelfa.dz